٢٠٠٢
مهرجان القراءة للجميع
مكتبة الأسرة

صلاح عيسى

# مثقفون وعسكر

الجزء الأول

الهيئة المصرية العامة للكتاب
الأعمال الخاصة



# مثقفون وعسكر

## الجزء الأول

## مثقفون وعسكر

**اسم العمل الفنى: ضحايا دعاة الحرية ١٩٧٥**

**التقنية: حفر**

**المقاس: ٧٠ × ١٠٠ سم**

**فاروق شحاتة (١٩٣٨ - )**

فنان مصرى، درس الفن فى مصر وألمانيا، وهو حفار تعبيرى، وواحد من القلائل الذين عرفوا أسرار فن الحفر، فأجادوا وحملوا فنهم إلى الجماهير العريضة من خلال المشاكل الإنسانية الكبيرة، حيث لخصوها بأسلوب سهل. وفى اللوحة المنشورة على الغلاف يبعثر الفنان أشلاء الفقراء تحت الأنقاض يعلوها تمثال الحرية الأمريكى، وفى الجانب الآخر يشير الكف بأصبعه إلى شعلة التمثال وكأنه يقول: هاهو سبب الدمار وقاتل الضحايا، ها هى العسكرية فى أعتى أساليبها، هاهى الشعلة التى أبادت هيروشيما ونجازاكى.

**محمود الهندى**

# مثقفون وعسكر

مراجعات وتجارب وشهادات عن حالة المثقفين
في ظل حكم عبد الناصر والسادات

## الجزء الأول

صلاح عيسى

# مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٢

## مكتبة الأسـرة

## برعاية السيدة سوزان مبارك

### سلسلة الأعمال الخاصة

مثقفون وعسكر (الجزء الأول)

صلاح عيسى

الغلاف

والإشراف الفنى:

الفنـان : **محمـود الهندى**

الإخراج الفنى والتنفيذ:

**صبرى عبدالواحد**

المشرف العام :

**د. سـمير سرحــان**

**الجهات المشاركة :**

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقـافـة

وزارة الإعـلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشــباب

التنفيذ : هيئة الكتاب

## على سبيل التقديم :

نعم استطاعت مكتبة الأسرة بإصداراتها عبر الأعوام الماضية أن تسد فراغا كان رهيباً فى المكتبة العربية وأن تزيد رقعة القراءة والقراء، بل حظيت بالتفاف وتلهف جماهيرى على إصداراتها غير مسبوق على مستوى النشر فى العالم العربى أجمع، بل أعادت إلى الشارع الثقافى أسماء رواد فى مجالات الإبداع والمعرفة كادت أن تنسى وأطلعت شباب مصر على إبداعات عصر التنوير وما تلاه من روائع الإبداع والفكر والمعرفة الإنسانية المصرية والعربية على وجه الخصوص. ها هى تواصل إصداراتها للعام التاسع على التوالى فى مختلف فروع المعرفة الإنسانية بالنشر الموسوعى بعد أن حققت فى العامين الماضيين إقبالاً جماهيرياً رائعاً على الموسوعات التى أصدرتها. وتواصل إصدارها هذا العام إلى جانب الإصدارات الإبداعية والفكرية والدينية وغيرها من السلاسل المعروفة وحتى إبداعات شباب الأقاليم وجدت لها مكاناً هذا العام فى **«مكتبة الأسرة»**.. سوف يذكر شباب هذا الجيل هذا الفضل لصاحبته وراعيته السيدة العظيمة/ **سوزان مبارك**..

د. سمير سرحان

# خروج عن النص

**مُفْتَتَح :**

حين إكتملت فصول هذا الكتاب ، أزحته في ركن قصي ظل مقيماً به أياماً حتى عثرت عليه صدفة ، فقرأته كأنني لست كاتبه ، فلما إنتهيت منه ، دهشت ، إذ تنبهت ! ربما لأول مرة - أنه يخط ملامح من السيرة الذاتية لجيلنا ، مع أنني لم أقصد لذلك تحديداً حين شرعت أجمع فصوله المتناثرة من الصحف والدوريات التي نشرت بها على امتداد ربع القرن الذي انقضى ، فأرمم ما هشمه الرقيب من أفكاري ، وما أحالته المطبعة ركاكة في أسلوبي وعباراتي .

فإذا شجعت هذه الملامح - التي لم أقصد نشرها - آخرين ، أن يرتكبوا ما ارتكبت من إثم ، فسوف يسعدني ذلك ، حتى لو لم تسعد مبادرتي هذه ، قارئاً كاتباً ، فقد عاش جيلنا تجربة عريضة ومريرة ، تستحق أن تروى ، وينبغي ألا يمضي العمر ، دون أن نترك ملامح من حصادها المرّ ، لمن يأتي بعدنا ، ولست سوى شاهد واحد ، يقف في شرفة واحدة ، وما أكثر الشرفات ، وأكثر الشهود في عمر هذا الجيل الغريب ! .

ومن الحق أن أعترف ، أنني كرهت دائماً أن أنشر هذا النوع من الكتب ، وإن كنت لم أكرهه حين ينشره الآخرون ، بل أحببت كثيراً من نوعه ، حين لا أكون مؤلفه . فقد رأيت دائماً أن « الكتب » ينبغي أن تؤلَّف خصيصاً بهذه الصفة ، أي لتقدم موضوعاً لا يمكن أن يكتب في « كتاب » ، واعتقدت - دائماً - أن الأبحاث والمقالات تكتب بهذه الصفة ، لتنشر في الصحف والمجلات والدوريات المتخصصة ، وأن تجميع « كتاب » ، من مجموعة دراسات أو مقالات هو إستخدام سيء لشكل الكتاب ، فيما لا يتواءم معه . .

وطـوال السنوات الخمس الأخيـرة ، كانت هـذه الفكـرة تتلقى تحـديـات مستمـرة ، فقد إكتشفت أن بعضـاً مما كتبتـه من أبحاث ودراسـات ومقالات في الدوريات العربية المختلفة ، قد لفت نظر كثيرين من القراء والباحثين ، العرب والمستعربين ، فاستشهدوا بفقرات أو أفكار أو وثائق مما ورد بها ، وأن بعضاً ممن يطلعون على هذه الإستشهادات يرغبون في العودة إلى النصوص الأصلية ، فيلجأون إليّ ، فأهديهم ما أحتفظ به منها ، فلا يردونه ، وأعجز في دوامة الحياة غير المستقرة التي عشتها عن إسترداده أو إستعواضه . .

وحين بدأت أفكر ـ بتردد شديد ـ في أن أجمع بعضاً من هـذه الفصول في كتاب ، إكتشفت ، أنني ـ كغيري من الكتّاب ـ قد وقعت ضحية لمخافر الحدود العـربية ، التي تصـادر من الكتب والصحف ، أكـثر ممـا تضبط من المخـدرات وحبوب الهلوسة ، باعتبارها من المواد المقلقة للراحة ، والمكـدرة للنظام العـام ، فلا تحول بينها وبين قارئها فحسب ، بل تمنعها أحياناً عن كاتبها . . وهكذا كان عليَّ أن أطارد فصول هذا الكتاب في دور الكتب وأرشيفات الصحف والمجـلات في أكثر من قطر عـربي ، حتى إستطعت أخيـراً أن « أضبط » كتلتها الـرئيسية ، فوجه ما بذلته من جهد شاق في هذه المطاردة ، ضربة موجعـة لترددي ، وبـدا لي أن جمع هذه الفصول في كتاب ، هو ـ على الأقل ـ تحد واجب لمخافر الحدود التي لم تصـد عن الأمة ـ في الأغلب الأعم ـ عـدواً ، ولكنها صـدت ـ باقـتـدار يدعـو للإعجاب ـ كتباً . . وأفكاراً وأصدقاء !

أما وقد تجمعت ـ أخيراً ـ فصول هذا الكتـاب ، فقد وجهت إلى تـرددي في نشره ، ضربة قاصمة ونهائية ، إذ وجـدت خطأً عـاماً ينتـظمها ، وهمَّـاً ثابتـاً ومقيماً ، ظل يشغلني طوال عشرين عاماً أو يـزيد ، ويفـرض نفسه عـلى كل مـا أكتب عنه ، أو أبحث وراءه ، أو ما أتأمل فيه ، وأنها كانت عراكاً مع الواقـع ، وإعتـراضاً عليـه ، وأن بعضها قـادني إلى السجن ، فسحلت عـلى بـلاطـه غـير المصقول ، وعلقت على صلبانه غير المقدسة ، وعانيت الوحدة الطويلة في زنازين كـالقبور ، وقـادني بعضها الآخـر ، إلى التحقيق أمام المـدعي العام الإشتـراكي مرتين ، فجـربت عذاب أن يقتحم الآخـرين عقلك ، فيستخرجـون خلايـاه ،

ويلقونها بجلافة على منضدة ملوثة ، ويفتشونها بأصابع طويلة الأظافر ، وأثار بعضهامعارك بلغت من الحدَّة ، حدّاً ظن معه الذين كاد يخنقهم غبارها ، أنها ستنتهي بإختناقي ، وكانت إذاعة ما بها من آراء - قبل أو بعد نشرها - فيما ألقيته من محاضرات أو شاركت به في ندوات أو مناقشات عامة ، أو خاصة ، سبباً غير معلن - فيما أظن - لضيق أجهزة الأمن السياسي بي ، على امتداد ثلاثة عهود ، إختلفت في الرؤى والسياسات ، لكنها لم تختلف على إعتبار أفكاري ، جزء من التيارات المقلقة للراحة ، التي نبغ جيلنا في إذاعتها . .

ولا أدري أهو مدح للذات ، أم إعتراف بالخطأ ؛ أن أقول أنني إكتشفت إذ أراجع هذه الفصول ، ان رؤيتي العامة لمشاكل الوطن الذي أعيش فيه ، والأمة التي أنتمي إليها ، قد ظلت ثابتة نسبياً طوال ربع القرن الذي نشرت خلاله هذه الفصول ، لتعبر عن هذه الرؤية ، ومع أنني حاولت دائماً ألا أصد عقلي عن مناقشة فكرة أو رأي ، وألا أرفض الآخرين لأنهم « غيري » ، ودافعت بإستماتة ، ضد نفسي ، عن حيويتي العقلية ، إلا أن تفهم ما يقوله الأخرين ، والقبول بهم ، قد أكد لي صحة رؤيتي لما عاصرت من ظواهر ، فلم تضف السنوات إليها ، إلا محاولات لتعميق هذاالملمح أو ذاك ، أو لتنويع الظواهر التي تخضع للتحليل . .

وربما لم أكن - في هذه الناحية بالذات - نموذجاً طيباً لجيلي من المثقفين العرب والمصريين ، فقد شهد هو والجيل السابق عليه ، إنقلابات فكرية ، بطريقة الإنقلابات العسكرية ، مفاجئة . . وغير مبررة أو مؤصلة ، نقلت البعض من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين . . ومن صلابة الإعتراض إلى مذلة التبرير . .

بين صبانا وكهولتنا ، عرفنا أنماطاً من المثقفين يفهمون الثقافة والفكر على أنها لسان ذرب ، وقلم سيال ، وعقل يملك مهارة الإحتيال على الحق ليصبح باطلاً ، وعلى الأسود ليجعله أبيضاً . . يلعبون بالأفكار ويضحكون على الذقون ، ويسربلون أدنأ الأغراض بأنبل الشعارات ، ومعظم هؤلاء للأسف الشديد ، من أصول إجتماعية متواضعة ، نحتوا بأظافرهم - في الصخر ، طريقا

صعباً ودامياً ليصعدوا من أسفل السلم الإجتماعي ، إلى حيث يصبحون أقرب ما يكونون إلى القمة، وحين يجدون أنفسهم هناك، تأسرهم أضواء الكاميرات، ويفقدون تقدير أنفسهم ، فيستكثرون ما وصلوا إليه ،ويعضون بالنواجذ عليه ، حتى لا يضيع ، ويتملكهم رعب السقوط إلى القاع الذي صعدوا منه ، وتصطك أوصالهم وأسنانهم فرقاً من أعباء الإنتماء للفقراء الذين كانوا منهم يوماً ، ورعباً من السجون والفصل والتجميد فيتطوعون لتبرير كل ما يفعله السادة ، ويقنعون أنفسهم ، أن الثقافة حرفة كالحدادة والسباكة والنجارة ، وكما أنه ليس من حق الحرفي أن يرفض عملاً ، إعتراضاً على رب العمل ، فليس من حق المثقف أن يضن بحرفته على أي نظام حكم ، وبذلك أصبحوا بعضاً من حاشية السلطان ، يدافعون بشراسة عن الذين لا يؤمنون به ، ويهاجمون بشراسة ، ما يعتقدون أنه الصواب والحق ، يقفون كالحجاب على أبواب السلاطين ، لا يغادرون مكانهم حين يغادر السلطان عرشه ، ولكنهم يغيرون مواقفهم إذا ما عنّ للسلطان أن يغير مواقفه ، أو يوم يخلفه خليفة يسير على خط سلفه بمحاة !

وهؤلاء المثقفون الحرفيون ، يعيشون بضمير قلق ، ووجدان سقيم ، فهم ممزقون بين ولائهم لذواتهم التي لا يعبدون سواها ، وإحساسهم الزري بالعار لأنهم أعجز وأجبن من أن يضحوا دفاعاً عما يؤمنون في أعماقهم ، بأنه الحق والعدل ، وهم يغطون أنفسهم أمام أنفسهم ، بمبالغة في الإعتزاز بالكرامة ، التي يمرغونها بالإلتحاق والإرتزاق ، والفخر بالمكانة التي يمنحونها لأنفسهم دون إعتراف من أحد . . والتي صنعوها على حساب كل ما هو قيمة حقيقية ، تمنح الكرامة والمكانة ، وهم يكرهون المخلصين والمضحين ومن يملكون جسارة ركل القمة التي يلهثون هم للوصول إليها ، ويتنازلون حتى الركوع للبقاء عليها ، ويحقدون عليهم ، لأنهم يكشفونهم أمام الآخرين ويعرونهم أمام أنفسهم ، ولأنهم رمز لذلك الجزء الذي يرفض أن يموت من ضميرهم الذي قتلوه ! .

لكني أظلم نفسي ، وأشهد زوراً ، إذا قلت أن هذا النموذج ـ الذي كان شائعاً وذائعاً ـ هو كل ما عاشرناه من نماذج المثقفين ، إذ الحقيقة أننا عرفنا منهم

تنويعات لا أول لها ولا آخر ، تستحق قصتها أن تروى ، بـل وتستحق أن تلهم فنا ، أبدع مما كان أصحابها يكتبون ، وعرفنا مثقفين أقوياء فيهم صلابة حقيقية وشجاعة داخلية ، تتوزع على مدى العمر ، وتنمو مع التجربة ، وتؤثر إيجابياً في بناء الآخرين ، وأخرى فيها صلابة هشة تتجمع في موقف ، أو تتركز في بضع سنوات ، ثم تنكسر مع العمر فتنثني ولا تعتدل !

ولأنه كان مستحيلاً ، آنذاك ـ كما هو الأمر الآن وفي كل أوان ـ أن نقفز خارج الزمان والمكان ، فقد كان طبيعياً أن نكون ثمرة لظروف نشأتنا وتكويننا : ما ورثناه دون إختيار ، وما اكتسبناه دون مقاومة ، الطبقات التي لم نخترها حين ولدنا ، وحين اخترنا غيرها ، قاومنا ما ورثناه عنها ببسالة ، وربما دون انتصار حقيقي ، الآباء والأمهات الذين أجبرونا على أن نأتي من أصلابهم ، لأن حق تقرير المصير لا يمارس قبل الميلاد بل بعده ، القرى أو الشوارع التي عشنا فيها ، والوطن الذي رفرفت علينا ـ ونحن لحم طري ـ راياته ، والأمة التي ينتمي إليها هذا الأمن ، بما كانت ، وبما هي كائنة ، وكلها امور لا خيرة لنا فيها . .

ولسنا بالطبع ـ مسؤولين عما لم نختره ، لكننا ـ بالقطع ـ مسؤولون عما اخترناه فيما بعد من مواقف ، وهي مسؤولية لا تخرج عن إطار الزمان والمكان ، ولست أعتذر عن جيلنا ، حين أنبه أننا عشنا إنقلابين هائلين في عمر واحد ، ولذلك قلت مرَّة ، أن جيلنا من المثقفين العرب ـ مصريين وغير مصريين ـ سيدخل التاريخ من باب السيكولوجيا ، لا من باب الأدب أو الفن أو الفكر فاذكروا أن طفولتنا شهدت وطننا وهو يتعمد بالدم ، الأربعينات : فرنسيون وأمريكان وألمان وطليان . هاي هتلر . سنغال وأفريكان وهنود وطبرق والعلمين ودي جول وفرنسا الحرة . بيتان وروميل وكاترو وترومان وماجينو . وايزمان وبيجين وقرار التقسيم واسرائيل المزعومة . الأسلحة الفاسدة والأنظمة الفاسدة . في الخمسينات شهدنا معارك الإستقلال والأحلاف والتسليح وتأميم القناة وتحدي ١٩٥٦ الجسور . وحدة مصر وسوريا . ثورة ١٩٥٨ في العراق . ثورة الجزائر والمليون شهيد . إستقلال الإمارات والمشيخات . غنّينا : . حنحارب . حنحارب . كل الناس حتحارب . . راجعين بقوة السلاح . .

راجعين نحرر الحمى . . راجعين كما رجع الصباح ، من بعد ليلة مظلمة . حين جاء الصباح ، كان الإسرائيليون قد دمروا كل الطائرات على الأرض : سماؤنا المحرقة ، أصبحت برداً وسلاماً على موشى ديان . إمتدت الليلة المظلمة عشر سنوات وقبل أن نحتفل بالعيد الخامس لنصر أكتوبر ١٩٧٣ ، كانت نبوءة جولدا مائير قد تحققت . تأخر الإتصال الهاتفي الذي كانت تتوقعه في العاشر من يونيو ١٩٦٧ ، وعوضاً عن هذا التأخير ، ذهب أكبر رئيس دولة عربية ، بلحمه ودمه . . إنحنى أمامها ـ هكذا يفعل الدبلوماسيون عادة ـ قال :

ـ أنا سعيد برؤيتك !

قالت :

كنت أنتظر هذا اللقاء من وقت طويل .

لم تعد إسرائيل مزعومة كما قرأنا ونحن أطفال صغار . إكتشفنا ـ على مشارف الكهولة ـ أنها ليست بغاثا يستنسر في أرضنا كما قالت كتب المدارس ، وكما زعمت خطب الساسة ـ ربما نفس الساسة ـ وتصريحات المسؤولين . .

في القمة . . يتبادل الزعماء عادة كلمات تختلف تماماً عما تعودنا نحن القراء والكتاب أن نسمعها منهم ، أو نقرأها لهم ، فللساسة ـ وخصوصاً العرب ـ كالقمر وجوه سبعة ، لكننا نحن المثقفين العرب ـ مصريين وغير مصريين ـ ورثة حلم أمتنا بالعدل والحرية والأمن . نقرأ عيون الأطفال نشم عطر الأشواق تلهث خلف الذي سيأتي . لا نعرف شيئاً اسمه فن الممكن . .

ربما لهذا السبب ـ فإن جيلنا من المثقفين العرب ـ مصريين وغير مصريين ـ سيدخل التاريخ من باب السيكلوجيا . . لا من باب الأدب !

## ٢٦ فبراير ( شباط ) ١٩٨٠

حين غادرت منزلي ـ ذلك الصباح ـ كنت مكتئباً بطريقة لم أستطع أن أفهمها إلا فيما بعد ، وبدلاً من أن أتجه إلى ميدان طلعت حرب ، لأنضم إلى

مسيرة كان « حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » قد أعلن أنه سينظمها إحتجاجاً على بدء تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل لأمل مرَّة ، توجهت إلى مكتبي مباشرة . . كانت المسيرة قد ألغيت . .

الصحف الرسمية تعاملت مع الأمر بذكاء غير مسبوق . مانشتاتها عن الرخاء القادم . وخبر تقديم « الياهو بن اليسار » لأوراق اعتماده تروى في ركن صغير . من نظرات العابرين في الطريق أدركت أن ملامحي جهمة بشكل مروع . تجاهلت النظر في عيونهم . داخل جمجمتي زحام من الأشخاص والأفكار والأسماء لا تحمل لأي منها معنى : بيجين. السادات . عبد الناصر . كفر قاسم . بحر البقر . القدس. المستوطنات. فيصل. الضفة . مأزن أبو غزالة . ليلى خالد. ياسر عرفات . كوسيجين. كارتر . ١٩٤٨ . ١٩٥٦ . ١٩٦٧ . ١٩٧٣ . ١٨ و ١٩ يناير . ميناهوس . الكنيست . العرب . القاطعة . الإسماعيلية . النفط . الكيلو ١٠١ . أمين الهنيدي . عادل إمام . حسن الإمام .

قذف بائع الصحف في وجهي بجريدة الشعب - الصحيفة المصرية المعارضة الوحيدة التي كانت تصدر آنذاك - قلبتها شارداً . في الصفحة الأخيرة نشروا علم فلسطين . التقط العلم عيني الشاردة فلم يفلتها . لا بد أن شيئاً ما قد حدث . حين رفعت رأسي ، إكتشفت أن ملامحي لم تعد تستفز بجهامتها نظرات العابرين . تنهدت أزيح ما يملأ رأسي من زحام الأسماء والتواريخ . فكرت أن ألوان العلم جميلة رغم السواد . بين إشعال عود الثقاب ، وخروج أول أنفاس اللفافة ، كنت أقول لنفسي بأسى :

- هل عاش جيلنا حقاً حتى أصبح مجرد نشر علم فلسطين في صحيفة مصرية أمر يدعو للفرح ؟ من خرج على النص . . نحن أم هم ؟ ! .

كان خالي رياض هو أقرب أخوالي الخمسة إلى قلوبنا ونحن أطفال ، فقد كان - بعكس الكبار الآخرين في أسرتنا - قليل الأوامر ، نادر النواهي ، متسامحاً مع كل أخطائنا . . وكانت - غالباً - جسيمة !

كان قد غادر المدارس إلى غير رجعة ، قبل أن يحصل على شهادة الكفاءة

( الإعدادية ) بعد واقعة من أهم أحداث الجانب الفكاهي في تاريخ عائلتنا . . فقد حفظ مفردات اللغة الإنكليزية كما تلقنها بالضبط . تعلقت عيناه بالسبورة . قرأ ما عليها من كلمات عربية ، وما يناظرها من معان بالإنجليزية . سمعت أذناه تلاوة المدرس لكل كلمتين معاً . . هز جسده على الطريقة الأزهرية القديمة في الحفظ ، ردد ، وزملاؤه ، كل كلمتين مع :

ـ تماماً Just . منحدر Slow .

وهكذا حفظ خالي النص ـ كما رآه وسمعه وردده ـ كل كلمتين معاً . وحين جاء أوان التسميع سأله المدرس : تماماً يعني آية يا رياض ؟ . فقال خالي بآلية : تماماً جست . منحدر سلو .

وأراد المدرس أن ينبهه لما ظنه سهواً ،فعاد يسأله: أمال منحدر يعني إيه ؟ . فعاد خالي يردد بآلية ودون ابتسام : تماماً جست . . منحدر سلو . ويئس المدرس ـ فيما تلا ذلك من أسابيع ـ من إقناعه بأن النص الذي يردده بآلية ، يضم كلمتين مختلفتين ، لكل منهما معنى منفصل ، فأهمل شأنه ، ولم يعد يسمع له .

ولأن خالي رياض ، كان أطول تلاميذ الفصل ، وأضخمهم ، فقد كان أول من تقع عليه عادة عين الناظر والمفتش ، وكل من يدخل الفصل من الغرباء . فيختارونه دون كل التلاميذ ، ليختبروا معلوماته في الإنجليزية ، وبقيسوا بها مدى إتقان المدرس لعمله . . فيسألونه : تماماً يعني إيه يا رياض ؟ . فيجيب بنصه الخالد تماماً جست . منحدر سلو .

ويقلبون السؤال ، فلا تنقلب الإجابة ، لأن خالي كان مصراً على ألا يخرج عن النص الذي حفظه بثلاث من حواسه . والنتيجة : نظرة سخط يلقيها المفتش على المدرس ، يغادر بعدها الفصل ، لتتحول نظرته إلى عِصيّ تنهال على كفّيّ خالي رياض ، يتلقاها بصبر ، فلا يتوجع ولا يحتج ، ولا يسحب كفيه من مرمى العصا ، حتى تكل يد المدرس ، فيعود خالي إلى مكانه في الفصل ، شامخ الرأس ، ككل صاحب رسالة يتحمل تكاليف الأصرار على التمسك بمبادئه ،

والصمود في الدفاع عنها . .

ولأن المدرسة كانت أهلية ، تعيش على معونات من وزارة المعارف ، تنقطع إذا ما ساءت تقارير المفتشين عنها ، فسرعان ما جاء اليوم الذي تفد فيه صبر الجميع . دخل الناظر الفصل ومعه جوقة من المفتشين . واختار أحدهم ـ كالعادة ـ أطول التلاميذ قامة . وسأله عن إسمه . ثم قال بأبوة مصطنعة : تماماً يعني إيه يا رياض ؟ . فكرر ـ بالطبع ـ نصه الخالد . وما كاد الجمع يغادر الفصل ، وقد أصبح مؤكداً أن المدرسة لن تحصل على الإعانة ، حتى انهال المدرس والناظر على خالي رياض ضرباً ، وطاشت ضرباتها بالغيظ فطالت كل مكان من جسده ، فإذا بصبره الطويل ـ كصبر الجمال ـ ينفد ، وإذ به يرد على العدوان بمثله ، بل بما هو أقسى منه ، وإنجلى غبار المعركة ، بنقل المدرس إلى المستشفى وجلاء الخال العنيد عن المدرسة إلى الأبد .

وحين وصلت إلى السن الذي أستطيع فيه أن أفهم ما جرى أدركت أن خالي رياض كان على حق ، وحكمت بأن المدرس يستحق ما ناله من عقاب . وربما أقسى منه ، فهو الذي وضع النص كل كلمتين معاً ، وهو الذي كتبه على السبورة كل كلمتين معاً ، وهو الذي تلاه على خالي وزملائه كل كلمتين معاً ، وطالبهم أن يرددوه خلفه بهذه الطريقة . وفجأة ، ودون سابق إنذار ، وأمام الناظر والمفتش ، خرج عن النص ، وابتدع نصاً جديداً ، وغير من طرف واحد قواعد اللعبة ، فاستحق العقاب الذي أوقعه به خالي ، الذي أصر على أن يلعب اللعبة طبقاً للأصول التي إتفق عليها الجميع ، وتمسك بالنص ، وتحمل في سبيل ذلك ، عدوان الخارجين عنه ، وحين نفد صبره ، أمام عقوبات لا يفهم لها سبباً ، أدبهم الأدب الذي يليق بالخارجين عن النص ! .

وفيما بعد ، شهدت معركة أخرى من معارك الخال رياض ، تطلبت زمناً ، لكي أستوعب معانيها وأفهم دلالاتها . .

كنا يومها نلعب في فناء البيت حين وقف بالباب غريب يطلب صدقة . ومع أن صورته كانت تختلف تماماً عن هيئة متسولي قريتنا والقرى المجاورة ، فقد

ألقينا نظرة عابرة عليه ، دون أن يعنى أحدنا بأن يدخل إلى المنزل لكي يأتيه برغيف من « مشنة الشحاتين » ، التي نقبع في إحدى قاعات المنزل الداخلية كان طاعناً في السن جداً : كل شيء فيه قديم ومكرمش . . ملامحه ونظراته وقامته المنحنية الضئيلة رغم زحام الأسمال التي يرتديها . . . صديري وجلباب وجاكتة وبالطو ومركوب . وكان أبرز ما فيها شملة مبرقشة يغطي بها رأسه الصغير وتلتف حول عنقه . لم يقل ـ كعادة المتسولين في قريتنا : حسنة قليلة تمنع بلاوي كثيرة . لم يقل : إلهي يجعل بيوت المحسنين عمار . تمتم بكلمات لم نفهمها إلا بعد وقت : كسرة خبز الله يرحمك !

وعبرت أمي الفناء ، فلفتت هيئة الرجل الغريبة نظرها ، فسألته : انت منين يا عم ؟ غمغم بكلمات ، لم أفهمها لكنها فهمتها ، فأمرتني بحسم أن أترك ما بيدي لأعود برغيف من مشنة الصدقة ، وعدت مسرعاً لأجد خالي رياض واقفاً مع الرجل أمام البوابة ، وقد تحلق الكل حولهما تبادر إلى أذهاننا جميعاً أن الرجل ريس طبل ، يصحب غوازي من سنباط . وأننا سنشاهد رقصاً ، وسنسمع الغازية تغني كالعادة : يا رياض أفندي يا أبهة . . يا كايد الناس كلها . .

أخفيت الرغيف وراء ظهري ، وأقسمت ألا أعطيه للرجل إلا إذا غنت الغازية يا صلاح أفندي . يا أبهة . . يا كايد الناس كلها . لكن الرجل كان ريساً بلا طبل ، شحاتاً دون غازية وكان خالي غاضباً بصورة لم أره عليها من قبل . غطى صوته الجهوري الغاضب على ردود الرجل ، فلم أفهم منها إلا أنه من بلد إسمها فلسطين وأنه غادر بلده ليسيح في بلاد الله وعلى أبواب خلقه ، هرباً أمام اليهود الذين قتلوا أهله ، فلم يبق من أسرته سواه..

ولا أدري لماذا أغضبت كلمات الرجل خالي ، فعاد يصرخ في وجهه بكلمات لم أفهمها لتدافعها ، لكنه ختمها ، بأن جال ببصره في الفناء ، والتقط أول ما صادفه ، وكان سيراً من الصاج الذي تحزم به البراميل ، وانهال به على الرجل العجوز، يضربه بقسوة وغضب وهو يصيح : سبت أرضك ليه يا ابن الكلب ؟ !

وتوالت الضربات. تدعور الرجل. . انفرطت مخلاته ففرشت محتوياتها الطريق: كسر من الخبز ، وحزم من الفجل وفحل بصل ، وقطعة جبن قديمة ، ومسامير وقطع كاوتشوك، وشراب ممزق، وشملة متسخة، وكل ما يمكن أن يجمعه سائح بين بلاد الله ، يقف على أبواب خلقه . وأغلق خالي البوابة وواصل الصياح فينا مهدداً بأن يقطع رقبة كل من يعطي الرجل ـ أوْ أمثاله ـ شيئاً ، حتى لو كان شربة ماء . . ثم اندفع ـ رداً على احتجاج والدتي ـ يتحدث عن مبررات ما فعل ، حديثا لم أفهم منه شيئاً ، فقد تعكر كل شيء : باخ حماسنا للعب . ولم يعد يهمني أن ألقب بالأفندي أو الأبهة . وكان خالي يواصل دفاعه عما فعل ، حين تسللت إلى مشنة الصدقة ، فأخذت رغيفين آخرين ، وتسحبت من باب المنزل الخلفي حتى لا يراني ، وأدركت الرجل في نهاية الشارع ، وكان يسير ببطء مستنداً إلى عكاز عجوز مثله ، فأعطيته الأرغفة ، فوضعها بيده المرتعشة المكرمشة ، في مخلاته ، وعاد يتحسس بكفه مكان الضربات على ظهره . . وقال بصوته الواهن :

ـ . . الله يربحك ! .

في خريف تلك السنة (١٩٤٨) غادرت قريتي إلى القاهرة . فأكلت ـ لأول مرة ـ الحلاوة الطحينية بالعيش الفينو ، و « سندويكشات » الطعمية ، وشاهدت فريد الأطرش ولوريل وهاردي على شاشة السينما . وسمعت ـ لأول مرة أيضا ـ زمارات الإنذار وأصوات المدافع المضادة للطائرات ، وعرفت أن هناك حربا . وهتفت في الظلام : طفي النور . وفي الصباح كنت أجمع وإخوتي شظايا المدافع المضادة للطائرات التي كانت تتساقط على سطح عمارتنا . وكنت أقلب الشظايا بين كفي ، وأسأل نفسي أحياناً .

ـ هل واحدة منها هي التي قتلت زوج حمدية ؟ !

ولم يكن زوج حمدية طياراً ، بل نجاراً . وكنت أعتبرها أيامها أجمل نساء العالم ، فقد كانت أول من رأيت عن قرب من « نسوان » مصر ، حين قدمت في الصيف لالتحق بالمدرسة الإبتدائية . ولأنها كانت صغرى بنات السيدة التي

تعمل في منزلنا . فقد شهدت ليلة زفافها : رأيت وجهها في النور الساطع ، وكان فرحاً ومتلألئاً ببهجة كالنشوة ، وحين عدت في الخريف ، كان النجار الذي تزوجته قد أصبح جندياً ، وكان الجندي قد أصبح شهيداً ، وكانت حمدية حاملاً في شهرها الرابع . . وكانت ترتدي السواد . وقالت أمها وهي تبكي : قتلوه اليهود في فلسطين !

ومضت السنوات تحفر كل يوم على القلب خطا من هم ، وتقطيبة من حزن ، لكنها لم تخل من الضحكات ازدحمت المكتبة بكتب عن فلسطين . وصور من حياة اللاجئين . ويوماً شغفت بأن أتخيل كيف يعيشون بالضبط . فظللت أسأل وأقرأ حتى بنيت في رأسي « ماكيت » شبه حقيقي لمعسكر اللاجئين . وازدحم العمر بفلسطينيين من كل لون وعمر . قابلتهم في المقاهي وبيوت الأصدقاء والندوات في القاهرة وفي بغداد وفي دمشق وفي الجزائر وفي بيروت وفي معتقل طرة .

وحين قابلت « مازن أبو غزالة » في شقة عبد الرحمن الأبنودي في نهاية عام ١٩٦٧ ، أمضينا الليل نعبث في جرح النكسة ، كان طرياً لم يزل وتأملت شبابه الفتى بإعجاب مشوب بالحسرة . تداخلت ملامحه الوسيمة بمشاهد من وجه حمدية ليلة زفافها . وفكرت : هل يطعن في السن يوماً فتقترب ملامحه من ملامح ذلك الرجل الذي وقف على بوابة منزلنا في القرية يطلب كسرة خبز ؟ وأين ذهبت حمدية في زحام الدنيا ؟ وهل خلعت السواد ، وماذا يفعل ابنها اليتيم الذي حملته بين ذراعي وهو رضيع وهشكته ، وفحصت وجهه باحثاً عن الفرق بي ملامح اليتيم وملامح غيره من الناس . وكان الليل قد تقدم ، وكنا قد أشبعنا النص الفلسطيني الذي يسكننا تشريحاً وتفسيراً وتحليلاً . ولم يكن الفجر قد أشرق بعد ، حين استأذن مازن أبو غزالة لينصرف ، أغلق الباب خلفه ، وأرهفت سمعي مرتعباً ، خشيت أن يعود ، فيطرق الباب ليقول :

ـ كسرة خبز الله يربحك ! .

لكنه لم يعد . بعد شهور . سمعت آخر أنبائه في آخر نشرات الأخبار التي نقلها عن الإذاعة المصرية ـ ذات ليلة من ربيع العام ١٩٦٨ ـ ميكروفون عنبر ٤

بسجن ملحق مزرعة طرة . في نابلس ، تحزم مازن أبو غزالة بالديناميت . لفه على وسطه . وضع المفجر بين أصابعه تقدم تجاه قول من « آليات » العدو ضغط بأصابعه على المفجر . لم يتدعور على الأرض . لم تتفرط مخلاته . طارت في السماء أشلاؤه . لم يقل خالي رياض : سبت أرضك ليه ؟ كان مازن قد دفن نفسه في أرضه عنوة .

أضفت قصة مازن أبو غزالة إلى النص الفلسطيني الذي أمضيت وجيلي نصف أعمارنا نحفظه ، وكان نصاً مطولاً يزدحم ببشر وخرائط وبخطب وكتب وذكريات . نحن حفظنا النص ورددناه : في العام ١٩٤٩ أصدرت الجامعة العربية توصية بألا تصف أجهزة الإعلام العربية إسرائيل إلا بعبارة إسرائيل المزعومة ، ففعلنا . نحن صفقنا حتى فط الدم من أكفنا لزعماء خطبوا فأقسموا ألا يستريح لهم مضجع إلا وقد تحررت الأرض السليبة نحن غنينا مع المغنين « يا مجاهد في سبيل الله . . دا اليوم اللي بتتمناه» و «دع سمائي فسمائي محرقة» . . واترك الأرض فأرضي مغرقة» . . نحن أنشدنا «راجعين بقوة السلاح . . راجعين نحرر الحمى راجعين كما رجع الصباح . . من بعد ليلة مظلمة » نحن عشنا نتحدث بصوت خفيض كالهمس ، ومع ذلك طرت شواربنا في المعتقلات والمنافي ، لأن أصواتنا الخفيضة علت على صوت المعركة . إعترفنا بالذنب . تلونا قول الله عز وجل « أن أنكر الأصوات لصوت الحمير » . لأنها على صوت المعركة تعلو . نحن من جيل التهمت الكتب والمقالات التي صدرت عن فلسطين في حياته ٩٠ ٪ من أحبار المطابع والمستورد من الورق ، فالتهمت بالتالي كل قدرتنا على الأبصار وطاقتنا على الحفظ . وصنعت جماجم الذين ماتوا في سبيلها جبالاً أعلى من المقطم والجولان وطوروس . ذلك كله أضيف للنص المغمور بالدم والأشلاء والأناشيد والأشعار وقليل من الضحكات . لذلك لم يعد جيلنا بشراً ، خلت أجساداً من الأعضاء وحشى الجلد بالنص الفلسطيني .

ومرت في النهر مياه كثيرة . غمرت النص لكنها لم تغرقه . وحين خرجت ذات صباح من منزلي دون أن أغسل وجهي ، جابهتني سيارات حشدوها بالبشر لتستقبل السادات العائد من القدس المحتلة . كانوا قد وضعوا في أيديهم

أغصـان الزيتـون . تذكـرت حزمـة الفجـل التي انفـرطت ذات يـوم من محلاة اللاجىء الفلسطيني . . ودهشت لأن قانوناً كان قد صدر في اليـوم نفسه بتغليظ العقوبة عـلى المثلين الذين يخـرجون عن النص . . وقـال لي محام صـديق : إن القانون لا يطبق عادة على كبار المثلين ولكن على الكومبارس فقط .

وفي الأسبـوع الأخـير من ينـايـر ١٩٨١ ، كنت واحـداً من صف طـويـل ينتمي بعضه لجيلنا ، وينتمي آخرون لجيل الآباء ولجيل الأبناء ، وقفوا جميعاً أمام الجناح الصهيوني في معرض القاهرة الدولي الثالث عشر للكتاب ، يوزعون بياناً يدعو لمقاطعته ويلفـون أعناقهم بتلك الشملة المبـرقشة التي عـرفت فيها بعـد أنها لباس الرأس الفلسطيني ، ويعلقون على صدورهم علم فلسطين .

وفي اليوم التالي كنت وحلمي شعراوي في نيابة أمن الدولة ، وقعنا في يـد الصائدين ، وانتشـر الآخرون في بقيـة أنحاء المعـرض يوزعـون البيان ، وحـين دخلت إلى مكتب الأستـاذ عـاصم عبـد الحميـد رئيس النيـابـة ، كنت أظن أن أقصى ما يمكن أن يوجهه لي من تهم ، هي التهمة التقليـدية : الإثـارة والبلبلة والتشكيك والتحريض . وبعد أن شربت القهوة ، خطر لي فجـأة أن أسألـه عن التوصيف القانوني للتهمة التي سيوجهها إلى . . فقال بحرج :

ـ المـادة ١٠٢ من قانـون العقوبـات ؟ ! ظلت نظرتي المستفهمـة معلقـة . وأخـرجت محاميتي أميـرة بهي الدين قـانون العقـوبـات من حقيبتهـا . . وقـرأت بصوت عال :

ـ يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من يقوم بعمل عدائي ضد دولة أجنبية ، يكون من شأنه قطع العلاقات الدبلوماسية معها . .

لم تعد إسرائيل مزعومة . . ولم يعد العمل العدائي ضدها شرفـاً ، لذلـك يستحق زوج حمـديـة المـوت ، ويستحق مـازن أبـو غـزالـة لقب الخـارج عـلى القانون ، ويستحق كـل الشهداء مـا حاق بهم ، فتلك هي العقـوبة الـواردة في قانون العقـوبات ، والعـدل ـ كما قـال نجيب سرور ـ يلبس طرابيش ، أو يلبس طـاقية الحـاخاميـة ، ولأنني لم أكن شجاعـاً كخالي ريـاض ، ولأن عـاصم عبـد الحميد بدا لي ضحيـة مثلي ، لمن خـرجوا عن النص ، فقـد إنفجرت غـاضباً في

الهواء . وإندفعت أغادر الحجرة وأنا ألعن وأسب ، وخلفي أميرة بهي الدين ، تذكرني بصوت كظيم . . أنني متهم . . ومقبوض علي . .

وحين وجدت نفسي وحلمي شعراوي وحيدين تماماً في معتقل القلعة الذين كانوا قد أخلوه بسبب تدهور مرافقه ، لم أجد ما أفعله ، سوى أن أتأمل تلك « الخوارق » التي حدثت في جيل واحد ، إنقلبت خلاله الأوضاع ، وتبدلت الطباع ، كما قال شيخنا الجبرتي . كان نصف الحقيقة محفوراً على حوائط الزنازين الخالية ، بسبب تصدع المبنى ، وليس بسبب ديمقراطية الحكم . وكنت أسلّي نفسي بالتجول بينها : أزور الزنازين التي سكنها من قبل، وتلك التي سكنها أصدقاء لي، والتي لم اسكنها ولم يسكنوها،لكننا سمعنا يوماً صراخ الذين كانوا يعانون العذاب بين جدرانها الجهمة ، وأعوض الصحف والكتب الممنوعة عني ، بقراءة ما خطه من سبقني إلى سكناها عن جدرانها ، وأبحث عما كتبته ذات يوم على تلك الجدران : أسماء من كل الأعمار والأقطار والأفكار ، تحتها شعارات واضحة الدلالة ، تؤكد أن الكل سكن هذا المعتقل ، عملاء الإستعمار والصهيونية ، وأشرس المعادين لهما ، اليمين واليسار والبين بين ، الإقطاعيون والرجعيون ، والبروليتاريون والتقدميون . وكنت أنا وحلمي شعراوي شاهدان حيان على النصف الثاني من الحقيقة ، فقد كنا أول مواطنين عربيين ، توجه إليهما في بلدهما تهمة إهانة إسرائيل . . لذلك فقد تلبسنا إحساس طاغ ، بأن عليّ أن أضيف إلى هذه الجدران الوثائقية ، ما انتهى إليه الحال ، كأنني أعتذر عن جيلنا ، أو أحذر جيلاً قادماً . . وهكذا أمسكت بقطعة من الحجارة المدببة ، مررت على الزنازين جميعها ، كتبت على كل الحوائط وبخط عريض إسمينا وتحتهما : التهمة . . إهانة إسرائيل . . وكأنني أكتب كلمة النهاية لفصل ميلودرامي في التاريخ العربي ! .

ذلك مشهد النهاية . . أما البداية . . وما بعدها . . فهذه الفصول تروى بعضاً منها . . لذلك نشرتها ! .

« صلاح عيسى »

القاهرة - اكتوبر ( ت ١ ) ١٩٨٥

# ١ دقات جنائزية على دفوف الستينيات

نحن في واقع الأمر .. عينة سابقة لدراسة أثر القهر على الأدب .. والفن ... والمهم على الإنسان » .

## ١ ـ تعليق على الأنباء :

لأننا في زمن القصص الرديئة نعيش ، فقد مات فارس القصّ المقتدر في حادث صدفي مفاجىء ، وغير مبرر من الناحية الفنية المحضة(١)

« صرخ ، هو الجائع الحافي العاري ، صرخته الأخيرة ، وارتمى على سطح أمه الأرض ليستريح : عليه سلام الله »(٢) .

سمعت نبأ وفاة « يحيى الطاهر عبد الله » على رأس نشرة أنباء من زمن القصص الرديئة : حصد زوار الفجر فوجاً جديداً من الرفاق . أكد « بيجين » للمرة الألف أن القدس الموحدة ستظل إلى الأبد عاصمة لإسرائيل ، وإجتاح الطيران الإسرائيلي سماء لبنان في حين تدهورت صحة « بوبي ساندز » ، وإختفت خمس فتيات جدد ـ في سن السادسة عشرة ـ من منازلهن وأنهى الطيارون الأمريكيون والمصريون مناورة مشتركة على طائرات الفانتوم . وفي القاهرة بدأت

---

(١) نشر هذا المقال في العدد الخاص الذي أصدرته مجلة « خطوة » عن صديقي وابن جيلي القاص يحيى الطاهر عبد الله ، الذي مات في حادث سيارة وهو في الأربعين . ومع أن المقال قد نشر في خريف ١٩٨١ ، إلا أنني جعلته مفتتحاً لهذا الكتاب ، لأنه أقرب إلى سيرة موجزة لتاريخ جيلنا .

(٢) ما لم يذكر غير ذلك .. فكل بين حاصرتين من أقوال يحيى الطاهر عبد الله .

محاكمة ثلاثة فلسطينيين بتهمة العمالة لمنظمة التحرير الفلسطينية . إحتجت زوجتي لأن جزار الجمعية الإستهلاكية أعطاها اللحم شحماً ، علقت جارتنا على تساؤلها الإستنكاري قائلة :

ده مش للأكل يا حبيبتي . . ده للطبيخ . بنطبخ عليه حلة خضار تكفي العيال .

كان هو في تلك اللحظة يفك الحزام الواقي الذي يربطه إلى مقعده ليربط به « أسماء » .

والسيارة تتقدم في طريق الواحات البحرية ، قلت لصديقي : أنني قلق لأن مدير الأمن أعلن أن عدد الفتيات القاصرات اللواتي تختفين قد زاد بمعدل كبير في الشهور الأخيرة ، وسألته : أين تظنهن يذهبن ؟ . عبث بسن قلمه في الثقب الذي تركناه بالخريطة . وقبل أن يرد قال « مخالي » : بالجمعية فراخ .

ومع أن طريق الواحات البحرية كان أقل زحاماً ، فقد انفتح باب السيارة ووقع « **يحيى الطاهر عبد الله** » فأصيب بكسر في قاع الجمجمة ، بلا سبب ظاهر غير الطابور خطوته من إيقاع السلحفاة إلى إيقاع فراشة ، وحين توقف لاهثاً ، كانوا هناك تحت أعمدة الكرنك يحفرون قبره في ضوء المشاعل ، وأسكافي المودة أعلاهم نحيباً .

فلتهنأ الزنازين بما التهمت من عمر الوطن ، ولتزغرد القبور ، وترقص الغربان ، وتبتل فرحاً صدور الكلاب الشامتين : تخلصنا من واحد ، العقبى للباقين .

مات الطاووس المشاغب . أمير الحكي ونديم الحي ، المتقمِّص العظيم ، المتلوِّن كالطيف ، المتعدد كريش الطواويس ، الغمَّاز ، اللمَّاز ، الهجَّاء ، الغضوب ، المتشاجر مع ذباب وجهه ، طفل البراري ، ابن الموت الذي عمل لدنياه دائماً كأنه يموت غداً .

كانوا قد ذهبوا بالمشاعل ، وحين تقدمت إلى القبر كان إسكافي المودة ينتحب في الظلام . سألته :

ـ ألا يأتي على هذا الوطن يوم نجد أمامنا خياراً رابعاً غير الموت أو الهجرة أو الزنازين ؟ !

قال :

ـ « هو الربيع ، وتلك طيور الربيع عند عين الماء تطلب الماء ، أحبّ الموت وكلما أجدني على حافته أحب الحياة . أحب الحياة وكلما أجدني فيها أعرف أنها الموت . ثمة زهور سوداء بالعالم . . ثمة زهور سوداء . ثمة زهور بيضاء بالعالم ثمة زهور بيضاء » .

عليك سلام الله يا يحيى .

## (٢) التلقين :

ـ إذا جاءك الملكان فسألاك من أنت ، فاحمد الله الذي « لم يسلبك كل نعمة ، ومنحك نعمة الخيال ، وصلّ على النبي الذي أجار غزالة البر لما استجارت به من شر صاحبها اللئيم » . وقل إني عبد الله ، عبد الفتاح يحيى بن الطاهر عبد الله رحمه الله ورحمني ، بقرية الكرنك ، بالقرب من طيبة القديمة ، ولدت في ربيع مثل هذا من زمن ليس أسوأ من هذا .

« قريتي منفية منسية كما أنا منفي منسى » فالسلام على « كل الحاضرين من صعايدة وأهل حرفة ، السلام على الرجال يبنون العمارات ويعمرون أم المدن ، نحن الصعايدة نبني العمارات . ونحن وأهل الحرفة لا نسكن العمارات » .

عشقت الشعب والقصّ والخمر وبعض النساء ، ورفضت أن أكون إلا ما اخترت . لذلك لم أجد شقة ولم أملك سيارة ، ولم يدخل الطائرة سوى نعشي .

مِتُ في حادث صدْفي ؛ احتج عليه من وجهة نظر فنية بحتة ، كنت أتوقع ميتة نبأتني بها لمبات الشوارع حين غمزت لي ، وإلّا فلم « يطاردني بشر ينظرون إلى ساعاتهم فور دخولي أي مكان ؟ . يضربونني بالكتف من غير سبب ،

يتخطاني الأتوبيس المسرع ولا يقف إلا وهو مزدحم . تنقطع على المياه وأنا أستحم . . يعاملني الكل ـ الباعة والمارة والصحاب تلك المعاملة التي لا تليق بكلب ، نطاردني الوساوس ، ولا يقف التاكسي . حوالي دوماً عربات : عربات اسعاف ( حملتني من طريق الواحات إلى نفق الهرم فمت قبل أن يتوارى عني هرم خوفو ) وعربات شرطة ( ركبتها كثيراً مناسبات غير سارة ) وعربات جيش ( ١٩٤٨ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٧ ) وعربات صحافة ، وعربات القطاع الخاص والعام » .

أما لماذا أنا مطارد فلأنني « عشت مربوطاً بسلاسل من حديد إلى أبدان أهلي الفقراء التي نخرها دود القبور منذ زمان بعيد » ولأنني أعرف « كل خمارات المدينة ، أسعى إليها برغبة دائمة في الكلام والمشاركة ، والتقى فيها بأصحاب ميول سياسية تجلب السخط على أهلها » ، فاليهود يا سيدي « صار لهم وطن يبيع اللحم والخضار في علب ، والفلسطيني الذي لا يملك الأرض لم يبع الأرض ، بينما الفلسطيني الذي يملك الأرض باع الأرض ، فأنا « أشرب الخمر والخمر نأكل كبدي ، وأنا أحب كبد الحيوان . ناس تحب أكل لحم الناس ، وناس لا تأكل لحم الناس ، ولا لحم الحيوانات » .

ألا يدعوكم هذا للشك في ذلك الحجر الذي إعترض سيارتنا وكسر قاع جمجمتي ؟

ـ قادم أنا من دنيا السوق « حيث الغلاء الأزرق بيننا يجحل ، والغلاء الأسود في وجهنا ينبح ، والغلاء الأبيض كاره يمسك المنجل بيد ـ بينما الأخلاق تسوء ، والشجار يومي ، والعربات تأتي للسوق تجرها البغال الغبية لتأخذ الخضار والفاكهة » .

مشوق أنا للنخيل والأعناب وكل الثمرات . لأنهار العسل المصفى ، للبن الجنة . . فأنا من دنيا السوق السوق قادم ، حيث « . . . البوابون سادة بملابس بيضاء ، والقوادون يتاجرون في بنات الناس أمام عيون الكل . وفي الغرف المفروشة أولاد عرب مثلنا ، لكنهم سعداء يتكلمون الكويتية والليبية والسعودية ، ويلتهمون اللحوم مشوية ومقلية وطازجة من عجيزة غلام ،

ويطيبون رائحة أفواههم بشراب الويسكي والنقل المقشرة ، ويناد مون مع عجائز الغسالات » ، فأدركوني بالرحيق المختوم ، واملأوا أنفي بعطر الجنة ، وأجيبوني على حائر السؤال « لماذا يا رب بنت بائعا الكرشة تصبغ شفتيها بالأحمر وهي لم تبلغ بعد عامها الرابع عشر ؟ . وبنت الفراز تلبس الثوب القصير بورد والحذاء بكعب عـال بتجويفة جرس ؟ وبنت بـائعة الفجـل من شارب الكحول تلون جفنيها بالأخضر تارة ، وبـالأزرق تارة ، وبيـدها شنـطة بها كـل الألوان ، بينـما كانت بالأمس حافية القدمين ممزقة الثوب ! » .

أما وقد غلب حـاركم ، فاسقـوني من خمر الجنـة ، حيث لا يعقب النشوة صداع ، لأنها ليست كخمر مخالي مغشوشة ! .

يوم الثلاثاء السابق على موتي ، كنت مع أكابر القوم في البورصة « يلعبون لعبة الإنسان والقدر بالخيط ودمية الخشب : فيذبـح الجزار البقـرة ويرتفـع سعر الطماطم من قرش إلى قرشين ، وتفقد الأم إبنها في زحام اليوم العظيم ، فتسأل عنه المتسول الأعمى . وتصرخ أخت الأيتام : الغشاش سرقني في الميزان وباعني البطاطس معطوبة » .

وفي خمارة مخالي ، قال لي صاحبي ذو الشأن « سيرتفع ثمن علبة الـدخان ولن ينخفض ثمن البيضة واللحمة » .

من دنيـا السوق أنـا قادم . يصحبني شهـودي : إسكافي المـودة والـدركي وعبـاس الدنـدراوي وأسماء « الـطوق والأسورة » وأسـماء ابنتي ، وأسـماء أمي ، وأسماء بنت أبي بكر ، وسميي السيء السمعـة : عبد الفتـاح يحيى باشـا ، بطل الإنقلاب الدستوري الذي أعقب انقـلاب صدقي بـاشا عـام ( ١٩٣٤ ) ورأس يوحنا المعمدان وشاهد من جيلي ذمته نصف نصف اسمه : صلاح عيسى .

أودع خزينة الله مستندات دفاعي : بـطاقة تـوصية من سميي عبـد الفتاح يحيى باشا ( في دنيا السوق ـ والسوء ـ تفتح بطاقة مثـل هذه مغلق الأبـواب ) أما رأس يوحنا فلأنه رفض أن يكون الا نفسه ، فـطار كما كسـرت جمجمتي ، أودع خـزينة الشعب روايـاتي وأقاصيصي : فـرحي الذي زغـردت به وأنـا أنزف آخـر

قطرات الدم . شرنقتي التي إليها أهرب من دنيا السوق ودنيا السوء وروائح العفن والعنف الذي أخافه والقسوة التي أزدريها .

أنا دائماً أقصُّ ، حتى وأنت تستجوبني ـ ملاكُ الموت ـ أقص . أنا لم أكتب قصصاً لكني عشتها . لا تصدق من يقول أني كاتب قصة ، لأني في الواقع قصة ، لم يفهمني الناس لأنهم ليسوا قصصاً ، إنهم موضوعات لقصص . حين أجد نموذجي أتقمصه ، أعيشه ، أصبح أنا هو ، ولا يصبح هو أنا ، أتكلم لغته ، أتفاعل به مع الآخرين فلا يفهمون .

إليكم ـ قضاتي ـ أبطالي ، كل في قفصه . ثلة من المقهورين المضغوطين المحبطين المسجونين . يتشاجرون مع ذباب وجوههم لأنه النصيب الذي خصهم من ثروة وطنهم ، دون خطوات الدركي وأزيز السياط ولذعة الحرمان والخمر المغشوشة . وهم مطاردون : بالعنف القبيح وبالقسوة المجردة . بشراهة الإستغلال وجبروت القوة وتسلط التقاليد وتمرد الغريزة المكتومة وضغط الحلم على قشرة الرأس كبخار يجاهد لدفع غطاء القزان » .

إسكافي المودة قال لي :

ـ « الطاحونة يا سيدي بحجر ثقيل . . لقد عشت حياة الفرد المكشوف العورة . . طعامي تافه ورخيص وبلا طعم ، ما بلَّ العطر جلدي قط ، وهذا ثوبي والشتاء بأسنان » .

لكنه حين يواجه الدُّركي « يخاطبه مخاطبة من لم يذق قطرة من خمر العرق الحارق » يقول :

ـ « وهل من جائع في ربوع وادينا الخصيب ؟ ! هل من عراة في بلادي . . . وها أنت تراني يا سيدي الدُّركي منتعلاً ، وها أنا أراك كذلك . . وكلنا منتعلون ، وسيد أقليمنا السعيد عادل . . وفي صحيفة اليوم صورة له : يحمل ميزان العدل بيمناه سلمت يمناه ، ويسراه ـ سلمت يسراه ، تلوح لنا نحن جموع شعبه الوفي الأبي الخالد : باسماً بقبضة من عيدان القمح والسمسم والقرطم الأبيض » .

أنا أدركتهم - نماذجي - بين أعمدة الكرنك ، يضطربون في تلك القرية الصغيرة الجديبة ، محبوسون في أقفاص عيدانها جوع للطعام وللحب وللجنس وللتحقق ، مطاردون من الداخل ومن الخارج . أنا قرأتهم نقوشاً في هيكل الأله آمون . رأيتهم تجعيدة على إنسان عين وتقطيبة في حَلمة ثدي . . وحين « قرأتهم ( كتبتهم - تقمصتهم ) لم أجدهم معاصرين ، لكني المعاصر ، تاريخانيون هم ، أنا قرأت الرنوك[1] على جلودهم : هكسوس وبطالمة ورومانيين وأتراك وشراكسة وإفرنسيين وإنجليز وأمريكان وصهاينة . . من كل ملة ودين ، بالمسامير المحمية وقعت بأنها داست هنا : على الرأس .

لذلك يجري أبطالي في الزمان وفي المكان ، وأجري معهم ، يطاردنا رجال يحملون مسامير محمية ، وتتشقق فروة رؤوسنا من ضغط بخار الحلم المحبوس سبعة آلاف سنة . والواقع أنني لا أكتب أبطالي ، بل أعيشهم . إنني هم ، لذلك عشت أجري من حارة لزقاق ومن مقهى لغرزة لخمارة وورائي كلاب صيد التاريخ : سِتّ الشرير والحجاج بن يوسف ، والسلطان سليم ، الذي لعب سيفه في رقاب أهل مصر سبعة أيام بلياليها ، خاير ابن ملباي ، والمصيلحي ، وإيزنهاور ، ومخالي الذي يغش الخمر ، والدركي الذي يجرجرني وأبطالي إلى المَخْفَر القريب لأنظف مرابط الخيل .

وأنا أسكر . . وأبطالي يسكرون . . فأنت حيث تسكر تكون حراً ، يخف ضغط البخار المحبوس على فروة الرأس ، وتطل زهور العالم البيضاء ، وتتخلص من مطارديك بأن تحيل نفسك خروفاً وتندس بين أحضان زوجة الدركي كما فعل اسكافي المودة .

وأنت حين تسكر لا تكذب ولا تحلم ، لأنك تعيش الحلم فعلاً . وحين أسكر - أو يسكر أبطالي - نشعر بالأمان : تتلاشى أصوات سنابك الخيل التي تطاردنا من داخلنا ومن خارجنا . نجد فسحة من الوقت لنجلس ، يهدأ

---

(١) رمز السلاطين المرسوم في عصر المماليك الجراكسة ، يوقعون به المراسيم ، ويزينون به الصحون والمشكاوات وعلب المصاحف . .

لهاثنا . . ونتأمل جمال السماء وحين نأمن ، نتحدث عن المطاردة ، ونروي أقاصيصها . أحكي لأوغاد « الأتيليه » و « ريش » و « مقهى الحرية » ما جرى طوال اليوم : المخبرون الذين تحرشوا بي ، والسيارات التي كادت تدهمني ، وإعلانات أمريكانا التي تكاد تفقأ عيني ، يهمس وغد : بارانويا .

ذلك أن أحداً منهم لم يكن أبطاله ، وأبطال أيهم ليسوا أبطالي : تاريخانيون هم . تخلّق الواحد منهم عبر عقود وقرون ، يتخلق أمامك ـ حين أحكيه ـ محسوساً ، تقرأه وتجلس معه وتحدثه فإذا مددت إليه اليد : شفَّ فأصبح رمزاً .

أنا أيضاً ( شخص/ رمز ) ، أنت لا تلتقي بمثلي كثيراً . فإذا لقيتني يصعب أن تنساني ، وسوف تصدر بالقطع حكماً رديئاً على ( وقد تحبني . هذا يتوقف عليك ) . ويوم يعتني مؤرخ ابن كلب بجمع أقوال الناس عني فسوف يكتب : تفاعل اجتماعي رديء .

لدي سؤال وتوضيح : أيستطيع متفاعل رديء أن يلتقط من قاع دنيا السوق ما إلتقطت من نماذج ؟ .

أما التوضيح : كنت أنا نفسي ، ولم يكن بعض الناس أنفسهم ، لذلك تصادمنا . أنا لم أتقمش انا بالكفن .

ولأني نفسي ، فأبطالي أنفسهم ، وتلك مشكلتهم ـ كما كانت مشكلتي ، فأنت حين تكون نفسك تكون حراً ، وترفض أن تجوع أو تُطارد ، وهي مطالب ـ رغم بساطتها ـ تنشد عالماً غير هذا العالم ، وهذا ما يجعلني ( شخص/ رمز ) كما أن أبطالي ( شخوص/ رموز ) .

حين كان الزمن حرباً ولدنا ، فدونوا في خانة الظروف المخففة أننا من جيل كان رضيعاً يوم خرج آباؤه يسألون عن الخبز ، ويرحبون بـ « روميل » فلما ظهر الخبز وما تقدم روميل . وقد تسألون : أثمة علاقة بين الخبز وروميل ؟ . فأقول : كالعلاقة بين عم الطاهر عبد الله وعبد الفتاح يحيى باشا . هي الحرب سادتي ، تختل فيها الأوضاع وتنعكس الطباع كما قال شيخنا الجبرتي .

لقد توحدت شخوصي فيّ . . وتوحدت فيهم . وحيث اعترضت الطوبة اللعينة السيارة فكسرت جمجمتي ، حرصت على ألا يتسربوا من داخلها مع الدم النازف . وجئت بهم معي شهوداً على ما جرى .

## اعترافات شاهد من جيل الستينات :

وحين كان الـزمن حزيناً شح الخبـز ونقص الأدام ، وكثر في حـانة محـالي الكلام : الفاشية والنازية والديمقراطية والماركسية ، النحاس والملك ولامبسون ، ٤ فبراير ( ١٩٤٢ ) و ٢١ فبراير ( ١٩٤٦ ) الله أكبر ولله الحمد . القرآن دستورنا والرسول زعيمنـا والموت في سبيـل الله أشهى أمانينـا ، الله أكبر والمجد لمصر . مصر والسودان لنا وانجلترا إن أمكنا . **تشرشل وروزفلت . هتلر وموسوليني ، بيتان ودي جول** . الحريات الأربع والنقط الأربع .

جنـود مُجْهـدون يعيشـون في ظـل المـوت ، يعانقون العبث والقسـوة والـلاجدوى . أفـريكان وأمـريكان وسنغـاليون وهنـود وانجليز ومن كـل ملة . حانات مـزدحمة بعـواطف محمومـة لكنها كـالخمر مغشـوشة . في خـطاب العرش يقول الملك كل مرة : وستعمل حكومتي بإذن الله على محاربـة الأعداء الثـلاثة : الجهـل والفقر والمـرض . قال **سعـد زغلول** قبل أن يمـوت : كـانت غلطتنـا أن صدقنا أننا مستقلون . وقال **النحاس** : إحنا تعبنا يا ست . . .

بـاشاوات كـلاسيكيون يـراهنون عـلى الخلفاء لأنهم تعبـوا . وبـاشـاوات مُجَدَّد ن يراهنـون على المحْـور أو يحلمون ببلد الكـوكاكـولا والشكلس وإيزنهاور وهيروشيما ونجازاكي ( دونوهما أيضاً في خانة الظروف المخففة ) ، وشبان يهتفون للخبز والحريـة ويتحدثـون عن ستالينجـراد ، ويربـون شوارب كثة . يتحملون قسـوة العصى تنهال بهـا عليهم أيد عصبيـة تهتف : الموت في سبيـل الله أشهـى أمانينا ، عالم يلعب بالسلاح ، ويفجر القنابل وقناديـل المغنسيوم . المخـزن رقم ١٣ مـليء بكل إبتكـارات الموت منـذ طوبـة قابيـل التي حطمت رأس هـابيل . والناس يشربون الخمر المغشوشة ويـدعون ـ في صـلاة الجمعة ـ أن ينتصـر الحاج محمد هتلر .

حين يكون الزمن حرباً ، فإن الأسر المستورة تجاهد حتى تدفع عن نفسها عار الفضيحة . قليلون منهم يملكون موهبة الصعود في دنيا السوق إذ العالم مشتبك في حرب . ومع أنهم يعيشون بالكاد ، فهم يرفضون بإباء وشمم أن يمتهنوا القوادة .

وحين كنا صغاراً انتشر الوباء يحصد الزائد منا تطبيقاً لنظرية مالتس . بعوض الجامبيا الزنان يخترق بخرطومه اللحاف السميك والناموسية المستوردة من اليابان ولحافنا غير سميك وناموسيتنا لم نشترها من شارع الشوارب .

ميكروب الكوليرا العنقودي كان ملفوفاً في صفائح قمامة الجيش الإنجليزي التي تسربت للأسواق فاشتراها الناس بالثمن الرخيص الفادح : أمسكت الحمى اللعينة بالدماغ ، تطرد الماء الذي عاش الجوعى يأكلونه ، والقيء يطرد قمامة الجيوش المتحاربة من جوفهم ، وحين يتطهرون من هذا وذاك يموتون في المعازل ، ليشيع الناس أن جثثهم قد أحرقت ، فتزدحم الطرقات المتربة بالهاربين يحملون القفف ويلفون الوسائد في الحصيرة ، يبحثون عن أرض لا تُحرق جثث الموتى ولا جثث الأحياء ، يحاصرهم جنود الهجانة . تنهال السياط على أبدانهم المحمومة . إلى المعازل يعودون يتبلغون فصوص الثوم وحبوب الكنين ، وينزّون طوال الليل عرقاً وقيئاً حتى الموت : نصيبهم الوحيد من ثروة وطنهم .

صدفةٌ محضةٌ أنّا نجونا من الفاشية والنازية وفلتنا من منجل الوباء ومن إشعاعات قنبلة هيروشيما ، فاذكروا هذا إذا ما جلستم على منصة القضاء ، وعوجتم الطربوش على ناحية ، ذلك أننا أبناء القهر ندعى ، وقهرنا كان كونياً وليس محلياً .

نحن أيضاً كنا نحلم ، فأبعدوا نصوص « زادنوف » من قانون العقوبات النقدي . دفعنا أهلونا إلى الكتاتيب لعلنا نفلح فنسند ظهورهم التي أحنتها الحرب ، نرتدي البنطلون « والزاكتة » ونضع على رؤوسنا طربوشاً يقينا ضربة الشمس ، ونتقاضى ، آخر الشهر ، مرتباً ثابتاً . وليس كثيراً على الله أن يكون ابن عم **الطاهر عبد الله** ، « باشا » ، **كعبد الفتاح يحيى** ، أما نحن فكنا نحلم

بخبز المدينة الطري ، وبالطعمية والحلاوة الطحينية وفي الذاكرة صور للسياط التي تكوي الظهر والنساء اللواتي متن قهراً وجوعاً ، والجدة التي تروي الأساطير ، والراوية الذي يغني على الربابة .

وحين زحفنا من ( القرى/ الشقوق ) إلى المدن الكبيرة ، لم تمنعنا عساكر الهجانة ، جئنا في الدرجة الثالثة لأنه لا توجد درجة رابعة بالقطار . على ظهورنا قفف البتّاوْ وزلعْ المش والأرز المعمَّر بلا شيء، تسربنا في الغرف السطوحية في الحارات الخلفية . نقرأ كتباً مدرسية وكتباً صفراء ، وكتباً بيروتية ، وكتباً مترجمة والدنيا قد تغيرت : الحرب الساخنة صارت باردة . **والملك فاروق** غار في داهية **والنحاس** في الإسكندرية يعانق الصمت والوحدة بعد أن قال كلمته الأخيرة :

ـ مالكوش دعوة بالعَسْكر . . دول زي دبّابة طالعة جبل ، اللي يقف في وشها تدوسه ، حتطلع لفوق . . وتقع من هناك تدشدش ! .

حين قرأنا « أرض » **الشرقاوي** ، لم نهتم كثيراً بمن قالوا أنه نقلها عن « أجنازيو سيلوني » . بطرف اللسان عرفنا طعم قرانا على صفحاتها . كانت « وصيفة » بواسة حضانة كما كانت « زينب » لكن قرية « زينب » لم يكن فيها رجال ينزفون مع البول دماً وصديداً وتتبخر الحياة من أجسادهم عرق حمى ، أما « **يوسف ادريس** » فقد علمنا أن القصص يمكن أن تحكي عن ناس كالذين عشنا ونعيش معهم .

لم نكن نعرف شيئاً عن « ريري » ابنة عبد الرحيم بك فتحي أحد كبار مهندسي وزارة الأشغال . ولم يخطرنا أحد بموعدها مع حبيبها إذ القمر بدراً بين غابات النخيل في عزبة النخل ، شاهد اللقاء كان « **محمود كامل** » المحامي والقصاص .

بطلة « **النظارة السوداء** » كانت متمصرة لم نلتق بمثلها في قرانا ، أو في خيالنا ، لذلك تصببنا على أسطر النقط التي تفصل بين ضرب حبيبها لها واستسلامها له .

في قصص « **يوسف إدريس** » التقينا بالناس الذين نعرفهم . بالخادمة التي

تحمل صواني الكحك وتتأمل نظيراتها تلعبن بالكرة في الشوارع . بالمجنونة التي خلعت ثيابها في القطار ووقفت عارية تهتف بحياة الملك وسقوط الريس إسماعيل أبو بطة .

زعيم الثورة ينحدر من صلب وكيل مكتب بريد الخطاطبة ، ويشيع الباشوات أن الإذاعة منعت أغنية « البوسطجية اشتكوا من كتر مراسيلي » ، مع أن الصحف نشرت صورة البيت الذي كان يسكنه في حارة « خميس العهد » . أولاد المستورين يتقدمون ليحكموا الوطن ويحمل الإستعمار عصاه على كاهله ويرحل . ألغيت الألقاب والطرابيش وغنى المونولوجست محمد الجندي « ولله وحركة وفيها البركة . . يحيا اللي فيها اشتركا » مجلة « الغد » القديمة . « الأدب في سبيل الحياة » . كتب دار الفكر ودار النديم وشعار : الثقافة معركة . جناح حديتو في مجلس الثورة . خميس والبقري . محاكمة ستاد كفر الدوار التي انتهت بالمشانق ، كمحاكم دنشواي كانت ، معركة حلف بغداد وصفقة الأسلحة التشيكية ، صوت عبد الناصر المشروخ من فوق منبر الأزهر والطائرات تئز في سماء المدينة . حنحارب . . حنحارب . . كل الناس حتحارب » . الشرقاوي وإدريس والعالم ولويس عوض وعبد العظيم أنيس وكمال عبد الحليم وإبراهيم عبد الحليم وإبراهيم عامر وإسماعيل المهدوي .

أولاد المستورين يتقدمون ليحكموا الوطن : تأملوهم جيداً فهؤلاء هم الذين أنجبوا المشايخ المهدي ، والدواخلي والشرقاوي والسيد عمر مكرم . من أسرة مستورة ( ثمانية أفدنة ونصف ) جاء عرابي ، ومصطفى كامل ( باشويته مزورة . أفنديا كان أبوه ) وسعد زغلول ( له أخت اسمها ستهم وأخرى اسمها فرحانة ) والنحاس ( محمد أفندي النحاس تاجر بسمنود ) وابن وكيل مكتب بريد الخطاطبة الذي كان معجباً بأبطال الإتحاد والترقي فسمى ابنه جمال باشا .

قومسيوريون نحن المسمون بالبرجوازية الصغيرة : جاهزون دائماً للتحدث باسم التقاليد والعادات ، محافظون ومتمردون ، وخائفون دائماً من الوقوع في هوة الفقر ، ننجو من الأوبئة ومنها وباء الأمية . ندرس ونقرأ ونتعلم وقد نعي ، آنذاك على كل لون تجدنا : فاشست وشيوعيون وبرجوازيون وأمريكان

وصهاينة ، تلتوي رقابنا من النظر لفوق . نسيج في التاريخ العربي المير ، تلعب دوراً يستحق وقفة مؤرخ جاد : فنحن قومسيريو لعبة الصراع الإجتماعي ، نحن البرجوازية الكبيرة ونحن البروليتاريا ، ونحن الفن المحافظ والأدب الملتزم ، ونحن المظاهرات التي هتفت : مصر والسودان لنا . . وإنجلترا إن أمكنا ، وصاحت : إلى أمام يا روميل .

وحين كان الزمن عبد الناصر ، عجننا ابن وكيل مكتب البريد في خلطة واحد ، فاشست على شيوعيين إخوان على أمريكان على برجوازيين . وسك منا عملة اسمها : الإتحاد والنظام والعمل ، وهيئة التحرير والإتحاد القومي والإشتراكية الديمقراطية التعاونية والإتحاد الإشتراكي والإشتراكية التي هي علمية من واقعنا .

واحترنا نحن ، حتى غنت صباح « من الموسكي لسوق الحميدية أنا عارفة السكة لوحديا » ، فإذا بأولاد المستورين يصبحون قياصرة يفتحون افواه السجون : الأوردي والواحات والعزب . وشهدي عطية الذي مات وهو يهتف بحياة عبد الناصر ، « وفرج الله الحلو » الذي أذابه « عبد الحميد السراج » في الأحماض ولم تبق منه سوى رغوة على سطح الحامض .

انضم أولاد المستورين إلى التجار وأخذوا قومسيرية تجارة الموسكي وسوق الحميدية ، أما نحن ، فسنصبح شيوعيين ، لم يبذل أحداً مجهوداً جدياً لتجنيدنا ، ولم يختلف الأمر عما كان عليه قبل ذلك : فنحن نفس الشلة ، نقرأ ونكتب ونحضر إجتماعات الخلية ، ونلتقي دائماً في مقهى إيزافتش . ونتبادل مطبوعات التنظيم ، وننسخ الكتب الماركسية ، ونتبادل أنباء ما يجري في الواحات وأبو زعبل ، ونمارس لذة الإحساس بالمطاردة ، ونؤكد لأنفسنا بصوت عال بأننا للشعب ننتمي .

**نجيب محفوظ** ، ما بعد الثلاثية ، خاصة « **اللص والكلاب** » هو عالمنا المُطارد المُحاصر المُحبط الذي يحيط به المخبرون . . هو الذي يمنحنا أسماؤنا الحركية التي نمارس بها لعبة النضال ، تقاسمت أنا ويحيى اسم « سعيد مهران » دون إتفاق مسبق وعرفت فيما بعد أنه اختار اسم سعيد ولما كنت قد سبقته

فأخذت الإسم لنفسي فقد اكتفى باللقب .

كانت يد الله قد دفعتنا في التجربة فوجدنا أنفسنا بين مصراعي عقد الستينات ، السجون والمعتقلات وقرارات يوليو ١٩٦١ ، وانفراجة ١٩٦٤ الديمقراطية وقرارات الحل : حطمت المعبد الذي عشنا زمن الحلم بين جدرانه . ويوم نشرت « **الأهرام** » قرار حل « **الحزب الشيوعي المصري** » ، قال شاعر من خريجي الواحات :

ـ أنا ساقاضي الحزب ، أين اشتراكاتي . . . أم أن أموال التنظيم قد إنتقلت إلى الإتحاد الإشتراكي .

حين تأملنا الأمر بعد ذلك أدركنا أننا لم نتمرد على أولاد المستورين إلا كما يتمرد عليهم بعضهم . وأننا لم نستطع أن ننفيهم من جلودنا، وحين هُزم عبد الناصر عام ١٩٦٧ ، هَزَمنا معه، وتلون عالمنا بالفجيعة ، ونزّ أدبنا ندبا للذات ولوما ، لكننا حين كنا نلهث وخلفنا مخبريه ، كنا نهتف دون أن ندري بحياته ، كما فعل **شهدي عطية الشافعي** ، وكما وقف « **عبد المعطي حجازي** » وهو في زنزانته يهتف بحياته ، لأننا هُزمنا حين هُزم ، فقد مات بعد أن ضيعنا صغاراً وحملنا دمه كباراً . وامتلأت حانة « مخالي » بالتجار الكبار ، يبيعون عرض البنات وعرض الوطن ، ويتمخطون في علم البلاد .

نحن في الواقع كنا مشوقين للإنتماء للوطن وللشعب ، ونحن حاولنا ذلك ، فسجِّلوا في خانة الظروف المخففة أن جيلنا صدَّع رأسه بالبحث عن الفلكلور واستلهامه حتى شعر أن العامية بدأ في أوائل الستينات دعوة للكتابة بلغة الشعب ، وتطرفنا فبدأنا نكتب قصصاً بالعامية ، وتحدثنا عن اللغة الطبقية حديثاً لا يخلو من فجاجة ، ثم أنقذنا « ستالين » في مؤلفه ، « الماركسية وعلم اللغة » ، ونحن مدمنو قراءة الكتب الصفراء من مكتبة محمد علي صبيح : حمزة البهلوان وسيرة عنترة وسيف بن ذي يزن والهلالية . تقودنا رغبة للتوحد بذلك الكائن المقدس إذ نحن في العمر الرومانسي : الشعب ، ويوماً بعد آخر نكتشف أننا لسنا هو . نتدحرج من الزحام إلى الشلة إلى الخلية التي نمارس لذة

المطاردة . نغترب إلى الرفاق المنفيين كأننا ننتظر المهدي المنتظر . ولا نستطيع أن نتخلص من إنتمائنا لظاهرة عبد الناصر ، وبعد أعوام يتعقد شعر العامية ، ويدق فهمه على المثقفين ويمتلىء برموز سيزيفية وأساطير إغريقية ، وتضيع هدراً تلك المناقشات المجهدة التي جعلتنا نتحمس للفن التعليمي الذي دعي إليه ماوتسي تونج في « مشكلات الأدب والفن » . .

نحن في واقع الأمر عينة صالحة لدراسة أثر القهر على الأدب والفن ، والمهم على الإنسان ، فنحن كنا مطاردين من الداخل : بأحلام أهلنا أن نصبح أفندية ، بذكريات الوباء والهزيمة ولا تنسوا ١٩٤٨ و ١٩٦٧ ، بكتب قرأناها ، برفاق حلمنا بهم . بعجز يمنعنا أن نكون من الشعب حقاً . مطاردون من الخارج . بالمخبرين وأصحاب العمارات ورؤساء تحرير الصحف ومقالات هيكل وسياط ضباط المباحث العامة في معتقل القلعة ١٩٦٦ . وحلقتنا المسكينة التي لم تزد عنا نحن . ولم تمنحنا أكثر من الإحساس بأننا رفضنا ما يجري . وعجزت ـ أو عجزنا نحن ـ أن نمدها للشعب الذي نحلم به ونفكر فيه ، لأننا أبناء المستورين ندعى .

### ٣ ـ البشارة :

زارني إسكافي المودة في حجرة الشهود بالمحكمة . قال :

حاسب نفسك على سوء فعالك . ضم القبضة وأشهر السبابة . بذا تكون قد صنعت مسدسك المميت .

# ٢ مختارات من الحياة اللذيذة

« . . . وهكذا بدأ السفير الجديد . . « تعبيد » العرب . . للرب الأمريكي » .

في صيف **١٩٤٣** امتلأت صحف القاهرة بإعلانات ضخمة تبشر بمولد مجلة جديدة هي « **المختار من ريدرزدإيجست** »[(١)] . . وهز الذين قرأوا الإعلان رؤوسهم في عجب : مجلة جديدة ؟ ! ذلك أن الصحافة المصرية كانت تعيش ـ في ذلك الوقت ـ قمة أزمتها . فمصر بلد لا تصنع ـ إذ ذاك ـ الورق ، والحرب الكونية الثانية ، قد مزقت خطوط المواصلات بين العالم ، فلم يعد ممكناً أن تسد سوق الورق في أوربا حاجة الصحافة المصرية منه ، وحتى لو لم يكن ذلك الحائل قائماً ، فإن معظم مصانع الورق في العالم كانت قد تحولت إلى الصناعة الحربية ، وبسبب الأزمة الطاحنة في أسعار الورق وفي وجوده ، إستولت وزارة التموين المصرية على كل ما يستورد من ورق الصحف وبدأت توزعه بنظام خاص كان يقضي بأن تصدر الصحف اليومية ستة أيام فقط في الأسبوع ، على ألا تزيد صفحات الجريد عن ثمان صفحات ، تباع بعشرة مليمات ، وهو نصف عدد الصفحات الذى كان شائعاً قبل الحرب ، وضعف ثمن البيع ، ومعنى هذا أن الحرب قد رفعت سعر الصحف إلى أربعة أضعاف ، ومن ناحية ثانية فإن الشركات العالمية الكبرى ـ التي تحولت إذ ذاك إلى الإنتاج الحربي ـ كانت قد توقفت عن نشر إعلاناتها لتوقفها عن الإنتاج المدني ، وبذلك كله تعرضت الصحف المصرية لهزات إقتصادية كثيرة ، ولولا أنها جميعها كانت تستند إلى

---

(١) نشرت هذه الدراسة لأول مرة بمجلة « **الحرية اللبنانية** » في عام **١٩٦٥** ، وأعيد نشرها في جريدة « **المساء** » القاهرية ، في يوليو **١٩٦٧** ، في أعقاب الهزيمة ، وأسفر النشر الثاني لها ، عن توقف الإصدار الثاني للمختلم ، الذي كان يصدر آنذاك عن دار أخبار اليوم .

أحزاب سياسية وتعوض خسائرها من خزائن تلك الأحزاب لتوقفت جميعها عن الصدور .

وعلى الرغم من كل هذا ، فإن « المختار » قد صدر في سبتمبر ١٩٤٣ ، لتكون طبعته العربية هي خامس اللغات التي تصدر بها مجلة الريدرز دايجست ، وحسب ما جاء في ظهر الغلاف فإن المجلة الأمريكية الشهيرة كانت تصدر قبل ذلك باللغات الإنجليزية والإسبانية والسويدية والبرتغالية وتوزع في جميع بلدان العالم تقريباً . فالطبعة الانجليزية تصدر في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ومصر والصين واستراليا ، والطبعة الاسبانية تباع في ثمانية عشر بلداً من البلدان المتكلمة باللغة الإسبانية في أمريكا اللاتينية ، والطبعة البرتغالية تباع في البرازيل والبرتغال ، والسويدية تباع في السويد ، وصدرت الطبعة العربية لكي توزع في مصر وفلسطين وسوريا ولبنان وشرق الأردن والعراق والمملكة السعودية واليمن وسائر الجزيرة ، ووصفت « المختار من الريدرز دايجست » نفسها بأنها « المجلة التي يقرؤها ١٢ مليوناً من البشر ، وهي أعجب المبتكرات الأمريكية . بدأت كفكرة في عام ١٩٢٢ أساسها - كما تقول « المختار » نفسها في عددها الأول - « أن ما تصدره المطابع كل شهر من مجلات عامة وفنية خاصة وكتب ، تتعذر مطالعته كله ، والإفادة منه على كائن من كان ، ومطالعة هذه المجلات والكتب ، وإختيار أجودها ، وتلخيصه وإباحته لمن يريد ، فكرة عظيمة ، ان محرري المجلة يطالعون عشرات الكتب الجديدة التي تصدرها المطابع كل شهر ويختارون أجودها وأهمها شأناً وأقومها أدباً ، ثم يلخصونه تلخيصاً يحوي لباب الكتاب وروح كتابته وأسلوبه » .

وبصدور الأعداد الأولى من « المختار » وضح أن هناك أسراراً تختفي خلف هذا الضيف الجديد على عالم الصحافة العربية . فقد صدرت « المختار » - في ١٨٠ صفحة طبعت على ورق ستانيه فاخر ، وأحياناً كانت تطبع كلها على ورق كوشيه ، أو يحتوي العدد على الأقل ، ملزمة أو ملزمتين منه ، أما الغلاف فهو كوشيه ملون ، وطبعة من الداخل بثلاثة ألوان . كل هذه الوجبة الدسمة كانت تباع بثلاثة قروش مصرية فقط .

وارتبط اسم المجلة - آنذاك - بإسم رئيس تحريرها ومديرها العام الأستاذ

« **فؤاد صروف** » ، وهو واحد من أبناء « **المقطم** » العزيز . ولم يكن الناس قد نسوا بعد كلمة اللورد « **كرومر** » - أول ممثل للإحتلال الإنجليزي في مصر - أو حكمته التي قال فيها :

- « إنني أستطيع أن أحكم مصر بخمسين جندياً فقط ومعهم جريدة « المقطم » .

ذلك أن **المقطم** كانت بما تعبر عنه من أفكار أغنى من جيش مسلح .

وهكذا صدرت « **المختار** » لتكون طليعة للنفوذ الأمريكي في الوطن العربي ، ولكي تبشر بالسيد الجديد الذي كان يطمع آنذاك في الحلول محل دول الإستعمار التقليدية ، ووراثة تركتها من المستعمرات ، وعلى رأسه الأمة العربية .

كانت سنوات الحرب الثانية قد خلقت في مصر فئات إجتماعية جديدة ، فعشرات الألوف ممن إلتحقوا بخدمة الجيوش المتحاربة ، وذاقوا أموالها التي كانت تطبع بدون غطاء ذهبي ، وتصدر بدلاً منها سندات على الخزينة البريطانية ، وهكذا خلقت الحرب ، أنماطاً من عمال المعسكرات والذين يوردون لها ما تحتاجه ، والذين يعيشون على خدمة الجيوش المتحاربة ، أو ينشطون في مجال الترفيه عنها ، أو يعملون على هامش هذا كله ، وهي أنماط تولدت لديها رغبات عارمة للتطلع إلى مجتمع السادة المستعمرين ، بكل ما يميز السادة من شهوات دنيا : الخمر والنساء والملابس الأنيقة والسينما والمسرح وأيضاً - ولإستكمال مشاعر السيادة - القراءة .

ولأن القسم الأكبر من تلك الفئات لم يكن قد تلقى سوى تعليم بسيط لا يتعدى أولويات القراءة والكتابة ، فقد وجدت في « المختار » طلبتها ، فهي مجلة خفيفة ومسلية ، وطريفة ، لا ترهق تفكيرها ، ولا تزعجها أو توقظ مشاعر الإحساس بالذنب في نفسها . وكانت هناك أيضاً تلك الفئات التي بدأت ترى أن « **أمريكا** » هي القبلة التي ينبغي أن تتجه اليها ، وأن حل المشكلة الوطنية للشعوب العربية بعد الحرب ، سيكون بواسطة « واشنطن » خاصة وأن

الإستعمار النازي كان قد لفظ أنفاسه ، ولم يعد هناك أمل في الحصول على مساعدته .

وكان هناك الذين يودون قراءة أي شيء :

من هؤلاء جميعاً تكون أصدقاء المختار ، بعد أن قدمت نفسها لهم بشعار حسي يتواءم مع ما جاءت تبشر به ، هو « في كل مقالة لذة دائمة » .

وتساءل الناس : لمن ؟ ! .

وسرعان ما بدا واضحاً أن السياسة الأمريكية قد أحسنت إختيار سفيرها للأمة العربية ، ذلك الذي جاء يبشر بالسيد الجديد الفتى ، الذي سيحل محل السيد القديم المنهار ، سواء كان إنجليزياً أم فرنسياً ، برتغالياً أم إيطالياً ، وكانت أمريكا ـ التي دخلت الحرب الكونية الثانية متأخرة بعض الشيء ، تدرك أن دول الإستعمار القديم سوف تتدمر جميعاً في الحرب ، وأنها بمواردها ، وبشبابها الإحتكاري قادرة على الصمود ، ومؤهلة دون غيرها لقيادة الجبهة الإمبريالية ، لذلك أرسلت سفيرها الممتاز والمقتدر « المختار من ريدرز دايجست » ليحرث الأرض ، ويمهدها ، لكي يسحب البساط من تحت أقدام الإنجليز في مصر والعراق وفلسطين والسودان ويلتهم الشام من بين انياب الفرنسيين ، وينفرد بالليبيين دون الإيطاليين . .

وهكذا جاءت « المختار » لتصوغ « وعياً جديداً » للشعب العربي ، وعياً يجعله يقبل السيد الجديد بكل ما فيه : نظامه الإقتصادي ، « وإيديولوجيته ، ويستنيم للعبودية ويعترف له بالتفوق الكامل في كل شيء . .

وهكذا بدأ السفير الجديد مهمته في « تعبيد » العرب للرب الأمريكي . .

وكان لا بد أن تبدأ « المختار » ، بتقديم تفسير للحرب التي كانت تنوء بكلكلها على الجماهير العربية الكادحة ، حتى لا تربط هذه الجماهير بين الحرب وبين الرأسمالية كنظام إقتصادي يقوم على السعي للربح ، وينتهي بالصراع على الأسواق ، وهو ما تخلصت منه الدعاية الأمريكية بذكاء ، فأرسلت « المختار » لكي يلقي بتبعة الحرب العالمية الثانية على الشعب الألماني ، بدعوى أنه شعب

ذو طبيعة محاربة ، وأنه قد أشعل خمسة حروب كبرى في مدى قرن من الزمان ، منها حربان عالميتان ، وأن حماية العالم من الحروب رهن بقهر الطبيعة الحربية التي يتميز بها الشعب الألماني ، وليس بالقضاء على الرأسمالية ، كنظام يولد الحروب العدوانية ، وفي بعض الأحيان كان المختار يلقي تبعة الحرب على « هتلر » شخصياً ، باعتباره إنساناً عدوانياً شاذاً ، وكأن الحروب ـ حتى العالمية منها ـ مصادفات تنتج من جوف القدر . وليست طبيعة ملازمة للنظام الرأسمالي .

وبدأت « المختار » تمهد الأرض العربية أمام الدور الذي كانت الإحتكارات الأمريكية تعد نفسها لكي تلعبه بعد الحرب فبدأت حرب الدعاية المغرقة في المبالغة والذكية في الوقت ذاته تحتل صفحاتها عن الجيش الأمريكي : قوته البالغة ، إنتصاراته الفذة ، تلك الإنسانية العميقة التي تملأ قلوب أفراده حتى نحو أعدائهم ، فأفردت الفصول الضافية للحديث عن الأسطول الأمريكي ، وسلاح الطيران الأمريكي ، و« بيرل هاربر » الدامية ، كأن معركة لم تدر في الحرب سوى « بيرل هاربر » ، ومن خلال تلك الفصول الضامنة بدا وكأن كل النضال العالمي من أجل قهر الإحتكارات الألمانية ، صنعته الجيوش الأمريكية ، وكأن أمريكا هي التي حمت العالم ، وهي التي انتصرت له .

وفي وسط هذا الركام من الحكايات ، إختفت أنباء المقاومة الفرنسية الباسلة ضد النازي ، وإختفى دفاع « ستالينجراد » العظيم ضد الغزو الألماني ، وضاعت الإنتفاضات الوطنية ، التي ظلت تقاوم الإحتلال النازي في أوروبا وآسيا ، وأهملت كل المساعدات ، التي قدمتها شعوب العالم ، لجيوش الحلفاء .

وهذا الفضل الذي طوقت به أمريكا عنق العالم ، حين حمته من النازية هو ـ في رأي المختار ـ منحة بلا ثمن ، فالولايات المتحدة ـ كما قالت في عدد يوليو ١٩٤٦ ـ تحت عنوان « الترف مهلكة للحضارة » من « هي أول دولة عظيمة في التاريخ لا تحتاج لأن تسيطر على أية دولة أخرى ، وذلك لأن وفرة مواردها تغنيها عن موارد الدول الأخرى » ليس هذا فقط بل إنها تصدر

المصنوعات الأمريكية إلى كثير من بلدان العالم الـظامىء إليها وهـو ما أدى ـ كـما قالت المختار فى نفس المقال ـ إلى رفع مستوى تلك الشعوب » .

ولكي يكـون السفير الأمـريكي الجديـد منطقيـاً مـع نفسـه ، كـان لا بـد « للمختار » من تشويه حركة النضال العالمي ضد الإستعمار ، تلك الحركـة التي بدأت تتبلور خلال الحرب ، وأن تعزل مصر وشقيقاتها العربيـات عنها ، فكتبت المختـار ـ في عـدد إبـريـل ١٩٤٤ ـ عن « سمسـطس » ـ شيـخ سـاسـة جنـوب أفريقيا ، معجبة بذكائه وروعة سياسته فقالت :

ـ في سنة ١٩١٤ لم يكن بد من إستعمـال القوة لقمـع معارضـة البويـر في دخـول الحـرب ، أمـا في سنـة ١٩٣٩ فقـد استبعـد « سمسطس » مثـل ذلـك الإحتفال ، بأن طلب إلى من تكون في حوزته أسلحة أن يبيعها الى الحكومة . .

وقـد كان من شـأن التجنيد الإجبـاري أن يملأ صفـوف الجيش بالعنـاصر المعادية للبريطانيين ، فاتخـذ سمسطس سيـاسة نـاجحة لإبعـاد هذه العنـاصر . وذلـك بأن طلب إلى المتـطوعين أن يتنـازلوا عن حقهم الـدستـوري في الخـدمـة العسكرية داخل جنوب أفريقيا وحدها ، ولم يقبل في الجيش سوى الـذين نزلـوا عن هذا الحق ، ولما كانت العناصر الموالية لبريطانيا لا تقـل عدداً أو حمـاسة عن خصومها ، فسرعان ما وجد أمامه أعداداً ضخمة من المتطوعين » .

وينـطلق المقال ليتحـدث عن « سمسطس » الإنسـان المتواضـع الـذكي ، الصديق المخلص الصدوق لونستون تشـرشل وعن هـوايته للحشـرات ، وكيف وجده سكرتيره منذ بضعة أشهر « مكباً في ركن مكتبه على صرصور يفحصه ، إذ تبين في صريـره نغمة صـوتيـة تميـل إلى أن ينسبـه إلى نـوع معـين غـريب غـير معروف » . .

وكـان منطقيـاً أن يتناسى « المختـار اللذيذ » كـل شيء آخـر عن جنـوب أفريقيا : التفرقة العنصرية التي كانت وما زالت حكومة جنوب أفريقيا تمارسها ، الجحيم الذي يعيش فيه الأفارقة ، أبشع أنواع الإستغـلال الذي كـانت تمارسـه الإحتكارات الإستعمارية والذي جعل العامل الأفريقي يعيش بأجر لم يزد خلال

ثلاثين عاماً قبل الحرب بنساً واحداً . الحركة العمالية النشطة التي هددت أمن الاحتكارات الأوروبية وأقلقت مضاجعها . تلك أمور لا يخوض فيه المختار ، وإلا افتقد قراءه اللذة فيما يقرأونه .

وكانت حركة التحرر الأسيوية فقد كانت أتعس حظاً في موازين المختار ، من زميلتها الأفريقية ، ففي « باب الكتب » ـ من عدد مايو ١٩٤٦ ـ عرض « المختار » كتاباً بعنوان « ٤٠٠ مليون زبون » يروي « مغامرات مسلية لمعلق أمريكي في الصين » ، تحدث فيه عن نساء « شنغهاي » اللواتي تتمتعن بأجمل سيقان في العالم ، وكيف أنهن قد بدأن يتأثرن بالغربيات في تقصير الثياب إلى ما فوق الركبة ، ومن بين مغامراته التي سردها ، قال المعلق الأمريكي :

ـ كانت شركتي التي أنشأتها في شنغهاي للإعلان تحث في ذلك الوقت ، على إقتناء نوع إنجليزي من الدبلان ، فخطر لنا أن الفتيات الصينيات إذا قصَّرن ثيابهن ، سيقل ما تشترينه من الدبلان تبعاً لذلك ، ولم يسرنا هذا الخاطر بالطبع .

غير أنه حدث لحسن حظنا أن مبتكري الأزياء في شنغهاي ، إهتدوا إلى حل وسط ، فاحتفظوا بالجونلات الطويلة المحبوكة المألوفة ، ولكنهم شقوا الجانب الأيسر إلى ما فوق الركبة ، فصارت الخطوة تبدي حُسن الساق ، وقد بلغ من رضا الفتيات عن هذا الزي أنهن في الموسم التالي شققن الجونلات من الجانبين .

وواصل المعلن الأمريكي التحدث إلى الجماهير العربية ، راويا مائة حكاية طريفة ، عن الصين ، فذكّر العرب ، الذين « لا شك قد لاحظوا أن آخر فرشاة أسنان استعملوها لم تكن جيدة كآخر واحدة استعملوها » بأن « الحكومة الصينية قد أرسلت جنودها ليستأصلوا شأفة العصابات الشيوعية في تخوم التبت » ، ونبههم إلى أن بين الأمرين علاقة ما ، ذلك أن « كل فرشة أسنان جديدة تصنع من شعر الخنزير ، وخير أصناف الشعر الذي تصنع منه الفرشة الممتازة التي تستعملها ، تؤخذ من جلود الخنازير البيض في سيشوين وهي المنطقة التي يحتلها الشيوعيون » .

فكل ما كان يعني المختار آنذاك ، أن يطلع عليه الجماهير العربية ، عن حركة التحرر الوطني العظيمة التي كانت الصين تخوضها ورء « **ماوتسي تونج** » هو أنها تحرمهم من فرشاة الأسنان أما نضاله البطولي ضد الغزاة التي جعلتها المختار شعاراً لكل ما تنشر .

ولم تكن أمريكا اللاتينية ـ بكل إنتفاضاتها التي لم تهدأ ـ أسعد حظاً ، في موازين المختار ، هذا تقرير من الفردوس « يكتبه « **ماكس إيسدمان** » ـ في عدد ديسمبر **١٩٤٤** من **المختار** يجدد للقارىء المكان الذي يحلم به لقضاء عطلة طويلة بعد الحرب إن الفردوس هو « جواتيمالا » التي وصفها السيد « **ماكس** » بأنها « بلد الخمارات والنساء والطبيعة الجميلة وبلد الريفيات والأسواق المزدحمة ، فهي مكان لا يصلح إلا للإجازة » . .

والحقيقة التي أخفاها « **المختار** » هو أن « جواتيمالا » كانت تموج ـ آنذاك ـ بحركة ثورية عظيمة وأن « شركة الفواكه المتحدة » كانت تلعب الدور الذي تلعبه الشركات الاحتكارية في إقامة ديكتاتوريات عميلة في كل بلاد أمريكا اللاتينية ، وكان طبيعياً أن يخفي المختار أيضاً ، إنتفاضة الشعب « الجواتيمالي » التي أطاحت ـ آنذاك ـ بالجنرال « **أوبينو** » الصديق الطريف لأمريكا ، وأحد كبار المساهمين في « شركة الفواكه المتحدة المجففة » وأن يتستر على مؤامرة « **باترسون** » السفير الأمريكي في « جواتيمالا » الذي كان يتحرك علناً في الشوارع يحرض الإقطاعيين على قلب الحكومة الوطنية الجديدة .

وهكذا ، لم يقرأ قراء « **المختار** » على صفحاته كلمة واحدة . . عن « ماوتسي » الشاعر الكوبي الثائر ، أو عن « **برمنتس** » فارس الأمل البرازيلي ، ولم تختر المختار يوماً ، مقال أو كتاب يتحدث عن « **إيزاكوا** » أو « **زاباتا** » أو غيرهم من أبطال أمريكا اللاتينية ، لأن « المختار » لا يختار إلا الحديث اللذيذ ، عن خمارات هافانا ونسائها وخمرها وموائد القمار التي يتكسب منها شعبها السعيد .

وكان ذلك كله منطقياً تماماً يومها ـ وما زال منطقياً إلى الآن ـ فليس ثمة

ضرورة - في رأي المختار - أن تفتح الولايات المتحدة الأمريكية ، عيون الشعب العربي الذي كان يتوثب آنذاك للنضال ضد الإمبريالية والتجزئة والتخلف ، على سيرة أشقياء من أمثال « زاباتا » أو « بوستس » أو « إيزاكو » . . قد يتعلم منهم كيف يتمرد . . أو يقاوم .

ولم يكتف « المختار من ريدرز دايجست » بتقديم سبب مزيف للحرب ، والتمهيد للدور الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعد نفسها لكي تلعبه على مسرح الأمة ، ولم يكتف بتشويه حركة التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فذلك هو الجانب المظلم من العالم ، الذي أراد المختار أن يغلق العرب عيونهم عنه ، أما الجانب الإيجابي والمضيء ، فهو الإشتراكية الأمريكية .

ولأن الملايين من أبناء الشعوب التي اكتوت بنار الحرب ، كانوا قد استطاعوا بفطرتهم وبظروف الوعي المحدود الذي انتشر خلال الحرب العالمية الثانية وبجهود الحركات الإشتراكية المختلفة ، أن يصوغوا أحلاماً متواضعة . بعالم يسوده العدل الإجتماعي ، ويتأثرون بالزحف الإشتراكي على الصعيد العالمي بعد تعاظم حجم البروليتاريا الصناعية في البلاد المتخلفة والمستعمرات ، فقد كان حتماً ، أن تواجه المختار ذلك ، بحلم مضاد هو « اشتراكية ترومان الأمريكية » .

هذا هو « أريك جونستون » - « الرئيس السابق للغرفة التجارية الأمريكية - يكتب : إن علينا ، « أن نختار بين المجتمع الرأسمالي القديم والمجتمع الرأسمالي الجديد ، إن القديم مثقل بآرائه البالية ، الجامدة ضد جماهير العمال المنظمة ، وضد نشاط الحكومة وضد الإقتصاد الموجه ، أما الرأي الجديد المتطلع للأمام فهو أن الرأسمالية نظام إنساني ، يفوز بالحياة ويسير على سنن التطور ، وفي وسعه أن يلائم بين أصوله وبين الأحوال الجديدة » . ويعترض « أريك جونستون » على التعريف الموجود في المعجم لكلمة « الرأسمالية » مقترحاً أن يكون التعريف هو « أن الرأسمالية نظام إقتصادي يسمح بالمنافسة

ويرمي إلى زيادة ثروة الكثيرين لا زيادة ثروة رجال قلائل فحسب » (المختار ـ أكتوبر ١٩٤٦) .

ويعود الكاتب نفسه في عدد يوليو ١٩٤٧ ، لكي يكتب مقالاً بعنوان « ينبغي أن يكون للعمال نصيب في النظام الرأسمالي » مؤكداً أن سنوات قد مضت ، وأهل التجديد من رجال الأعمال يسعون إلى إشراك العمال في دراسة المشكلات الخاصة بالعمال ، وإعطائهم نصيباً عادلاً من ناتج عملهم وقال : « إننا نتوسل بوسائل خاصة بنا لتحقيق هذا الغرض في شركاتنا ، ونظن أن منهجنا يخفف ثورة الجفاء التي تسود علاقات العمال بأصحاب العمل ، بيد أننا نعلم أن التوفيق يخطىء في هذا المنهج ، إذا لم يعن رجال الإدارة أشد عناية بصنع بضائع جديدة تعود بربح وفير » .

وفضلاً عن دعوة الرأسماليين لتقديم بعض التنازلات ـ خوفاً بالطبع من الإشتراكية ـ فقد دعت « المختار » أيضاً ، وبشكل صريح لدمج العمال في بنية الإستثمار الرأسمالي ، من خلال حيلة نفسية يشعرون معها ، بأنهم أصحاب المصانع التي يعملون بها ، وخلق ولاء لتلك المصانع ، وهكذا طرحت في عدد ابريل ١٩٤٧ سؤالاً نصه : « ماذا يحفز العمال للعمل ؟ » ، أجابت عليه بأن تجربة أجرتها شركة « وسترن إليكتريك الأمريكية » ، قد كشف عن أن رفع الأجور ليس هو الحافز الذي يرفع إنتاجية العمال ، كما أن تقليل ساعات العمل وتنظيم الحياة العمالية لا تبدو حوافزاً بالشكل الذي يتصور البعض ، بل « إن هذه العوامل كلها لا أثر لها في رفع إنتاجية العمال » ، فعند المختار ، أن في نفس العوامل « سراً هو الطريق إلى الإنتاج الوفير والسلام في المصانع » هو « إشعار العامل بكيانه عن طريق ربطه بالمصنع ، وإشعاره بأنه واحد من جماعة متآلفة همها أن تعين الشركة على حل مشاكلها » .

ولم يكن من النادر أن تهتم « الريدرز دايجست » بهموم العرب ، ففي مقال بعنوان « العرب يسيرون قدماً » لمحرر المختار الطواف « أدورين مولر » ـ المختار سبتمبر ١٩٤٦ ـ قدم له « فؤاد صروف » رئيس تحرير الطبعة العربية من « الريدرزدايجست » بقوله أنه يتضمن « وصفاً مشوباً بالعطف لما يجول بصدورنا

من آمال وما نواجهه من مشكلات » وفي هذا المقال قال السيد مولر « في خلال الحرب أماطت أمريكا اللثام قليلاً للعرب عن قوتها المادية ، ثم خرجت ولم يبق هنالك سوى ما لشعبها ـ شعب أمريكا ـ من مصالح في آبار النفط ، وخطوط المواصلات الجوية ، ومعاهد الثقافة والتعليم ، والعرب لا يرون أمريكا اليوم تبذل سعياً ما لتعينهم على حل مشكلاتهم الكثيرة ، فضعفت مودتهم للولايات المتحدة ، ولكن منزلة أمريكا لا تزال عظيمة ، فإذا بذلت سعياً متواصلاً ، إستطاعت أن تفتح لإنتاجها أسواقاً رائجة بين خمسين مليوناً من العرب ، فالحاجة ماسة هناك إلى آلات تبريد الهواء ، ولكن ينبغي أن تعدل حتى تلائم درجات الحرارة العالية التي تبلغ أحياناً ٦٥ درجة » . وختم السيد مولر مقاله « المشوب بالعطف لافتاً النظر إلى أن « مطلب النفع التجاري مطلب قصير النظر فينبغي أن نذهب إلى الشرق الأوسط حين نشد ازر أولئك العرب الذين يحاولون أن يجعلوا من أنفسهم دولاً ديمقراطية حرّة » !! .

وهكذا وضع السيد مولر النقط على الحروف ، فنحن العرب - في نظره - مجرد مستهلكين لأجهزة تبريد الهواء الأمريكية، وعلينا أن نعرف قيمة أنفسنا في هذه الحدود وحدها ، وأن نشكر للأمريكي العطوف الذي أرسله « المختار » لكي يطوف في ديارنا ، فنصح أهله بتعديل مكيفات الهواء لكي تناسب صحارينا المليئة بالنفط ، أما تحررنا من المستعمرين ، وجوع أهلنا ، لذلك لا يهمه. . . ولن يهمه يوماً . .

وعبر هذه الدوائر كانت « المختار » تنطلق ، لكي تقدم للعرب الرأسمالية كحل لمشاكلنا، والإرتباط بالولايات المتحدة كشرط لتقدمنا، حريصاً على أن نظل غافلين تماماً عن الدروس الأخرى التي كانت تقدمها في الزمن نفسه ، حركات التحرر الوطني اللاهبة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، بل وحركات التحرر التي انفجرت في داخل أقطار عدة من أمتنا ذاتها . . .

ولكي يتثقف العرب على الطريقة الأمريكية ، كان عليهم ـ آنذاك ـ يقرأوا ما زعمت « المختار » أنه «خلاصة فكر وثقافة العالم»، وهو في مجموعه لا يخرج عن كل ما هو غث وتافه وسطحي ، وبالغ الخطورة » .

كان طبيعياً أن يتشرب العرب « البراجماتية الأمريكية » حتى النخاع ، في قضاياهم المصيرية ، وفي وجدانهم وفي أسلوب مواجهتهم للحياة .. وفي نظرتهم للعالم . . .

ومن خلال مئات القصص الصغيرة ، والحكايات التافهة ، تسربت « المختار » إلى وجدان قرائها بأطنان من المخدرات الفكرية الأمريكية على شكل حكايات ذكية عن المغامرين والأفاقين .

- « هل أنت فقير ؟ » .

سؤال على شكل عنوان لمقال ، أما الإجابة فهي قصة طويلة تروى حياة « جون وليامز » ذلك الذي كان فقيراً مثلك لا يجد ما يأكله ، ثم أصبح ملك الماس في « تنجانيقا » . وهي حكاية تجيب على كل شيء ، فليجهل فقراء العرب سبب فقرهم ، ثم لماذا لا يذهبون إلى هناك ، يستغلون الرجل الأسود ، وينهبون الماس والعاج بنفس شطارة وليامز .

والمختار هو الذي صنع من « ديل كارينجي » أسطورة يتبادل العرب إسمها ، ويطبعون كتبها ، ولم لا ؟ أليس هو الأمريكي الشاطر الذي جاء لكي يعلم كل عربي كيف يكسب الأصدقاء ويؤثر في الناس ؟ أليس خبيراً في الإنتهازية على الطريقة الأمريكية : إذا كنت موظفاً صغيراً فإن السيد كارينجي ينصحك بأن تنافق رئيسك وتمتدح ملابسه ، وأهم ما ينبغي لك أن تلتفت له هو « زوجة المدير » ، عليك أن تحرص على رضاها ، وأن تمتدح ذكاءها ، وأن تعرض خدماتك لمرافقتها في السوق ، ولا بأس أن تدفع نقوداً من جيبك لتقنعها بأنك قادر على الحصول على سلع بأرخص مما يستطيعه أي رجل آخر !! .

وأهم ما ينصح به « ديل كارينجي » ، العمال والموظفين والتكنوقراطيين عموماً ، هو « الحصول على رضا الرئيس » .. وهو شعار تستطيع بالقياس ، أن تمنح نفسك رخصة بارتكاب كل جرائم الدنيا وشرورها ، وبذلك تصل وتنجح وتصبح رجل أعمال ناجح ، وربما مليونيراً مثل ملك الماس في تنجانيقا .

والعالم الأمريكي - في رأي « المختار » - هو مصدر البهجة الوحيد ، لذلك

توجع بشدة وهو يروي حكاية « الكوكاكولا ـ القصة الحافلة بآيات الشهرة » لأن هناك بلاداً تحرم نفسها من هذا السائل الأمريكي السحري ، وتساءل في دهشة « عن أثر صندوق الكوكاكولا الذي قدمه الجنرال إيزنهاور إلى المارشال الروسي جوكوف . . هذا الرجل المسكين الذي حرم من التمتع بلذة الكوكاكولا . . ذلك لأن « روسيا السوفيتية هي الرقعة الجغرافية الكبيرة التي لم يدخلها شراب الكوكاكولا » !

إن جهازاً كاملاً للمخابرات كان أعجز من أن يفعل ما يفعله المختار ، تلك التي ظلت تصدر ـ في مرحلتها الأولى ـ خمس سنوات كاملة بين ( ١٩٤٣ و١٩٤٨ ) وعبر كل تلك السنوات ، لم تنشر كلمة واحدة عما كان يعانيه العرب في مصر ، وفي غير مصر ، تلك سنوات المخاض التي أنجبت فيها بعد أمة عربية جديدة ، كانت نذر الإنتفاضات الشعبية العربية تتجمع في الأفق عبر سنوات الحرب لتنفجر بعدها في مصر وسوريا ولبنان والعراق وفلسطين . . لكن ذلك كله لم يهم « المختار » . . فلم تذكره بكلمة . . وفي الشهر نفسه الذي تمرد فيه الطلاب المصريون في إنتفاضة ٢١ فبراير ـ شباط ـ ١٩٤٦ ، ضد الإحتلال الإنجليزي لمصر ، فإخترقت سيارتان عسكريتان بريطانيتان صفوف المتظاهرين ، وقتلت عشرة منهم ، كانت المختار تنشر قصة عن إنسانية جيوش الحلفاء الذين دخلوا إيطاليا بعد هزيمة الفاشست ، وكيف أن جنديين أحدهما أمريكي ، والآخر إنجليزي ، وجدا فتاة صقلية في الخامسة عشرة تكاد تموت جوعاً فأعطياها ما يحملانه من غطاء وطعام وتعرضا للمحاكمة إذ بددا بذلك مهماتها الحربية !

## عاد كأن شيئاً لم يكن :

وفي قصة المختار سؤال ، لم يطرح نفسه ، إلا بعد أن عادت للصدور مرة أخرى في العام ١٩٥٦ ، وهو سؤال مركب يقول نصه : ـ

- ما سر هذا الإرتباط الغريب بين صدور « المختار » . . وبين تطورات ما يحدث على أرض فلسطين ! .

● لماذا توقفت « المختار » فجأة مع الحرب العربية الصهيونية الأولى في عام ١٩٤٨ ؟ !

● ولماذا عادت للصدور فجأة - أيضاً - في بداية عام ١٩٥٦ ، بعد أن تبلورت الإتجاهات العربية ، في صفوف قيادة ثورة يوليو - تموز -١٩٥٢ ، والتي كانت بدايتها الحقيقية - على النحو الذي رواه عبد الناصر في الكثير من أحاديثه ، عدوان إسرائيل على « الصيحة » في ١٢ فبراير - شباط - ١٩٥٥ ؟ !

ففي صيف ذلك العام -١٩٥٥بدأت الصحف العربية تبشر مرة ثانية بعودة « المختار » بحملة إعلانات ضخمة وغير مسبوقة . .

وهزَّ الذين قرأوا الإعلانات رؤوسهم للمرة الثانية . . ولكن لأسباب مختلفة عن تلك التي دفعتهم لهز رؤوسهم عندما صدرت للمرة الأولى عام ١٩٤٣ . ذلك أن معركة الدفاع عن الثقافة القومية والوطنية ، كانت قد تبلورت في صراع حاد ومتفجر طوال الأعوام التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية ، ومنذ بداية الخمسينات بدا واضحاً أن الحرب على جبهة الوعي قد إشتد أوارها، وكان عود المثقفين والتقدميين والقوميين قد إشتد عبر نضالهم ، دفاعاً عن الوجه العربي والطابع الإنساني والوطني للثقافة العربية . . فلم يكفوا - طوال سنوات ما بعد الحرب - عن التنديد بالدور المخرب الذي تلعبه الثقافة الإستعمارية . وربما كان ما أدهشهم - أن تسمح مصر « الثورة » بإعادة ترجمة « المختار » ، ضمن مشروع كان مطروحاً آنذاك لترجمة سلسلة من المجلات الأمريكية .

وأيامها كان عشرات من الكتاب المصريين قد نبهوا إلى خطورة مثل تلك المنابر ، فطالب « رجاء النقاش » في كتابه - في أزمة الثقافة المصرية ( ١٩٥٤ ) بتصفية مؤسسة فرانكلين . . وكتب « كامل التلمساني » كتابه « سفير أمريكا بالألوان الطبيعية » منبهاً إلى خطورة تأثير الفيلم الأمريكي على الوجدان العربي ، وكتب عشرات من الكتاب العرب يطالبون بحماية الثقافة القومية من سفراء أمريكا على الورق الكوشيه ، أو على الشاشات البانورامية !

وشن **محمود أمين العالم** » حملة ضخمة ضد مبدأ إباحة ترجمة المجلات الأمريكية إلى العربية . . وقال إن الولايات المتحدة تعمل بواسطة تلك المجلات على « تخدير وجداننا القومي وإعداده إعداداً مفتعلاً لقبول سياستها . . وعلى هذا فإن الموافقة على مبدأ ترجمة المجلات الأمريكية وصدورها بلغتنا ، يعني إدخال عامل غير وطني في تاريخنا القومي الحديث ، يعني أن تفقد صحافتنا وظيفتها الأساسية كمؤسسة إجتماعية تعبر عن الرأي العام المصري وتعكس إتجاهه ، يعني أن يفقد كثير من الكتاب المصريين والصحفيين المصريين ملكاتهم الإبداعية وتنحصر رسالتهم في الترجمة أو كتابة المقالات التي تتفق والإتجاهات الأمريكية العامة ، يعني إفلاس كثير من دور الصحف الوطنية وتشريد عدد كبير من الصحفيين المصريين . . يعني محاولة تضليل الرأي العام العربي وتوجيهه وجهة غير وطنية تخدم الأهداف الأمريكية » ( روز اليوسف ١٩٥٥ ) .

ورغم كل ذلك ـ وتطبيقاً لسياسة التوازن ـ صدرت « **المختار** » . أصدرتها هذه المرة « **دار أخبار اليوم** » ، وهكذا توحد أصدقاء الولايات المتحدة ، والمبشرين بسياستها في مكان واحد[1] ، كان العصر الأنجلوسكسوني قد إنتهى ، وإنهارت الإمبريالية الإنجليزية ، ولم تعد بريطانيا عظمى ، فالعظمة للدولار الفتى ، وزحفت العنجهية السكسونية لتأكل من فتات مشروع مارشال ، ولهذا كان طبيعياً أن يترك أولاد صروف « المختار » ، فزمن « المقطم » قد مضى ، والعصر عصر « أخبار اليوم » ، تلك التي صدرت لأول مرة في عام ١٩٤٤ ـ وبعد عام واحد من صدور المختار لأول مرة ـ وعلينا نحن العرب أن

---

(١) حين كتب هذا المقال ونشر ، لم يكن قد قبض عليه في قضية التجسس الشهيرة للولايات المتحدة ، وفيما بعد قال « **مصطفى أمين** » في الإعتراف الذي كتبه في ٦٠ صفحة ، على شكل رسالة **لجمال عبد الناصر** ، أنه لم يتقاضى مقابل صلاته بالأمريكيين مالاً أو مرتباً شهرياً أو سنوياً . ولكنه تقاضى خدمات كان من بينها أخبار هامة انفردت به االصحف التي كان يصدرها ، مما يؤدي « إلى زيادة توزيع صحف أخبار اليوم وبالتالي أدت إلى زيادة أيراداتها » ومنها « امتياز إصدار مجلة المختار ، وهو يدر على أخبار اليوم مبلغاً طائلاً سنوياً » ، وأضاف مخاطباً عبد الناصر « وقد وافقتم سيادتكم على أن نحصل على إمتياز إصدار هذه المجلة » . ومنها : امتياز طبع مجلة الصداقة ، وإعلانات من الشركات الأمريكية ( نص الإعتراف في : محمد حسنين هيكل ـ بين السياسة والصحافة ـ ١٧ ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥ ) .

نلقي بعقولنا في البحر ونقول أنه مجرد صدفة أن تصدر المختار وأخبار اليوم في سنة واحدة ، وأن تتحدا معاً في عام ١٩٥٦ ، ولم لا فرب صدفة خير من ألف ميعاد ![1] .

عادت « المختار » كأن شيئاً لم يكن في مصر . . كأن ثورة لم تقم فيها . . وكأن الحركات القومية لم تملأ أمة العرب ، وكأن معارك الأحلاف لم تنشب .

عادت « المختار » قوية ـ بعد أن كبرت في العمر حوالي عشر سنوات ، أصبحت خلالها « المجلة الأم » تصدر في أثنتي عشرة لغة كل شهر بدلاً من عشر لغات ، وأصبحت توزع في أمريكا والهند واليابان وسويسرا والسويد واستراليا وإنجلترا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وطوكيو وكوريا والنرويج والبرتغال وأسبانيا وبلاد أمريكا اللاتينية وليبيريا » .

وقدمها رئيس تحريرها الجديد ـ محمد زكي عبد القادر[2] ـ للقارىء العربي

---

(١) ينقل محمد حسنين هيكل في « بين السياسية والصحافة » عن تقرير للجنة خاصة شكلها الكونجرس الأمريكي برئاسة السناتور تشرشي ، لتقصي نشاط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، في الجزء المخصص لرصد نشاط الوكالة في مجال إنشاء دور صحف ونشر في عدد كبير من بلدان أوروبا والعالم الثالث ، أن المختار من ريدرز دايجست كانت من بين المجلات التي ساعدت المخابرات الأمريكية على نشرها . ويقول هيكل : « ومن الغريب أن أول رئيس تحرير للطبعة العربية من الريدرز دايجست ، كان هو الأستاذ فؤاد صروف ، الذي يشير أليه مصطفى أمين ، [في رسالته الإعتراف] ، ويقول أنه هو الذي قدمه إلى كيرميت روزفلت سنة ١٩٤٤ ، وهي السنة التي صدرت في نهايتها أخبار اليوم ، كذلك فإن المختار صدرت فيما بعد عن أخبار اليوم » ( ص ٢٣٠ ) .

(٢) كان اختيار محمد زكي عبد القادر لرئاسة تحرير الإصدار الثاني من المختار غريباً ، فقد كان عبد القادر ، من دعاة الإصلاح الإجتماعي ، وكان مهتماً بمشاكل الريف ، وقد أصدر في العام نفسه الذي صدرت فيه « المختار » مسلسلاً جديداً من مجلة قديمة كان يرأس تحريرها ، هي « الفصول » وكانت تصدر في نصف عدد صفحات المختار وعلى ورق رخيص ، وتباع مع ذلك بثمنها ، وكانت الفصول أساساً لمدرسة السياسية إصلاحية في الصحافة وخارجها ، وقد تمخض عنها فيما بعد ، لجنة لنشر الثقافة القومية ، تبنت عدداً من المشروعات ، وأصدرت كتاباً عن إصلاح أداة الحكم ، والإصلاح الزراعي ، وكانت المدرسة الصحفية الأولى التي بدأ فيها الكاتب المعروف أحمد بهاء الدين حياته ، ومن المفكرين المنتمين إليها : مريت بطرس غالي وإبراهيم بيومي مدكور . وقد توقفت حوالي عام ١٩٥٥ ، وصدرت المختار عقب ذلك ، وتولى زكي عبد القادر رئاسة تحريرها ! .

بإعتبارها « مجلة تنقل لك في كل شهر مجموعة من المواد تعد في نظر محرريها خير ما ظهر خلال الشهر من مجلات العالم وصحفه » وببساطة شديدة خاطب ناشر المختار قارءه مؤكداً له أن المختار « لا يفرض عليك رأياً من الآراء بل يهيىء لك الفرص حتى تظل على صلة بالإتجاهات والتيارات المختلفة في جميع فروع النشاط العالمي ، وينقل إليك الأعمال الإنسانية التي تثير إنتباهك » ( العدد الأول من الإصدار الثاني ـ يناير سنة ١٩٥٦ .

ولأن العرب لا يعرفون جيداً ما يريدون فقد سمحوا للمختار أن تصدر في قلب العاصمة التي كانت ـ آنذاك ـ تقود حركة التحرر الوطني العربية ضد الإمبريالية ! وسمحت كل الأقطار العربية لها ـ قياساً على ذلك ـ بالتسلل إلى عقل العرب . . ووجدانهم .

أما « المختار » فقد كانت تعرف جيداً ما تريد :

لذلك عادت وبراءة الأطفال في عينيها ـ لكي تلعب دوراً جديداً يتلاءم مع ما كان الأمريكيون يسعون إليه ، في وطن عربي بدأ يتمرد على التبعية والتجزئة ، ويهدد بتمرده ذاك مصالح الإمبريالية ككل ، ويتحدى عنجهية الإستعمار الأمريكي القائد المقتدر لجبهتها بعد الحرب ، وطن تسوده موجة تمرد راديكالي على صعيد القمة والقاعدة ، تدفق لكي يساعد حركات التحرر في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، « ويغيظ » الأمريكيين مهدداً إياهم بالتعاون مع أعدائهم السوفييت ! .

عادت « المختار » لكي تلعب دورها بذكاء خبيث وشرير ، فالقتل بالبنادق يقود القاتل إلى قفص الإتهام ، ويثير خوف الضحية ، ولا يصنعه عادة إلا البلهاء من الناس ، أما القتل بطريقة المختار ، فأمره أهون وأيسر : مقالة لذيذة ، مسلية ، لا تستطيع أن تقاومها ، ولا تجد فيها كلمة واحدة مباشرة تستفز شعورك الوطني أو القومي ، أو تشعرك بأن من كتبها يتآمر عليك ، والسم فيها هين وخفيف ، لا تشعر بمذاقه . . أو تحس بخطورته . سوف تموت ، ولكن ليس اليوم . بعد عام . . أو أعوام ولن يجد أحداً دليلاً واحداً يدين من قتلك .

عـادت « المختار » لتـظل تصدر لمـدة عشر سنـوات ، بين ينـاير ( كـانون الثـاني ) ١٩٥٦ ويـونيـو ( حـزيـران ) ١٩٦٧ . . ورب صـدفـة خـير من الف ميعاد ! .

عادت لكي تقوم بإستعراض قوة أمريكي ، لكي نظل نحن العرب أسرى أفكـار الذين كـانوا ـ ومـا يزالـون ـ يـرددون أن الإستعمـار لا يمكن قهـره ، في الأربعينـات ، كان أمـين عثمان ـ العميـل الإنجليزي المصـري الشهير ـ يجمـع الشبان المصريين في مقر رابطة « النهضة » التي أنشأها لتدعيم الصلات بين مصر وبريطانيا العظمى ، لكي يقول لهم :

ـ إنجلترا غلبت ألمانيا في الحرب . . فيه ناس مجانين بتفكر تحاربها !

ذلـك نفس مـا عـادت « المختـار » تقـولـه ، ولكن دون فجــاجـة « أمين عثمـان » ، ودون أي تعليق ، نشـرت مجلة « المختـار » ـ في سلسلتهـا الثـانيـة ـ عشرات المقالات تكفي للتأكيد على أن كل من يفكر في تحدي أمريكا هـو إنسان أخرق وأحمق ومجنون . .

في مـارس ـ آذار ـ ١٩٥٦ ، وأيام كـانت الإتصالات دائـرة بين حكـومـة مصر الناصرية وأمريكا بشأن تمويل مشروع السد العالي ، ومعـركة حلف بغـداد لم تزل في عنفوانها ، نشرت « المختار » مقالاً عن « الغواصة الذريـة الأمريكيـة ـ التي تستطيع بقدرتها الذرية أن تسير تحت الماء بسرعة عظيمة وتدور حول الـدنيا عدة مرات دون حاجة إلى تجديد وقودها ، والتي سترجح كفـة القتال في الحـرب القـادمـة » . وفي الشهـر التـالي نشـرت مقـالاً بعنــوان « هنـا تصنــع القنبلة الهيدروجينية » تحدث فيه كاتبه عن « أضخم مصنـع أقامـه الإنسان هـذا المصنع الذي يحتل مساحة أكبـر من مدينـة القاهـرة والذي بلغت تكليف إنشـائه بليـونا و٤٠٠ مليون دولار » .

والقوة الأمريكية ، ليست مجرد أسلحة ، ولكنها أيضاً ذكاء نادر وقدرة على معرفة خائنة الأعين وما تخفي الصدور ، فجهاز المخابرات الأمريكية ، لا تفـوته شاردة ولا واردة ، وهو يشـرف ـ والعهدة عـلى عدد « المختـار » الذي صـدر في

ديسمبر ( ك ١ ) ١٩٦٣ ـ على عمليات واسعة المدى ، مسؤولياته التي منها الجاسوسة التقليدية أي جمع الأسرار بواسطة عملاء يعملون تحت غطاء أو آخر ، والجاسوسية الفنية مثل طائرات «ي ٢ » وأقمار الإستطلاع أو الرادار ، وهناك العمليات الخاصة التي تهدف إلى قلب حكومة معادية أو دعم حكومة صديقة أو التغلب على معارضة برلمانية » .

والتطور المنطقي لإستعراض القوة الأمريكي على صفحات « **المختار** » هو أن يشدد ـ كما كان يفعل في إصداره الأول هجماته على حركات التحرر الوطني التي تمردت على التبعية للولايات المتحدة الأمريكية ، وخاصة تلك التي قد تعطي العرب نموذجاً لإمكانية الإنتصار ، وإختص الثورة الكوبية بعنايته ، ففي عدد أكتوبر **١٩٦٤** نشرت « المختار » ملخصاً لكتاب ألفه « **ماريو لانزو** » ـ الذي يدير واحداً من أبرز مكاتب المحاماة في أمريكا اللاتينية ، ويعمل وكيلاً للعديد من شركات الإحتكار ، فضلاً عن وكالته القانونية عن الحكومة الأمريكية ذاتها ـ وهو كتاب يرد على سؤال نصه : « لماذا فشل غزو كوبا في سنة ١٩٦١ ؟ » ـ قدمته بلهجة شديدة الإعتداد بإعتباره يضم « الحقائق والأسرار التي استغرق **جمعها ٣ سنوات** من التحقيق والبحث المستمر عن خفايا أكبر قصة شائنة في **تاريخ أمريكا** » . . .

**وهكذا فإن عليك أن تصدق أن محامياً يدير واحداً من أكبر مكاتب المحاماة ويعمل وكيلاً لإحتكارات أمريكية عملاقة في أمريكا اللاتينية ، يمكن أن يروي « الحقائق » و « كاملة » ، كأن تلك الإحتكارات لم تؤمم في كوبا ، وكأن نفوذها الإقتصادي والسياسي لم يضرب . . . وحقائق « المختار » ـ الذي أكد رئيس تحريره للقارىء أنه لا يحاول أن يفرض عليه رأياً معيناً ـ تتحدث عن « الكوبيين الأحرار » باعتبارهم مسؤولون عن فكرة الغزو ، فهم وطنيون يريدون تحرير بلادهم من حكم كاسترو ، ولأن الولايات المتحدة تدافع عن الوطنيين والأحرار (!!) فقد ساندتهم ، أما لماذا أصبحت قصة خليج الخنازير ، أكبر قصة شائنة في تاريخ أمريكا ، فذلك يعود لفشل المؤمرة وليس لتدبيرها . . وما يدينه « ماريو لانزو » هو عجز المخابرات المركزية الأمريكية عن وضع خطة**

متقنة تسقط حكم كاسترو . .

أما لماذا كـانت « هافـانا » تحت ظـل السادة « الكـوبيون الأحـرار » مبغى للرقيق وموطناً للعصـابات ، وسوقاً مستنزفاً لا يجد الناس أمـامهم فيه سـوى واحد من خيارين ، أن يموتوا جـوعاً ، أو يتـاجروا في لحمهم . . فـذلك مـا لا يهـم السيد ماريو ، ولا يهم « المختار » ، الذي أراد لقارئه ـ من خلال قصة شبه بـوليسية ـ أن يتـوجع لفشـل هذه المغـامرة الـطريفة ، التي حـرمت الكـوبيـون ـ الأحرار ـ من تحرير كوبا من كاسترو ! .

ومنذ العدد الأول في الإصدار الثاني و « المختار » حريصة على إبـراز ذلك الوجه المشرق للإستعمار ، وعلى كتابة تـاريخه من جـديد ، وبنفس المنهـج الذي كان مستشار التعليم الإنجليزي في مصر والعراق ، والفرنسي في سوريا ولبنان ، والإيـطالي في ليبيا ، يحـرص على تلقينـه للطلاب العـرب في دروس التـاريـخ ، جاءت « المختار » لتشيد ـ في يناير (ك ٢ ) ١٩٥٦ ـ بالدور الذي لعبه الإستعمار الهولندي في حياة أندونيسيا وكيف أن الهولنديين « أقاموا الجسـور ومدوا السكـك الحـديديـة وأنشأوا مـدنـاً جميلة ، كـما أدخلوا فـلاحـة البسـاتـين والمـزروعـات الأخـرى » . في ظل التعمـير الهولنـدي ، الذي اشتق منـه مصطلح مكـروه هـو « الإستعمار » ! .

ولما كانت عـلاقة الـدول العربيـة بأمـريكا مـوضوعـاً لا يمكن للمختار أن تتجاهله ، في وقت إتسم بتوتر شديدفي العلاقات بين أولاد العم سـام ، وحركـة التحـرر العربي بمجملهـا ، فقـد حـرصت مجلة الحيـاة اللذيـذة عـلى أن تستكتب « ستيفن نيـروز » ـ المديـر السابق للجـامعة الأميـركية ببيـروت ـ مقالاً بعنـوان « لماذا لا يحب العرب أمـريكا ؟ » . . وفيـه أشار السيـد ستيفن إلى حالـة عدم الثقـة التي تنتشـر في البـلاد العـربيـة تجـاه أمـريكـا ، خـاصـة بعــد تشجيعهـا للصهيونية ، فرفضوا سياسة أمريكا المرسومة لاكتساب صداقتهم ، ومنها مشروع النقطة الرابعة الذي يرمي إلى مساعدة البلاد غير المتقدمة على النهوض بنفسها ، والذي لم يقبله العرب نتيجة لضعف وسوء توحيد علاقتنا بهم ، لقد بدأ المشروع بداية سيئة . فقد أعلن عنه بأن أمريكا تقدم المعونة الفنية بلا مقابـل ، وهذا مـا

لم يصدقه العرب الذين يعتقدون أن المغفل هو الذي يعطي أموالاً بلا مقابل » . .

ووجه السيد « **ستيفن** » نفس النقد إلى مشروع مقترحات قيادة الشرق الأوسط ، الذي كان يقوم على إشراك كل من إنجلترا وفرنسا وأمريكا وتركيا والأقطار العربية في حلف واحد ـ هو الذي تطور فيما بعد إلى ما يعرف بحلف بغداد ـ يهدف ألى مساعدة البلاد العربية للدفاع عن نفسها ضد الغزو الشيوعي . . ، مؤكداً أن المشروع قد رفض لأنه قدم عن طريق إنجلترا وهي دولة سيئة السمعة في المنطقة » . .

وإذن فإن مشروع المعونة الفنية ـ النقطة الرابعة ـ لم يكن له أهداف سياسية . . ولم يكن له إلّا هدف إنساني واحد هو مساعدة الدول العربية على التقدم الإقتصادي ، كما أن المقترحات الرباعية كانت تهدف لإيقاف الغزو الشيوعي ، أما القول بأن مشروع النقطة الرابعة كان سيحول العرب إلى متسولين ، يعيشون على عطايا ، فيتلقى أبناؤ هم في المدارس قليلاً من الدقيق وبعضاً من الكعك والمسلى هدية من الشعب الأمريكي الصديق ، بدلاً من إنشاء المصانع أو تطوير الإنتاج بما يسمح باستقلال إقتصادي حقيقي . . فهذا كلام الشيوعيين وأما القول بأن المقترحات الرباعية كانت تهدف إلى تحويل الأمة العربية إلى إحتياطي لأمن الولايات المتحدة ذاتها ، وتنقلها إلى تبعية سياسية وإقتصادية للمعسكر الإمبريالي ، وتجعلها تحشد قواتها ضد خطر وهمي هو الخطر الروسي بينما الخطر الحقيقي قائم في أقطارهم ممثلاً في الصهاينة الذين يحتلون فلسطين ، والإنجليز الذين كانوا حتى ذلك الوقت يحتلون العراق وليبيا والسودان والفرنسيين الذين كانوا يحتلون الشمال العربي الأفريقي ، فهذا كلام الشيوعيين . . والدليل الذي لم يذكره « السيد ستيفن » على ذلك ، هو أن هذا الكلام قاله الشيوعي الكبير « **مصطفى النحاس باشا** » إبان مفاوضاته مع الفيلد **مارشال سليم** حول جلاء بريطانيا من مصر في عام ١٩٥١ . .

وحتى « **الإسلام** » ، وجد « **المختار** » فرصة للدفاع عنه ، ولم لا ؟ . أليس إتهام كل من يدافع عن إستقلال بلده بأنه ملحد ، وكافر ، هو لعبة

الداعرين منذ زمن طويل ؟ . . ما المانع في أن تتحدث صحافة « **أخبار اليوم** » - أول من تسللت إلى غرف النوم وحولتها إلى مصادر أنباء - عن الإلحاد ، وما المانع في أن تستغل « المختار » الإسلام ، لكي تدعو العرب للتحالف مع الأمريكيين ، فهم ليسوا ملحدين ، وطالما أن العرب في ذلك الوقت كانوا يتعاونون مع السوفييت ، فلا بد من أن يتقدم « المختار » - عدد مارس - آذار - **١٩٥٦** - لإقناع العرب بأن الإسلام يدعو للتعاون مع النصرانية ، مؤكداً أن الإسلام كدين يعد خصماً سافراً للإلحاد ، ويضيف « من الصعب أن نعتقد أن المسلمين ينزلون بإرادتهم عن إيمانهم بالله من أجل أية فلسفة تنكر وجود الله » ، وهو يذكرنا نحن المسلمين والمسيحيين بأن « التقارب بين الغرب والمسلمين ممكن ، إذا عرفنا أن محمداً ﷺ نزل عليه قول الله عز وجل ﴿**ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا ، الذين قالوا إنا نصارى**﴾ . .

وهكذا حمل « صاحب الفضيلة المختار من «**ريد رزدايجست**» المسبحة ، ومضى يعظ العرب ، لكنه لم يقل ما إذا كان الإسلام أو النصرانية أو حتى اليهودية تسمح بإعطاء أسلحة تستخدم في بقر بطون الحوامل في أرض فلسطين المحتلة ، وها هو السيد « **كارتر** » - المسيحي المؤمن - قد منح مصر - بعد عمر طويل - إيمانه ، فامتلأ شارع الهرم بالمساجد والكنائس ، وها هو الإنفتاح عليه بعد كتابة هذا الكلام بربع قرن قد حوَّل مصر ألى بلد مؤمن لا تضبط فيه - بإعتراف الصحف المصرية الرسمية ذاتها - كل شهر شبكة دعارة ، أو مخزن خمور مهربة يصل ثمنها إلى نصف مليون جنيه ، ولا تفسد فيه الشركات الأمريكية المؤمنة مسؤولين مصريون ، ظلوا شرفاء في « زمن الإلحاد » ثم هانوا وضعفوا ، أمام الرشاوى والعمولات التي تقدمها شركة الوستنجهاوس الأمريكية فاشتروا بضاعة الله أعلم بنوعها ، وهو - عز وجل - أعلم بما خفي ! .

جاءت « المختار » لكي تقدم في كل سطر لغم ، ولكي تلف كل قنبلة بفكاهة . . المهم أن يظل العرب وظهورهم إلى الحائط الأمريكي ، فإذا صادق العرب السوفييت روت المختار في سطرين هذه الفكاهة .

« تقابل موظف بوزارة الخارجية ، مع أحد أعضاء السفارة البولندية في

واشنطن ، ورآه يلبس معطفاً ثقيلاً ويحمل مظلة فقال له :

ـ هل تتوقع مطراً . . ؟ .

فقال الموظف البولندي :

ـ كلا ولكننا تلقينا إشارة من موسكو أن المطر يهطل هناك » ! .

فلنضحك نحن العرب على خفة دم أصدقاءنا الأمريكيين ولكن ما رأي « المختار » في « نكتة الحشود الأمريكية على سوريا في عام ١٩٥٧ ، ما رأيهم في النكتة التي رواها ضابط المخابرات « مايلز كوبلاند » ، عندما ظلت البعثة المصرية ـ في أعقاب ثورة يوليو مباشرة ـ ستة أشهر في بلادهم تحاول أن تحصل على أي قطعة سلاح ، فلم تحصل على شيء وظل عبد الناصر ـ والكلام لمايلز كوبلاند نفسه ـ ستة أشهر ينتظر شحنات الأسلحة ، ولكن الشحنة الوحيدة التي وصلته كانت رئيس البعثة العسكرية الذي كان وقتها السيد « علي صبري » ! .

ذلك أمر أرادت لنا « المختار » ـ في إصدارها الثاني بين ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ـ أن نشغل عنه ، بحرصها الدائب على تخريب وجدان كل الأجيال الصاعدة ، وإقناعها بأن الحياة فهلوة وشطارة ونصب وارتزاق ، لهذا أخذت تحرث الأرض أمام أبناء الطبقات الشعبية ، لكي تقطع جذورهم مع طبقاتهم ، بإقناعهم بأن فقرهم ليس وليد نظام إجتماعي فاسد ، وليس إبناً شرعياً للنهب الرأسمالي ، فالفقير يستطيع أن يصعد إلى أعلى قمة في السلم الإجتماعي دون مشاكل . .

هذا مقال عنوانه « أملأ فراغك بالذهب » يتحدث عن التلاميذ الذين دخلوا إلى ميادين التجارة والصناعة ليتعلموا الحياة العملية وأسرارها ( يناير ١٩٥٦ ) وآخر عن قصة النجار الذي أصبح مديراً لمؤسسة « بيلدرز » وهي شركة ضخمة تنتج حالياً ما قيمته ٤٨ مليون دولار من المساكن ( سبتمبر ١٩٦٤ ) . وهي أحلام لم تتوقف المختار عن نشرها ، وخاصة في السنوات التي تلت صدور قرارات يوليو ١٩٦١ ، إعلان عبد الناصر عن فكره الإشتراكي ، لتكون معارضة غير مباشرة ، لما أعلنه ، وما قرره !

ومن هـذه المقالات : مقـال بقلم « هربـرت موريسـون » وزيـر خـارجيـة بريطانيا الأسبق » عن « الرجل الذي قابلني وأنا صبي بقـال فظل أثـره في حياتي إلى أن أصبحت وزيـراً للخارجيـة ( مارس ١٩٥٦ ) ، وعـرض لكتـاب بعنـوان « أبي رجل غريب » عبارة عن مجموعة من أغرب الحكايات والنـوادر عن الرجـل الذي وصفته الصحف في أحد الأيام بأنه أسعد مليونير في العالم ، لم يجـد وسيلة لحمـل الناس عـلى عبادة الله إلا بمـلاكمتهم « اشتغل مغنيـاً وملاكـماً ومهرجـاً في سيرك » .

ولـما كان « المختـار » يعلم أنـك قد تحـاول أن تصبح مليـونيـراً ، وأنـك ستفشل بالقطع فهو يقدم لك الـوجه الآخـر للمسألـة فيؤكد لـك : « إننا حـين نـرضى عن الشقاء والألم واليـأس والأسف ، فـأننـا نخضـع لإرادة الله ، وهـذا الرضا والإيمان المشرق هو الذي يرينا الله ، فالعقل مهـما تبلغ قدرتـه لا يبلغ إلا قشرة واهية من الأبدية والله يتجلى للقلب لا للعقل ( يناير ١٩٥٦ ) .

إن المختـار بـوتيـك يبيـع كـل شيء : الإسـلام والمسيحيـة واليهـوديـة والإشتراكية الـرأسمالية ، والرأسمـالية الإشتـراكية ، وهـو لا يهتم كثيراً بـذكاء قارئه ، أحياناً ، فلا مانـع لديـه من أن يغرقـك بأشيـاء لا تعرف بـالضبط مدى عـلاقتها بـالله . . وهاك نمـاذج بسيطة منهـا : « النهود مشكلة » مقـال مسل عن « الجاذبية النهدية عند المرأة الحديثة » ( فبراير ١٩٥٦ ) . كيف تهتدي النملة إلى طريقها . حكاية ماري أنطوانيت وكيف ظهـرت في إحدى حفـلات التشريفـات بـالقصر الملكي وقـد زينت شعرهـا بحبات من البـطاطـا . وقصـة أعجب محـل تجاري في العالم ما عليك إلا أن تذكر اسم ما تريد مهما يكن نـوعه فيقـدمه لـك مخـزن « هارودز » . مـاذا تفعل الـزوجة إذا أصيب زوجهـا بالشخـير . ومشكلة العالم الغربية « لقد بدأنا جميعاً نعتقد أننـا دون المستوى الجنسي العـادي بطريقـة تدعو إلى الحزن والإرتباك واليـأس ، وينمو هـذا الإعتقاد مـع كل فيلم نشـاهده وكل رواية نقرأها وعندما نقـارن أنفسنا بهؤلاء الـرجال والسيـدات ذوي الرغبـة الجنسية العارمة ، الذين يظهرون في الأفلام والروايات يبدو لنا بوضوح تام أننـا لا يمكن أن نضارعهم ( أكتوبر ١٩٦٤ ) . وكيف إستطاعت أحب نجمة هـزلية

في أمريكا أن تشق طريقها من الظلام إلى الشهرة حتى أصبح « العالم كله يحب لوسي » . وقصة الفولكس واجن ، السيارة الصغيرة التي تحظى بإعجاب أصحابها رغم كل ما يقال عنها .

هكذا عاشت « المختار » ـ في مسلسليها الأول والثاني ـ ستة عشر عاماً كاملة ، وتلك هي خلاصة ثقافة العالم وفكره التي زعم « المختار » أنه جاء ليقدمها للعرب . . .

وها هو يعود في الإصدار الثالث ، وقد زاد عدد اللغات التي يصدر بها فأصبحت ١٥ لغة ، وارتفع عدد البلاد التي يوزع بها إلى ١٨٠ بلداً ، وهو يعود ليصدر هذه المرة من باريس ، ويطبع في « إيطاليا » ، عاد ليكرر نفس النغمة القديمة وليكتب « إدمون صعب » رئيس تحريره ، مؤكداً أن هدف المسلسل الجديد أن يكون « عقد الإتصال بين الشرق والغرب » وأن هدفه « تحقيق التقارب بين الشعوب والثقافات » ، وهو يضيف هدفاً لم يطرح عبر المسلسلين السابقين وهو أن « ينقل إلى اللغات الـ ١٤ لدى ريدرزدايجست » أفضل ما في حضارة العرب وثقافتهم ! .

كثيرون من العرب ذوي النيات الطيبة سيقولون :

ـ رب صدفة خير من ألف ميعاد ، سيقرأ العرب المختار ، ويقرأ بعضهم الطبعة العربية من « ها ـ آرتس » و « اليديعوت أحرنوت » . . .

ويا عصر كامب ديفيد : أهلاً ! .

# ٣ الثورة بين المسير والمصير

« اكتشفت أنني ، بسذاجة ، إن لم يكن بحماقة ، مارست ما أظنه حريتي فدست بأقدامي أسلاكاً عارية كثيرة ، وأحدثت إنفجاراً لم أكن أقصده » .

## مُفْتَتَح :

كتبت هذه الدراسة في يوليو ١٩٦٦ ، ونشرت في الأعداد ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ من مجلة « **الحرية** » البيروتية ، حين كنت أعمل مراسلاً سياسياً لها بالقاهرة وقد أثار نشرها غضب كثيرين في دوائر الحكم المصري ، قيل لي فيما بعد ، أن الرئيس « **جمال عبد الناصر** » ، كان على رأسهم . وانتهى هذا الغضب ، بأن كتب « **علي صبري** » ـ الأمين العام للإتحاد الإشتراكي العربي ـ مذكرة للرئيس عبد الناصر ، لخص فيها المقالات ، وأشر الرئيس في ذيلها : يُعْتَقل ويُفْصل ! .

وكان وراء هذا الغضب غير المبرر ، سيناريو وهمي صنعته عقلية النظام التي كانت سائدة في أجهزة الأمن ، سمي فيما بعد « محاولة اليسار المتطرف التسلل الى الإتحاد الإشتراكي والتمركز في جناحه الشبابي وهو منظمة الشباب الإشتراكي » ، مما أدى إلى تصفية شبه شاملة للعناصر المستنيرة من قيادات المنظمة ، في حملة إعتقالات أكتوبر ( ت ١ ) (١٩٦٦) التي شملتني ، ضمن حوالي ٢٠٠ من كادرات المنظمة والتنظيم الطليعي ، وأساتذة المعهد العالي للدراسات الإشتراكية ، ومعظم الذين كانت لهم علاقة تنظيمية بحلقة ماركسية صغيرة ، إسمها « **وحدة الشيوعيين** » .

. وكـنـت في حـوالي الـعـام ١٩٦٦ ، قـد تـركـت هـذه الحـلقـة الشيـوعيـة الصغيـرة ، التي كـانت قـد واصلت النشـاط ، رغم الـظروف السيئـة ، التي كـانت سـائـدة في فتـرة الجـذر الـديمقـراطي بـين ١٩٥٩ و ١٩٦٤ ، إذ كان كل الشيوعيين المصريين تقريباً قيد الإعتقال ، كما أن « وحدة الشيوعيين » تمردت على قرارات الحل التي أصدرتها بقية التنظيمات والأحزاب الشيوعية في غضون عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ، فاحتفظت بكيـانها ، لكن مشاكـل تنظيمية وفكرية ، سرعان مـا خلقت داخلها خـلافات ، أدت إلى إستقالة عـدد كبير من أعضائها ـ عقب صراع سياسي ـ كنت من بينهم .

وكنت وقتها أعمل إخصائياً إجتماعياً بوزارة الشؤون الإجتماعية ، وأكتب في عدد من الصحف والمجلات المصرية والبيروتية، كان من بينها مجلة « الحرية » اللبنانية ، وكانت الكتابة في التاريخ وبعض قضايا الفكر هي الطابع الغالب على كتاباتي .

كـانت « الحريـة » مجلة بسيطة الشكـل متواضعـة الطبـاعة ، تنـطق باسم « حركة القوميين العرب » ، وهي إحدى فصـائل الحـركة القـومية ، عُـرفت في نشأتها ، بموقفها اليميني المتطرف ، فقد كانت تعادي الشيوعية بعنف ، وتـطالب بإعادة فلسطين ، من منطلق ثأري ، وكانت تتخذ لها ـ آنـذاك شعار : وحـدة . تحرر . ثأر .

وفي ظروف لا أعرفهـا ، نشأت عـلاقة مـا ، بينها وبـين مصر الـرسمية ، إبان عهد « جمال عبد الناصر » ، وبـدأت الحركـة تغير من خـطها السيـاسي ، وتتبنى رؤى سياسية أقـرب إلى التطابق مـع رؤية النـظام الناصـري ، وأصبحت تُعَد من الفصائل الناصرية ، في لبنان ، حيث توجد قيادتها القومية ، وفي البلاد الأخـرى التي كانت تضم فـروعاً قـطرية لتنـظيمها القـومي ، وقد كتب « محسن إبـراهيم » أحد قـادتها ـ وكـان يرأس تحـريـر مجلة « الحـريـة » آنـذاك ، سلسلة مقالات تحت عنوان « حاضر اليسار في المشرق العـربي ومستقبله » إنتقد فيـه كلاً من الشيوعيين والبعثيين ، وإنتهى منها إلى أن مستقبل اليسار العربي ، رهين بأن يعتـرف بقيـادة عبـد النـاصـر وأن يلتحم بهـا . ولعـل هـذا النقـد للشيـوعيـين

والبعثيين ، كان أحد عوامل التقارب بين قيادة عبد الناصر ، والحركة فقد إستعر الخلاف بينه وبينها ، منذ إعلان الوحدة المصرية السورية ، وعقب الإنفصال في العام ١٩٦١ .

وكنت أنشر ـ منذ عام ١٩٦٢ ـ مقالات متفرقة على صفحات « الحرية » وفي عام ١٩٦٤ تكثفت كتاباتي فيها ـ وكانت لا تدفع أجوراً على ما تنشره ـ وفوجئت دون سابق معرفة ، بخطاب يصلني في البريد على عنواني ، يطلب فيه « محسن إبراهيم »مني ، أن أكون مراسلاً للمجلة في القاهرة ، ويخطرني بأن المجلة ستتجدد في الشكل والمضمون ، وطلب مني أن أستكتب عدداً من الكتاب اليساريين المصريين ، وأن أكتب تحليلاً إخبارياً في السياسة أو الفكر ، مرتين في الشهر على الأقل .

وتبادلنا عدداً من الخطابات ، كنت أحتفظ بصور منها في ملف خاص ، ولا أدري ما الذي دفعني في أكثر من واحد منها ، إلى أن أؤكد لمحسن إبراهيم أن مراسلتي للمجلة ، هي عمل مهني ، وانني لست ملتزماً بخط حركة القوميين العرب السياسي ، ولا ينبغي معاملة مقالاتي ـ أو مقالات من استكتبهم ـ على هذا الأساس غير الصحيح .

ولأنني كنت في ذلك الوقت ، شبه متعطل سياسياً ، فقد أخذت أشبع إحتياجاتي السياسية بالكتابة للحرية ، وسرعان ما لفتت مقالاتي في السياسة ـ وكنت أكتب فيها لأول مرة ـ الأنظار وأثارت الضجيج ، وكان السبب الرئيسي في ذلك ، أنها كانت أكثر شجاعة مما كان معهوداً ، وأنها كانت تنتقد كثيراً من الأوضاع السياسية في مصر ، ومع أنها كانت تفعل ذلك بكياسة ولباقة ، وفي جو واضح من الحرص على ثورة يوليو ، إلا أنها في الواقع ، كانت تعكس النقد الماركسي لها ، في حدود ضوابط النشر ، ومخاوف المناخ .

وقد إكتشفت فيما بعد ، أنني لم أكن شجاعاً ، لكنني ـ بسبب سذاجتي ـ لم أكن أقدر العواقب ، فتصرفت ـ كما قال لي بعض أصدقائي فيما بعد ـ وكأن هناك ديمقراطية ، أو كأن هناك إشتراكية تهم أحداً ، وكأن المعتقلات قد أغلقت إلى الأبد ، ولأن أحداً لم يتصور أن هناك « أحمقاً » في الدنيا ، يمكن أن يكتب

هذا الكلام ، ويتحمل مسؤولية نشره ، فقد شَغَلت الأوساط الصحفية نفسها بالبحث عن تفسيرات لتلك الحماقة ، أما أحْسنهم ظنًّا ، فقد أعتقد أنني « إسم مستعار » يتقنع به كاتب مصري ، حتى لا يضار من نشر آرائه المتطرفة ، وقال آخرون ، أنني لبناني ، أقيم في بيروت ، وأدعى أنني أكتب من القاهرة ، أما أوسعهم خيالاً ، فقد كانوا يجزمون بأنني أكتب تلك المقالات ، بتكليف من « عبد الناصر » شخصياً ، وأنه يهدف من ذلك لمواجهة الجناح الرجعي في الحكم الذي يقاوم إندفاعاته الثورية ، وأنه اختار مجلة لبنانية حليفة له ، أو كان يمولها بالفعل ، وكاتباً يكتب لأول مرة ، حتى لا يقال أنني أعبر عن إتجاهات رسمية ، وأن الهدف من نشر تلك المقالات ، هو تكوين رأي عام ضاغط ، لتمرير الإتجاهات الجديدة .

وكنت غافل الذهن عن كل هذا ، ولم أعرفه إلا فيما بعد ، وعلى فترات متفاوتة ، ولكنني على أي الأحوال لم أغفل عن أن مقالاتي ، تُحدث رد فعل قوي ، وأنها أنعشت الرغبة في نقد الثورة ، من على يسارها ، وكان النقد اليميني لها هو الغالب آنذاك ، وكان هذا أحد أسباب إنتشار مجلة « الحرية » في مصر ، وإزدياد عدد قرائها ! .

وكانت هذه الدراسة ، التي نشرت في الأصل على ثلاث حلقات في « الحرية » هي ذُروة وآخر ما كتبته فيها ، خلال فترة لم تزد عن ثمانية أشهر - من فبراير إلى أكتوبر ١٩٦٦ - وقد كتبتها بمناسبة الإحتفال بإتمام ثورة ٢٣ يوليو لعامها الرابع عشر ، وبدء العام الخامس عشر لها ، وهو ما جعلها - بعكس ما سبقها من مقالاتي في « الحرية » - أقرب إلى التحليل النظري الشامل لمسير الثورة ومصيرها ، وخرج بها عن إطار نقد جزئي لهذه الظاهرة أو تلك ، وهذا الموقف إذ ذاك ، إلى نقد يكاد يكون جذرياً للثورة .

وكان الزميل والصديق « محمد كشلي » - المحرر آنذاك بالحرية - قد جاء من بيروت في زيارة للقاهرة ، في بداية يوليو ١٩٦٦ ، وقد تعرفت به في هذه الزيارة لأول مرة وقابلته عدة مرات ، وأجرى معي مناقشات مطولة ، ضمن جولة ، إلتقى خلالها بعدد من المسؤولين في الإتحاد الإشتراكي ، وربما في

الحكومة ، وسافر ، بعدها ، ليبدأ في نشر دراسة في سبع حلقات ، بعنوان « التجربة الإشتراكية في مصر » ، تضمنت نقداً عنيفاً للتطبيق الإشتراكي ، وبدا إتجاهها واضحاً حين إستعرض « كشلي » في الحلقة الأخيرة منها ، كتابين هامين كانا قد صدرا آنذاك بالفرنسية ، يتضمنان نقداً ماركسياً جذرياً لإشتراكية عبد الناصر ، هما كتاب « **أنور عبد الملك** » ، « **مصر مجتمع جديد يبنيه العسكريون** » وكتاب « **مصر الناصرية** » ، الذي إتضح فيما بعد ، أن اسم مؤلفه ، حسين رياض ، هو إسم مستعار للمفكر المعروف « **سمير أمين** » .

وبسبب التحالف بين الشيوعيين المصريين و « **عبد الناصر** » من ناحية ، وبينه وبين الإتحاد السوفيتي من ناحية أخرى ، فقد كان الشائع ـ بعد العام ١٩٦٥ ـ هو إتهام كل نقد يساري للظاهرة الناصرية بأنه نقد صيني ، متطرف ، ويعبر عن طفولة يسارية ، ليتوقى النظام المصري التناقض بين ادعائه أنه إشتراكي علمي ، وبين إضطهاده للشيوعيين إذا ما نقدوه ، وإستثماراً للخلاف الصيني السوفيتي ، الذي كان آنذاك في ذروته ، بعد أن بدأ الزعيم الصيني الراحل « **ماوتسي تونج** » الثورة الثقافية العظمى .

وكان الشيوعيون المصريون ، في جملتهم ـ وخاصة على صعيد القيادات ـ قد أقروا عبد الناصر على أنه إشتراكي ، وارتضوا حل تنظيماتهم المستقلة ، ليدخلوا في التنظيم الإشتراكي الموحد ـ أي الإتحاد الإشتراكي ـ ولم يحل ذلك ، دون أن يكون هناك بعض من رفضوا ذلك ، كما أنه كانت هناك بالفعل عناصر متأثرة بالفكر الصيني ، وكانت الحلقة الماركسية الصغيرة ، التي انضممت لعضويتها لعدة سنوات ؛ تتفق مع الصين في نقطة واحدة من تحليلها ، وترى أن التناقض الرئيسي على مستوى العالم ، هو بين الإمبريالية ومعسكر التحرر الوطني ، وليس المباراة بين المنظومة الإشتراكية ، والمعسكر الرأسمالي ، كما كان التحليل السوفيتي يقول آنذاك .

وكنت قد إنتظرت وقتاً طويلاً حتى نشرت « **الحرية** » الحلقة الأولى من دراستي « **الثورة بين المسير والمصير** » ، في بداية سبتمبر ، وبعد أن نشرت دراسة « **محمد كشلي** » ، وبانتهاء نشر الدراستين ، كانت « **الحرية** » قد ظلت

عشر أسابيع ، تتناول ثورة يوليو بالنقد ، وهو ما بدا ـ ظاهرياً ـ كما لـو كان حملة نقد يساري متشدد لعبد الناصر .

وعقب نشر الحلقة الثالثة من الدراسة ، بـدأت أشعر ببعض القلق من رد فعلها الذي أدركته في تعليقات من قابلتهم من الأصدقـاء المشتغلين بالسيـاسة ، حيث بـدا الأمـر أمـامهم تهـوراً بـالغـاً ، ولم أدرك أنني بحسن نيــة ـ إن لم يكن بسـذاجة ـ قـد وطأت كـابلاً كهـربـائيـاً ، وأحدثت إنفجـاراً ، لم أكن بـالقـطع أقصده .

فيما بعد عرفت أنه كان لحركة القوميين العرب ، فرعاً قطريـاً في مصر ، مسؤوله السياسي ، محام شاب حديث التخرج هو « سمير حمزة » ويضم حوالي ٢٥ من طلاب الجامعات المصرية أو من المتخرجين منها حديثاً ، وبعد مفاوضات سياسية بـين « محسن إبراهيم » ـ أحـد مسؤولي الحـركـة في لبنـان ـ والسلطات المصرية ، إتفق الطرفان على حل الفرع وأن ينضم أعضائه كأفراد ، إلى « منظمة الشبـاب الإشتراكي » ، وبمقتضى هـذا الإتفاق إنتخب « سمـير حمزة » ، نـائبـاً لأمينهـا العام ، و « د . حسـين كامـل بهاء الـدين » ، وكان طبيبـاً خاصـاً لأطفال السيـد « علي صبـري » ، كما دخـل عدد آخـر من قياداتهـا إلى عضويـة اللجنـة المركزية للمنظمة .

وكانت « منظمة الشباب » قد تشكلت قبل هذا التاريـخ بعامـين تقريبـاً ، وأشرف على إنشائها السيد « زكريـا محي الدين » ، وإستعـان في ذلك بعـدد من الماركسيين المصـريين ، كـان من أبرزهم المـرحوم « الـدكتور محمـد الخفيف » ، الذي أقام عدة معسكرات تثقيفية ، تم خلالها تدريب عدد من الكوادر الشابة ، أصبحوا فيها بعـد « موجهـين سياسيـين » لأعضاء المنـظمة ، التي سـرعان ، مـا إحتدمت داخلها ـ بحكم شبابية أعضائها ـ معارك فكرية حادة !.

كان التيار الرئيسي في المنظمة ـ الذي يسانده السيد علي صبري ـ يرى أن علـى ثورة يـوليو أن تنشىء يسـارهـا الخـاص ، المعـادي والـرافض ، للعـدوين الرئيسيين للثورة ، وهما « الشيوعيين » و « الأخوان المسلمين » ، باعتبارهما ـ بعد ضرب وتصفية الـطبقات الـرجعية ـ الخـطر الحال عليهـا ، وهو مـا كانت تقـوله

صراحة أدبيات « **طليعة الإشتراكيين** » أو الحزب الثوري ، الذي كانت مهمته ، أن يلعب دور القيادة ، داخل تحالف قوى الشعب العامل ، الذي يمثله الإتحاد الإشتراكي ، أسوة بالدور الذي تلعبه « عُصبة الشيوعيين اليوغسلاف » داخل التحالف الإشتراكي في يوغوسلافيا ، التي كانت تجربتها ، مؤثرة كثيراً على التجربة الناصرية ! .

وأمام حماس هذا الاتجاه لتأكيد ذاتيته وخصوصيته ، وبسبب خطئه في التسوية بين موقف « **الشيوعيين** » وموقف « **الأخوان المسلمين** » ، وخطئه في إدارة الصراع معهما معاً ، ومع كل منهما على حدة ، فإن المعركة الفكرية المحتدمة داخل المنظمة ، شدته إلى مواقف متعصبة ، ضد الشيوعية والماركسية ، وقادت الرغبة في التميز إلى بروز الإتجاه المعادي للشيوعية داخل المنظمة ، التي كانت تضم بين صفوف موجهيها ، وبين أعضائها عدداً من الماركسيين ، كان من بينهم ، بعض أعضاء « **وحدة الشيوعيين** » ، الذين غادروها ، ولم يتحملو - هم الذين تعودوا على العمل السياسي - أن يظلوا عاطلين سياسياً ، فقبلو - على سبيل التجربة - أن ينضموا إلى « **منظمة الشباب** » لإستكشاف الموقف . وعن طريقهم إستطعت أن أكون فكرة عامة عن الصراع السياسي داخل منظمة الشباب ، وقرأت أدبياتها - وكان توزيعها قاصراً على أعضائها - وعرفت فيها بعد ، أن مجموعة « **حركة القوميين العرب** » في قيادة المنظمة ، كانت قد إعتمدت مجلة « **الحرية** » كأحد مصادر التثقيف ، لأعضائها وموجهيها ، وكان هذا أحد أسباب الظن الذي تولد لدى البعض ، بأن ما أكتبه ، هو محل رضاء رسمي ، بل والظن بأنني أكتبه بتكليف من « **عبد الناصر** » شخصياً ، كما كان - وهذا هو الأخطر - أحد أسباب شك أجهزة الأمن بأن لي صلة ما « **بحركة القوميين العرب** » ، وبمجموعتها في قيادة منظمة الشباب .

وبسبب طبيعة سلطة يوليو ، فإن « **سمير حمزة** » ومجموعته ، سرعان ما أصبحوا محل شك وإتهام : كان الإتحاد الإشتراكي متخماً بالصراعات ومراكز القوى والنفوذ ، وكان من بينها صراع مكتوم بين أمينه العام « **علي صبري** » ، والمرحوم « **كمال الدين رفعت** » ، الذي كان أميناً للدعوة والفكر ومشرفاً على

إصدار نشرة « **الإشتراكي** » نصف الشهرية ، وهي بمثابة النشرة الداخلية للإتحاد .

وبالمصادفة المحضة ، نقلت « **الإشتراكي** » أحد مقالاتي التي كتبتها ونشرتها في « **الحرية** » ، وكانت تناقش «ميثاق المثقفين» الذي وضعته أمانة الدعوة والفكر وطرحته لمناقشة عامة ، وقادني صديقان لي من الصحفيين إلى مبنى الإتحاد الإشتراكي ، وهناك التقيت بكثيرين وناقشتهم ، وعرفت أن هناك تنظيماً يتبع أمانة الدعوة ، اسمه « **الدعاة** » ، وحضرت بعض إجتماعاته ، وأثرت بعض الإشكاليات ، كان من بينها أنني سألت المشرف على التنظيم ، عما إذا كان مباحاً القراءة في الماركسية أو دراستها ، وقد أدهشني ، أنه أخرج من درج مكتبه لافتة صغيرة ، تضم نصاً من الميثاق يقول « فكر مفتوح لكل التجارب » . لا يصد نفسه عنها بالخوف أو التعصب » ، لكن أصدقائي ـ الذين قادوني إلى المبنى انتقدوا عقب الإجتماع ـ سؤالي ، وحذروني من مَغَبَّة ما فعلت ، ونبهوني ألا أعود إلى مثله ، والواقع أنني لم أعد إلى المبنى ، إلا لزيارة هؤلاء الأصدقاء ، حيث كنت حريصاً على أن أستمع وأتفرج ، وأن أحصل على أعداد « **الإشتراكي** » ومطبوعات الإتحاد ، إشباعاً لهواية متأصلة عندي في الإحتفاظ بالوثائق السياسية والفكرية . لكنني كنت قد أدركت أن المكان ليس مكاني ، وأن من فيه ليسوا أهلي .

وقد عرفت فيما بعد ، أن السيد « **علي صبري** » ، كان ضيق الصدر ، بتنظيم الدعاة ، الذي يشرف عليه « **كمال رفعت** » ، فقد اعتبره محاولة من الأخير ، لإنشاء تنظيم موالٍ له ، وموازٍ للإتحاد الإشتراكي ، ومنافس لمنظمة الشباب ، التي كان « **علي صبري** » يعتبرها موالية له ، بحكم أن أمينها العام كان طبيب أطفاله ، كما كان « **علي صبري** » ضيق الصدر **بالمعهد العالي للدراسات الإشتراكية** ، وهو مدرسة كادر مركزية ، كان يشرف عليها « **د. إبراهيم سعد الدين** » ، وتستمر دورة الدراسة فيها حوالي ستة أشهر يشهدها دارسين من قيادات « **الإتحاد الإشتراكي** » في الأحياء والأقاليم ، ويشارك بالتدريس فيها ، عدد من الماركسيين .

وكنت قد زرت « **المعهد الإشتراكي** » بدعوة من الأستاذة « **أمينة**

**شفيق** » ، التي كانت تدرس آنذاك في أحد دوراته ، ولا أدري من أين حصلت على رقم تليفون عملي ، ولكنها إتصلت بي ، وأبلغتني إعجابها بما أكتب في « **الحرية** » ودعتني لزيارتها في « **الأهرام** » ، حيث تعرفت عليها وعلى زوجها الفنان « **عبد المنعم قصاص** » ، وعرفتني بالأستاذ « **لطفي الخولي** » ، وأسرة « **الطليعة** » وطلبوا مني أن أكتب لهم ، ودعتني أمينة لزيارة المعهد الإشتراكي ، حيث قضيت يوماً أتجول بين أبهائه ، وناقشت الدارسين ، وفيها بعد عرفت منها أنها إندفعت ، ورشَّحت اسمي لكي أكون عضواً بطليعة الإشتراكيين ، وبعد إجراء « التحريات » اللازمة لم يرفض الترشيح فحسب ، بل وعوقبت « **أمينة شفيق** » بإيقافها لمدة ستة أشهر ، لأنها تعرف امثالي من المتطرفين ! .

في حوالي ذلك الوقت ، عقدت « **حركة القوميين العرب** » في بيروت ، أحد مؤتمراتها وأسفر - كما قال لي فيما بعد العقيد « **سيد زكي** » مدير مباحث الصحافة آنذاك - عن تبنيها « للخط الصيني في الحركة الشيوعية وإتخاذها موقفاً نقدياً من ثورة ٢٣ يوليو » ، ولفتت مقالاتي في « الحرية » نظر مكتب في « **أمانة شؤون الأفراد** » في « **الإتحاد الإشتراكي** » ، كان يشرف عليه الكاتب الصحفي « **محمد جلال كشك** » ، ويصدر نشرة يومية ، يحلل فيها ما تنشره الصحف وتذيعه محطات الإذاعة وشبكات التليفزيون المحلية ، ويوجه إليه إنتقادات إيديولوجية ، إستناداً للميثاق ، وكان من سلطته إستدعاء بعض الكتاب والصحفيين ، - وحتى الإذاعيين ! لمناقشتهم فيما يكتبون ويذيعون . وكانت تقارير الأستاذ « **كشك** » قد وجهت أكثر من إنتقاد إلى مقالاتي في « **الحرية** » بسبب جنوحها ، ونظرتها الطبقية المتزمتة ، وقد طلب من أحد أصدقائي أن يخطرني بالمرور عليه ليناقشني فيما أكتب، لكنني لم أسترح للدعوة ، وسألت الأستاذ « **لطفي الخولي** » رئيس تحرير الطليعة ، عما إذا كان « **جلال كشك** » يملك سلطة إستدعائي ، فأشار علي بأن أهمل الطلب ، وألمح إلى أنه سوف يخاطب الأستاذ « **عبد الفتاح أبو الفضل** » ، **أمين شؤون الأفراد بالإتحاد الإشتراكي ، والرئيس المباشر لجلال كشك ، لكي يرفع يده عني** .

وكان « **حسين كامل بهاء الدين** » ، الأمين العام لمنظمة الشباب ، قد

ضاق ذرعا بالأمين المساعد « **سمير حمزة** » ، بعد أن استشرى نفوذه في المنظمة ، فقد كانت اللجنة المركزية لها تضم حوالي ١٣ من زملائه في الفرع القطري لحركة القوميين العرب ، فضلاً عن أنه كان مسنوداً من السيد « **سامي شرف** » - سكرتير الرئيس « **عبد الناصر** » للمعلومات - الذي كان زميلاً لوالد سمير في الكلية الحربية ، وهكذا تفجر الصراع بينهما ، واتهم بهاء الدين ، حمزة ، بأنه يقود تكتلاً حزبياً ، داخل اللجنة المركزية للمنظمة ، يعمل لحساب تنظيمه الأصلي ، ويوجه المنظمة في خط بعيد عن خط الميثاق ، وأن التكتل الذي يقوده يعقد إجتماعات في المنازل ، وينسق مواقفه ، وساند السيد « **علي صبري** » موقف بهاء الدين ، وفي اليوم المحدد لإجتماع اللجنة المركزية لمنظمة الشباب ، وبعد قليل من بدء الإجتماع ، دخل اللواء « **حسن طلعت** » مدير المباحث العامة آنذاك ، وبعض ضباطه فاعتقلوا « **سمير حمزة** » والمتعاطفين معه من داخل الإجتماع .

وهكذا . . وفي مساء ٤ أكتوبر ١٩٦٦ ، بدأت حملة بوليسية ضخمة ، هدفها تطهير **الإتحاد الإشتراكي** ومنظماته ، من **اليسار** ، فوجهت الضربة إلى **المعهد الإشتراكي** ، وقبض على عدد من أساتذته والدارسين به ، والعاملين في أجهزته الفنية ، كان على رأسهم عميده « د . **إبراهيم سعد الدين** » ، كما قبض على « **سمير حمزة** » ومجموعته ، وقبض عليّ ، وعلى كل من كان عضواً في « **وحدة الشيوعيين المصريين** » ، وعلى أعضاء في تنظيم آخر ، هو « **طليعة الشيوعيين** » ، كان قد اتحد لوقت قصير مع وحدة الشيوعيين .

وبدأ الضرب بالفلكة للبحث عن المؤامرة ! .

استمر التحقيق معي حوالي عشرة أيام ، وعلى أوقات متفرقة ، كانت الأيام الخمسة الأولى هي أقساها وأحفلها بالتعذيب ، وقد دار الجزء الأول من الإستجواب حول مقالاتي « **الثورة بين المسير والمصير** » ، وتولى التحقيق معي ، في كل الموضوعات ، الرائد - آنذاك - « **فتحي قته** » وهو الذي أشرف على تعذيبي ودون أقوالي الرائد « **عصام الوكيل** » الذي تولى عملية التعذيب بمعونة عدد من المخبرين ، وشهد جانباً من التحقيق معي العميد « **أحمد صالح داود** »

مفتش المباحث العامة بالقاهرة وقتها ، والعقيد « سيد زكي » المسؤول عن مباحث الصحافة ، وقد عرفت من « فتحي قته » فيما بعد ، أن « سيد زكي » هو الذي لفت النظر إلى خروج مقالاتي عن الخط .

وقد إستطعت رغم قسوة الموقف ، أن أستنتج مواطن الشبهة في مقالاتي ، من وجهة نظر الذين يحققون معي ، إذ كانوا يعتقدون ، أنها دعوة للعدول عن قرار حل التنظيمات الشيوعية ، كما أنها كانت تقول بصراحة ، أن ما يطبق في مصر ليس إشتراكية علمية ، وتنتقد فكرة المجموعة الإشتراكية في قمة السلطة ، التي كانت أساس حل التنظيمات الشيوعية ، وقد إهتم المحقق كثيراً بالنقد الوارد في المقالات لمنظمة الشباب الإشتراكي ، وناقشني طويلاً ، فيما أقصده منه . . . وسألني عمن أعرفهم من أعضاء المنظمة ، ورغم أنني كنت أعرف البعض منهم بالفعل ، إلا أنني توقيت ذكر أسماءهم ، وأشرت إلى أنني إعتمدت في معرفة فكر المنظمة من مطبوعاتها ، وأنني حصلت عليها من الإتحاد الإشتراكي .

وبعد مناقشة إستغرقت حوالي خمس ساعات حول المقالات ، بدأ التحقيق الشفهي معي ، أثناء تعذيبي ، حول المعلومات ، وقد دار حول علاقتي بمجلة « الحرية » وكيف نشأت ، وعما أتقاضاه من مكافآت مقابل عملي بها ، ومن حسن الحظ ، أن الضابط الذي فتش مكتبي في المنزل ، كان قد حصل على ملف ، يتضمن الرسائل المتبادلة بيني وبين محسن إبراهيم ، وكانت صريحة في تأكيدي المستمر - إلى حد التهديد بالتوقف عن العمل - على إستقلالية موقفي السياسي والفكري ، وحريتي في إبداء آرائي ، وحرية من استكتبهم في إبداء آرائهم ، ومع أنني كنت قد عملت في المجلة حتى ذلك التاريخ ، حوالي ثمانية أشهر ، فقد كانت الرسائل تؤكد أنني لم أتقاضى مليماً من المكافأة التي إتفقنا عليها ، وكانت عشرون جنيهاً شهرياً ، بل إنني لم أتقاضى هذه المكافأة على الإطلاق ، فقد إنقطعت صلتي بالمجلة ، وَمُنِعت من دخول مصر ، منذ التاريخ وإلى سنوات طويلة تالية .

وانتقل الإستجواب - وكان يتم بين وجبات التعذيب - إلى اللقاء الوحيد

الذي تم بيني وبين « **محسن إبراهيم** » ، وهو لقاء قصير لم يستغرق سوى نصف ساعة ، ودار كله حول المجلة ، وقد أدهشني أن الرائد « **قته** » قد سألني عن الذين قابلهم « **محسن إبراهيم** » إبان زيارته لمصر ، فقلت له برد فعل لم أحسن التحكم فيه :

ـ أظن أنه قابل الرئيس « **عبد الناصر** » ! .

وهو رد ، عوقبت عليه ، بنقلي إلى الزنزانة ، حيث علقت في مشجب حديدي في حائطها حوالي ساعة ، إستعادني بعدها « **فتحي قته** » ليواصل التحقيق معي . وكان أعجب ما تطرق إليه التحقيق ، هو إغرائي بشكل ناعم ، بأن أعترف بمن حرضني على كتابة المقالات ، وقد قال لي « **فتحي قته** » برقة زائدة :

ـ إذا كان أحد المسؤولين قد طلب منك كتابة المقالات وراجعها معك فإن ذلك يلغي مسؤوليتك ، فاذكر لنا اسمه حتى نغلق ملفك ؟ . وسألته :

مسؤول زي مين يعني ؟ .

فقال بنعومة : السيد « **كمال رفعت** » أو السيد « **أنور السادات** » ؟ ! .

وقد نفيت تماماً معرفتي بالرجلين ، ولم أكن أعرفهما فعلاً ، وإن كان السؤال قد أعطاني إنطباعاً على طبيعة الصراع على النفوذ في كواليس الحكم ، وأكد لي ، أن أجهزة الأمن ، هي الحقيقة الرئيسية الثابتة في النظام الحاكم ، وأنه لا كبير أمام سلطتها ونفوذها ! .

وحين تطرق التحقيق إلى علاقتي « **بسمير حمزة** » ، إشتدت وطأة التعذيب ، حتى بلغت الذروة ، وتواصل الضرب بالفلكة والسحب على البلاط ، والتعليق على مشجب الزنزانة ، حتى أعْتَرِف بطبيعة صلتي **بسمير حمزة** ، الذي لم أكن ـ لحسن الحظ ـ أعرفه ، وإن كان هو نفسه ، قد قال لي فيما بعد ، أنه طلب إلى صديق مشترك ، أن يدبر له لقاء معي ، والأرجح أن الرسالة وصلتني فرفضت بعد أن فقدت أي رغبة في التفرج على مزيد مما يجري داخل الإتحاد الإشتراكي ومنظماته .

ومضت ليال طويلة كنت في معظمهـا أظل حتى الفجـر معلقاً في مشجب زنـزانتي ، أسمع طـوال الوقت صـرخات عشـرات من أعضاء منـظمة الشبـاب الإشتراكي ، الذين كانوا يضربون بـالعصى أمام زنـزانتي ، وأنا معلق وفي شبـه إغماءة فيستغيثون هاتفين : أنا في عرض عبد الناصر .

وقـد إنتهى التحقيق معي ، لأظل قيـد حبس إنفرداي مـطلق حـوالي ٣٥ يوماً ، عـوملت خلالهـا معاملة حـرف (ج) ، وظل « عـاصم الوكيـل » يضربني بالعصي على أقدامي ، قبيل الإفطار والغذاء والعشاء ، وهو ما أكد لي أن هنـاك جهة ما ، تشعر بالغيظ مني ، وكان « فتحي قته » قد قال لي في اليـوم الأخير من التحقيق :

ـ أنا قلت لهم من الأول أنك هايف ومفيش حاجة وراك مصدقونيش !

ولم أسأله عمن هم ، ولا عن « الحاجة » التي كانوا يـظنون أنني ورائهـا ، لكنني لحظتها فقط ، إكتشفت ، أنني بسذاجة ـ وربما بحماقـة ـ مارست مـا أظنه حـريتي ، فدست بـأقدامي أسـلاكـاً عـاريـةً كثيـرة ، وأحـدثت إنفجـاراً لم أكن أقصده ! .

وهـذا هو نصّ دراستي « الثـورة بين المسـير والمصير » التي لم تكن آخـر ما ارتكبت من حماقات[1] :

## (١) المسير الثوري وحتمية الإنتهاء الطبقي

ما أكثر القضايا التي تستقطب انتباه هذه اللحظات من عمر ثورة يـوليو . إن ركـاماً هـائـلاً من التفصيـلات الصغيـرة والقضـايـا الفـرعيـة يتضمن إغـراء شـديداً ، ولكنـه لا يؤدي إلى شيء ذي قيمة . والـذين يصرون عـلى إستيعاب الـظاهرة الثـورية في مصـر إستيعابـاً متكـامـلاً ، يقلقهم إلى حـد المـرض ذلـك

(١) قال الرئيس عبـد النـاصـر ، لبعض من حاولـوا التوسط لي عنـده ، لـلإفـراج عني ، أن المقـالات ، كتبت بأسلوب استعلائي ، وبروح من خارج النظام ، أي معادية له ! .

التناقض الواضح بين المسير الثوري وبين المصير الـذي قد يقـود إليه ، ومن هنـا فهم يصوغون قضيتهم في أسئلة حول هذا المسير : ما هي خصـائصه ؟ ومن أي المنابع يأخذ قواه المحركة ؟ وإلى أي مصير تقوده أقدامه ؟ . والقضية عنـدهم لها من العمومية ما يستوعب كافة التفـاصيل والتفـريعات ـ التي تستقـطب الإنتباه ، ونحن ندخل العام الخامس عشـر من عمر الثـورة ـ في تناسق مفهـوم . . وليس العكس صحيحاً .

أمـامنا في البـدء تقييم للمـوقف يعتقـد أصحـابـه أنـه يجيب عـلى الأسئلة المطروحة ، ونحن مطالبون بأن نتغلب على غثاثة القول ، لأن خطورته تدعو إلى إحتمالها ، بل تحتم ذلك . أن هذا التصور يؤكد أن أقسامـاً كبيرة من المُنـظِّرين والمُتَنظِّرين ينشرون الإصـابة « بـالغرور الثـوري » كمرض معـد وخبيث . وهم ينشرون الإصابة على مستويين :

● في المستـوى الأول يضعون الإنجـازات التي حققتها ثـورة يـوليـو ، في مـوضع المقـارنـة مـع الأوضاع التي كـانت قائمـة قبل الثـورة في مصر وفي الأمـة العربيّة ، أو موضع المقارنة مع المحاولات الإصلاحية التي قامت بها تجـارب تمثل ذكاء الثورة المضـادة وحرصهـا على الإستمـرار . وكان حصـاد المقارنـة تلال من الأرقام يكفي تأملها لتزايد الشعور بالرضى ، الذي ينقلب مع التحليل ، إلى ثقة متزايدة بالذات ، تتعدى حدود الثقة الدافعة إلى العمل ، إلى الثقة التي قـد لا تُحسن تقدير ظروفها ، أو التي قد توهم بـأن ما أنجـزته الثـورة ، هو آخـر ما يمكن عمله . وتلك بعض أعراض الإصابة بالغـرور الثوري الـذي يتغذى عـلى الإحباط المتكرر الـذي إلتهم تجارب الثـورة العربيـة تجربـة بعد تجـربـة ، بحيث أصبحت مجرد القدرة على الفعل الثوري ـ ولو في أدنى مـرحلة ـ شيئاً لـه قيمة لا حد لها .

● وفي المستـوى الثاني : هنـاك من المُنَظِّرين من يحـرصون عـلى إبـراز مـا يسمونه التناقض بين « ظاهرة يوليو »[1] وبين ما كشفت عنـه التجربـة الإنسانيـة

(١) كان وصف ثورة يوليو بـ « ظاهرة يوليو » أحد الموضوعات التي دار معي حولها تحقيق مرهق ، إنطلاقاً من =

من منهـج إشتراكي علمي يفسـر ظواهـر المجتمع ، ويستـوعب قوانـين تطوره . وكل ما يعني هؤلاء هو الإعلان بأن « ظاهرة يوليو » ، دليل عـلى إفلاس المنهـج العلمي ، وصولاً إلى ضرورة شقّ طريق ثوري شديد الخصوصية ، يهمل تماماً ، بل يعادي ، الفرضيات الأساسية التي يطرحها هـذا المنهج ، ويصـوغ في النهايـة « الطابع القومي الخاص لتجربة يوليو » . الذي يصل « الغرور » أحيانـاً إلى حد وصفـه بأنـه « مسار جـديد تمـامـاً لقضيـة الثـورة » ، ليس في مصـر ، ولكن في المعمورة !

وليس إنتشـار هذه العـدوى الخبيثـة دليـلاً عـلى جهـل هـذه الأقسـام من المُنـظِّرين والمتنظرين ، ولكنهـا دليل عـلى أن فكر الثـورة في مصـر لم يصـغ بعـد صيـاغة متكـاملة ، وهذا هـو ما يسمـح بتفريـغ هذه الأمـراض وتـزايـد أعـداد المصابين بها .

والمشكلة الحقيقيـة هي أن هذا المـرض يصيب كثيـرين ممن قـد يكـونـون بالفعل في معسكر الثورة ، دون أن يجـدوا من يصدهم عن دعـواهم أو يعالجهم من مرضهم أو يفتح أعينهم على أن ما يقولون يمثل موضـوعياً وجهـة نظر أعـداء الثورة ، بل ويقلل بالفعل ، من حجم ما أنجزته ظاهرة يوليو ، فالمقارنة الرقمية بين الثورة وما كان قبلها تنطلق من تصـور بأن ظـاهرة يـوليو إستمـرار للمجتمع القديم ، وإمتداد معاصر؛ لتركيبة الإجتماعي وهي فكرة تقلل من قيمتهـا وتهبط بمستواها ، خاصة حين يصل إنزلاق المنظرين إلى الحد الذي قارنوا معه « ظاهـرة يوليو » « بالظاهرة السعودية » و « بالظاهرة الهاشمية » أيضاً .

وعلى عكس هؤلاء ، فإن الذين يصرون على أن الظاهـرة نفسها أصبحت تتضمن إمكـانية مـوضوعيـة وضعتها عـلى عتبة التنـاقض الرئيسي مـع المجتمـع القديم ، بحيث أصبحت مطالبة بأن تقتلع من الأساس كل جـذوره ، يطالبـون بـأن يكون فهمنـا لها وتقييمنا لما أدته ، مرتبـطاً تماماً بالـطموح الثـوري الـذي

* تفسير يرى أن إستخدام هذا التوصيف ، يعني أنني أنكر صفة الثورة عنها ، ولم يكن ذلك بالطبع ما قصدت إليه ، ولكني قصدت أن أحدد خصوصيتها ، وقد عرفت من بعد ، أن إستخدام هذا المصطلح ، كان مصدر إستفزاز لا حدَّ له ، في دوائر الحكم .

تستهدفه ، والذي ينبغي أن ينطلق من موقع طبقي واضح تماماً والخطر الأساسي لإفتقاد مثل هذا التصور ، هو أن نفتقد إلى إستراتيجية ثورية طويلة المدى وأخرى قصيرة . أو أن نظل ندور في إطار المُنى واضعين أملنا كله في مبادرة القيادة السياسية وحصيلة حساباتها للواقع .

وأيضاً فما أخطر التصور اليميني القائل بأن ظاهرة يوليو الثورية هي التعبير عن تناقض الإشتراكية العلمية ، مع الواقع المصري ، وعدم صلاحيتها للتطبيق فيه ، وهو تناقض ينفخ اليمين فيه ، وهدفه أن يعرقل الثورة ، معتمداً على إثارة النعرات البطولية القائمة على السعي للتميز بهدف التميز ، ولهذا فإن الإلحاح المبالغ فيه على طرح شعار « الطابع القومي الخاص لإشتراكيتنا » هدفه في الواقع إجهاض ثورية الظاهرة إذ ما أسهل أن تُستدرج مع هذه الإغراءات إلى دروب فرعية ، تنحت فيها فتبدد طاقتها الثورية في مزيد من التجريبية العقيمة .

ذلك خطر مفهوم ، ولكن ضربته الرئيسية لمعسكر الثورة هي نجاحه في سحب اليسار إلى فكرة . إن مرحلة كاملة من الوقوع في المذهبية الجامدة ضيقة الأفق قد إنتهت بالإدانة وهذا مفهوم ، ولكن بوادر تعرض اليسار لفقدان التوازن قد بدأت ، لأن الإدانة لم تشمل فقط المذهبية الجامدة ، ولكنها تتصاعد حتى لتكاد تصل إلى إدانة أصول الفكر الإشتراكي العلمي جميعها ، بعد أن تَميَّعت الحدود ، بين ما هو مذهبية جامدة ، وبين ما ليس كذلك . وصحيح أن إستيعاب الإشتراكيين العلميين في مصر لظاهرة يوليو ، كان مفاجئاً ، وتم عبر عمليات معقدة تماماً ، شملت خطأ في التحليل ، بسبب جدَّة الظاهرة ، وطابعها الخاص ، وعدم وضوح رؤاها ، إلا أن الإنتقال من الخطأ إلى الصواب ، لا يعني أن يصبح الإشتراكيون العلميون هم ، المدافعون عن الحلول الوسطى والعمل التجريبي ، والداعين لإنتظار المبادرات العلوية وأن يشمل فكر اليسار كله إستراتيجية متعلقة بالأمنية وليس بالواقع ، وأن تتحرك الخطوات في مسير ليس يدري أحد المصير الذي يمكن أن ينتهي إليه ، وأن تتضخم أخطار وفئات إجتماعية ، صنعها الوهم قبل كل شيء .

هذا كله خطر حقيقي يفرض علينا أن نعيد تقييم العلاقة الجدلية بين

المسير الثوري والمصير الثوري ، فذلك ضروري لكي لا تطيش خطواتنا ، وهو ممكن إذا ما وضعنا في الإعتبار الخصائص النوعية لظاهرة يوليو ، بهدف فهمها ، لا البرهنة على مخالفتها للآخرين .

و « ظاهرة يوليو الثورية » ظاهرة نوعية خاصة ، تنبع خصوصيتها من الطابع النوعي لتطور حركة التاريخ المصري ، وذلك الإضطراب الشديد في مواقعة الطبقية وخاصة في العقدين السابقين لقيام الثورة . وطبيعة الصراع الذي نشب خلال السنوات الأولى التي طرحت خلالها الظاهرة نفسها ، وهما مصدران لحقائق أساسية تفيد في فهم الظاهرة ، منها :

ان الكتلة الكبرى من العناصر التي تصدت لقيادة الظاهرة الجديدة تنتمي إلى الفئات الصغيرة من الطبقة الوسطى ، فتلك الفئات التي كانت دائماً محرومة من حق تولي المناصب القيادية وشبه القيادية في الجيش المصري، بحكم احتكار أبناء الفئات العليا من الأرستقراطية الزراعية والتجارية لها .

ومن هنا فليس غريباً أن العناصر القيادية التي خططت ـ ونفذت ـ الثورة كانت أبناء دفعات قليلة متقاربة من خريجي الكلية الحربية المصرية ، هي دفعات ١٩٤٠ وما بعدها . ففي تلك الفترة كانت معاهدة ١٩٣٦ وقد وضعت موضع التنفيذ ، بما تضمنته من توسع في تسليح الجيش المصري وزيادة في أعداد ضباطه وجنوده ، فأتيحت أخيراً للفئات الصغيرة من الطبقة الوسطى ، فرصة الالتحاق بالكلية الحربية ، التي كانت مصدراً وحيداً لتولي المناصب القيادية وشبه القيادية في الجيش المصري وقتذاك ، وكانت قاصرة قبل ذلك التاريخ على أبناء الارستقراطية الزراعية والمالية ذات الأصول الشركسية أو التركية .

● وهناك الخريطة السياسية لإنتماءات هذه العناصر سياسياً أثناء الإعداد للثورة وهي متعددة الألوان ، ولكنها جميعاً تظل في إطار الحركات السياسية التي ولدتها مرحلة الغضب ، عندما تمردت الفئات الصغيرة من البرجوازية المصرية على الفئات الصناعية والتجارية التي قادت ثورة ١٩١٩ ، بسبب مواقفها المهادنة تجاه قضية التحرر من الإستعمار وطغيان القصر ، لتصوغ يوتوبيا جديدة هي مزيج من التعصب الديني والإحياء الفرعوني والإشتراكية العلمية . ولكنها في

جملتها دليل على ذلك الحس الطوباري الذي تتميز به البرجوازية الصغيرة . والمشترك بينها ، هو أنها كانت تعاني من رغبتها في تغيير الأوضاع الإجتماعية دون مفاهيم واضحة أو محددة لهذا التغيير ، وهي تهدف بدرجات متفاوتة إلى إحداث إنقلاب إجتماعي ، وهي في الأغلب الأعم قادرة على نشر السخط بين الأقسام الكبيرة من الجماهير ، ولكنها عاجزة عن تنظيم هذه الجماهير ، لعدم وضوح فكرها أحياناً أو لتقطّع نَفَسها الثوري ، وعدم تصاعده في مسار ثابت . والمؤكد أن هذه الحركات لم تستطع أن تستوعب طويلاً - في إطار تنظيمي - العناصر الساخطة في الجيش . فقد كانت أوعيتها التنظيمية مهلهلة ، ولكنها بلا شك تركت تأثيرات متعددة في « **أولاد الأفندية** » الذين دخلوا الكلية الحربية في سنوات ما بعد العام **١٩٣٦** لذلك آثر الضباط الإستقلال بعمل تنظيمي أكثر فاعلية وأكثر قدرة على تنفيذ مطالب .

● ولعل السنوات الأولى التي شكلت طفولة الظاهرة الجديدة هي أكثر السنوات دلالة على طابعها . إن الخطوات لم تكن مضطربة فقط - كما يلاحظ « **الزوجان لاكويتر** » في كتابهما عن « **تحول مصر** » - ولكنها كانت - أحياناً - متناقضة ، لذلك كانت الضربات توجه في كل الإتجاهات ، وتصيب مختلف الفئات ، ولم يكن هناك من قائد للعمل السياسي يومذاك سوى حلم « طوباوي » عن مجتمع تنفذ فيه الشعارات التي كانت تسود الشارع طوال العامين السابقين لثورة يوليو : « الإصلاح » ، و « التطهير » و « القضاء على فساد أداة الحكم » و « القضاء على الرشوة المحسوبية » . بل أن المبادىء الستّة نفسها كانت تعبيراً عن ذلك الحلم ، ففي داخلها كان هناك العجز عن رؤية مغزى السيطرة السياسية لرأس المال ، لذلك ساد ظن ، بأن من الممكن إقامة حكومة لا تخضع لسيطرة رأس المال ، رغم أنه يسيطر على الإقتصاد ، ولم تكن الوسائل مُحددة ، ربما كانت العدالة الإجتماعية كشعار في ذلك الوقت لا تعني أكثر من مجرد مجموعة من الإصلاحات مع بقاء التركيب الإجتماعي كما هو . أما بقية الشعارات فلم يكن هناك اختلاف عليها بين فئات المجتمع ، فالجميع يريدون جيشاً وطنياً قوياً ، ويريدون تحرير مصر ، ويساندون مطلب إقامة حياة ديمقراطية سليمة . وكانت القضية هي مدى شمول هذه الشعارات ونوعية

محتواها ، وعكس هذا الغموض في المفاهيم حقيقة هامة هي : أن قيادة الظاهرة الجديدة لا تنتمي إلى المواقع الطبقية الرئيسية في المجتمع ، وإنما تنتمي إلى تلك الفئات الهامشية التي لا قضية طبقية حقيقية لها ، ومن هنا نشأ لدى قادة الثورة تصور بأن حزب الوفد - حزب البرجوازية التقليدية - يمكن أن ينفذ مثل هذه الأهداف ، ولولا رفضه لبعض الشروط لكان قد تسلم القيادة من الضباط الأحرار ولدخلت ثورة يوليو في إطار الإستمرار المعاصر للبناء البرجوازي .

● وفي الثمانية عشر شهراً الأولى ، أخذت الظاهرة الجديدة فرصة العمل الهادىء نوعاً ، ذلك أن مقاومة طبقية حقيقية لما تريد لم تتحرك ، لأنه لم يكن معروفاً ماذا تريد ؟ ربما حاول واحد أو أكثر من الإقطاعيين الذين طبق عليهم قانون الإصلاح الزراعي المقاومة ، لكن ذلك على أي الأحوال لم يصنع حركة مقاومة متناسقة . وسادت حالة من السكون الظاهري ، تموج من الداخل بكثير من الصراع المكتوم . كانت كل الفئات الإجتماعية والسياسية تحاول إستلاب القيادة الجديدة إلى صفها ، وحين فشلت هذه المحاولات انفجرت أزمة مارس ١٩٥٤ ، التي كانت تعبر عن قلق جميع الفئات الإجتماعية والسياسية وعن رغبتها في تحديد واضح لحالة سياسية بلغت من عدم التحدد ، حدًّا جعلها مصدراً لقلق وخوف الجميع . وليس هناك أغرب ولا أكثر تناقضاً من التوصيفات التي صنعت بها الأحزاب السياسية القديمة الظاهرة الجديدة ، فهي « فاشية عسكرية معادية للطبقات الشعبية » عند البعض ، وهي « حركة شيوعية ملحدة » عند الآخرين ، وأيضاً فهي تعبير عن « سيطرة رأس المال الأجنبي المتحالف مع الإستعمار » ، كل هذه الصفات لا تكشف عن قحط الفكر السياسي لهذه الفترة، بقدر ما تكشف عن مدى الإرتباك الفكري والسياسي الذي حيرت به سلطة يوليو كل الفئات .

وحين تفجرت أزمة مارس ، فإن الجماهير الشعبية لم تتحرك حركة موحدة مع أو ضد الظاهرة الجديدة ، ولم تعكس رضاء كاملاً عن القيادات السياسية المعارضة يومذاك . ان الجبهة العريضة التي ضمت الأحزاب السياسية القديمة

من الأخوان والشيوعيين حتى الأحزاب التي كانت تمثل كبار ملاك الأراضي ، (أخذت موقفاً معادياً فطالبت بإطلاق الحريات الديمقراطية ، وعودة الجيش إلى ثكناته ، ولكن الجماهير الشعبية تحركت حركة عفوية لكنها لم تتحرك خلف هذه الجبهة ، وهي أيضاً لم تكتشف طريقاً آخر ، لذلك تناقضت مواقفها ، تحرك بعضها تحت ستار الجبهة ، بينما تحرك قسم آخر لتدعيم مجلس قيادة الثورة ولعب دوراً حاسماً في إنهاء الأزمة .

● ولا بد أن نقف هنا عند نتيجة حاسمة لأزمة مارس ، تلك هي خروج الجيش من حلبة الصراع السياسي المباشر[1] وهذه النتيجة تؤكد عدم صحة ما يذهب إليه البعض من أن الجيوش أصبح لها في العصر الحديث قدرة متزايدة على قيادة العمل السياسي التقدمي ، وأن وضعيتها التاريخية قد تغيرت . كما أنها توضح أسباب عدم وقوع « ظاهرة يوليو » في منطق الإنقلابات العسكرية التقليدية والمغامرات السياسية التي تقوم بها الجيوش في العالم منذ الحرب العالمية الثانية والتي تنتشر في المشرق العربي بصورة متزايدة . لقد عزل الجيش عن الصراع السياسي المباشر ولم يعد طرفاً فيه منذ أزمة مارس ، إذ ألزمته السلطة النابعة أصلاً منه موقفه الطبيعي كجزء من جهاز الدولة . وقد نجحت ظاهرة

---

(١) تأملت هذه الفكرة ، فيما بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، والصراع بين « المشير عبد الحكيم عامر » والرئيس « عبد الناصر » ، فبدت غير صائبة تماماً ، أو هي حقيقة ناقصة ، وفي كل الأحوال فلم يمكن ممكناً ، ذكرها أو نشرها ، والواقع أن الجيش خرج من حلبة الصراع السياسي المباشر على السلطة ، حين اختار عبد الناصر صديقه عبد الحكيم عامر ، لقيادته ، وتأمينه ضد أي إنقلابات ، وضمان ولاءه للثورة ، وبذلك حال بين المجموعة التي قادت الثورة يوم ٢٣ يوليو ، وبين إستخدام الجيش للقيام بانقلابات ، لكن ذلك لم يحل دون قيام الجيش بدور سياسي رئيسي ، إذ الواقع أن نفوذ المؤسسة العسكرية كان قوياً في حياة مصر الناصرية ، ولم يتكشف ذلك إلا حين انفجر الصراع المكتوم بين « عامر » و « عبد الناصر » . وكان « عامر » يعتقد ، كما قال لحاشيته ، بعد الهزيمة ، وقبل وفاته أنه الوحيد القادر على موازنة « ديكتاتورية عبد الناصر » ، بسلطة ونفوذ الجيش ( !! ) . ولم يعد سراً ، أنه كان راضياً بأن يكون الجيش هو حزب الثورة الحقيقي ، فهو مصدر الكوادر التي تلعب الأدوار السياسية من رؤساء الوزارات إلى الوزراء إلى المحافظين والسفراء ورؤساء المدن ورؤساء المؤسسات الصحفية ، لذلك كان « عبد الحيكم عامر » ساخطاً على إنشاء الإتحاد الإشتراكي ، وكان يعتبره مؤسسة مدنية منافسة للمؤسسة العسكرية في سلطاتها .

يوليو في ذلك نجاحاً كاملا واعتمدت في تـدعيم سلطتها ، عـلى المنطق الـطبيعي وهو حركة الفئات الإجتماعية في إطار توازن مفترض .

● وكـان بروز قيـادة « عبد النـاصـر » في هـذه الفتـرة عـامـلًا لـه أهميتـه الشديدة . إذ كان « عبد الناصر » هو العقل التنظيمي لحركة الضباط الأحـرار . وتشير الوثائق التي نُشرت عن هـذه الحركـة ، إلى أن « عبد النـاصر » قـد رفض الإستجابة لكـل المغـريـات التي كـانت تفـرزهـا مـرحلة السخط . فقـد رفض الإرهاب الفردي ورفض الإغتيـالات السياسيـة كأسلوبـين منتشرين يـومذاك ، ورفض الـذوبان في التنـظيمات السـاخطة ، وإن كـان قـد حـرص عـلى تـنظيم إتصالات بينها وبـين حركـة الضباط الأحـراز . وبظهـور قيادة « عبـد النـاصـر » تبلور الموقف أكثر ، وتحددت إلى درجة أكثر المطامح الكبرى للظاهرة ، صحيح أنها لم تصل إلى تحديد موقف متكامل ، ولكنها تحركت خطوات إلى الأمام .

● ولكن هذا لم يكن يعني أن السلطة الحقيقية في المجتمع كانت بلا محتوى ، فقد كانت هناك العناصر البرجوازية الجديدة التي ولدت أثناء الحرب العالمية الثانية ، والتي كانت تعاني معاناة كاملة من سيطرة كبار ملاك الأراضي سياسياً ، ومن رحلة رؤوس الأموال إلى الإستثمار في الزراعة وإهمال الصناعة . وكانت تعاني أيضاً من ضغط الكومبرادوريين الذين يشاركون رأس المال الأجنبي ، وكانت ترتعب من الإنتفاضات العفوية للجماهير ، والخلاصة أنها كانت تطمح إلى نظام جديد لا إستعمار فيه ولا ملك ولا شعب أيضاً .

وقد تلقفت هذه الفئات فكرة « المجتمع القوي الذي يسيطر عليه الرخاء » والتي عبرت عن الطموح الثوري لظاهرة يوليو ، وتقدمت تؤكد أهليتها لصنع هذا التقدم . ولأن النموذج الرأسمالي التقليدي ، كان ما يزال يجتذب الإهتمام في ذلك الوقت ، وكانت الدولة القوية التي يرفرف عليها الرخاء واقعاً صنعه هذا النموذج في عديد من دول العالم ، فقد أخذت البرجوازية الجديدة فرصة تجريب أسلوبها . ولأن قيادة يوليو السياسية لم تكن منتمية سياسياً أو طبقياً لهذه الفئات فقد كانت هناك دائماً مسافة ، وإختلاف ، ثم تناقض .

وكان موقف الإستعمار - وبالذات الأمريكي - من قيادة الظاهرة الجديدة عاملاً له أهميته في إنضاج الأمور ، فالعداء للإستعمار بمفهوم رومانسي يتمثل في الإحساس المتزايد بالذات الوطنية - وهو المفهوم الذي ساد بين قيادة يوليو ، ذات الأصول البرجوازية الصغيرة - لم يحتمل طويلاً المنطق غير اللائق الذي جرت به المحاولات الإستعمارية لإحتواء الظاهرة الجديدة ، وعبر عمليات معقدة من الفعل ورد الفعل كان أسلوب الوصول إلى الرخاء يتحدد في صورة تتجدد :

- أخذت رؤوس الأموال الأجنبية فرصة لتجريب قدرتها على صنع الرخاء ، فرفضتها لا تعففاً ولكن خوفاً .

- أما البرجوازية المصرية فكانت منذ أمد قد تقوقعت في أنشطة صناعية محددة ، تعطيها أرباحاً متزايدة نتيجة لإنخفاض التركيب العضوي لرأس المال ، ولم تكن لديها رغبة في أن تغامر في صناعات ثقيلة لذلك رفضت المشاركة في تمويل مصنع للحديد والصلب ، أو للكيماويات أو غيرها من الصناعات الأساسية ، فمصانع النسيج والعقارات ، والأنشطة الطفيلية ، أكثر ربحاً بالتأكيد وأقل خسائر . ولكن العقارات ومصانع النسيج لا تصنع التقدم ، ولا تصنع الرخاء الذي يحلم به أولاد الأفندية ! .

● وهنا تبرز فكرة التنمية الإقتصادية في خفوت وعلى إستحياء ، وإذا كان رأس المال الأجنبي خائف ، والمحلي ضعيف ، فسوف تتقدم دولة الظاهرة لتصنع الرخاء بالتنمية عن طريق الإقتراض من السوق الوطنية ، وبقانون يفرض على الشركات القائمة ، أن تساهم بجزء من أرباحها في مشروعات الصناعة الثقيلة التي تطرح الدولة أسهمها للبيع ، وتُذعر البرجوازية المصرية ، ويصيح « عبود باشا » :

- إنها ضريبة الدم .

ولكن شركاته تصدر ميزانيات مزورة لكي تؤكد أنها تخسر ، فتتهرب بذلك من القانون الذي حتم أن تشترك كل المنشآت الإقتصادية بـ ١٠٪ من

صـافي ربحها في التنميـة . وتتطور فكـرة التنميـة لتصبـح « التخـطيط الشـامـل والبـرمجة الكـاملة » دون أن يكتشف قادة يـوليو التنـاقض البديهي بـين التخطيط الشامل وبقاء الملكية في إطار الحقوق الخـاصة المكفـولة بـالحمايـة . ومنذ حـرب السويس ، وقيادة يوليو ، ترفض تسليم ممتلكات الأجانب والأعداء التي مصـرتها إلى البرجوازية المحلية رغم إلحاحها ، ومـع ذلك تسللت إليهـا عناصـر من هذه البرجوازية لكي تديـرها ، وفقط وعنـدما أقلقت مـواقع رأس المـال فكر ظـاهرة يوليو ، أكثر مما تطيق ، وحين ثبت لها أنه لن ينمي ، ولن ينشىء صناعة ، وأنه يهدد مشروعهـا بالإنهيـار ، إكتشفت التناقض بـين التخطيط الشـامل وبـين بقاء الملكية حقاً مصوناً ، عندئذٍ كان لا بد من الإصطدام .

● ولم تكن الجماهير الشعبية خارج الحلبة تماماً ، أو داخلها تمـاماً ، فمن البدء كانت أحلام قيادة يوليو ، في مجتمع متقدم تتجاوب مع أحلام الجماهـير ، وكانت هناك مكاسب متجددة قـد حصلت عليها . إن البـرجوازيـة رغم أنها قد أخـذت الفـرصـة لتجـريب أسلوبهـا لم تنجـح تمـامـاً في عـزل قيـادة يـوليـو عن الجمـاهير ، ومن هنـا تمتعت بمستوى من الخـدمات ذات فـاعليـة أكـثر . ولكن أخطر ما نجحت فيه البرجوازية هـو أنها حرمت الجمـاهير حق التعبـير السياسي المنظم ، كان الخوف من مواقع الجماهير يرعب البـرجوازيـة ، وليس غريبـاً أنها كانت أكثر العناصر تهليلاً لإسقاط المؤسسـات الليبراليـة التقليديـة : الدسـتـور والبرلمان والأحزاب والحجر على الحريات ، ولا شك أن كثير من تلك المؤسسات كان قد تلوث بدرجة تـدعو إلى عـدم البكاء عليـه ، لكنه غـاب بلا بـديـل . لـذلك ظلت البـرجوازيـة تمارس نشـاطاتهـا من خلال مؤسسـاتهـا الإقتصـاديـة المعروفة : البورصة والشركات وإتحادات الصناعات . بينما كانت الجمـاهير تشق الطريق في إصرار للتعبير عن نفسها .

● وكانت قرارات يوليو ١٩٦١ التي ضربت حق الملكية ضربة موجعة هي خاتمة المطاف لتلك المرحلة . كـان قد تـأكد أنـه لا مفر من الإصـطدام الحتمي بـواحدة من طبقـات المجتمع ، بعـد أن وعت قيادة يـوليو أن الـرخاء هـو قضية طبقية شأنه شأن كل الأشياء . وهكذا صاغت ظـاهرة يـوليو رؤيتهـا التي عبرت

عن نفسها بعد ذلك في «**الميثاق الوطني**»، وأعلنت أن البرجوازيات القومية في المستعمرات لم تعد قادرة في الظروف العالمية المعاصرة على صنع التقدم .

وصدرت قرارات يوليو ١٩٦١ تحتضن الجماهير الشعبية إلى حد التدليل فخصصت للعمال ٢٥ ٪ من أرباح المنشآت الصناعية وقللت ساعات العمل ، رغم أن هذا يتنافى مع متطلبات التنمية نفسها .

وعاملت ـ مع ذلك ـ رؤوس الأموال التي انتقلت ملكيتها إلى الدولة معاملة رحيمة ، فقررت لها التعويضات الكاملة . وفقط ، وبعد كارثة الإنفصال ، تقطعت الخيوط تماماً بين قيادة يوليو ، وبين مختلف الفئات الإجتماعية التي كانت صاحبة النصيب الأوفى قبل ذلك . وبدأ البحث عن وعاء تنظيمي يضم الطبقات التي إستطاعت أخيراً أن تؤكد أنها الوحيدة القادرة على تحقيق أحلام يوليو وبدأ البحث عن فكر ، يعبر عن هذه الفئات ، ويحشدها في صفوف الثورة ويرسم لها خطوات العمل القادمة .

● وعندما صدر بيان ٤ نوفمبر ١٩٦١[1] الذي حدد خطوات العمل السياسي المقبلة ، بدأت ظاهرة يوليو تدخل عصراً جديداً من تاريخها . . لم تكن كل الظروف مهيأة . . كانت البرجوازية قد نجحت طوال سنوات في حرمان الجماهير من التنظيم السياسي والإقتصادي ، كما نجحت في تشويه الفكر الإشتراكي تشويها مقززا ، من خلال الصحافة التي كانت تملكها وتوجهها ومن خلال بعض المعارك السياسية الداخلية والعربية ، وهكذا تشكلت اللجنة

(١) هو بيان سياسي صدر بعد أسابيع من فك الوحدة المصرية السورية في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ ، وفيه أعلن عبد الناصر ، عن تشكيل لجنة تحضيرية تكون مهمتها ، الإعداد لمؤتمر قومي عام للقوى الشعبية ، على أساس قاعدة « الحرية كل الحرية للشعب . . ولا حرية لأعداء الشعب » ويختص هذا المؤتمر بمناقشة ميثاق للعمل الوطني ، وهي الخطوات التي نفذت في شتاء ١٩٦١ ، والشهور الأولى من عام ١٩٦٢ ، حيث اجتمع المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ٢١ مايو ١٩٦٢ ، وتلى عليه عبد الناصر الميثاق ، ودارت مناقشات حوله ، إنتهت بإقراره ، مع وضع قيود حادة عليه .

التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية من عناصر لا تاريخ سياسي لها ، وطرحت مفهوماً مضحكاً للإشتراكية ، ووضعت أسس إنتخابات المؤتمر وبدىء في إعداد مشروع الميثاق ، الذي كان مقرراً ، أن يناقشه المؤتمر وأن يقره ، باعتباره « برنامج يوليو ، أو فكرها ، أو عقدها الإجتماعي . .

## ٢ ـ الفكر الثوري ومحنة الإنزلاق الطبقي :

إنتهى المسير الثوري بعد عشر سنوات من عمر ظاهرة يوليو ، إلى حتمية الإنتاء الطبقي وصولاً إلى الرخاء ، لكن هذه الحتمية لم تتخلص تماماً من الطابع الخاص للمسيرة التي شكلت طابع الظاهرة ، والذين ينظرون لظاهرة يوليو باعتبارها قيادة سياسية متفتحة فقط يخطئون في إدراك ما أحاط ويحيط بها من صعوبات ، وإذ كانت القيادة قد لعبت دور له خصوصيته ، فإن مسار الظاهرة كان يخضع للحركة الديناميية للمجتمع ، التي لا يستطيع أحد أن يتحكم في مسارها بمجرد مشيئته(١) .

وهكذا كان طبيعياً ، أن تنتقل ظاهرة يوليو ، إلى البحث عن طبقات تنتمي اليها ، وهي محملة بكل رواسب ماضيها . ولأن عديداً من الأفكار غير الطبقية كانت قد دخلت في إطار الخبرة السياسية للظاهرة ، وأسلوباً خاصاً للعمل السياسي كان قد تكون ، ولأن فئات إجتماعية كان وزنها قد إزداد ، كما زادت قدرتها على التأثير السياسي في غياب الحركة الطليقة لبقية الفئات ، ولأن الإنتهازية الفكرية والإتجاهات الموغلة في اليمينية كانت قد خلقت مناخاً من التعصب ضد التراث الفكري للإنسانية دون أن تجد من يصدها عن دعواها .

---

(١) هذه الإشارة ، وإشارات سابقة وتالية كثيرة ، أوردتها هذه الدراسة تلمح وترد على فكرة كانت سائدة في أوساط الماركسيين المصريين والعرب ، في النظر إلى ثورة يوليو ، وهي فكرة « المجموعة الإشتراكية في قمة السلطة » ، إذ كان هناك رهان مبالغ فيه على عبد الناصر شخصياً ، وعلى دور قيادته ـ التي كانت عند أصحاب هذا الرأي تضم أشخاص آخرين في قمة السلطة ، كان البعض يعتبر عبد الحكيم عامر منهم ـ في دفع مصر إلى الإشتراكية . وكانت هذه المبالغة في تقييم دور قمة السلطة في الإنتقال إلى الإشتراكية ، موضع نقد شديد في أوساط الشباب من الماركسيين المصريين ، لعل هذا أول تعبير يكون قد نشر آنذاك عنه .

فقد كان طبيعياً أن تكون المرحلة الجديدة صعبة ، وشاقة!

وهكذا تقدمت ظاهرة يوليو ، لتنتمي للعمال والفلاحين ، فلم تجد أمامها تنظيمات طبقية واضحة ، بعد أن فقدت هذه التنظيمات ، وجودها الفعلي وتأثيرها على جماهيرها ، وصلتها بهم ، وهي صعوبة واجهت اللجنة التحضيرية التي أنيط بها تحديد الفئات التي يمكن أن تدعى لإنتخابات ممثلين لها في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، إذ فشلت اللجنة في أن تحدد من هم أعداء الشعب ـ على النحو الذي عالجه مقالنا بالعدد ٣١٨ من « الحرية » ـ ولأنها لم تكن تحمل أي مفهوم طبقي واضح ، فقد فشلت أيضاً في تحديد من هو الشعب . وحددت اللجنة أعضاء المؤتمر بألف وخمسمائة عضو ، ووضعت معايير رياضية غريبة ، إنتهت منها إلى توزيع مقاعد المؤتمر ، بحيث خص « القوى الشعبية الأصيلة بالمفهوم الإشتراكي لها ، فتات هذ المقاعد .

فقد إختص الفلاحون والعمال مثلاً بـ ٤٥ ٪ من المقاعد ، ولكن توزيع هذه النسبة جاء غريباً ، ففي القطاع الفلاحي خصص ٢٦٥ مقعداً ـ أي بنسبة تصل إلى ١٥٪ من جملة أعضاء المؤتمر ـ لممثلي الجمعيات التعاونية الزراعية ، وهذه الجمعيات كما جاء على لسان بعض أعضاء المؤتمر أنفسهم « يسيطر عليها كبار الملاك ولذلك فإن كل الذين فازوا من أعضائها في المؤتمر هم كبار الملاك » .

أما في القطاع العمالي فقد أجريت الإنتخابات من خلال النقابات بوضعيتها التي كانت موجودة عليها يومذاك ، والتي تعرضت لنقد شديد بعد ذلك لحيادها المريب بين العمال وأصحاب الأعمال ، فضلاً عن أنها كانت تضم كل العاملين في الوحدات الإنتاجية سواء كانوا يعملون عملاً ذهنياً أو يدوياً .

وكانت الفئات الوحيدة التي تملك منظمات حقيقية وفعالة في تلك المرحلة هي ما يعرف بالرأسمالية الوطنية ( غير المستغلة ) ، وكانت ممثلة في الغرف التجارية وإتحادات الصناعات ، وقد خصها ١٠ ٪ من مقاعد المؤتمر . أما بقية المقاعد فقد خصصت لأنشط المنظمة في مرحلة تسودها شعارات لا طبقية ،

وهي شـرائح الانتلجنسيا البـرجـوازيـة التي تغلب عليهـا عقليـة البـرجـوازيـة الصغيرة ، ومنها المهنيين كالمهندسين والأطباء والمحامين وأساتذة الجامعـات وأئمة المساجد ، والصحفيين والكتاب .

وهكذا شكلت المنظمات الوَسَطية مركز الثقل في المؤتمر : النقابات المهنيـة وموظفو الحكـومة ومـوظفو الشـركات ، وهيئـات التدريس بـالجامعـات والطلبـة والمنـظمات النسائية المهلهلة . وفي البرامـج التي سادت أثنـاء معركـة إنتخـاب أعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، كان واضحاً أن ممثلي الرأسماليـة الوطنيـة أنضـج سياسيـاً ، وأن فهمهم للمهمة الملقـاة على عـاتق المؤتمر كـان واضحـاً ، وتعبيرهم عن مصالحهم كان صارخاً ، وكان ممثلو العمـال والفلاحـين دليلاً حيـاً على مدى حرمانهم الفكري والسياسي كنتيجـة حتمية لإنضغـاطهم إجتماعيـاً . أما ممثلو المنظمات الوسطية فقـد رفعوا مـطالب إقتصاديـة تافهـة تدل عـلى مدى تشوش فكرهم . ومع هذا فقد كانوا العنصر الحاسم في بلورة إتجاهات المؤتمر .

وهكـذا جاءت الإتجـاهات الفكـرية التي أفـرزهـا المؤتمـر الـوطني للقـوى الشعبية (١٩٦٢) تعبيراً حقيقياً عن واقع ظـاهرة يـوليو في تلك الفتـرة ، لذلـك فمن الخـطأ أن نهمـل دراستهـا فهي لا تصف واقعـاً ثم تجـاوزه ، كـما يقـول البعض ، بل إنها تعمل حتى اليوم بنشاط وفاعلية ، صحيـح أن بعض الـوجـوه التي طـرحت هذه الإتجـاهات قـد إختفت ، ولكن الأغلبية العـظمى من الأفكار والأشخاص ، ما تزال باقية وقائمة ومؤثرة[1] .

وثمـة نقطة أخـرى لا بد من التنبيـه اليها ، قبـل تحليل إتجـاهات المؤتمـر

---

(١) حين كتبت هذه المقالات (١٩٦٦) كانت سنوات أربع قد مرت ، على إعلان الميثاق الوطني وتنفيذه ، وكان السائد آنذاك ، أن نقلة كيفية قد حدثت ، وخـاصة خـلال عام ١٩٦٣ ، الـذي شهد مزيداً من قرارات التأميم ، وعدول نسبي عن التعويضات الشاملة عن الأموال المؤممة في ١٩٦١ و ١٩٦٣ ، يقضي بتعويض لا يتجاوز ٣٠ ألف جنيه لأصحاب هذه المنشآت . وكان المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، قد ألحق بالميثاق ، تقريراً عرف بتقرير لجنة المائة ، وهي اللجنة التي كلفت بصياغة آراء المؤتمر في الميثاق ، فجاء قيداً يمينياً قوياً على النص الأصلي له ، وقد أهمـل هذا التقـرير فيما بعد ، ومن هنـا ساد ظن ، لـدى أوساط الإشتـراكيين العلميين والناصريين الراديكاليين ، بأنه قد تم تجاوز هذه المرحلة .

الوطني للقوى الشعبية ، فمن الظلم أن نهمل العلاقة بين مشروع « الميثاق » وبين اتجاهات المؤتمر ، فمشروع « الميثاق » كان مصاغاً بدرجة من المرونة تسمح لكل الفئات بأن تعبر عن نفسها شرحاً وتفسيراً، والنصوص نفسها كانت مطواعة بالدرجة التي يمكن أن يستفيد منها كل من يريد إملاء وجهة نظره ، وفضلاً عن ذلك فإن المؤتمر قد أخذ فرصة تفسير أهم «المفاهيم الحاكمة » التي وردت بالميثاق : فهو الذي وضع تعريف العامل والفلاح ، وهو الذي عرف الإشتراكية العلمية . . . الخ .

ووجد فكر المؤتمر الوسطي المنحاز للتراث الفكري البرجوازي ، زاداً لهجمته اليمينية على « الميثاق » في الحملة التترية التي شُنَّت على الفكر الإشتراكي العلمي لسنوات طويلة سابقة . فاتخذ المؤتمر منه موقف خصومة وقطيعة ، وعجز حتى عن الحوار معه ، بسبب الجهل المتفشي بين أعضائه بالمصطلح السياسي والفكري .

ومنذ اللحظات الأولى للمؤتمر صفق بحماس ، وبصورة حادة ومتصلة لفقرات « الميثاق » التي تعترف بالملكية الخاصة ، ومن سيل الأسئلة الذي انهال على عبد الناصر يطلب شرحاً وتفسيراً للميثاق ، ثم الكلمات التي ناقشت أفكاره ، وأخيراً تقرير لجنة المائة الذي يعتبر الصياغة النهائية لإتجاهات المؤتمر الفكرية ، وضحت مجموعة إتجاهات تلتقي جميعاً في القضاء على المضمون العمالي لإشتراكية الميثاق ، وتأكد أن القوى « الشعبية » التي احتشدت في المؤتمر ، هي في الواقع شبه معارضة للميثاق .

● كان أول ما أثار إنزعاج المؤتمر ، هو الأمور المتعلقة بالملكية ، حتى أن عدداً ضخماً من الأسئلة التي وجهت لعبد الناصر تطلب شرحاً للميثاق كانت تطلب تأكيداً بأن حق الملكية المقدس ، لن يناله مزيد من الأضرار بعدما ناله بقوانين يوليو . وأن حريته في النشاط مكفولة . بينما كانت التعليقات الأكثر ذكاء ، تتجه إلى تفسير ما ورد بالميثاق حول هذا الموضوع ، تفسيراً يخدم هذا الهدف . كان هناك من تساءل :

ـ ما هي العلاقة بين الملكية الخاصة والملكية العامة ؟ .
ـ وما مدى إشراف القطاع العام على القطاع الخاص ؟ .
ـ وكيف نضمن ألا يتحكم الأول في الثاني ؟ .
ـ وكيف نترك النشاط الفردي مع النشاط التعاوني على خط تسابق واحد ، بينما يتمتع النشاط التعاوني بميزات كثيرة لا تتوافر للنشاط الخاص كالأعفاء من الضريبة والتسهيلات الإئتمانية ؟ .

ـ ولماذا نؤمم المصانع بينما تقوم أشتراكيتنا على قاعدة توسيع الملكية ؟ . أليس من الأفضل أن نوزع اسهم المصانع على العمال كما نوزع الأرض على الفلاحين ؟ .
ـ وما هو معنى الإستغلال ؟ .

ـ كيف تحدد مفهوم العامل والفلاح ؟ ، هل يتم هذا على أساس معايير الملكية ؟

ـ كيف نطبق حد المائة فدان ؟ وهل سنملك كل الفلاحين ؟ .

وهكذا كان الدفاع عن حق الملكية المقدس صارخاً فطالب أكثر من صوت « بحماية الملكية الفردية الوطنية وتشجيعها حتى لا نعدم الحافز على التقدم ونقتل الطموح ، وذلك مع مراعاة الصالح العام للأمة وفي إطار من النظام والثقة . ولذا يجب ألا يكون القطاع العام خصماً للقطاع الخاص وأحدهما أصيل والآخر دخيل » ( ص ١٨٤ من المحاضر الرسمية للمؤتمر ) .

وأكد آخرون بأن هدف الميثاق هو « تنظيم الملكية وتحديدها وليس القضاء عليها » ، بل واستهدف مشروع الميثاق للتقدير لأن البعض فهم أنه « أعاد للقطاع الخاص غير المستغل في الصناعة إعتباره ، لكي يقوم بجانب القطاع العام بدور هام ومسؤول في عملية الإنتاج ، ولهذا أكدوا أن « التعاون وروح المحبة بين الرأسمالية الوطنية بنوعيها ـ في القطاع العام والقطاع الخاص ـ والعمال هي الكفيلة بالقضاء على الفوارق الطبقية وتذويبها » .

وفي المفاهيم الكلية ركز المؤتمر على وجه الإنتاج من وجود الإشتراكية ، لا

وجه العدل ، فاعتبر أن هدف الإشتراكية هو صنع التقدم والرخاء ، وتنمية الإقتصاد ، وأهمل وجهها الآخر الذي لا يقل أهمية وهو صياغة علاقات إجتماعية جديدة ، وكان منطقياً ، مع ذلك أن تسود في أبهاء المؤتمر مقولة : « ان الملكية يجب أن تؤدي وظيفة إجتماعية » ، وبهذا لم يعد إستعمال العمل للأجور في حد ذاته يتضمن إستغلالاً . فالمسألة عند المؤتمر هي « أخلاقية الملكية » وليس طبيعتها التي تتضمن الإستغلال كحقيقة ملازمة .

هل نبتت هذه الأفكار التي تعبر عن مصالح طبقية واضحة من الفراغ ؟ . بالقطع لا ، لكنها لم تكن تعبيراً عن تكوين المؤتمر فحسب ، ولكن أيضاً ، عن محتوى الميثاق ، الذي قام على التفرقة بين نوعين من الملكية هما « الملكية المستغلة » و « الملكية غير المستغلة » . وهي نظرة مثالية وغير علمية للملكية ، نظرة أخلاقية بالدرجة الأولى ، ولهذا عولج مفهوم الإستغلال على أساس أنه مسألة نسبية ، وتميع إلى الحد الذي اعتبرت رشوة عسكري المرور إستغلالاً ، وجاء تقرير لجنة المائة ـ التي بلورت أفكار المؤتمر فيما عرف بعد ذلك بتقرير الميثاق ـ ليؤكد أنه « قد إستقامت في إشتراكيتنا تفرقة هامة بين نوعين من الملكية الخاصة ، هما الملكية المستغلة والملكية غير المستغلة . فإننا نسمع بالملكية الخاصة في الإطار الذي حدده « الميثاق » على أساس أن تبعد عن الإستغلال ، فنحن لا نسمح للملكية الخاصة بأن تكون أداة إستغلال » واعتبر التأميم ضرورة إنتهت وليس معاملة طبيعية للملكية ، وحدد مفهومه بأنه « ليس مصادرة بلا تعويض » .

● والنتيجة الحتمية لسيادة فكرة الملكية المقدسة ، هي المزيد من التميع الطبقي ، فلا حدود طبقية مع إعتبار الإستغلال مسألة نسبية وذاتية ، يراها كل إنسان كما يتراءى له(١) ، إن خطورة الإنزلاق الطبقي هنا ، تكمن في أن ثورة

(١) من الأفكار التلفيقية ، التي سادت في هذا الوقت ، في اعداد كوادر الإتحاد الإشتراكي ومنظمة الشباب ، والتنظيم الطليعي ، تعريف الإستغلال بأنه ما تحدد القيادة السياسية أنه كذلك ، وذلك توقياً لتطبيق الرؤية الإشتراكية التي تقول بأن الإستغلال هو الإستيلاء على فائض قيمة العمل المأجور ، وهو ما يعني أن إستخدام العمل المأجور هو في ذاته إستغلالاً ، وبذلك تنهار نظرية الميثاق ، القائمة على فكرة رأسمالية

بلا هوية طبقية واضحة ، يمكن أن تفقد حلفاءها وتتصالح مع أعدائها طالما المواقع غير محددة وغير مفهومة . ومفهوم « الإستغلال » في تراث الإشتراكية العلمية يقوم - كما هو معروف - على التحليل الأساسي لنشأة الرأسماليه ، وهو فائض القيمة ، ورفض قانون فائض القيمة هو في الواقع رفض كامل للتراث الإشتراكي العلمي ، وبقاء بجداره في أسر الرؤى الطوبارية ، لأنه يعني التميع الطبقي في أعلى مراحله .

كيف نرفض الإعتراف بقانون فائض القيمة ، ثم نتصور أننا سنصل إلى تعريف صحيح للعامل والفلاح ؟ .

إننا بهذا نفتقد إلى الأساس العلمي الوحيد لفهم وتحليل وتصنيف الطبقات الإجتماعية ونقر - بهذا الرفض - شرعية إعتبار العمل سلعة ، ونقدس الإستغلال باعتبار أن هناك ربحاً « معقولاً » ، وربحا « مشروعاً » ، وهناك ربح « لا معقول » ولذلك فهو « لا مشروعية فيه » ، وهي فكرة لا تصدر عن رؤية إشتراكية ، ولكنها قد تصدر عن رغبة رأسمالية في تسوية معدلات ربح وسطية في ظروف إرتفاع التركيب العضوي لرأس المال بفعل التنمية .

وهكذا وبحكم تركيب المؤتمر ، الوسطي ، ومرونة الميثاق الزائدة عن الحد ، هجم المؤتمر على المحتوى الطبقي للميثاق ، في محاولة لكي يظل تعبيراً عن الطبقات المستثمرة . . وتتالت التساؤلات الإستنكارية ، والإقتراحات البرجوازية:

- هل يعني تذويب الفوارق بين الطبقات الغاء الفوارق حتى ما كان منها ذاتياً أو طبيعياً أو قائماً على الجهد الشخصي المشروع في ظل الفرص المتاحة ؟ .

---

= مستغلة ، وأخرى غير مستغلة ، وهو ما وصفته في المقال الثالث من هذه الدراسة ، بأنه نوع من التكتيك الإيديولوجي . وهذا بالطبع لا ينفي إمكانية بقاء شرائح من الرأسمالية المنتجة في إطار الملكية الخاصة ، في مرحلة التحول . وكان منظرو المرحلة يقولون ، بأن علينا أن نترك للقيادة السياسية فرصة للمناورة مع القوى الرجعية ، حتى لا تستفز ، وأنها تقوم بالتأميم تدريجياً ، وحين نحدد أن هذا إستغلالاً ، يمكن تأميمه .

ـ ولماذا لا يعتبر الموظفون من قوى الشعب العاملة مثلهم في ذلك مثل الرأسمالية الوطنية غير المستغلة ؟ .

ـ وما معنى أن الصراع الطبقي يجب أن يحل سلميا ؟ .

ـ كيف تمنع « الصراع الطبقي بكل عنفه وبكل دمويته ، وبكل عدم آدميته ، وبكل بعده عن تقاليدنا ـ » سحقاً للتصارع وإبادة للتناحر » .

ـ إن إشتراكيتنا « تؤمن بأن لا سيطرة لطبقة على طبقة أخرى ،ويجب أن نسد المسالك والمنافذ حتى لا تنقلب الطبقة العاملة إلى حزب؛

لذلك لم يكن غريباً أن تنطلق الأفكار التي تعتبر أن الفلاح هو « كل من تظلله سماء القرية وأن العامل هو كل من تظلله سماء المدينة » لتنقل طبقات الميثاق من الإقتصاد إلى الجغرافيا . ولأن الإشتراكية هي أساساً تنمية الإنتاج فالمهندس الزراعي يجب إعتباره من الفلاحين « فهو الذي يفلح الأرض ( !! ) ويخدمها للحصول على أكبر غلة ممكنة لزيادة الإنتاج والدخل القومي على أساس علمي سليم . وبذلك يوفر للدولة إحتياجاتها الحيوية » .

وطالما أن الإستغلال يفهم بشكل اجرائي ، بمعنى أن المستغل هو من مسته القوانين الضاربة لحق الملكية فقط ، فمن الممكن أن يقال أن الفلاح « هو كل من يعيش على ما تخرجه الأرض كمورد رزق له ، سواء كان مالكاً أو مستأجراً أو عاملاً زراعياً ، فلا ضرورة لحرمان المالك لمائة فدان من صفة الفلاح ما دام يعيش على غلة الأرض ، وما دام القانون قد سمح له بأن يتملك هذا القدر ولم يستغل» .

وطالما أن الملكية كانت موضوعاً أساسياً للدفاع عن قدسيتها فقد صدرت صوات تفهم « تذويب الفوارق بين الطبقات » باعتباره « إسقاطاً للميزات الموروثة عن وارثيها لكي يكون العمل هو مصدر الثروات » .

وكنتيجة طبيعية لموقعه وموقفه الطبقي ـ فقد تعرض المؤتمر لحق الخمسين بالمائة للعمال والفلاحين بهجوم مستتر . . وتتالت الأسئلة الإستنكارية :

ـ كيف تخصص ٥٠ بالمئة للعمال والفلاحين وهم ناقصوا الوعي ولا ثقافة

عندهم ؟ .

- ولماذا يتميزون بهذه الميزة التي تعطيهم مركزاً خاصاً في التنظيم السياسي ؟ الا يتعارض هذا مع مبدأ الوحدة الوطنية لا سيما وأن حقوقهم مكفولة في المجتمع .

- لماذا لا تخصص نسبة للطلبة والموظفين في المجلس النيابي ألسنا جميعاً عمال ؟ .

- ما هي الحكمة من تقسيم المجتمع لطبقات ، وكيف نقول : عمال وفلاحين ورأسمالية وطنية ، وأن هذا يخلق الطبقات في المجتمع ( !! ) ويعرقل تذويب الفوارق ؟ .

وجاء تقرير لجنة المائة ليضع مفاهيم غربية . فقد وضع تعريف العامل والفلاح على النحو المعروف اليوم . والذي يعمل به حتى الآن في جميع التنظيمات السياسية ، إن العامل هو كل من يعمل في منشأة إقتصادية وتنطبق عليه قوانين النقابات ما عدا رؤساء مجالس الإدارات ومديري المنشآت . ومن هنا اعتبر المهندسون والأطباء والمحاسبون عمالاً . والفلاح هو كل من لا تزيد ملكيته عن ٢٥ فداناً . ولم يكن هذا غريباً، فعندما ترفض تقسيم المجتمع على أساس الموقع من شراء أو بيع قوة العمل ، وعندما نرفض فكرة الإستغلال بإعتباره الإستيلاء على فائض قيمة ، عندما نفعل ذلك نكون قد فقدنا الأساس الإشتراكي العلمي للمفهوم الطبقي . لقد بلورت لجنة المائة مفهومها لتذويب الفوارق بين الطبقات بإعتباره « البديل السلمي لما نرفض الأخذ به من الصدام الدموي بين الطبقات » بأنه يعني « التقريب بين الطبقات بإعادة توزيع الثروات والدخول ورفع الإنتاج لضمان الكفاية ، وتكافؤ الفرص وإعتبار العمل مصدراً للثروات » ورأت أن « تحديد الملكية يستتبع بالضرورة إتساع قاعدة الذين يعيشون على عملهم وهو ما يؤدي إلى القضاء على التناقض الطبقي الصارخ الذي قسم المجتمع إلى طبقة تملك ولا تعمل ، وطبقة تعمل ولا تملك » .

وهكذا أصبحت الإشتراكية العلمية في موقف الدفاع ، أما الذي تقدم

ليهجم فهو فكر المالكين ، المتحالف مع اليمين، بكل درجاته : التعصب الديني والتعصب القومي . . وهكذا برز في المؤتمر ، إتجاهان هجوميان :

● إتجاه يطالب بحكومة دينية ، معبراً بذلك - موضوعياً - عن الفكر السياسي للأخوان المسلمين وقد طالب أصحابه « باعتماد في قوانيننا ، على الفقه الإسلامي وتقاليدنا العظيمة لأن فيها الكفاية « وأشاروا إلى أن شيئاً لن يجري » ما لم تلتزم كافة القوانين لتستمد حياتها من منبع واحد وهو الأديان » . وإنطلاقاً من هذا تحفظ أصحاب هذا الإتجاه بقوة على النصوص الواردة في الميثاق حول حق المرأة في المساواة بالرجل ، وطالبوا بأن تعود إلى المنزل ، وألا تعمل ، وأن تُجبر بسلطة الدولة على لبس ملابس خاصة ، وأثاروا حقوق الإرث وقوامة الرجل على المرأة ، ووصلوا في النهاية الى ضرورة توثيق وتقوية الروابط بين العالم الإسلامي - وقد أزعج هذا الإتجاه الغالب كثيرين ، ولكن واحد فقط وجد القدرة لينبه المؤتمر إلى أن « عصر القوميات هو عصر التزمين ، وهو العصر الذي تتوقف فيه السلطة عن أن تكون دينية لكي تصبح زمنية».

ولعل البعض قد أدهشهم ، أن ينتهي مؤتمر إنعقد لكي يصوغ طريقاً للتطبيق الإشتراكي ، برفض الزمنية والقومية ، كأنما جاء ليصوغ فكر « مجتمع اقطاعي » !!

● وجاء الإتجاه الثاني ، ليؤكد على فكرة خصوصية الإشتراكية الميثاقية ، بما يجعلها تياراً وَسَطِيًّا يدافع في جوهره عن التراث الفكري البرجوازي ، وهكذا نحت مصطلح « الاشتراكية العربية المؤمنة » - بالإسلام فقط - مؤكداً أنها « إنعكاس أمين لكل تاريخنا ، بما إستقر فيه من مبادىء وما تفاعل فيه من قيم دينية وخلقية ، مما جعلها إشتراكية عربية في قِيَمها وحلولها». ولذلك حرصت لجنة المائة على وضع تعريف للإشتراكية العلمية في أكثر من مكان من تقريرها - كنوع من الفرملة الضاغطة - فأكدت أنها « إشتراكية علمية تعتمد في تحقيق الكفاية والعدل على الأسس العلمية وعلى كل ما وصل اليه العلم الحديث من نتائج » وهي ترتبط أساساً « بأن عملية بناء مجتمعنا لا بد وأن تقوم على أسس علمية وأن تسير على منهج سليم يرتكز على التخطيط العلمي ويستند على

البحث العلمي ويستخدم في التنفيذ كل تطبيقات العلم الحديث في مختلف ميادين الإنتاج والخدمات ، وهذا ما قصد إليه الميثاق عندما نص على أن الإشتراكية العلمية هي السياسة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم »[1] .

## ٣ ـ الإستراتيجية الثورية وخطر التكتيك الإيديولوجي :

بعد سنوات أربع على صدور الميثاق ، وقبل سنوات أربع[2] من طرحه للمناقشة والحوار حوله ، تقفز الحاجة الماسة إلى دراسة المهمات الأكثر الحاحاً ، والتي تكفل إتاحة مناخ صحي تتفجر خلاله إيديولوجية إشتراكية متكاملة ، تتجاوز محنة الإنزلاق الطبقي وتقود إلى تحقيق مصير الثورة الحتمي : مجتمع لا طبقي يلغي فيه إستغلال الإنسان للإنسان .

والعام الخامس عشر لثورة يوليو ، هو بداية ينبغي أن تحدد خلالها تلك المهمات ، وأن تتجه حركة الثورة نحو إنجازها بأسرع ما يمكن ، صحيح أن السنوات الأربع التي تلت صدور « الميثاق » فقد تضمنت إنجاز بعض تلك المهمات ، ولكنها لم تتجاوز عثرات المسير الثوري ، وأنما كانت ذات دلالة على طبيعته ، وتولدت من خبرته التاريخية ، ومن رؤيته المحددة التي ما زالت تحتفظ بعناصر ضارية في القدم ، ولا تعني المهام المطروحة أن المطلوب هو نمط من الإجراءات العلوية « الفجائية » غير الممهدة ، التي ثبت أنها غير ذات فاعلية ، وأما م ظاهرة يوليو فرصة حقيقية تستوعب فيها مدى ثورية الإجراءات التي تصدر عنها ، من خلال قياسها بالمصير الثوري .

---

(١) قال عبد الناصر فيما بعد ، حين أثار مصطلح الإشتراكية العلمية ، قلق العناصر اليمينية ، أن الإشتراكية العلمية ، هي التي تعتمد على منجزات العلم ، وأن كل شيء في الحياة يعتمد على العلم ، حتى كرة القدم لها قواعد علمية .

(٢) كان عبد الناصر ، قد ذكر أثناء مناقشات المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، أن الميثاق ، هو برنامج مرحلي ، يطبق لمدة ثماني سنوات ، تنتهي عام ١٩٧٠ ، يعاد بعدها النظر فيه ، والإشارة هنا إلى تاريخ كتابة المقالات ( ١٩٦٦ ) التي تتوسط هذه المرحلة . وفي عام ١٩٧٠ ، لم يطرح الميثاق للنقاش ، بسبب ظروف الإحتلال الإسرائيلي .

إن التناقض بين « المسير الثوري » و « المصير الثوري » يأخذ أحياناً طابعاً عدائياً ، والوحدة الجدلية بين المسير والمصير تفرض حركة متناسقة تخدم خلالها الأهداف القريبة واليومية خلالها ، أبعد الأهداف وأكثرها مناقضة للصورة الحالية . فالحركة اليومية ، هي جزء من مصير الثورة من تحقيق أهدافها النهائية . .

وقضية ظاهرة يوليو الأساسية منذ البداية، هي طبيعة الإنتماء الطبقي ، للظاهرة ، والإنتقال من سيادة وسيطرة البرجوازية الكبيرة ـ خلال التصادم المتصاعد معها ـ إلى محتوى طبقي يتميز بطبيعة إنزلاقية ، وهو ما يسود المرحلة الحالية فكراً وتنظيماً ، يعرض البدء في التحولات الإشتراكية لأشد الأخطار . فالثورة الإشتراكية في جوهرها ، ثورة طبقية ، ذات مفاهيم طبقية واضحة ، ونقية ، لا تحتوي أي إنعكاسات أخرى لأفكار طبقات أخرى ، وحتمية الثورة الإشتراكية ، ليست حتمية ميكانيكية ، تتحقق بلا فعل ثوري إرادي ، وهي لا تتحقق بالنوايا الطيبة ، ولكن بالفعل الموضوعي . .

وبهذا المفهوم ، فإن هناك أسلوباً علمياً لتحقيق الإشتراكية ، يحدد أشكال النضال والتنظيم ، ويحدد الأهداف المرحلية تبعاً لخطة مدروسة وواضحة تعتمد على فهم كامل للقوى الأساسية للثورة وإحتياطياتها ولقوى الأعداء ، ويبنى حركة قوى الثورة بناء سليماً ، واضعاً في إعتباره، الظروف المحلية والعالمية التي قد تسمح بالمد الثوري أو تفرض حركة الجزر . وهذا الأسلوب صالح تماماً للتطبيق في مرحلة الإعداد للثورة ، كما أنه صالح في المرحلة التالية للإستيلاء على السلطة وإجراء عمليات التحول والتغيير . فعملية الثورة الإشتراكية كل متكامل ، لأن ما يحكمها أساساً هو فهمها المتكامل لحركة التغيير الإجتماعي وللقوانين الطبيعية التي تحدد هذه الحركة .

ومع أن فقدان المسير الثوري الراهن لظاهرة يوليو ، للطابع العلمي ، لا ينفي طبيعته الثورية بلا جدال ، إلا أن اتباع هذا الأسلوب في تحديد مسار العملية الثورية هو وحده الكفيل بإنجاز تحولات تسمح بالبدء في التحول الإشتراكي[1] ، وهو الضمان الوحيد لإستمرار الطبيعة الثورية للظاهرة

(١) كان الإتجاه الرسمي السائد ، حين نشرت هذه المقالات ، يقول بأن مرحلة التحول إلى الإشتراكية قد أنجزت بالفعل .

والعصر الذي نعيش فيه يؤكد الطابع العلمي للثورة الإشتراكية ، إستناداً لتراث أكثر من قرن من الفكر الإشتراكي العلمي ، ونصف قرن من التطبيق الإشتراكي . وفي ضوء التراث الإشتراكي العلمي . فإن علمية الثورة ترفض العفوية ، والتلقائية ، وردود الفعل، وإنحصار العمل الثوري في موقف الدفاع تجاه الإيديولوجيات المناهضة والمعادية . ولكنها تعتمد في الأساس على الوضوح الإيديولوجي المتكامل النابع من أرضية طبقية واعية ومنظمة ومتحركة .

والسؤال الذي يقفز الآن هو : ما مدى علمية المسير الثوري الحالي لظاهرة يوليو ، وما الإمكانيات التي تملكها وتستطيع بها أن تتجاوز الطابع الحالي له ؟ .

والإجابة على هذا السؤال ستقودنا الى محاولة تحديد خصائص ظاهرة يوليو وأبعاد حركتها الإجتماعية ، وهي عملية لا بد وأن تبدأ من الميثاق الوطني ، بإعتباره الإطار الفكري لمسيرة الثورة ـ منذ سنوات أربع سابقة ولسنوات أربع قادمة ـ وأمام الميثاق لا بد من وقفة ، لا يتغلب على طولها ـ الذي لا يسمح به المجال ـ إلا التركيز الشديد .

● إن القول بأن الميثاق نظرية إشتراكية علمية متكاملة، وهو قول تنطق به الكثير من الأقلام ، يحتاج إلى تأمل . فافتراض أن ظاهرة يوليو ـ مع كل الظروف التي أحاطت بها ـ إستطاعت أن تكشف قوانين جديدة تماماً للتغير الإجتماعي ، قول يصعب قبوله . وقد سبق أن أشرنا إلى إلتحام الميثاق بالإتجاهات الفكرية التي سادت جو المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، والحصاد النهائي لهذه العملية لا يصوغ فكراً إشتراكياً ولكنه يصوغ مجموعة من الأفكار التوفيقية والوسطية (١)

---

(١) اعتبرت هذه العبارات في حينها ، رفضا للميثاق ، وتعالياً عليه ، وإتهاماً له بأنه ليس نظرية إشتراكية ، وكان الشائع آنذاك ، هو تقديس الميثاق كنص . وكان عبد الناصر ، في خطبه شديد المباهاة بوثيقته الفكرية ، وقد بدا هذا واضحاً في الحوار الذي دار بينه وبين ميشيل عفلق وصلاح البيطار وعبد الكريم زهور ، من قادة ومفكري حزب البعث العربي الإشتراكي ، حيث واجههم بأن لدى مصر نظرية فكرية ، بينما لا توجد في أفكار البعث إلا تهويمات عامة . أنظر : محاضر محادثات الوحدة الثلاثية بين كل من مصر وسوريا والعراق ـ الأهرام ١٩٦٣ .

إن الميثاق لم يزعم لنفسه هذا على أي الأحوال وإنما انصب إهتمامه على إمكـانية ـ وضرورة ـ شق طريق جديد لإجراء التحول الإشتراكي . وشرح الظروف العالمية الجديدة التي توجب تجديد أساليب التحول الإشتراكي مؤكداً « أن الحاجة إلى طريق جديد لا تصدر عن رغبة في التجديد لذاته ، ولا تصدر بدافع الكرامة الوطنية ، وإنما لأن الثورة العربية تواجه ظروفاً جديدة ولا بد لها في مواجهة هذه الظروف الجديدة أن تجد الحلول الملائمة لها . وليس معنى ذلك أن النضال الوطني للشعوب والأمم مطالب اليوم بأن يخترع مفاهيم جديدة لأهدافه الكبرى ، ولكن معناه أنه مطالب بأن يجد الأساليب المسايرة لإتجاه التغير العام والمتفقة مع طبيعة العالم المتغيرة » .

وهذا الطريق الجديد لا ينفي ـ من وجهة نظر الميثاق ـ « التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل الإجتماعي » ولكنه فحسب يرفض « القبول بالنظريات الجاهزة والإستغناء بها عن التجربة الوطنية » .

قد تحتاج وجهة نظر « الميثاق » تلك إلى مناقشة بعض أجزائها . ولكن الذي يهمنا منها هنا أن الإصرار على أن « الميثاق » نظرية إشتراكية مضادة ، ومختلفة تماماً عن الإشتراكية العلمية ، بل وتتجاوز ما وصلت إليه من قوانين وحلول ، إتجاه لا يهدف ـ في جوهره ـ إلا إلى حصر المسير الثوري في فكر الميثاق .

وقد كان من الطبيعي أن يعمد أصحاب هذا القول إلى تناسي ما قيل أكثر من مرة من أن الميثاق برنامج محلي وجزئي ، لإستيعاب مرحلة إستكمال الخطة الثانية . وأن طرحه للمناقشة بعد ذلك بثماني سنوات ، ناتج من أن هناك إحتمالات في أن يأتي آخرون يرون تجاوز ما به من أفكار وحلول .

ويلاحظ أن « لجنة المائة » قد تناست في تقريرها هذا التحديد الزمني وتركته في محاولة لتأييد الميثاق وتقريرها المكمل له . ولكن الحريصين على إستمرار الثورة الإشتراكية ، قد ذكروا دائماً بهذا المعنى ، فارتفعت في مواجهة هذا نغمة تقول بأن « إن الميثاق لن يطرح كله للمناقشة ، لأن به جزء ثابت آخر متغير ، فهو « نظرية » « وبرنامج » معاً ، وليس برنامجاً فقط . وفي مقال

أخير للدكتور « رفعت المحجوب » ـ وكان أحد أعضاء لجنة المائة ـ قال « إن الإشتراكية العربية قد قامت لمعالجة مشكلات المجتمع العربي في مصر في حدود قيمه ، وقد تم إختيار مبادئها والتأليف بينها في ضوء هذه المشكلات والقيم . وهي يجب أن تنمو دائماً في ضوء هذه المشكلات والقيم ، دون إلتزام باتباع المبادىء الإشتراكية الأخرى ، التي لا تلائم مثل هذه المشكلات والقيم » .

وفي تحديده للخصائص الخاصة للإشتراكية العربية « التي وضعت في ضوء مشكلات المجتمع العربي في مصر وفي ضوء قيمه » ذكر منها « المحجوب » وضع حد أعلى للملكية الزراعية ، مع بقاء الزراعة في أطار الملكية الفردية ، وخلق قطاع عام يشرف على قطاع خاص ، والتوفيق بين المصلحة العامة والمصلحة الفردية ، دون تغليب إحداهما على الأخرى ، بالسماح بالملكية الفردية لوسائل الإنتاج حتى لا يؤدي عدم السماح بها إلى تحويل المجتمع إلى أُجراء . إذ أن الإشتراكية العربية تحول الجميع إلى عمال سواء أكان ذلك بصفتهم مُلَّاكاً أو أجراء[1] ( دراسات عربية ـ عدد أغسطس ١٩٦٦ ) . هذه هي الخصائص التي يرى الدكتور « المحجوب » أنها غير مطروحة للمناقشة بحكم أنها من ثوابت « الميثاق » أو من نظريته ، لأنها تتناسب تماماً مع « قيم المجتمع العربي ومشكلاته » .

ومثل هذه الأفكار التي يمضغها عديد من المنظرين والمتظرِّين ، وليدة المسير التجريبي لظاهرة يوليو . الذي خلق فئة ممن نظروا لكل تجاربها ، حتى أصبحوا أسرى لتنظيراتهم السابقة ، والقائلون بهذه الفكرة هم الذين هللوا لأفكار مثل « الإقتصاد الموجه والإقتصاد المختلط » وأفكار مثل « الإشتراكية الديمقراطية التعاونية » التي أكدوا ـ من قبل ـ بأنها أفضل من

---

(١) كان د . رفعت المحجوب يتزعم جناحاً يمينياً في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية واستمر بعد إنفضاض المؤتمر ، يدافع بضراوة عن فكرة « الإشتراكية العربية » في مواجهة فكرة « التطبيق العربي للإشتراكية » ، وكانت الفكرة الأولى تصب في الدعوة المحمومة للتميز القومي ، التي كانت تخدم موضوعياً قوى اليمين . هذا ولم يُسْمع للدكتور المحجوب بعد ذلك رأي في الإنقلاب الذي حدث على الناصرية ، في المرحلة الساداتية ، وقد إستعان به الساداتت فيما بعد ، كما استعان به الرئيس مبارك ، على قاعدة تأييد سياسة كامب ديفيد (!!) .

الإشتراكية ألف مرة ، وأنها ملائمة « لقيم المجتمع العربي ومشكلاته » . ولو طرح فكر « الميثاق » عليهم منذ خمس سنوات فقط ـ من أي إتجاه غير حاكم ، ـ لأدانوه ، وأصروا على أنه غير ملائم لما يسمونه بقيم المجتمع العربي . ولكنهم على أي الأحوال لا يشكلون مراكزاً منفصلة عن حركة الجدل الإجتماعي ، إنهم عرض من أعراض سيطرة الفكر الوسطي الممالىء للطبقات المالكة والمعادي للطبقة العاملة .

لقد كان من الطبيعي أن يصدر الميثاق متضمناً فكراً توفيقياً ، وأن يمثل المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ( الذي كان في الحقيقة مؤتمراً للقوى البرجوازية وحلفائها من البرجوازيين الصغار ) قوة جذب يمينية تتمثل في تأكيد سلبياته الفكرية وإفراغ أكثر عناصره ثورية من محتواها . إن طبيعية هذا الموقف وليدة القوى الطبقية التي كانت تسيطر قبل صدور « الميثاق » وما كانت تعمل على تسويده من مناخات فكرية .

والقول بأن الميثاق لا يمكن تحويله إلى قيد على العمل الوطني ، وأنه يجب أن يكون دائماً في خدمة التحولات الإجتماعية ـ وهو ما ردده عبد الناصر في العديد من خطبه وأحاديثه ـ يتضمن إمكانية تنامي قوة جذب إشتراكية . ولكن المشكلة تكمن في الإعتماد على المبادرة القمِّية . وهي خاصية أساسية من خصائص المسير الثوري طوال السنوات الأربع الماضية ، تتضمن منزلقاً خطراً ، إذا استمرت القوى التقدمية تعتمد عليها . خاصة إذا وضعنا في الإعتبار ، أن ظاهرة يوليو ، حين اصطدمت بالبرجوازية الكبيرة لم تفعل ذلك كاختيار انتقائي نتج عن مبادرة علوية ، ولكنها فعلته تعبيراً عن تناقضات الواقع الإجتماعي ، والصورة التي أفرزها هذا الصدام ـ بصدور قرارات يوليو ١٩٦١ ـ لم تتجاوز الصدام مع البرجوازية الكبيرة إلى إجراء تحولات إشتراكية وديمقراطية وإيديولوجية متكاملة ، وان صدور الميثاق لم يحقق هذا أيضاً . ولذلك فإن العمل الذي يتيح الفرصة لحدوث مثل هذه التحولات ما زال هو المهمة الأكثر إلحاحاً .

وصحيح أنه لا يمكن أنكار أثر المبادرات القمية كأحد العوامل في تحقيق

حتمية ذلك الصدام مع البرجوازية الكبيرة وما تبعه من تحولات جزئية ، ولكن المحصلة النهائية لتدخلات القمة ، لا يمكن إلا أن تظل معتمدة على حساباتها الشخصية لحركة القوى الإجتماعية المتناقضة في المجتمع . وحتى لو طرحنا جانباً مدى صواب فكرة الإعتماد على المبادرة القمية للبدء بتحولات إشتراكية فإن الحساب الموضوعي لقدرة « الأبنية العلوية » على التأثير لوجدنا أن ما يسودها في مختلف الجبهات هو الطابع التوفيقي ، والجناح المتقدم في كلا البنيتين التحتية والعلوية شديد الضآلة ، ( فالقطاع العام متفوق في الصناعة ومع هذا فهو يتضمن سلبيات كاملة ، والزراعة كلها في إطار القطاع الخاص ، والحزب الرجعي أنشط من الإتحاد الإشتراكي ، الذي يبنى هو نفسه بفكر توفيقي ) . وهذا التناقض داخل الأبنية الفوقية يجعل إمكانية الإعتماد عليها كقوة موازية ، لمواجهة قوة الجذب اليمينية ضعيفاً إن لم يكن معدوماً ؟ .

وإذا فما الذي يبقى ؟ .

إن ما يبقى هو مراكز محدودة جداً داخل القيادة السياسة العليا . والمراهنة على هذه المراكز وحدها لتكون قوة جذب إشتراكية هو مثالية مغرقة، ولا أهمية هنا لنفي أو تأكيد موقف هذه المراكز الإشتراكي العلمي، ومدى وضوح الإيديولوجية العلمية لديها ، فإفتراض صحة ذلك ، لا يحل قضية إجراء التحولات الايديولوجية الضامنة لإستمرار الثورة ، فالمراكز العلوية ـ مهما كانت درجة تأثيرها كبيرة ـ لا تستطيع أن تكيف تناقضات الواقع بحسب مشيئتها وحدها .

في هذا الموقف « الحاد » تقف ظاهرة يوليو على مشارف عامها الخامس عشر ، وتجاوزه يتطلب أرساء الأسس اللازمة لتفجير الإيديولوجية الثورية ، من خلال بناء طبقي « تحتي » متكامل . من هنا يبدو موقف الإشتراكيين العلميين التبريري والدفاعي موقفاً غير صحيح ، فهو في المدى الطويل يؤدي إلى تكريس الأوضاع الحالية ، ويعزلهم عن التفاعل بالطبقة العاملة وحلفائها ، ومن بينها بالطبع المراكز التقدمية في سلطة يوليو ، وهو ما يتطلب بالدرجة الأولى تفجير العناصر التقدمية في فكر الميثاق التي حرصت قوى اليمين على إبقائها في منطقة

الظل ، وقاومت تنفيذها بمختلف التعقيدات .

وتفجير هذه العناصر وتحويلها إلى كيان حي متحرك ، هو الذي يواجه سلبيات الفكر التوفيقي ويسمح - عند نضوج الظروف الملائمة - بتفجير ايديولوجية ثورية متكاملة . أما الإعتماد على أن التكتيك الإيديولوجي يمكن أن يقود الموقف ، فهو يتجاهل ما نجم عن « المرحلة الإيديولوجية » من سلبيات شديدة . كرست ، خلال السنوات الأربع التي انقضت منذ صدور الميثاق ، تراث المرحلة التي تجاوزها الميثاق نفسه ، وأنشأت مزيداً من الصعوبات والعقبات ، وغذت الأعداء لا الأصدقاء :

● فعلى المستوى السياسي مثلاً ، تعثرت الخطوات الأولى لبناء التنظيم السياسي نتيجة لعدم وضوح طبيعة المرحلة الجديدة ، وإفتقادها إلى المضمون الطبقي ، وبذلك تسللت الطبقات المعادية للإشتراكية إليه . وامتد هذا إلى مجلس الأمة » الذي تصدت لقيادته مجموعات من البرجوازية الزراعية في الريف والتجار والمثقفين الوسطيين في المدن . وفي الوقت نفسه ، فإن الإعتماد على البرجوازية الصغيرة في تشكيل قيادات الإتحاد الإشتراكي ، مهما بلغت درجة ثوريتهم - خطر حقيقي ، إذ أن نقاء الإيديولوجية الثورية يظل رهيناً بالإعتماد الأكبر على العناصر المنتمية للطبقة العاملة ، والحركة النشطة للرجعية ، التي يضمها - كما قال عبد الناصر مرة - الحزب السري غير المنظم للرجعية في الداخل ، لن يوقفها سوى نسف الجسور الوسطية التي يخلقها الفكر التوفيقي بين هذه الأحزاب وبين التنظيم الثوري .

● وفي المستوى الإقتصادي أدى تبني الميثاق للمنهج البرجوازي الصرف في علاج المسألة الزراعية إلى قلة كفاءة القطاع الزراعي إنتاجياً وخلق صعوبات كان في الإمكان تجاوزها . فقد أدت محاولة تجميع الإنتاج الزراعي للتغلب على مضار تفتيت الملكية وأثرها في خفض الإنتاج - إلى معارضة فلاحية ، ورغم أن التجميع الزراعي ليس حلاً إشتراكياً ، إلا أن معارضته من قبل الفلاحين كشفت عن أن الإستمرار في خلق الملكيات الصغيرة لدى الذين لم تكن لديهم ، يبلور شريحة يخلقها المسير الثوري لنفسه ويستمر في تأكيدها .

● وعلى المستوى الفكري تزايد العداء للإشتراكية العلمية ، ولم يعد مقصوراً على المراكز اليمينية الواضحة بل تسلل بالفعل إلى بعض مراكز التنظيم السياسي ومنظماته . بحيث تبلور داخله تيار يميني قوي يهمل كل قضايا المرحلة - حتى ما كان منها عاماً مثل العداء للإمبريالية والإقطاع - ليركز على التناقض العدائي جداً بين « الإشتراكية العربية » وبين « الإشتراكية الماركسية » وهو تيار يركز بشدة على فكرة « دولة الشعب كله » في مواجهة « دولة العمال والفلاحين » . معتمداً على الأوضاع التي تضع شباب البرجوازية الصغيرة من الطلاب وشباب المدن والمهنيين في منطقة الضوء الباهر لمجرد معرفتهم القراءة والكتابة . وهو تيار يخلق تعاكساً شديداً بين شباب البرجوازية الصغيرة وبين العمال والفلاحين بإثارة مخاوفهم . ومشكلته الحقيقية أنه لا يقوم بأي دور نضالي حقيقي سوى إثارة الغبار حول القضايا الأساسية .

والمشكلة الأخطر أن هذا التيار يلتقي مع حساسية المسألة الدينية بالنسبة لظاهرة يوليو . ورغم الوضوح الكامل لدى كل الإشتراكيين بأن عملية التغير الإجتماعي ليست معركة ضد الأديان . ولكنها أساساً عملية صياغة جديدة للعلاقات الإجتماعية ، فإن ضراوة المعركة بين قوى الثورة والثورة المضادة في المنطقة العربية قد زادت من حساسية المسألة الدينية ووضعتها في منطقة ضوئية ، أدت مع التزام المسير الثوري أصلاً موقف الدفاع تجاه القوى المضادة ، إلى إستغلال اليمين للدين لتعويق أي تطوير اشتراكي . «والميثاق» عندما أقر يقينه « بأن الرسالات الدينية في جوهرها كانت ثورات عظيمة إستهدفت شرف الإنسان وسعادته » لم يكن يعبر عن حقيقة غير علمية ، بل إن الإمكانيات الثورية التي تضمنها الفكر الإسلامي ظلت حية ومؤثرة لفترة طويلة ، وعبرت العديد من المدارس الفكرية الإسلامية - بعد ذلك - عن وجهة نظر الطبقات المقهورة إجتماعياً ، ولكن هذا الإقرار بإحترام العقيدة الدينية والفكر الديني المتطور إجتماعياً ، يتحول في يد اليمين إلى المطالبة بإقامة حكومة دينيه ، بينما يلعب شباب البرجوازية الصغيرة ، المنتمي للثورة ، دور الوقود الذي ينفخ في نار هذه الأفكار اليمينية ، بأصراره على أن التناقض الرئيسي هو مع الماركسية الملحدة . وقد يبدو غريباً - في بلد غير مصر - أن يكون هناك « تحول إشتراكي »

في الوقت ذاته ، الذي ترفض فيه الإتجاهات العلمانية وتتزايد فيه الإيديولوجيات المعادية للزمنية ، وتتحكم في صياغة بعض العلاقات الإجتماعية الأساسية كالعلاقة بين الرجل والمرأة ، مما يخلق لهذه العلاقة الهامة طابعاً ينتمي إلى القرون الوسطى وهو ما يعني أن الفكر « الثوري » في مصر ، يقدم صياغة ليست متخلفة فقط عن الفكر الإشتراكي ، ولكن حتى عن الليبرالية !! .

●وعلى المستوى الإجتماعي فإن سقوط الإقطاع والبرجوازية الكبيرة ، لم يفتح الباب أمام العمال والفلاحين - باعتبارهم أغلبية المجتمع - لتولي السلطة الحقيقية داخله ، وهذه الحقيقة هي التي تشكل العمود الفقري لكل سلبيات المسير الثوري الحالي . إن إسهام العمال والفلاحين في إنجاز متطلبات التنمية لم يتوقف أبداً ، بل إن العبء الأساسي في إنجاز هذه المتطلبات ما يزال يقع عليهم . ولكن هذه الإسهامات تتحول إلى مزيد من المميزات للفئات المشكلة للطبقة الجديدة ، إن ما يوزع من فائض قيمة على العمال والفلاحين على شكل أجور - بعد إقتطاع الجزء الذي يعاد استثماره في التنمية - يقع القسم الأكبر منه في يد الطبقة الجديدة . ومن مراكزها الخاصة والقوية تحاول هذه الطبقة الجديدة تطويع ظاهرة يوليو بحيث تستقر الأوضاع الحالية على كافة المستويات ، ومن هنا فلن يكون غريباً أن تتحالف الطبقة الجديدة مع قوى الثورة المضادة التقليدية . ومن المنطقي جداً أن تعمل على زيادة الفواصل بين جماهير الشعب وبين الظاهرة ككل لإبقاء الجماهير في منطقة الظل عاجزة عن التأثير في القيادة !

وهذه الظواهر هي النتيجة الحتمية للإعتماد على الأبنية الفوقية ، وللتصور بأن في إستطاعتها وحدها حسم كل القضايا ، وهي تؤكد أن التكتيك الايديولوجي لا ينجز تحولات جزئية تساهم في الوصول إلى مصير ثوري ، ولكنه يرسي بالضرورة قواعد معادية لهذا المصير . . وإذن فما العمل !! .

لا بد وأن نعترف أولاً بأن المسير الحالي لظاهرة يوليو لا يتضمن إمكانيات قوية تمكنه من تفجير إيديولوجية إشتراكية ، ولكنه يملك - مع تفاعل كل القوى الثورية في إتجاه قوة جذب متكاملة شكلاً ومضموناً - أن يرسي الأوضاع الضرورية لخلق قوة التفجير المطلوبة ، وأن نعترف بأن الإعتماد على قدرة الأبنية

الفوقية على التوالد ذاتياً من أوضاعها الحالية ، يشل الفعل الثوري الجاذب تماماً . فحتى مع إفتراض أن لدى تلك الأبنية قوة أسطورية تجعلها تتوالد ذاتياً ، فلا بد من الإعتراف ، أنها ترسي الآن أوضاعاً يمينية ، سوف تشكل معارضة ، لأي إنعطاف لمزيد من اليسار ، ولا تخلق قوى وأوضاع قادرة على الدفاع عن تحولات القمة المنتظرة ! .

وهكذا فإن المصير الثوري لظاهرة يوليو ، يكمن الآن في إطلاق الحركة الكاملة للطبقات الشعبية الثورية : للعمال وفقراء الفلاحين ، وحشد قواهم مع كافة حلفائهم الطبقيين لخلق الجسر الطبقي المنظم ، الذي يعزل كل التأثيرات الطبقية المضادة للإشتراكية . ومن هنا فإن تفاعل الإشتراكيين العلميين في الوطن كله ـ وفي مصر ـ مع ظاهرة يوليو ، ومع قيادة عبد الناصر ، ينبغي أن يكون هدفه إنجاز أشد مهمات هذه المرحلة الحاحاً : العمل على نقل السلطة إلى الطبقات الشعبية .

والصيغة التي طرحها « الميثاق » لنقل السلطة إلى الطبقات الشعبية ، تتضمن رافدين أساسيين ، من أنصع الروافد في فكر « الميثاق » :

● قيام المجالس الشعبية المنتخبة التي يجب أن تتأكد سلطتها فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية « فذلك ـ كما يقول الميثاق ـ هو الوضع الطبيعي الذي ينظم سيادة الشعب . ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائماً قائداً للعمل الوطني ، كما أنه الضمان الذي يحمي قوة الإندفاع الثوري من أن يتجمد » .

● كذلك فإن الحكم المحلي « يجب أن ينقل باستمرار وبالحاح سلطة الدولة تدريجياً إلى أيدي السلطة الشعبية ، فإنها أقدر على الإحساس بمشاكل الشعب وأقدر على حسمها » .

وقد شرح عبد الناصر أثناء محادثات الوحدة الثلاثية أهمية إنشاء المجالس الشعبية بإعتبارها الوعاء الصحيح لسلطة الشعب ، وديمقراطية التطور الإشتراكي ، وطرح في ذلك الحديث عدة أفكار أساسية وهامة ( الجلسة المسائية في ١٣ / ٤ / ٦٣ ) .

● فقد أكد أن الطابع الديمقراطي للمجالس الشعبية، يفرض الإعتماد عليها في إنجاز أهم متطلبات التحول الإشتراكي، وخاصة في المراحل الأولى لممارسة الحزب لسلطته ومع قلة عدده، وضرب مثلاً بما لجأت إليه التجربة السوفيتية بعد الإستيلاء على السلطة من إعطاء مجالس السوفيات كل السلطة وخاصة في السنوات الخمس الأولى وفوق سلطة الحزب الشيوعي نفسه.

● وأشار إلى خطورة الإعتماد على الحزب فقط في قيادة العمل السياسي وإحتكاره له «ديكتاتورية الحزب معناها أن الحزب سينعزل إنعزالاً كاملاً عن الشعب الذي سينقلب عليه» إن الصيغة الملائمة كما حددها عبد الناصر هي «ديكتاتورية الشعب العامل، أو ديمقراطية الشعب العامل» إن معنى قيام المجالس الشعبية التي تضم ممثلي العمال والفلاحين والمثقفين هو تحقيق هذه الديمقراطية «وبهذا ما يناقش فيه ديكتاتورية الحزب، يبقى توجيه الحزب وقيادة الحزب».

وتفاعل هاتين الفرضيتين مع تجارب السنوات الأربع، يطرح إنشاء المجالس الشعبية كأكثر المهمات إلحاحاً. وقد كان المشروع الذي طرح لإنشاء هذه المجالس منذ حوالي عام ونصف مشروعاً شكلياً، ولعل هذا السبب في عدم تنفيذه، إن المجالس الشعبية ينبغي أن تبدأ أصلاً من وحدات الإنتاج، وأن تعطى الصلاحيات التي تكفل حصر نفوذ الطبقة الجديدة، وتصفيته تدريجياً. وأن تكفل لها فرصة التعبير عن مصالحها بأوسع المعاني، ومنها الوقوف ضد المميزات المتزايدة التي تنتزعها الطبقة الجديدة من عائد التنمية. وأن تناقش الخطة السنوية في إطار وحدات الإنتاج الصغيرة والمتكاملة. وأن ترسي دعائم المراقبة والمحاسبة لكل الأجهزة القيادية التنفيذية، ثم تكون المصدر الرئيسي للقيادات الحزبية والسياسية. وتشكيل المجالس الشعبية في الريف من فقراء الفلاحين - الذين لا يستعملون العمل المأجور - والعمال الزراعيين، هو الكفيل بزيادة فاعلية الخدمات التي يحصل عليها الفلاحين، وهو القادر، وحده على تصفية العناصر الإقطاعية بعيداً عن محاولات التصفية الإدارية. وهو ما إلتحامه بتفاعله مع بقية الجوانب الثورية في الظاهرة ما يسمح بإجراء التحولات

الإشتراكية في الريف .

وطرح هذه الفرضيات كلها للحوار الموسع يخلق الجسر الحديدي الذي يسمح بتفجير الإيديولوجية الإشتراكية دون مزالق وفوق كل الأخطار . والمهمة الأساسية للإشتراكيين العلميين في الوطن العربي ليست مشاهدة التجربة الناصرية ، أو مماالاتها بالمدح والثناء، ولكن في التفاعل الحيّ والخلاق معها ، لتوفير أوسع الإمكانيات أمامها للتطور ، في إتجاه إنشاء المجتمع العربي الموحد : مجتمع لا طبقي ينتهي فيه إستغلال الإنسان للإنسان .

# ٤

# المنظور السياسي والديمقراطي لمسألة الوحدة الوطنية

## الرغبة في التنوع . .

من تكرار القول أن ننبة إلى تأثير كل ما يحدث على الجبهة الداخلية في مصر ـ سلباً أو إيجاباً ـ على جبهة القتال[1] . . وبالتالي على مشكلة الوطن بأكمله .

وعلى الرغم من أن التأثير المتبادل بين الجبهتين مفهوم لنا جميعاً ، إلا أن هذا الفهم ما زال فهماً نظرياً ، بدليل أننا نغفل كثيراً عن حجمه الحقيقي ، فضلاً عن أننا في مصر نتعامل واقعياً على أن هناك « جبهتين » منفصلتين . . وليس جبهة واحدة ممتدة ومتصلة ينبغي أن تحكمها قوانين واحدة في التعامل السياسي ، ومن البديهي أن هناك « طابع نوعي » لكل من الجبهتين ، لكن إدراك هذا الطابع ينبغي أن يكون في إتجاه شحذ قدرتنا على التعامل مع كل منهما على حدة في إتجاه الإندماج والتوحد ، ومن الخطر أن يقود منطق الطابع النوعي

---

(*) نشر هذا المقال في « مجلة دراسات عربية » البيروتية ـ في عدد مارس ١٩٧٣ ، وكان قد كتب أساساً لينشر في جريدة « الجمهورية » ، إلا أن رئيس تحريرها ـ آنذاك ـ مصطفى بهجت بدوي ، رآه أصرح مما تحتمله المرحلة ، فدفعت به لينشر في مجلة «الطليعة» لكن الرقابة على النشر ، شطبت ٧٥٪ منه ، فأرسلته إلى دراسات عربية حيث نشر .

(١) كتب هذا المقال ونشر قبل حرب أكتوبر ، أيام كانت هناك جبهة للقتال مع العدو .

إلى المفهوم السائد والرائج عندنا الآن ـ وعلى مختلف المستويات ـ بأن هناك جبهتين إحداهما في خدمة الأخرى ، ويتم التعامل مع كل واحدة بمنطق مختلف تماماً . . وأحياناً يكون متناقضاً . .

وإذا كان علينا أن ننظر إلى الوطن باعتباره وحدة سياسية واحدة ، تشغلها قضية واحدة ، فإنه مما يخدم هذه الوحدة ويؤدي إلى المواجهة الأمثل للقضية أن نعي مفهوم الجبهة الواحدة : جبهة سياسية ديمقراطية في الداخل ، تعني بين ما تعني « تسييس الجيش » و « عسكرة الشعب » وتقوم على إدراك أن الجبهة تكون ديمقراطية حقاً إذا قامت الوحدة من خلال التنوع . .

ويرتبط بهذا الإدراك أيضاً ، أن نتعمق في فهم الأبعاد السياسية لأي ظاهرة جزئية أو فرعية ، من هنا . . فإن من الخطر أن ننظر لحادث الخانكة[1] ـ برغم محدوديته ـ نظرة جزئية تبعد به عن السياسية ، أو تكتفي بالتنبيه إلى آثاره دون أن تمد البصر إلى أسبابه ، ذلك أن سياسة التنبيه إلى « الآثار » لم تقض على الظاهرة ، بل إن اللجوء إلى التقنين ، لم يقض عليها . . وإذن فإن المنظور السياسي والديمقراطي هو وحده الكفيل بفهمها ومعالجة آثارها . .

والواقع أننا لا نختلف مع الذين ينظرون للمسألة على أساس آثارها ، فنحن نقر معهم بأنه ليس من حق أحد ـ أياً كان ومهما كان ـ أن يشغل الناس بشيء لا يتعلق بما ينبغي لهم أن يُشغلوا به . .

ونحن نتفق معهم على أنه عندما يكون هناك عَلَم غريب يرفرف فوق جزء من أرض هذا الوطن ، فينبغي أن توجه إليه كل البنادق ، وأن تطلق عليه كل المدافع فإذا وجه إنسان همه لتخريب بيت يُعبد فيه الله ، مسجداً كان أم كنيسة ، فمعنى هذا أنه يدير بندقيته إلى صدورنا نحن ، ويطلق مدفعه على

(٢) من أوائل أحداث التوترات الطائفية في بداية عهد السادات . إذ اشتعلت حرائق مجهولة ، في أحد كنائس مدينة الخانكة ، إتخذت أساساً ، لمخاوف طائفية إنتشرت إنذاك .

أجسادنا ، وذلك كله خيانة وطنية صريحة وقي وضح النهار ! .

ونحن نفرهم في النظر إلى ما حدث باعتباره محاولة لتمزيق أعلام الوطن ، وتنكيس رايات الله .

على أننا نضيف إلى هذا كله ، أن القضية في منظورها السياسي هي تعبير عن هذا « التنوع » المفتقد في حياتنا السياسية ، ونقد لأسلوب الوحدة الوطنية والسياسية السائد لدينا ، وليس لنا أن ندهش عندما يتميز الناس « دينياً » ، ويتنوعون « طائفياً » ، فإن هذه الرغبة في التنوع ظاهرة في حياتنا كلها ، نراها في الإنقسام في آراء الناس تجاه سياسة العالم ، حتى تلك السياسات التي لا تمسنا بشكل مباشر ، بل ونراها حتى في « التنوع الكروي » ، الذي لم ننتبه لدلالته السياسية إلى الآن ، كما نراها في ذلك الصراع الذي بدأ يطل برأسه بين الأجيال . .

ومفتاح هذه الرغبة السياسية في التنوع ، هو الإحتجاج النفسي على محاولات الإدماج المفتعلة وربما القسرية أحياناً . . لكنها قد تكون مقبولة ومحتملة أحياناً ، فإذا وصلت إلى ذلك الذي نرصده منذ بدايات هذا العام من التقسيم الطائفي ، فإنها تصبح خطراً حقيقياً . . بل أفدح الأخطار .

وبسبب طبيعتها الخاصة ، فإن أول المطالبين بالتصدي لظاهرة الإقتتال الطائفي ، هم الديمقراطيين المصريين من كل الإتجاهات . . هؤلاء الذين يهمهم أن تتأكد القيم المتقدمة والمتحضرة في حياتنا ، وأن تنتصر الحريات الديمقراطية على الإتجاهات الفاشستية الجديدة التي تطل برؤوسها ، لتعيد الوطن إلى ظلمات العصور الوسطى . .

والمنهج الذي إختاره الرئيس السادات لمعاجلة هذه المسألة ، هو المنهج الوحيد الملائم لمعالجتها ، فقد رفض أسلوب التكتم على الأمر ، أو التغطية عليه . كما رفض أن يعتبر قضية جنائية عادية ، تترك لأجهزة الأمن لتتحرى عنها ، وللقضاء ليحكم فيها ، وإنما إعتبرها ـ هي وما سبقها ـ دلالة على ظاهرة أكبر من هذا وأشمل ، بحيث رأى ضرورة لأن يضيف إلى ذلك كله ، تحقيقاً سياسياً لكي تتكامل صوره وأبعاد المحاولات الهادفة لإفتعال الفتنة الطائفية ،

ويتحدد حجمها الحقيقي . .[1]

ودون تعرض لما وقع في الخانكة من حوادث . أو لما سبقها في أماكن أخرى هي الآن محل تحقيق جنائي متشعب النواحي نتركه لحكم القضاء ، فإن التطبيق العملي لمنهج « الرئيس السادات » في مواجهة هذا الأمر ، يتطلب أن يتناقش الجميع في الضوء الباهر ، لتتكشف الحقائق وليلتزم الجميع حدود مسؤوليتهم ، ولكي لا يتصور أحد أن في إستطاعته أن يعبث بالنار ليلهو فيحرقنا جميعاً . . ونسكت عنه .

وطالما أن للقضية وجه سياسي ، ومن المؤكد أنه وجهها الغالب ، فإن مناقشة ما تعبر عنه من دلالات هو الوسيلة الوحيدة لتجاوز آثارها ، وللقضاء على ما يمكن أن تقود إليه ، بشكل متسلسل ، من أخطار ، على مختلف الحريات العامة المكفولة للمواطنين تلك التي يسعون بجهد شديد لتأكيدها وتوسيع نطاقها .

## المشجب الأميركي :

وتنبع خطورة الظاهرة من ندرتها في تاريخنا القومي كله ، فلم يحدث إلَّا فيما ندر ـ أن تعرضت بيوت الله في هذا الوطن ـ مساجد أو كنائس أو معابد ـ لتخريب أو تدمير ، والمذابح الطائفية . . بالمعنى الدقيق للكلمة ـ من الأحداث التي لم يشهدها التاريخ المصري ، وفي مواجهة هذه الندرة ، فإن علينا أن ننظر إلى ما يحدث ـ على محدوديته ـ على أساس أن أهميته أخطر من حجمه .

ومن الثابت في تاريخنا ، أن الشعب المصري بسبب طبيعته الحضارية ، شخصيته القومية ، من أكثر الشعوب تسامحاً في المسائل الدينية ومن أكثرها إنفتاحاً لتقبل الجديد والمتغير من القيم والعادات ، ولم يكن هذا التسامح في أي وقت من الأوقات دليل على وهن العواطف الدينية ، لأن الشعب المصري ملك

(١) ضمن سياسة السادات القائمة على الصدمات ، كان قد قرر آنذاك ، تشكيل لجنة برلمانية لتقصى بوضوح الفتنة الطائفية . ويقول هيكل أنه عارضه في ذلك لحساسية الموضوع .

دائماً وباستمرار القدرة على التفريق بين « العصبية الدينية » و « التعصب الديني » ! .

والعصبية الدينية حالة من الإرتباط بين الذين يدينون بدين واحد ، تشدهم للتقارب ، وتدفعهم للقيام بفرائض دينهم ، وللحفاظ على شعائره وتلقينه لأبنائهم ، وقد تتسع لبعض أشكال التكافل الإجتماعي بينهم . . فإذا تجاوزت العصبية الدينية ذلك إلى كراهية للأديان الأخرى . أو عدوان عليها ، أو مصادرة لحق من يعتنقونها في ممارسة شعائرهم الدينية وإحترام فرائضها ، هنا تنقلب إلى « تعصب » ينكره الله . . ويشمئز منه العرف . . ويعاقب عليه القانون . .

ومن المؤكد أن الذين يفهمون في الدين خيراً مما أفهم ، يستطيعون أن يجدوا في نصوص القرآن والإنجيل ما يبرهن على إستنكار الإسلام لهذا الذي حدث وكراهة المسيحية له ، كما أنهم يستطيعون أن يجدوا في كتب الفقه والتفسير واللاهوت أمثلة وشواهد عليه ، مما كان يفعله السلف الصالح فأساء إليه الخلف الطالح . . .

والأهم من هذا كله ، هو أن يلتفت المهتمون بالفكر السياسي للدلالة الإجتماعية والسياسية لمثل هذه الظواهر ، وأن يربطوا بينها وبين القضايا الأساسية للنضال الوطني ، وهي التي ينبغي أن تكون المحك الرئيسي الذي تقاس عليه أي قضية أو مسألة . .

ولقد سبق للرئيس السادات أن أشار في خطابه أمام الدورة السابقة للمؤتمر القومي في يوليو الماضي ـ إلى أن هناك أصابع للمخابرات الأميركية في إفتعال بعض الخلافات بين الأقباط والمسلمين ، بما يؤدي ألى فتنة طائفية ، ومن البديهي أن مثل هذه المحاولات مستمرة ، لكن ما يجب علينا أن ندركه هو ألا نستسهل المسألة ونلقي بكل المسؤولية على عاتق المخابرات الأميركية ونستريح . . ونريح أنفسنا من مسؤولية هذا الذي يحدث .

ونحن كمواطنين ، مسؤولين ، ليس فقط لأن هناك أقساماً منا تفتقد

الوعي السياسي لإدراك مؤامرات الأعداء ، وإفشالها ، بل لأن هناك آخرين - بوعي أو بدون وعي - يسعون لتلغيم الجو بين الأغلبية المسلمة والأقليات غير المسلمة . . أما بالشائعات الكاذبة ، أو بالمنشورات المزورة[1] ، وهو ما تقع في أسراه عناصر من المتعصبين من الكثرة أو القلة ، فتروج تروج لمضمون هذا وذاك ، وتنتهي بنشر أفكار سياسية خاطئة ، تترتب عليها نتائج أكثر خطأ وخطورة . كذلك الذي حدث في الخانكة وغيرها ، وكذلك الذي يمكن أن يحدث إذا لم نتصدى بالوعي السياسي كل هذه الأفكار الخاطئة . .

## دار المصريين جميعاً :

وفي حدود هذا التصور ، فإن البعض يروج لأفكار تتعارض تمام التعارض ، مع ما إستقر عليه الفكر السياسي المصري ، على إمتداد الخمسين عاماً الماضية ، من طبيعة لهذه الدولة ، ولنظام الحكم فيها ، وما أُلحق بهذا كله من تطورات أكدت هذا الطابع وبلورته ، ويعتبر ما حدث خروجاً عن إطاره ، وهو ما ينبغي أن تجد له حلاً ديمقراطياً حقيقياً . .

ومنذ ثورة ١٩١٩ ، والنظام السياسي المصري ، قد إستمد وجوده من الإقرار بالعمود الفقري لأي حركة قومية ، وبما إستقر عليه الفكر الليبرالي ، وبهذا أصبحت مصر « دولة علمانية » تستمد شرائعها من الزمن المتغير والمتطور ، وهو ما إستتبع تأكيد مجموعة من الحقائق الأساسية .

● أولها أن السلطة المعبرة عن جموع المصريين ، هي سلطة مدنية وليست سلطة دينية ، وهي تلي الحكم بالإقرار الجماهيري وبناء على رضا المحكومين ، وتستمد شرعيتها من الإختيار أو الإقرار ، وهي ليست مفوضة عن أي قوة علوية ، فالحاكم هو « الملك » وليس الخليفة ، وهو رمز الدولة وليس - كما زعم بعض الخلفاء - ظل الله على الأرض . .

---

(١) إشارة لمنشور سري ، كان يوزع بكثافة قد تدعو للريبة بين المسلمين آنذاك ، ويتضمن ما سمي بمحضر إجتماع سري ، ضم البابا شنودة الثالث ، وقادة الكنيسة ، ونسب هذا المحضر للبابا شنودة ، تحريضه للأقباط ، على ما يسمى بتحويل مصر إلى دولة قبطية .

وفي النظام الملكي ، كان الملك يملك ولا يحكم ، وهو يلي الحكم طول حياته وتتولاه بعده ذريته ، ولأنه رمز للدولة ، فليس مسؤولاً بشكل مباشر ، خاصة أنه غير قابل للعزل - دستورياً - ومن هنا فهو يمارس بواسطة وزرائه ، والوزراء مسؤولون ومتضامنون في المسؤولية أمام مجلس النواب ، الذي ينتخبه جموع المصريين ، ليصدر نيابة عنهم القوانين والشرائع في حدود مصلحتهم . . وفي النظام الجمهوري الرئاسي ، وهو السائد منذ ١٩٥٦ وإلى الآن ، فإن رئيس الجمهورية مسؤول أمام الشعب ، وهو ينتخب بواسطته ، ويعبر عنه ويستمد سلطته منه .

● وترتيباً على هذا ، فإن العلاقة بين الحاكمين والمحكومين ، هي علاقة موضوعية وليست شخصية ، كما أنها ليست علاقة مقدسة وأنها ليست علاقة بين « الخليفة » و « الرعايا » ولكنها علاقة بين « الدولة » و « المواطن » والفرق بين العلاقتين واضح وصريح فالخليفة يعتبر نفسه إمام المسلمين ، ومفسر دينهم ، وهو يحكم - فيما يزعم لنفسه - على أساس تطبيق أحكام الله ، لذلك فإن سلطته مقدسة ، أما في الدولة المدنية ، فإن السلطة تعبر عن مصلحة المواطنين الدنيوية ، وهي تطبق شرائع يضعها ممثلون لمجموع الأمة تحمي مصالحهم المتطورة والمتغيرة .

● وأساس العلاقة بين الدولة والمواطن في أي نظام ديمقراطي ، هو كفالة « حقوق المواطنة » للجميع ، فالمواطنون متساوون أمام القانون في الواجبات والحقوق . . فكل المواطنين يدفعون الضرائب التي تمول منها الخدمات العامة ، وليس فيهم من يدفع « الخراج » أو « الزكاة » في مقابل من يدفع « الجزية » ، وليس هناك في الدولة المدنية من يعفون من التجنيد ويقوم آخرون بحمايتهم والدفاع عنهم فالتجنيد إجباري على كل المواطنين ، والجميع ملزمون بالخضوع لأحكام القانون لصيانة الأمن والنظام العام[١] وفي مقابل هذا فللمصريين جميعاً

---

(١) في أثناء صياغة دستور ١٩٢٣ ، دارت بعض المناقشات حول حق الانتخاب ، وكان محك المناقشة هو أن « المواطنة » حقوق ، وواجبات . . ومن هنا أقرت اللجنة مبدأ أن « الإقتراع العام » أو « حق الإنتخاب » هو من حقوق كل المصريين ، لا فرق في ذلك بين أمي وجاهل ، ورفضت ما طالب به البعض من قصر =

حقوق متساوية في تولي الوظائف العامة وفي الإستفادة من الخدمات العامة والإجتماعية كما أنهم متساوون أمام القانون ، ولهم جميعاً حقوقهم في ممارسة كافة الحريات العامة ، وعلى رأسها حرية الرأي والعقيدة . .

وجوهر هذا كله هو أنه لا يجوز التفرقة بين المصريين في الحقوق والواجبات بسبب ما يدينون به ، أو يعتنقونه من معتقدات دينية أو دنيوية ، إجتماعية أو سياسية ، أو فلسفية ، كما أنه لا يجوز التفرقة بينهم بسبب جنسهم ، فالمرأة كالرجل أمام القانون ، ولها كل حقوقه ، أو بسبب أصولهم ، فالقانون لا يفرق بين أبناء الأسر وأبناء السبيل . وبمقتضى هذه القواعد ، فليس هناك في مصر درجات للمواطنة وينبغي ألا نسمح لأحد بأن يفتعل هذه الدرجات .

وهذا كله ينظمه الدستور المصري الصادر في عام ١٩٧١ الذي ينص على أن « المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة . لا يتميز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة[١] ، كما أنه ينص على أن الدولة تكفل « حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية[٢] .

## علمانية الدولة في المنظور الديني :

والواقع أن فكرة الدولة المدنية لا تخالف الدين الإسلامي ، الذي لم ينص على شكل معين للدولة الإسلامية ، فقد كانت الخلافة إجتهاداً خاصاً للصحابة الأولين ، بدليل أن الخلاف حول نظام الحكم في دولة الإسلام قد

---

= الإنتخاب على المتعلمين وكان منطقها في ذلك ، أن الإنتخاب حق مترتب على واجب هو الجندية ، وما دام هذا الذي يفلح الأرض ، يحمل من حق الجندية ما يحمل غيره أو أكثر مما يحمل غيره ، فحقه في الإنتخاب لا يصح أن يكون محل نزاع ( راجع مذكرات في السياسة المصرية - د . محمد حسين هيكل - ح ١ ص ١٣٤ ) . ودفع الضرائب والجندية محكان رئيسيان في حق المواطنة . .

(١) المادة ٤٠ من دستور ١٩٧١ . والمادة بنفس النص تقريباً وردت في دستور ١٩٢٣ - المادة الثالثة منه - وكذلك وردت بنفس النص تقريباً في دستور ١٩٥٦ - المادة ٣١ .

(٢) المادة ٤٦ من دستور ١٩٧١ . والمادة بنفس النص تقريباً وردت في دستور ١٩٢٣ - المادة ١٣ ، كما وردت بنفس النص في دستور ١٩٥٦ المادة ٤٣ .

إستمر وتزايد بعد أقل من ربع قرن على وفاة الرسول ، وكثر فيه الحوار والخلاف بين مدارس الفكر الإسلامي .

والمدرسة العقلانية المستنيرة في هذا الفكر ، لا ترى في الدولة « العلمانية » أو « الزمنية » خروجاً على شرائع الإسلام ، وهي تذهب إلى القول بأن الله لا يمكن إلاّ أن يقصد مصلحة عباده ، وأن نصوص القرآن ما نزلت إلا لذلك ، فإذا اتضح من ظاهر نص قرآني أنه ـ ظاهراً ـ يخالف هذه المصلحة ، جاز تأويل تفسيره بما يحقق مصلحة المسلمين ، فإذا كان النص حديث نبوي جاز الحكم ببطلانه على أساس أنه ضعيف الإسناد . . والمفهوم عند هذه المدرسة أن « العقل » هو الذي يحدد الصالح والطالح من الأمور ، كما أن جموع المسلمين هي التي تحدد مصالحها على ضوء المتغير من الظروف والأوضاع الزمنية، وهو ما يكفله أي تمثيل ديمقراطي ، بما لا يجعل من اللجوء إلى التشريع الزمني مخالفة لأي فهم مستنير في الإسلام[1] .

ومن الحق أن نقول أن هذه المسألة هي من المسائل التي يطول حولها الخلاف والجدل في الفكر الإسلامي .

بيد أن هناك مدرسة تقبله بالفعل، وفي تحليل الدكتور « **طه حسين** » لنظام الحكم الإسلامي حتى في ظل الرسول ، ذهب إلى القول بأن نظام الحكم النبوي كان نظاماً مدنياً ، ولم يكن نظاماً تيوقراطيا ، وأن له تميزه الخاص والمتفرد في أنظمة الحكم التي كانت سائدة آنذاك . .[2] .

وقد تصدى المفكر الإسلامي الكبير « **علي عبد الرزاق** » لهذه القضية في العشرينات . . وحسم المسألة وناقشها منتهياً إلى القول بأن محمداً ﷺ ، ما كان إلا رسولاً لدعوة دينية خالصة للدين ، لا تشوبها نزعة ملك ، ولا دعوة لدولة ، وإنه لم يكن للنبي ﷺ مُلْكٌ ولا حكومة ، وإنه ﷺ ، لم يقم بتأسيس مملكة بالمعنى الذي يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفاتها ، ما كان إلا رسولاً

(١) راجع في ذلك ـ أحمد أمين ـ ضحى الإسلام ـ الجزء الثالث ـ الطبعة الأولى من ص ٢١ الى ٢٠٧

(٢) راجع ـ الفتنة الكبرى ـ ج ١ : عثمان .

كإخوانه الخالين من الرسل ، وما كان ملكاً ولا مؤسس دولة ولا داعياً إلى ملك »[١]

ولا يعنيني هنا أن أدخل طرفاً في هذا الحوار ، إذ من المؤكد أن الفكر المصري في مجمله قد إستقر على الأخذ بمنهج هذه المدرسة المستنيرة عملاً وفعلاً بل وتصدى المفكرون الإسلاميون المستنيرون للتيار الذي يدعو للدولة الدينية من منظور الإسلام نفسه ، حرصاً منهم على تجنيب دين الله الدخول في صراعات الحكم والسياسة ، وصيانة للعقيدة الإسلامية من أن تُحَمَّل بأوزار الذين يزعمون أنهم يحكمون بإسمها ، أو باعتبارهم خلفاء عن الرسول .

وقد شهدت الفترة بين ثورتي ١٩١٩ و١٩٥٢ دفاعاً مستميتاً من الليبراليين المصريين ، من أجل الحفاظ على الطابع العلماني للدولة المصرية ، وتأكيده ، سواء في قضايا حرية الفكر أو التشريع . وهناك العديد من المناقشات الحادة التي دارت في المجالس النيابية انتصاراً لهذا الإتجاه ، خاصة أن القوى الديكتاتورية كانت تحاول التقنع بدعوى الدولة الدينية « لكي تضرب بها كل الحقوق الديمقراطية للشعب ، وتقضي على مبدأ « الأمة مصدر السلطات » وهو جوهر النظام الديمقراطي وحجر الأساس في علمانية الدولة .. [٢] .

ومن بين هذه المناقشات ، مناقشة جرت في مجلس الشيوخ المصري عام ١٩٤٣ حول قانون الميراث ، إذ كان مشروع القانون المعروض يتضمن مادة تقول أن الميراث يحجب عن « الوارث » إذا قتل « مورثه » ، واستثنت المادة من هذا الحجب الزوج الذي يقتل زوجته وهي متلبسة بالزنا ، فأباحت له أن يرثها ، وأراد بعض أعضاء المجلس أن يتوسعوا في هذه الرخصة ، فطالبوا بأن

(١) علي عبد الرزاق ـ الإسلام وأصول الحكم ( بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام ) الطبعة الثالثة ١٩٢٥ ـ مطبعة مصر ص ٦٤ ـ ٦٥ .

(٢) راجع في ذلك كتاب خالد محمد خالد ـ من هنا نبدأ ـ وقد ناقش المسألة في فصل بعنوان « قومية الحكم » ، ويمكن الإستثارة بوجهة النظر الأخرى في كتاب محمد الغزالي « من هنا نعلم » ـ راجع كذلك رأياً آخر في هذا الموضوع في مقال سامي خشبة « التفكير الليبرالي ومفهوم الدولة المعصومة » ـ الآداب البيروتية أغسطس ١٩٧٢ ، وهو يعتبر تنبيه مبكر لخطر إنبعاث ظاهرة المطالبة بدولة تيوقراطية بعد النكسة ..

يشمل هذا الإستثناء **الأب الذي يقتل** بنته الزانية ، والأخ ، والإبن اللذان **يقعلان** نفس الشيء . .

وكادت المادة تمر ، لولا أن إعترض الدكتور « **محمد حسين هيكل** » ـ وكان عضواً بالمجلس ـ وبنى إعتراضه على أساس أن إباحة الميراث للأخ والأب والإبن الذي يقتل مورثته الزانية هو حكم أخلاقي ، وأن الإستثناء أعطي للزوج لأنه يكون في حالة نفسية لا يمكن أن تبيحها للآخرين ، إلا إذا كنا بذلك نؤثم الزانية ونهدر دمها ، وهذا غير وارد ، لأن الدستور المصري ( **١٩٢٣** ) قائم على الأسس الزمانية وليس على أي أسس غيرها . . وقبل إعتراض الدكتور « **هيكل** » . . ولم تمر المادة . .

وقد دخل **الوفد المصري** ـ وكان قلعة من قلاع الديمقراطية الليبرالية في عمومه ـ معارك طويلة في هذا الصدد ، فعند الإعداد لتولي الملك السابق « فاروق » لسلطته الدستورية ، اقترح بعض أمراء الأسرة المالكة ، أن يتوج الملك في حفلة دينية يسلمه فيها شيخ الأزهر سيف جده « **محمد علي** » ، ثم يتلو هو والمشايخ دعاء خاصاً . . وقد تصدى « **مصطفى النحاس** » لهذه الفكرة بشراسة ، وأصر على ألاَّ ينفذ إلا ما جاء في الدستور ، من أن الملك يحلف اليمين أمام مجلس البرلمان ، وعندما إقترح البعض ـ كحل وسط ـ أن يصلي الملك صلاة الجمعة في ثاني أيام تتويجه بالجامع الأزهر ، رفض « **النحاس** » أيضاً ، وقال أن جلالته يستطيع أن يصلي وقتما شاء ، وفي أي مسجد يريد ، ولكن هذا لا يكون بين مراسيم التتويج لأي سبب .

وقد بنى « **النحاس** » إعتراضه على نفس الأساس ، وهو أن الملك يتولى السلطة من الشعب ، وليس من شيخ الأزهر ، على أساس أن الأمة هي مصدر السلطات ، وهي التي تعطي العرش للملك ، لأن تناوله لسيف جده من شيخ الأزهر يخلق شبهة أنه يحكم لطائفة من الأمة دون أخرى [1] .

---

(١) راجع التفاصيل في كتاب محمد التابعي ـ أسرار الساسة والسياسة وصحف صيف ١٩٣٧ . . وخاصة **الأهرام والمقطم والمصري** . .

والمسألة بالنسبة للفكر المسيحي أيسر منالاً . . « فمنذ البداية ، رفضت الكنيسة القبطية ربط السلطة الزمنية بالدين . ولقد حفظ لنا تراث البطريرك المصري « أثناسيوس » الذي تولى البطريركية بين ٣٢٨ و ٣٧٣ م ، حديثاً موجهاً إلى الإمبراطور الروماني « قسطنطين » ، قال له فيه : لا تحكم نفسك في المسائل الكنسية . ولا تصدر إلينا أمراً بشأن هذه المسائل ، لقد أعطاك الله المملكة وعهد إلينا بأمور الكنيسة . . فليس مسموحاً لنا بأن نمارس حكماً أرضياً ، وليس لك سلطان أن تقوم بعمل كنسي (١) .

وفي حين نشأ إرتباط بين الكنيسة والدولة في أوروبا . فإن الكنيسة المصرية ، ظلت تصدر على أساس فهمها الصحيح أوصية السيد المسيح لأتباعه « أعطوا ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله » ، وهو ما عنى لديها فصل الدين عن الدولة . . وهذا هو السبب في أن الأقباط المصريين رفضوا تقديم أي مساعدة للصليبيين للإستيلاء على مصر ، إذ إعتبروا أن مثل هذه الحروب إنما تتم لحساب قيصر وليس لحساب الله (٢) .

## عودة الروح للأفكار القديمة :

وبرغم أن علمانية الدولة كانت قد أصبحت قضية منتهية تقريباً . . على أساس أن كل الدساتير التي صدرت بعد الثورة قد تضمنت ما يؤكد هذا كما سبق أن أوضحنا ، فإن كثيرين قد أطلوا بوجوههم ، ليطالبوا من جديد بالقضاء على زمنية الدولة . .

ومن الحق أن نقول أن هذا التيار كان يعمل بإستمرار طوال العشرين عاماً الماضية تحت السطح ، وقد طرح نفسه واضحاً وصريحاً أثناء مناقشة الميثاق عام ١٩٦٢ أمام « المؤتمر الوطني للقوى الشعبية » ، وبهذا إتضح أن عشرة أعوام من الثورة ، قد ركزت بعض عيوب المرحلة السابقة ، وهذا يعود إلى الصراع الحاد

---

(١) د . وليم سليمان : الكنيسة المصرية تواجه الإستعمار والصهيونية ـ دار الكاتب العربي ١٩٦٧ ص ـ ٨ .
(٢) نفس المصدر من ص ١٥ ـ ١٨ .

الذي نشب في بداية الثورة بينها وبين « الأخوان المسلمين » الممثلون السابقون لهذا الإتجاه ، إذ دفع التكتيك السياسي الثورة ، إلى محاولة عزل هذه الجماعة عن الجماهير ، دون إثارة حساسيتها الدينية ، وذلك بإقرار بعض المنطلقات السياسية لها ، ومنها فكرة الحكم الديني . .

وفي مواجهة هذا التيار الذي تقنع به المدافعون عن « حرية التملك » من أغنياء الفلاحين ، في مؤتمر ١٩٦٢ . . قال الدكتور « صلاح الدين نخيمر » في المؤتمر : « أن عصر القوميات يا إخواني هو عصر التزمين ، إنما هو العصر الذي تتوقف فيه السلطة عن أن تكون دينية لتكون زمنية » .

وقد إلتفت « د . نخيمر » لمفارقة غريبة في هذا الإتجاه . . فبينما طالب كثيرون بالحد من حرية المرأة بحكم الدين، لم يجدوا في أنفسهم الشجاعة للمطالبة بإلغاء الخمور مثلاً لعلمهم أن تنفيذ هذا غير عملي وغير ممكن (١) .

غير أن هذا التيار عاد للتصاعد بشراسة بعد النكسة ، وإستمر تصاعده في الفترة الأخيرة ، بفعل نشاط عدد من العناصر المتعصبة ، التي تعبر عن مطامح أغنياء الفلاحين في إرساء أوضاع سياسية تكون أكثر ضماناً لحرية التملك والإستثمار ، خاصة في ظروف الأزمة التي تحيط بوطننا ، والتي تسعى كل القوى الوطنية والمستنيرة من أجل حلها شعبياً ديمقراطياً ، يجعل من جهد الجماهير الشعبية في تحرير الوطن وإنجاز وأستكمال الثورة الوطنية الديمقراطية ، المقدمة الطبيعية للدخول في آفاق الثورة الإشتراكية .

والمشكلة كلها أن هذه العناصر تدعو لرأيها بطريقة أصبحت مثار خوف للمصريين من غير المسلمين ، ثم أصبحت تمثل إستفزازاً للمتعصبين منهم ، وهو ما أدى تصاعده إلى الموقف الراهن . .

ويتقنع المطالبون بالدولة الدينية ، وراء الزعم بأن إنشاء هذه الدولة هو الكفيل بالنصر على العدو الإسرائيلي ، وهي فكرة خاطئة تماماً ، ولا حاجة بنا

---

(١) المحاضر الرسمية لجلسات المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ( مايو ١٩٦٢) - محضر الجلسة ١١ في ١٩٦٢/٧/٦ - ص ٣٧٤ من المضبطة الرسمية - المطابع الأميرية .

للتذكير بما ارتكبه « الخلفاء » من جرائم في حق الشعب المصري ، سواء كانوا أمويين في دمشق أو عباسيين في بغداد ، أو عثمانلية على ضفاف البوسفور . .

ويكفي أن نذكر بأن أمير المؤمنين « السلطان عبد الحميد » هو الذي أصدر منشور عصيان « عرابي » الشهير . . الذي قال فيه بأن عرابي « كافر وخارج عن دين الإسلام لمخالفته لولي الأمر الشرعي » ، وولي الأمر « الشرعي » في نظر خليفة رسول الله ، هو الخديوي توفيق » . . ومن المؤكد أن « عرابي » كان أقرب لله ولرسوله من « المجنون » الذي كان يزعم ذلك لنفسه ، وهو يحكم المسلمين من أحضان الجواري ، ويسلم أوطانهم للمحتلين في وقت كان أقباط مصر ومسلموها يحاربون العدو ، وكان البطريرك المصري كيرلس الخامس قد أصدر بياناً بأن الإنجليز خارجون عن دين المسيح لعدوانهم على شعب مصر . .

ومن المضحك أن يزعم البعض بأن إسرائيل قد إنتصرت لأنها دولة دينية ، وبرغم أن هذا غير صحيح على إطلاقه ويتضمن تبسيطاً مخلاً للقضية ، فإننا لو إعتمدنا هذه الحجة ، فسوف نفقد وجاهة ومعقولية المنطق الذي نواجه به إسرائيل على المستوى العالمي . . فنحن نبني كل منطقنا على أساس أن إسرائيل دولة عنصرية متعصبة ، وأن جوهر الوجود الإسرائيلي جوهر غير متحضر ، أذ لا توجد دولة في العالم المعاصر ، تبنى على أساس ديني . . فكيف نبني دولنا على نفس الأساس الذي ننكره على إسرائيل ؟ . .

وليس صحيحاً أن بناء الدولة الدينية هو الكفيل بالنصر ، فقد تمزقت الدولة الإسلامية شيعاً وإمارات وحروباً وفتن داخلية قبل أن يمر نصف قرن على وفاة الرسول ، والحروب التي جرت بين المسلمين بعضهم البعض ، أكثر من تلك التي جرت بينهم وبين المشركين أو المرتدين أو الملاحدة .

والواقع أن بناء دولة دينية ، يجعل من الصعب علينا أن نحارب إسرائيل بحكم المنطق الأساسي الذي يحكم المسألة كلها . . فهل نحاربها لأنها تدين باليهودية . . كيف نفعل هذا واليهودية في النهاية دين سماوي ، يعترف به القرآن ، والمعتنقون له من أهل الكتاب الذين أوصانا بهم القرآن . .

وهكذا تفشل هذه الدعوة في أن تقدم أي خدمة حقيقية لقضيتنا . . بل وتضر بها ، ثم هي تضر أيضاً بوحدتنا القومية ، لأن المتعصبين من المسيحيين يواجهونها بدعوى أخرى . . هي دعوى التمثيل الطائفي .

**مصريون لا طوائف :**

وليس المهم هنا أي الدعوتين « فعل » وأيهما « رد فعل » فالواقع أمامنا يكشف عن أن المسألة أصبحت « فعلاً » و « رد فعل » مستمرين ، وفي تصاعد لولبي يأخذ بخناق كل الذين يشعرون بأن « المواطنة » وحقوقها هي الأساس في كل شيء . .

ودعوى التمثيل الطائفي ، لا تقل خطراً عن المطالبة بالحكومة الدينية ، فهي تحول الأديان المتعددة ، التي قد توجد في الوطن الواحد ، إلى « قوميات » تطالب بحقوق منفصلة ، وبتمثيل نسبي وظائفي وقد سبق أن تعرضت اللجنة التي وضعت دستور عام ١٩٢٣ لهذه المسألة فيما يتعلق بامتيازات العربان وبتمثيل الأقباط في مجلس النواب . .

يقول الدكتور « **محمد حسين هيكل** » ـ وكان عضواً بلجنة الثلاثين التي وضعت هذا الدستور ، ان « **صالح باشا لملوم** » قد طالب بأن يقر في الدستور على إمتيازات العربان التي كانت سارية يومئذ . . وكان ولاة مصر في العصور الوسطى قد عهدوا للعربان بالدفاع عن الحدود . وفي مقابل ذلك كانوا يعفون من الجندية وقد رفضت اللجنة الإقرار بهذا الإمتياز ، على أساس أن الدولة هي التي ستدافع عن الحدود ، وأنه لا يجوز أن يعفى أحد من واجب الدفاع عن الوطن . . .

أما نظرية تمثيل الأقليات فقد عرضها « **توفيق دوس باشا** » . وقد قدمها موضحاً بأنه لا يقصد خلق إمتيازات للأقباط . ولكنه يقصد إسقاط حجة الإنجليز الذين إحتفظوا في تصريح ٢٨ فبراير بموقفهم من الدفاع عن الأقليات . كموقفهم من الدفاع عن الأجانب . وأنه لو نص في الدستور على

تمثيلهم سقطت الحجة . لأن الأقباط سيجدون من ممثليهم في البرلمان من يدافع عنهم . .

وفي تبرير فكرته قال « توفيق دوس » أن الأقليات محدودة العدد ، لا يبلغ عددها عشر عدد السكان ، فإذا مثلوا بنسبتهم ، بل بضعف هذه النسبة ، لم يغير ذلك من سلطان الكثرة ، ولم يجن عليه . ولكن اللجنة إعترضت على الفكرة وإعترض عليها الأقباط المستنيرون ، وبنى هؤلاء موقفهم على أن الدستور ينص على حرية الإعتقاد وحرية الرأي ، وعلى المساواة بين المصريين جميعاً ، والتمثيل الطائفي يهدم هذه الأسس ، ويحول مصر من دولة قومية موحدة ، إلى مجموعة من الطوائف الدينية تنتهي بالتمزق الكامل لأرض الوطن[1] .

وقد ظهر صواب رأي اللجنة ، عندما أجريت الإنتخابات العامة في أواخر ١٩٢٣ تطبيقاً للدستور ، فقد تمت على أسس سياسية ، وإختار المواطنون ممثلوهم على أساس إنتماءاتهم الحزبية فنجح مرشحون أقباط في دوائر كلها من المسلمين وسقط منافسيهم المسلمين ، ولم يكن الدين عاملاً من عوامل السقوط أو الفوز إذ حدث العكس في دوائر أغلبيتها من المسيحيين وجاءت نتائج الإنتخابات بعدد من النواب الأقباط يزيد عن المقاعد التي كانت ستخصص لهم ، فيما لو إتبعت قاعدة التمثيل الطائفي . .

وليس هناك في الدستور المصري القائم حالياً أي شروط تحول دون تولي أي مصري لأي منصب من المناصب الكبرى أو الصغرى ، التنفيذية أو التشريعية ، بما في ذلك رئيس الجمهورية نفسه الذي لم يشترط الدستور فيمن تولاه سوى أن يكون مصرياً ومن أبوين مصريين ، ولم يشترط أن يكون مسلماً ، ونفس المسألة بالنسبة لتولي المناصب الوزارية . وقانون مجلس الشعب لا يشترط لعضوية المجلس أي شروط تتعلق بالدين أو الجنس أو الأصل .

وفي ضوء هذه الحقوق المكفولة . تسقط دعوى التمثيل الطائفي . التي لا

---

(١) د . محمد حسين هيكل - المصدر السابق ص ١٣٥ .

نتيجة لها إلا تقسيم الوطن . وإفتعال المشاكل وضرب الوحدة الوطنية وأساسها القومي في الصميم . وليس معقولاً أن يكون رد الفعل لدعوى متعصبة هو دعوى مناظرة لها . . والحقيقة أن الدعوتين هما وجهين لعملة واحدة وضررهما متماثل . .

## الخطر الوهمي على الأديان :

وقد يبدو غريباً أن يصاب الفكر السياسي المصري ، بعد عشرين عاماً من الثورة القومية الثالثة ، وأكثر من خمسين عاماً من الثورة الثانية ، بنكسة تطرح للنقاش قضايا سبق أن حسمها بما لا يدع سبيلاً لمناقشتها من جديد أو حتى للإختلاف حولها .

ومن المدهش أن يحدث هذا في ظروف كتلك التي نواجهها . وبحجم يتجاوز تأثير العناصر الأجنبية . ويتجاوز حتى تأثير النشاط الذي تبذله العناصر الرجعية في الداخل تلك التي تحاول تصوير المسائل كما لو كان هناك خطر يحيق بالأديان . . دون أن تقدم دليلاً واحداً على هذا فالمؤمنون من كل الأديان يمارسون حريتهم الدينية . ويعبدون الله في سماحة ويدعون إليه بالموعظة الحسنة بعيداً عن العصبية والتحجر والجمود . . عن الشعوذة التي تنفر الناس أكثر مما تجذبهم . .

والواقع أن هذا كله يخرج من معطف الذين يريدون أحكام الحصار حول الجماهير الشعبية ، لكي لا تشارك في أمور بلادها ، أو في صياغة المستقبل على أرض الوطن ، وذلك بمداعبة وإستفزاز غرائزها وعواطفها الأولية ، بهدف التمكين لرؤى هؤلاء المحاصرين من الإنتشار بينها ، وهو ما يضع الجماهير في جيوب معاطف الساعين لعرقلة التطور ، والذين يخافون من أن يكنسهم المستقبل .

على أن الآثار المترتبة على ترك مثل هذه الآثار تنتشر أخطر مما تظن فكثيرين ممن يزعمون لأنفسهم فهم الإسلام وهم في ذلك أميون أو شبه أميون ، قد نصبوا أنفسهم لإصدار الأحكام على الناس : فهذا كافر وهذا مؤمن ، وتلك

الفكـرة توافق الإسـلام وتلك تعارضـه . وبعض ما يصدرون من أحكـام تتعلق بقواعد هي من أسس نـظامنا الإجتمـاعي لا يجوز لأحـد أن يتخذ الـدين ستاراً لمعارضتها ولإستثارة الجماهـير ضدهـا خاصـة إذا لم يملك من الثقافـة الدينيـة ما يمكنه من ذلك .

والنتيجـة الخطيـرة لهذا كله ، أن تسـود بـلادنـا نغمـة من الضيق بـالآراء المخالفة وأن تسد أبواب الإجتهـاد في الدين أو في السياسة ، وأن يفـرض علينا مناخ متزمت في كـل شيء ، وهو مـا سوف يقـود بالتـأكيد إلى المصـادرة الكاملة لحرية الفكـر والتعبير والـرأي ، وسيادة منـاخ من الإرهـاب الفكـري . يعـوق تقدمنا ، ويعرض الحريات الأساسية للمصريين للخطر الشديد ، فضـلاً عن أن بعض الأساليب المتبعة قد تؤثر في الأمن العام . .

ولن نسـتطيع أن نجـد حلاً لهـذا الذي حـدث ، سـوى تعميق الهيـاكـل الديمقراطية في بلادنـا ، بما يسمـح للجميع بحقـوق التعبير في الضـوء البـاهـر . والمناقشة العلنية ، وفي حدود حقوق المواطنة التي كفلها الدستور لجميع المواطنين بصرف النظر عن أديانهم أو أجناسهم أو أصـولهم . وأن تكون حقـوق المواطنـة محل رعاية من الدولة ، وتتولى المحكمـة الدسـتورية العليـا ، والقضاء الحكم في أي إجـراء أو قانـون ، أو تطبيق لأحـدهما ، ينجم عنـه ، هضم حق من حقوق المواطنة ، لأي مواطن بسبب أي لون من ألوان التفرقة .

ولا بـد بعد هـذا كله من أن يتفجر المنـاخ السيـاسي في بـلادنـا بـالعمـل الدؤوب في إتجاه تحرير الوطن ، لتشد الأرض الضـائعة إنتبـاه الذين يتـوهون في دروب فـرعية ، ففي هـذه الأرض التي يرتفـع فوقهـا علم غريب من ذكـريـات المسلمين والمسيحيين ومن آثارهم المقدسة ، ما يستحق عنـاء الإهتمام بهـا وليس الإنشغال عنها بما يضر ولا يفيد .

ولن يتفجـر هذا المنـاخ إلا إذا أدركنا عمق هـذه الرغبـة في التنوع داخـل إطار الوحدة ، التي قد تأخذ أشكالاً غريبة ، لكنها جميعـاً تتضمن إحتجاجـاً مراً وصارخاً وقد يكون ضاراً على محاولات التوحيد المتعسفة .

ولو أدركنا ذلك ، فسوف يفضح المشعوذون والدجالون والمتعصبون وسيكتشف كل المتدينين ، أن ما كادوا يشعلونه من فتن ، لا يخدم الدين ، إنما كان محاولة لتمزيق أعلام الوطن . . وتنكيس رايات الله . .

٥

# طلقات للأطيش على جبهة الفكر

« . . كثيرون كانوا يظنون . . ـ وبعض الظن إثم . . إن البرجوازية المصرية . . مكنت للعلمانية . . » .

القضية التي يسعى بها هذا الحديث[١] هي قضية « جبهة المثقفين » تلك التي ينبغي أن ننهض لإقامتها بأسرع ما نستطيع ، وأن نهتم بالحوار حولها ، حوار جاداً وحاداً ، متواصلاً وحاسماً ، يشترك فيه كل المثقفين الذين تشغلهم مأساة هذا الوطن ، وينتمون لتراب أرضه ، وتراث فكره ، ويشعرون بالضياع ، إذ يرون طاقاتهم الإبداعية تهدر فيما لا طائل من ورائه ، تتسرب إلى حيث ينمو القحط ، فتكرس ـ على غير ما يرغبون ـ أوضاعاً هم أشد الناقمين عليها ، وأكثر المتألمين منها . .

وينبغي أن تعدد أطراف هذا الحوار ، وليس معنى هذا أن تتشوش ، فمن البديهي أن الذين يعبرون هم طرفه الأ· ـل ، مهما يعد ما يقولون عما نقول أو يقول غيرنا ، وما يعتقدون غير هؤلاء وأولئك ، ومهما إختلفت بيننا الرؤى ، وتنوعت المسالك ، طالما يجمعنا ذلك الإطار الواسع الذي إصطلح على تسميته

(١) نشر هذا المقال في مجلة « الكاتب » القاهرية ـ في العدد ١٤١ ( ديسمبر ١٩٧٢ ) وقد شطبت الرقابة على النشر بعض صفحاته ، ولم أستطع أن أرده إلى أصله ، لأنني لم أحتفظ بمسودته ، ولم أسترد مخطوطته . وهو يعالج ـ بدرجة من الحذر تتناسب مع إمكانيات النشر آنذاك ـ إتجاهات إدارة السادات ، نحو حل القضية الوطنية في إطار المعسكر الإمبريالي من خلال تحليل الصراع على الجبهة الفكرية ، خلال العام الذي سبق حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وهو يعتبر نبوءة مبكرة .

بالعداء للإستعمار والإمبرالية ، وقد يكره البعض المصطلحين ، وليس لنا حيلة فيها أقره قاموس الفكر العالمي . فإذا طلبوا أن نطلق على هذا كله « الإرتباط بالوطن » فلن تختلف معهم على ألفاظ .

ومن الواجب أن ندعو الدولة لكي تشترك في هذا الحوار ، ومن الواجب أن تستجيب لما ندعوها إليه ، فما نظنه يتكامل بدونها ، ونحن في بلد تتولى الدولة فيه من أموره أكثرها ، ولا تترك للناس إلا القدر اليسير من أمورهم ، ثم إن ذلك كله حقنا عليها ، تكفله لنا نصوص في دستور هذا الوطن ، وتكفله دروس في تجربته ، وتحتمه فوق هذا وذاك مصلحته .

وما أكثر منظمات الدولة التي تشرف على الثقافة والإعلام وأمور الفكر ، فهناك وزارات ومؤسسات تتبع الحكومة ، وهناك تنظيم سياسي تقول وثائقه أنه تعبير عن تحالف شعبي ، ويضم بين ما يضم لجاناً للثقافة والإعلام والفكر[1] ولهذا التنظيم « هيئة برلمانية » هي مجلس الشعب ، به لجان بهذا كله ، وهناك مجالس عليا للبحث العلمي وأخرى للبحث الإجتماعي ، وثالثة لرعاية الآداب والعلوم والفنون ، ثم هناك الجامعات ومراكز البحث وما أكثر عددها .

فإذا تركنا تلك المنظمات الرسمية أو شبه الرسمية وقد قبلت دعوتنا، فلنلتفت أيضاً لتلك المنظمات القليلة والمبعثرة التي تضم أدباء وفنانين وكتاباً ومفكرين ، أنشأوها بمبادراتهم الذاتية ، وتعيش بحماس العدد القليل منهم ، تتفاوت في نشاطها ، وتتفاوت في رؤيتها ، بيد أنها جميعاً أبعد ما تكون عن النشاط الفعال ، تخنقها الصراعات الشخصية ، ويقتلها الإحساس بأنها بلا دور حقيقي ، مهما أرضى أصحابها أنفسهم بمزاعم هم أول المدركين أنها عارية عن الصدق . . وبعض تلك المنظمات في العاصمة ، لبعضه دور باذخة التكاليف خاوية المحتوى ، ولبعضه دور فقيرة التكاليف ، فقيرة المحتوى ، ولغيره مقاعد المقاهي تمتلىء بالمثرثرين في أعراض الكتاب ، وفي أعراض أنفسهم ، يحط عليها الذباب من عفونة الكلمات ، وتتعقد فيه اللغة من مرض النفس ، وعقد

---

(١) كان التنظيم السياسي الواحد ، القائم آنذاك ، هو الإتحاد الإشتراكي العربي ، الذي إستولى السادات على قيادته ، بعد أن طرد منها مجموعة علي صبري .

النقص ، ونرجسية طافحة كطفح المجاري في أحياء الفقراء . .

وليست المنظمات التي تتخذ لها من عواصم المحافظات والمدن الصغيرة مقاراً ، ببعيده عن كل تلك الأمراض المعدية ، يضاف إليها أمراض الحياة في مجتمعات أقربَ إلى القيم الزراعية ، وأبعد ما تكون عن رحابة الفكر المرتبط بالمدينة ، يحصرها القحط الفكري ، وتقتلها الغربة الموحشة . .

وإذن فإن كل تلك المنظمات الرسمي منها وشبه الرسمي ، والشعبي مدعوة كلها لتشارك في ذلك الحوار الذي ندعو إليه حول « الجبهة الثقافية المعادية للإستعمار » ، فإذا قبلت الدعوة ، فسوف نجد أنفسنا أمام ممثلين لتيارات الفكر المصري المعاصر ، فإذا لم يتحقق هذا ، فنحن مطالبون بأن نستكمل تمثيل هذه التيارات ، بما تضمه من مفكرين يمثلونها ويعبرون عنها .

وإذا شئنا أن ننظر للأمر بإعتباره تصنيفاً فكرياً محضاً ، فلنقل أن في بلادنا الآن من تيارات الفكر أربع تيارات رئيسية :

● هناك من يعتمدون اليسارية وسيلة للنهم ، وكشَّافاً له ، وقد يغلو بعضهم ، وقد يعتدل بعضهم ، وقد يسحب هذا من ذاك حق الإنتماء ، وقد يلج بابهم من يسمون أنفسهم باليسار الجديد ، فيهم من رومانسية البداية حماس ، وبعض من قِلَّة تَدبر ، وكثير من إيمان مع قليل من فهم ، وعلو في الصوت مع خفوت الوعي ، تتوثق صلاتهم بأنفسهم عبر المرآة ، أكثر مما تتوفق بمن يزعمون لأنفسهم أنهم تعبير عنهم ، لكنهم في النهاية مخلصون لوطنهم أشد الإخلاص ، وحريصون عليه أبلغ الحرص .

● ولنقل أن هناك تياراً ليبرالياً يقتنع بفكرة الحرية كما صاغتها الثورة الفرنسية ، وبعضه يغلو في المثالية ، فيرى الفكرة كما نبضت بها تلك الثورة ، نقية ، وبعضه يعتمدها كما أقرها الواقع عندما قَوْلَبها الصناعيون والتجاريون لمصالحهم ، وبعض هؤلاء ينظرون لقضية الحرية بإعتبارها مفتاح كل شيء وقد تضيق رؤيتهم لها ، وخاصة عند بعض العناصر التي لا تخلو من الإحساس بأرستقراطية المفكر ، فتعتبر أن كل المشاكل قد حلت إذا لم يقم بينها وبين ما

تريد أن تسوقه للناس من آراء حائل أو مانع . وقد تتسع هذه الرؤية ، فتعتمد الحرية للجميع .

● وبين هذين التيارين ، يقيم التيار الثالث : ينحو بالليبرالية إلى اليسار قليلاً ، فيصوغ منها راديكالية مصرية ذات طابع خاص ، عُمِّدت رسمياً في يولية ١٩٦١ ، ويكاد يتكون منها أكثر أجنحة التيار الناصري تقدماً وثورية ، وهو تيار يعيش على الإنتقاء ، يأخذ من الأنظمة الشمولية فكرتها عن الحرية ، باعتبارها حرية النُخبة الممتازة ، ويأخذ من الليبرالية المستنيرة فكرة أن الملكية تلعب وظيفة إجتماعية ، ويأخذ من الماركسية أفكاراً شديدة العمومية ، كفكرة العدل الإجتماعي ، ويرفض تفسيرها للإستغلال بإعتباره إستيلاءً على فائض قيمة العمل ، كما يرفض منها فكرها الفلسفي كله ، ويعتمد من فلسفة التاريخ فيها ، فكرة الصراع الطبقي ، بإعتبارها فكرة فاعلة في الماضي ، وليست كذلك في الحاضر .

● ولنقل بعد هذا أن لدينا تياراً آخر ، يتميز برؤية أقرب إلى فكر المجتمعات الزراعية المتطورة ، وينظرٌ للحضارة نظرة خاصة ، ويكره كثيراً من مقولات التيارات السابقة ، ويشك كثيراً بها ، ويزعم له فهمه أنه بذلك يكون أقرب ألى تراثنا ، وخاصة في جانبه الديني ، وهو مع ذلك يتقنع بهذا التيار أو ذاك ، يدعو إلى دولة ثيوقراطية ، ويسحب أحياناً بعض المفاهيم المرنة للتيار الثالث ، فيفسر لحسابه نصوصاً من « الميثاق » ، ومن تراث « عبد الناصر » ، أو من بعض الممارسات السياسية القديمة ، فلا تستعصي عليه ، ولا ترفض أن تعمل لحسابه ، فهي حَمَّالَةُ أوجه ، وبها مرونة وعمومية تجعلها صالحة للإرتداء ، تتوشح بها الأجسام على إختلاف حظها من الطول والقصر ، أو النحافة والسمنة .

بيد أن التصنيف الفكري ، سيكون خاطئاً تماماً ، إذا لم ننظر إليه كتعبير عن الصراع الطبقي في بلادنا ، فهو في النهاية مولود لهذا الصراع ووالد له في نفس اللحظة ، ينتج عنه ، وقد يسبقه ، ويتفاعل معه فيقوده إلى خطوات بعضها بسيط يمكن إدراكه ، ومعظمها معقد وعسير الفهم . .

فإذا أردنا أن نسهل الأمر على أنفسنا ، فنستطيع أن نقول أن التيار الأول يعبر عن مصلحة الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين ، ويسعى لتأكيد وجودها في مناخنا السياسي .

ولن يكون عسيراً أن نضع بطاقة التيار الثاني على صدر تلك الشرائح المالكة والمستثمرة في الصناعة التي يسميها بعضنا بالقطاع الخاص ، ويفضل آخرون أن نسميها بالبرجوازية الوطنية، والتي تسعى بدأب منذ أكثر من عشر سنوات لتزيح من أمامها العقبات التي وضعت أمام حريتها في تكوين تراكمها الرأسمالي ـ تزعم أن ذلك أوفق لتطورنا ، وأدعى لتنميته إقتصادياً .

والتيار الثالث يعبر عن تحالف يضم تلك العناصر الأكثر إستنارة وتحرراً من الرأسمالية الوطنية ، التي ترى أن نقل الإقتصاد الوطني ، إلى آفاق التصنيع الثقيل بحيث يواجه ضراوة الإحتكارات العالمية ، يتطلب إقامة مشروعات ضخمة تتصدى لها الدولة ، لتتيح إستقلال السوق الوطني ، وتبني معدات دفاعه ، ثم تتركه بعد ذلك لهذه الرأسمالية الوطنية تكسب منه كما تريد ، وكما تشتهي .

وليس التيار الأخير ، إلا تعبيراً عن فكر « الكولاك » ، تلك الفئة من أغنياء الفلاحين ، وملاكهم المتوسطين ، الذين ضربت الملكية الزراعية الكبيرة لحسابهم منذ صدر قانون الإصلاح الزراعي الأول ، وعبر العمليات التي انتهت بتوزيع الملكية الزراعية ، على النحو الذي إنتهت إليه في وقتنا الراهن . .

والواقع أن هذا الربط يتضمن نوعاً من الإعتساف والتبسيط ، وفيه من العيوب ما في أي عرض عام ، ومن عيوبه الواضحة أن هناك بعض الشرائح الإجتماعية ، التي تتقنع بفكر ليس هو فكرها ، بل ويكون أحياناً معاد لمصلحتها ، وربما وجدنا من الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين ، شرائح ـ قد تضيق أو تتسع ـ ، تظاهر « الكولاك » فيما يدعون إليه مخدوعة بالنصوص المقدسة حيناً ، وبالطموح الفردي حيناً ، وبنقص الوعي وضحالته في معظم الأحيان .

ومن ناحية أخرى ، فإن هذا الربط ، لا يجدد لتلك العناصر الطفيلية في العملية الإنتاجية مكانها ، ولقد كانت تلك العناصر إلى زمن قريب من دعاة الراديكالية والمحتضنين لإنجازاتها وأفكارها ، ولقد سمّيت كثيراً بالبيروقراطية البرجوازية ، أو بالطبقة الجديدة ، أو غيرها من المسميات . . وكانت من أحرص الناس على « قَوْلَبَة » هذ الراديكالية لمصالحها الخاصة ، بحيث تتاح لها فرصة سلب فائض قيمة العمل على شكل أجور ودخول ، ومن هنا كانت معادية لكثير ممن يدعون لليبرالية ، عداء قاسياً ، وقنّعت موقفها ذاك بحديث طويل عن الإشتراكية ، وهو ما خدع فيه كثيرون . . وما زال يخدع به آخرون . .

وأغلب الظن أن هناك شرائح من هذه الطبقة البيروقراطية تظاهر الآن الكولاك فيها يدعون إليه ، واعية بالخطر المحيق بها إذا ما تفجر المناخ السياسي في بلادنا بديمقراطية شعبية ، تتيح رقابة حقيقية فعالة على وحدات الإنتاج ، وتمنع ذلك الإستنزاف الخطير لفائضه . . بيد أن هناك شرائح أخرى من نفس هذه الطبقة قد رحلت بمكاسبها إلى القطاع الخاص ، تستثمر ما إدخرته في مشاريع رأسمالية تقليدية . . وقد يرتفع صوتها بين الحين والآخر مطالباً بليبرالية تتيح له أن يكون تراكماته . .

ولنقل بعد هذا كله ، أن الطبقة الوسطى بمختلف شرائحها ـ وخاصة الشرائح الصغرى منها ـ هي أنشط طبقات هذا المجتمع فكرياً . . وأن كل التيارات السابقة إنما تخرج من معطفها ، بعضها يعبر عن مصالح الطبقة ككل ، وبعضها يعبر عن شرائح منها ، والقليل منها يخرج على هذه الطبقة ككل وينتمي لفقراء الفلاحين وللعمال ، وهم الذين لم تتح لهم فرصة العمل السياسي الطويل الذي يكفل لهم تبني وجهات نظر محددة في قضاياهم . . أو في قضايا الوطن . .

وفي ذلك شر قليل وخير قليل ، إذا الواقع أن « نقاء الإيديولوجية » شرط يصعب توفيره مع هذا التعقد في الخريطة الطبقية للمجتمع المصري . . وهو ما رصده الراصدون لتطور الفكر السياسي والإجتماعي في بلادنا ، فما أكثر

الرواسب الزراعية في فكر الليبراليين المصريين ، وما أكثر الرواسب البرجوازية في فكر اليساريين المصريين ، بل أن تمثل بعض هؤلاء للفكر المادي الجدلي لا يخلو من رواسب إقطاعية شديدة ، وخاصة في قضايا الإجتماع . .

ومن الواضح في ضوء هذا كله أن تناول قضية « جبهة المثقفين المعادين للإستعمار » سيكون صعباً وعسيراً ، لكن لا حيلة لنا فيها لا مفر منه ، ولا مندوحة عنه ، ذلك أن هناك ضرورات تلح علينا الآن ، أن نلج هذا الباب ، مهما وعرت المسالك وضاقت الدروب ، وربما الصدور ، بل إن تلك الضرورات تتجاوز في أهميتها كل ما يمكن أن نتصوره . .

ويكفي أن نلقي نظرة سريعة على الجبهة الثقافية والفكرية في مصر ، لنجد ظواهر تثير دهشة البعض ، وغضب الآخرين ، وتستفز الكل من الكل . بسبب العديد من الرواسب التي دُفنت طويلاً . . تجاهلاً أو كَبْتاً : فانفجرت بما يشبه البركان ، وليس كل إنفجار بشير خير ، إنما يكون كذلك إذا كان في إتجاه التقدم ، أو إذا خدم بشكل فعال هدف يتجاوز بنا ما نحن فيه .

ولعل أنصار التقدم أكثر قلقاً من غيرهم ، فيما يتعلق ببعض الظواهر الفكرية ، التي تنقلب أحياناً إلى تحرك إجتماعي أو سياسي خطير ، ومن ذلك أن دعاة « الثيوقراطية » قد أطلوا من مخابئهم فطاولت لحاهم ألسنتهم الذَّرية المدربة على الكلام ، وكثر حديثهم المكتوب والمنشور ، داعياً للعودة إلى الوراء ، ناسفاً كثيراً مما أرساه الفكر المصري ، في أزهى عصور عقلانيته[1] .

ومن الغريب أن وجد هؤلاء منابر عامة تنشر لهم ما يقولون ، بل وتحتفي به ، وتنقل عنهم ما يخطبون وما يذيعون . . وليس من حق أحد ونحن دعاة حرية أن يعترض على حقهم في الكلام ، لكنهم ينفردون به ، ويحرجون أنفسهم

(١) كان السادات ، قد أعطى ضوءاً أخضر للجماعات الإسلامية ، لكي تنشط ، لمواجهة من كان يعتبرهم الد خصومه آنذاك ، وهم الماركسيين والناصريين ، وكانت الدعاية الرسمية تركز آنذاك ، على تسميته بـ « الرئيس المؤمن » ، وتحرص على إستخدام اسمه في شهادة الميلاد « محمد أنور السادات » ، وهو إسم لم يكن معروفاً به قبل توليه الرئاسة ، في محاولة لإستدعاء التيار الديني الإسلامي لتأييده من جانب ، وللإيحاء بأن خصومه على السلطة لم يكونوا مؤمنين أو محمديين .

وغيرهم ، ويتجاوزون الدعوة الهينة الرفيقة ، إلى الحركة المستفزة والتحريض غير البريء . . بما أعطى دوائر معادية لحرية الوطن الفرصة للعبث وللتآمر ، ولتوسيع الخرق على الراتق [1] .

ومبعث الدهشة في هذا كله ، أن كثيرين كانوا يظنون ـ وبعض الظن إثم ـ أن مصر في الحلقة الثالثة من حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية ، تلك التي نعرفها باسم ثورة ١٩١٩ ، قد مكنت للفكرة العمانية في نظامها السياسي ، وبذلت في سبيل ذلك جهداً مركزاً ، في كفاحها ضد أطماع السراي أن ترث الخلافة العثمانية التي أسقطها « الأتاتوركيين » على ضفاف البوسفور ، فطمح إليها « الملك فؤاد » على ضفاف النيل ، وفي كفاحها ضد محاولات هذه السراي لتحويل « الأزهر » من معهد للعلوم الدينية ، إلى مؤسسة سياسية كهنوتية الطابع ، تتبعها ، وتحقق أهدافها وتوازن بها الصراع بين الديمقراطيين وأعداء الديمقراطية لصالح الأخيرين . .

ويجيء هذا البعث الجديد للثيوقراطية مخيباً لظن كثيرين ويدفعهم للتساؤل عن هذا الذي يجري على جبهتنا الثقافية من أين ؟ وإلى أين ؟ ولعل بعضهم يقول : أليس ذلك رصاص طائش ينطلق من جبهة الفكر . . سيصيبنا أكثر مما يصيب أعداءنا !

وكان كثيرون يظنون ـ وبعض الظن إثم ـ أن فكرة مثل « حرية المرأة » لم تعد قابلة للنقاش ، وكان ما إستقر منها في الفكر المصري أدناه ، وأقله ، ففي عصر التعصب المذهبي لفكرة حرية المرأة تلك ، لم يتجاوز الأمر حقها في التعليم ، وضاق عند الرواد إلى الحد الذي يجعل هذا التعليم مجرد تلقين لفنون الطبخ والتطريز والتدبير المنزلي ومجالسة الرجل ومسامرته . . ثم إتسع بعد ذلك إلى حق العمل ، ثم المطالبة بالحقوق السياسية . . والتأكيد على ضرورة مساواة المرأة بالرجل في تقاضي نفس الأجر عن نفس العمل . .

---

(١) شهد عام ١٩٧٢ ، أول التوترات الطائفية بين المسلمين والأقباط ، حين بدات حرائق غامضة ، في بعض كنائس الخانكة .

ثم إتسـع عند بعض المغـامرين ، إلى الـدرجة التي طـالبت معها « منيـرة ثابت » على صفحـات مجلتها « الأمـل » بمساواة المـرأة بالـرجل في حق الإرث ، ودخلت معركة حادة وقاسية إنتصاراً لرأيها المتطرف ذاك [1] . . .

وقد يبدو غريباً مـع هذا أن يتـزايد الهجـوم على فكـرة حريـة المرأة ، وأن ترتفع الدعوة لعـودتها إلى المنـزل ، وأن تأخـذ هذه الـدعوة صـورة أو أخرى من صـور الجهد العمـلي ، فتمتنـع بعض الإدارات في بعض المصـالـح عن تشغيـل النساء ، بشرط صريح أو بتحـايل قبيـح ، وتثار قضيـة الأخلاق إثـارة غريبـة ، فيتعسف البعض في الربط بين ما يسمونه تدهـور الأخلاق ، وبـين خروج المـرأة للعمـل ، ويتوصـل هؤلاء جميعاً إلى المـطالبة بعـودة المرأة الى « رَجم » الحيـاة ، لتبقى قعيدة المحبسين : الرجل والمنزل . .

ويجيء هـذا البعث الجـديـد « للنـظرة الإقـطاعيـة للمـرأة » مخيبـاً لـظن كثيـرين . . ودافعاً للتسـاؤل عن ذلك الـذي يجري عـلى جبهتنا الفكـرية ، من أين ؟ وإلى أين ؟ ، ولعل بعضهم يقول : أليس ذلك رصاص طائش ينطلق من جبهة الفكر . . سيصيبنا أكثر مما يصيب أعداءنا ؟ ! .

ولعل كثيرين كانوا يظنون ـ وبعض الظن إثم ـ أننا قد أرسينا مبـدأ حريـة الرأي والعقيدة ، وأن شرائعنا الوضعية تلك التي جاء بها دستورٌ أشبعناه نقـداً ، وكرهنا منه الكثيرـ وهو دستور ١٩٢٣ ـ قـد استقر في رأيهـا أن من حق الإنسان أن يكون ما يكون ، وأن يعتقد ما يشاء ، وأن يعبر عن معتقده ذلك بما يـريد ، وخـاصـة بـالوسـائل المشـروعة والعلنيـة ، ولنا ـ عبـر ثلاثين عامـاً ـ مضت بـين الثورتين ١٩١٩ و١٩٥٢ ـ تـراث طويـل . . أرسى فيه القضـاء بأحكـامه هـذه المقـولة البسيـطة ، وأرستها مؤسسـات أخرى تنتمي « لـدولة البـاشـوات » التي أشبعناها نقداً وكرهنا منها الكثير . .

وبرغم هذا فإننا نلتفت حولنا ، فنرى كثيرين يكرهون من يخـالفهونهم في الـرأي كراهـة لا تليق ، ويجدون الشجـاعة للمـطالبة بـالقضاء عليهم ونفيهم ،

---

(١) صدرت « الأمل » عام ١٩٢٤ ، وبعد تشكيل الوزارة الدستورية الأولى برئاسة سعد زغلول .

والتضييق عليهم في أرزاقهم ، وفي فرص العمل التي هي من حقهم . . بل من أبسط حقوقهم . . وأن مظاهر الضيق بالخلاف في الرأي لتزيد بطريقة تتضمن مخاطر حقيقية على وجدان الإنسان المصري ؛ بحيث يغلب على ظننا أننا نخلق مناخاً من الحصر الفكري والعقلي القاتل ، الذي يبعد بالإنسان عن طبيعته السوية ، ويبعد بالعقل عن رحابة الحرية . .

وإن هذا البعث لدعاوى « التكفير » ليقلق كثيرين ، ويخيب ظن كثيرين . . وإنه ليدفع هؤلاء وأولئك ليتساءلوا على ذلك الذي يجري على جبهتنا الفكرية : من أين ؟ وإلى أين ؟ . . ولعل بعضهم يقول : أليس ذلك رصاص طائش ينطلق من جبهة الفكر . . سيصيبنا أكثر مما يصيب أعداءنا؟!

وعلى جبهتنا الفكرية أيضاً ، نوع من التعبير عن عدم الرضى بالإشتراكية ، قد نلمح له أثراً صريحاً أو مقنعاً في هذا المنبر أو ذاك من منابر الرأي والتوجيه ، يسفر حيناً إلى حد الرجعة الشجاعة ، ويستخفي حيناً شأن المحترفين من القتلة ، ومن حق كثيرين ألاّ يرضوا بالإشتراكية ، ومن حقهم أن يختلفوا معها ، لكن الذي يبدو عجيباً أن يتناول بعض هؤلاء كثيراً مما إستقر طوال العشرين عاماً الماضية ، وهو ما يصوغ ملامح الراديكالية المصرية على النمط الناصري ، يبحث فيه كثير من الشك ، وكثير من الرفض ومن المضحك أن يتحدث البعض عن أن هذا حصانة ضد الشيوعية ، أو تمصير وتعريب للإشتراكية التي ينبغي أن تكون إسلامية ، فما أظن أن ما أرسى من قواعد الإصلاح الإجتماعي في بلادنا ، إلا بعيد كل البعد عن الإشتراكية الشيوعية فكراً وتطبيقاً ، وربما صلح للتعبير عن قيمته ، قول قديم للدكتور طه حسين ، ساقه وهو يتحدث عما أرساه « الخليفة عمر » من معالم الإسلام ، قال : « وما أذكر الإشتراكية ، وما أذكر الشيوعية ، فلم يكن عمر صاحب إشتراكية ولا شيوعية ، لأنه أقر الملك كما أقره النبي والقرآن ، ولأنه أذن في الغنى كما أذن فيه النبي والقرآن »[1] .

---

(١) طه حسين ـ الفتنة الكبرى (١) الشيخان ـ دار المعارف .

ذلك شيء يعرفه الذين يهاجمون هذه الراديكالية، ولا يرضون بها ، لكنهم يخيفون الناس بما يظنونه يخيفهم ، ويستفزون فيهم حرصهم على ما يدينون به ، وما يقدسونه ، والحقيقة أنهم لا يعنون كثيراً بالمقدسات وإنما الذي يعينهم هو أن يتيحوا لملكيتهم فرصة الإنتشار والنمو والتراكم ، وألا يقف أمام إستثمارهم للمال خطر موجود ، وما أيسره ، أو محتمل ، وما أضعفه ! . وإنهم ليرغبون حقاً ، ويضغطون بلا هوادة ، لكي يتيحوا لذلك كله مناخاً سياسياً ملائماً ، ونظاماً للحكم يسمح به صريحاً . . واضحاً . . وبلا أقنعة .

وإن هذا الطموح لإقتلاع ما أرسته الراديكالية المصرية من إنجازات ليقلق كثيرين ، وإنهم ليتساءلوا عن ذلك الذي يجري على جبهتنا الفكرية : من أين ؟ والى أين ؟ ولعل بعضهم يقول : أليس ذلك رصاص طائش ينطلق من جبهة الفكر . . سيصيبنا أكثر مما يصيب أعداءنا ؟ ! .

ويتزايد الإرتباك على جبهة الفكر . . فيدير بعض الوطنيين من المفكرين، الذين لا يشك أحد في إنتمائهم للوطن ، ظهورهم لذلك الذي يجري كله ، فلا يهمهْ ذلك الإنبعاث المرعب للثيوقراطية ، ولا حتى تلك الدعوات الصريحة والمباشرة المعادية لكل معطيات التحرر ، يديرون ظهورهم لهذا كله ، ويوجهون كلماتهم الساخنة ـ كطلقات بندقية ـ إلى صدور فصائل أخرى من القوى الوطنية ، وقفت دائماً معهم ، وساندتهم ، وداست على مرارتها من مواقفهم الشخصية ، هنا يتقلب الذاتي على الموضوعي . . ولعل هذا الموقف هو أخطر المواقف على جبهتنا الفكرية ، لأنه يفتت في جهد المفكرين الوطنيين ويجعل بعضهم ضحايا للبعض الآخر . .

وليس فهم هذا الموقف بعسير ، فمناخ العمل الفكري في بلادنا، يضم في أغلبيته العظمى مفردات تنتمي ـ من حيث أصولها الإجتماعية ـ للبرجوازية الصغيرة غالباً ، هذه الشرائح الشديدة الفردية ، التي تجد نفسها في منابر إعلامية ، تركز عليها الأضواء ، وتعابث فيهم غرائزهم الدنيا . . من هنا فلا بد أن تتزايد بينهم الصراعات القاتلة ، على هذه القمة التي تعابث فرديتهم . . وتخرج بهم عن الموضوعية ، خاصة في الظروف التي مكنت من كبت بعض

التيارات لحساب البعض الآخر . .

وبرغم جدا فإن الرصاص المنطلق من هؤلاء ، يدفع البعض للقول : أليس ذلك رصاص طائش من هؤلاء . . هو بالتأكيد موجه إلى صدورنا . . وليس لصدور أعدائنا ؟ .

تلك كلها ظواهر تصب وتنتهي في مجرى قضيتنا الرئيسية ، التي ينبغي ألا يكون لنا شاغل سواها : قضية الإستقلال الوطني التي تعني طرد المحتل من أرض إحتلتها بهزيمتنا ، وفاز فيها لأننا لم نستطع ذلك ، ولو لم تكن لتلك الظواهر علاقة مباشرة ومؤثرة على تلك القضية ، لما كان لها أهمية عاجلة . . ولانتظرت كغيرها من القضايا التي تنتظر منذ سنوات خمس . . !

ولو فكرنا في أن نرصد التيارات الفكرية التي تعالج هذه القضية ، رصداً علمياً ، لأجهدنا ذلك أشد الإجهاد ، فما أكثر الإجتهادات التي يصعب تصنيفها ، ويصعب بالتالي إكتشاف الترتيب المنطقي التي تبنى عليه نتائجها ، ومن الخطر أن نتجاهل هذه الإجتهادات لإختلال منطقها ، لأننا مطالبون كذلك بتفسير هذا الإختلال الغريب في أجهزة المنطق على جبهتنا الفكرية ، فما أكثر ما نقرأ آراء لا تؤدي مقدماتها إلى ما تتوصل إليه من نتائج . . وتعارض سطورها الأولى سطورها الأخيرة ، ذلك نراه مثلاً فيمن ينقدون موقف الإتحاد السوفيتي لموقفه من قضية فلسطين ، ثم يبنون على هذا النقد المطالبة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ، أو الدعوة للصلح مع العدو . . . على نحو ما يفعل « الملك حسين » في الأردن . .

وبالرغم من ذلك فنحن أمام ثلاثة محددات رئيسية تبلور موقف التيارات الفكرية والطبقات الإجتماعية من قضية التحرير . .

● أول هذه المحددات . . هو الموقف من طبيعة الصراع العالمي ، ذلك الصراع الذي كثر الحديث عن طبيعته ، وعن بدايته المتفجرة ، التي انتهت - كما زعم الزاعمون - الى صلح في قمة موسكو[1] .

---

(١) إشارة إلى لقاء نيكسون وبريجنيف في صيف ١٩٧٢ بموسكو ، وهو اللقاء ، الذي قيل بعده ، أن الدولتين =

وللطبقة الوسطى المصرية ، بسبب ظروف نشأتها ونموها ، خبرة محددة ، وتراث طويل حول هذه القضية ، فعند أي متابعة سريعة لمسار حركة التحرر الوطني ، سنواجه دائماً بمحاولة برجوازية مصرية للإستفادة من التناقضات الثانوية بين القوى الدولية المتصارعة . هذه محاولة متكررة حاولتها حركة المقاومة المصرية المسلحة ضد الغزو الفرنسي على عهد الحملة الفرنسية . ثم حاولها «عرابي» الذي ركز كثيراً على التناقض بين إنجلترا وفرنسا في ذلك الحين ، وإعتمد «مصطفى كامل» على نفس هذا التناقض ، ثم لاحظ أن ألمانيا تصعد كقوى دولية ، وأن تناقضها مع قوى الإستعمار التقليدي يتزايد ، ومن هنا أشار في كتابه «المسألة الشرقية» إلى هذه النقطة ، وإعتبر أن ألمانيا هي الحليف المنتظر بالنسبة لحركة التحرر الوطني المصرية ، وهو ما طبقه «محمد فريد» عملياً بتحالفه مع ألمانيا خلال الحرب الأولى . .

وكان طبيعياً وقد انتهت الحرب بحل التناقضات داخل المعسكر الإستعماري ، أن تغير حركة التحرر الوطني المصرية من إستراتيجيتها في الإعتماد على هذه التناقضات ، وأن تلجأ إلى المفاوضة مع إنجلترا مباشرة وذلك بعد محاولة قصيرة وفاشلة للإعتماد على أمريكا إستناداً إلى مبادىء «ولسن» الشهيرة . .

وتحويل القضية الوطنية من قضية دولية إلى قضية ثنائية يرتبط أشد الإرتباط بحل التناقض الثانوي على الجبهة الإستعمارية . . وفي أحد رسائله من باريس ، كتب «سعد زغلول» لعبد الرحمن فهمي «أن مسألة إما أن تحل بالتقاضي أو بالتراضي ، فأما بالتقاضي فلا يمكن حلها إلا بطريقة دولية ، أي بمعرفة جميع الدول ذوات الشأن بواسطة قومسيون يتعين لهذه الغاية بواسطة عصبة الأمم ، وأما بالتراضي فلا يكون ذلك إلا بالمفاوضة بين إنجلترا ومصر[1] .

---

= العظمتين قد إتفقتا على إبقاء الوضع العسكري في منطقة الشرق الأوسط على ما هو عليه ، والحفاظ على حالة الإسترخاء العسكري على جبهة الصراع ، وهي الفكرة التي استند إليها السادات ، في طرد الخبراء السوفييت من الجيش المصري ونقل ولائه إلى واشنطن .

(١) راجع د . محمد أنيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ـ الجزء الأول ـ الرسائل المتبادلة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي .

وقد ظل هذا هو خط « الوفد » طوال عمره ، برغم أن أقساماً أخرى من الحركة الوطنية ، كانت تحتفظ برؤيتها للطابع الدولي للقضية ، وأيدت المحْور قلبياً وعملياً في الحرب العالمية الثانية .

وخلال هذا المسار كله ، فإن الحركة الوطنية قد طُعِنَت بإستمرار ، وثبت لها فشل الإعتماد على التناقضات داخل المعسكر الإستعماري ، فهي بطبيعتها تناقضات ثانوية ، وسرعان ما يتفق الإستعماريون على حساب حرية مصر وعلى حساب القوى الوطنية فيها . . وهكذا خانت فرنسا « عرابي » ، وخذلته في حرب ١٨٨٢ ، ثم خانت « مصطفى كامل » بالإتفاق الودي الشهير « ١٩٠٤ » وإعترف « ولسن » بالحماية على مصر ، وقضى بسرعة على آمال « سعد زغلول » في أن تساند أمريكا الحركة الوطنية المصرية .

وهذا كله يعني أن البرجوازية المصرية كانت دائماً تحاول أن تحل القضية الوطنية داخل الإطار الإستعماري ، وهو ما يتضح من محاولاتها المستمرة للعب على التناقضات الثانوية داخل هذا المعسكر والإعتماد عليه بشكل أساسي .

ويستتبع هذا بالضرورة إستخدام أسلوب المفاوضة كأسلوب وحيد لحل القضية الوطنية ، ورفض الأسلوب البديل لذلك وهو تنظيم الجماهير وتجنيدها . . أما لعجز البرجوازية عن ذلك أو لخشيتها منه وهو الأرجح .

ومنذ حاول مشايخ الأزهر أن يتفقوا مع « كليبر » في أثناء ثورة القاهرة الثانية لكي يوقف ضرب المدينة مقابل إيقاف الثورة مما أثار الجماهير ودفعها إلى « ضربهم وبهدلتهم لأنهم برطلوا ومرادهم يعملوا فرنسيس »[1] وعبر محاولة « عرابي » للتفاوض مع البريطانيين ، ثم دعوة « حزب الأمة » ومجموعة الجريدة لسياسة « المسالمة بدل المعاندة » ثم منهج « سعد زغلول » ، ومدرسة المفاوضة المصرية تسير على دربها الطويل . .

ولهذه المدرسة مبرراتها المعروفة من واقع خبرتها . . قال « سعد زغلول » مرة :

(١) الجبرتي ( عبد الرحمن بن حسن ) : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ـ ج ٣ .

« أنا في مقدمتكم في كل ما فيه خير بلادي ، وعلى قدر فكري أرى أن الطريق المفتوحة أمامي لتحقيق غرض الأمة وغايتها هي المفاوضة ، فإن كان عندك أو عند غيرك طريق آخر لإستخلاص حقوق الأمة فوضحه لي ، وأنا أكون أول العاملين في هذا السبيل »(١) .

ولسعد بعد ذلك كلمته الشهيرة عندما أحرجه « **عبد الرحمن الرافعي** » **في مجلس النواب** ، وسأله عن موقف حكومته من مشروعات الري التي ينفذها الإستعماريون في السودان ، فأكد سعد أنه إحتج على هذا ببرقية ، ورأى **الرافعي** أن هذا لا يعني شيئاً . . وسخنت المناقشة بينهما . . فقال سعد مستفزاً : هل عندكم تجريده ( يقصد حملة عسكرية ) (٢) .

وفي تحليل « **مكرم عبيد** » ـ سكرتير الوفد بعد ذلك ـ لهذا الإتجاه قال « ما من سبيل لإسترداد إستقلال أمة ، أو إستخلاص حق من حقوقها إلا بواحد من أمرين أولها النضال الحربي ، وعماده قوة الجيش المسلحة ، وثانيهما النضال السلمي وعماده قوة الحق غير المسلحة ، وهي تنحصر في الإقناع بجميع وسائله ، والجهاد والتضحية في سبيل هذا الإقناع » ، وقال إن قيادة ثورة ١٩١٩ كان عليها أن تختار بين هذين الأسلوبين « ولم يكن في مصر عاقل أو مجنون يفكر في إعلان الحرب لسبب بسيط ، وهو ، أنه لم يكن لنا من القوات المسلحة ما يسمح بحرب ما »(٣) .

ومن المؤكد أن البرجوازية المصرية لم تكن تملك هذه التجريدة ، ولم يكن يملكها ذلك الجيش الذي ورثته من الإستعمار ، وهو جيش إحتفالات مسلح بأدوات فَضّ المظاهرات ومعدات تشييع الجنازات ، لكنها لم تمد البصر أبداً إلى آفاق أبعد من أقدامها . . فلم تر في بحر الجماهير الزاخر هذا الجيش ، ولم تتنبه لقيمة ما فعله في شهري مارس وإبريل ١٩١٩ ، وإلى ما يمكن أن يفعله إذا ما

---

(١) مجموعة خطب سعد زغلول باشا الحديثة ( راجع توسعاً في تحليل هذه الفكرة في كتاب صلاح عيسى : البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة ) .
(٢) المصدر السابق .
(٣) محاضرة مكرم عبيد باشا حول معاهدة ١٩٣٦ بالجامعة المصرية .

نظمت قدراته العظيمة .

وحقيقة الأمر أننا لم نسمع عن برجوازية في التاريخ إستولت على السلطة بجيشها، فهي كطبقة محدودة عددياً ، ومحدودة في طاقات نضالها ، لكن ما أعطى الثورات البرجوازية ـ على النمط التقليدي ـ تطرفها ذاك ، وقوتها تلك ، إنما جاء أساساً من تدفق الفقراء في مجرى الثورة ، وتحويل شعاراتها من مطالب متواضعة أشبه بالتسول أو التوسل إلى شعارات جذرية ، لا ترضى بأقل من عالم جديد تماماً .

لكن إشتراك العمال والفلاحين في الثورة ، لا يكون دائماً بلا ثمن ، فهم من خلال هذه المشاركة يستطيعون دائماً الوعي بأنفسهم وبمطالبهم ، وينتظمون أثناءها في كيانات سياسية مستقلة وهو ما يعطيهم حق الوجود على خريطة السلطة ، ثم الطموح للمشاركة فيها ، وذلك شيء لا ترضى به البرجوازية ولا تأمن له . .

وكان قدر البرجوازية التاريخي أن تعتمد على التناقض الدولي داخل الجبهة الإستعمارية ، فإذا فشلت ـ ولا بد أن تفشل ـ لجأت إلى المفاوضة مع الطرف المعتدي وحلت القضية الوطنية حلاً ثنائياً ، في إطار هذه الجبهة الإستعمارية نفسها .

● والمحدد الثاني من هذه المحددات التي ننظر على ضوئها إلى هذه القضية الوطنية ، يرتبط بالمُحَدِّد الأول تمام الإرتباط ، فالبرجوازية لا تكره مشاركة الطبقات العاملة لها في السلطة ، حرصاً على مقاعد الحكم أو أُبَّهته ، ولكن الخطر الرئيسي على مصالحها ينجم دائماً من طموح هذه الطبقات ـ الذي تعتبره البرجوازية شرها غير مشروع ـ لتوزيع فائض قيمة العمل على منتجيه الحقيقيين ، ومن فائض هذه القيمة تثرى البرجوازية ، وعليه تعيش ، وإقصاء المنتجين الحقيقيين للقيمة ، عن السلطة هو الوسيلة الوحيدة التي تستخدمها البرجوازية لسلب عرقهم .

ومن هنا إرتبط التصاعد في مواجهة الإستعمار بتبلور الطبقة العاملة

الصناعية ونموها ، وظهور المنابر السياسية المعبرة عنها ، وهو ما بدأت بشائره في مصر عقب الحرب العالمية الثانية ، عندما أدركت أقسام جديدة من القوى الوطنية أن إستقلال مصر لا يتأكد إلا بتنظيم القوى الشعبية المصرية أولاً . . وتدعيم وعيها بالظاهرة الإستعمارية ثم التحالف مع القوى المعادية بطبيعة موقفها ومصالحها وفكرها للإمبريالية . .

ولقد أدركت القوى التقليدية من البرجوازية المصرية ، وقواها الجديدة النامية خطر ذلك كله ، فسارعت « بسرقة الكاميرا » قبل أن تسرقها القوى الصاعدة مبرر الوجود نهائياً . . وتبلور الجناح المستنير من البرجوازية المصرية الصناعية ، ليجد نفسه في عالم مختلف تماماً ، فيصوغ لذلك أفكاراً جديدة ، وينشأ في الوفد - حزب البرجوازية التقليدي - جناح متطرف ، أكثر ذكاء ، يدعو للإشتراكية ، ويتبلور الراديكاليون المصريون فكرياً ، فيمدون البصر إلى القضية المصرية ، وينشأ ذلك التيار الذي تعيش في ظله منذ أكثر من ربع قرن ، تيار يدعو لإشتراكية غير بروليتارية ، تعتمد الصراع الطبقي كقوة فاعلة في الماضي ، عاجزة عن العمل في الحاضر . .

وما كان هذا التيار - كما لم يكن الخليفة عمر - صاحب إشتراكية ولا صاحب شيوعية ، ولكنه تيار برجوازي إصلاحي ، هو أكثر تيارات البرجوازية المصرية تحرراً وليبرالية ، رأى أن يخفض الجناح قليلاً قبل أن يكتسحه التيار . .

وحصيلة التجربة التي خاضها هذا التيار هي الآن بين أيدينا . . ولكننا نستطيع أن نميز في ملامحه الفكرية ، ملامح التصور الذي سارت على أساسه البرجوازية المصرية عبر تاريخها كله ، سواء في تناوله للصراعات الدولية ، أو حرصه على إبقاء الجماهير الشعبية خارج الحلبة تماماً . . أو ما إنتهى إليه الأمر من ظواهر فكرية قد تدهش البعض ، ولكنها لا تدهش المتتبعين لتراث البرجوازية المصرية الفكري والسياسي .

وإننا لنجد أقساماً من الطبقة الوسطى المصرية تنظر للصراع الدولي نفس النظرة التي كانت تنظرها إليه عندما كان هذا الصراع محتدماً في داخل الجبهة الإستعمارية ، وتحاول الإستفادة من التناقض بين الدول الإشتراكية ودول

الإستعمار ، بنفس الطريقة ، وتدعو للأخذ من هذا للضغط على ذاك ، والإقتراض من هذا لإحراج ذاك . .

وصوت هذه الفئات يرتفع دائماً ، ليبدو ساخناً ومتطرفاً ، بدعوى أن هناك إتفاقات في عالم الكبار . . وبصرف النظر عن قيمة هذا القول الحقيقية . . فإن إختلال البناء المنطقي لأقوالهم يظهر في أنهم لم يلتفتوا أبداً للدعوة إلى إشراك الجماهير في الحرب . . والى تنظيم هذه الجماهير ، بإعتبار أن هذا هو البديل الوحيد لمواجهة الموقف ، ولكن خبثهم الحقيقي يكمن في أنهم يتطرفون في الهجوم على إتفاقات الكبار ، لينتهوا إلى القول بأن لا مفر أمامنا في هذا العالم القاسي من قبول شروط العدو والإستسلام له .

● وعند النظر للمحدد الثالث ، تتضح القضية أكثر ، فثمة إصرار على أن حرب التحرير الوطنية لا يمكن أن يخوضها إلا جيش نظامي مسلح بآخر صيحات الحرب الإليكترونية ، ومثل هذه النظرة هي وليدة العناصر الرئيسية في رؤية البرجوازية المصرية للموقف ، فالحرب النظامية هي في الأساس حرب محددة بالكيان الشرعي الموجود ، ومحسوبة النتائج ، لا من حيث النصر والهزيمة ، ولكن من حيث ولاء القوى التي تخوضها إجتماعياً ، ثم إن هذه القوى لا تنظر بعيداً عن التركيب الإجتماعي القائم . .

ولا يصبح الأمر كذلك إذا تصاعدت الدعوة للحرب الشعبية ، فمثل هذه الدعوة ، تفترض درجة من المشاركة الجماهيرية ، وما يستتبعها من وعي وتنظيم وإحساس بالوجود المستقل ، وخروج من حلبة الذيلية للكيانات السائدة ، وهو ما يرفضه البعض ويصر على رفضه بمختلف الحجج .

والشيء الملفت للنظر هنا ، أن معظم إنجازات حركة التحرر الوطني المصرية ، كانت تصاب في الصميم عند هذه النقطة ، لقد أجهضت الثورة العرابية ، لأن « عرابي » ظل يعتمد على التناقض الدولي كوسيلة لحل القضية الوطنية ، ولأنه لم يحاول أن يضمن برنامج الثورة ، نقاطاً تخدم مصالح الجماهير العريضة للفلاحين ، وتكفل تحشيدهم حوله ، ولم يبذل أي مجهود لتنظيمهم . . وقد التفت لهذا في آخر لحظة ، فرسم برنامجاً يتضمن مصادرة أراضي الهاربين

والخونة والذين إنضموا للخديو ، وصرح بعض الضباط بأنهم سيوزعون الأراضي على الفلاحين بعد الحرب[1] .

ونفس الأمر حدث في ثورة ١٩١٩ ، التي وجهت قيادتها همها الرئيسي لقولبة الحركة الجماهيرية في إطار مطامح البرجوازية وفي حدود مطالبها ، وهكذا رفضت الإنتفاضات العفوية للفلاحين ، ولويت عنقها عن كل الذين رفعوا السلاح ليحاربوا الإستعمار ، وحرصت على طرقها المشروعة . . وبرأت ساحتها من تهم التهادن والمساومة بقولتها الشهيرة : هل عندكم تجريدة ؟[2] .

وهذا كله طبيعي في إطار المحددات الثلاث التي طرحناها للنظر إلى القضية الوطنية ، وجوهر هذه المحددات ، هو النظر اليها من منظار الصراع الإجتماعي في الداخل ، أن ذلك هو الذي يحدد أسلوب الحرب ، ويحدد النظرة للصراع الدولي ، وهو ما يحدد في النهاية وضع الكيان السياسي الراهن . كما أنه هو الذي يشخص أمراضنا الفكرية والنفسية المتفشية الآن ، فلا نظن أن الوضع المؤسسي للفكر المصري ، ـ كما يتمثل في مختلف الظواهر التي رصدنا بعضها في بداية هذا الحديث ـ إلا تعبير عن إنعكاس ذلك التيار من تيارات الفكر المصري ، الذي ساد أكثر من ربع قرن ، وطرح رؤاه الخاصة عن حل القضية الوطنية وحل القضية الإجتماعية بمنهج البرجوازية المستنيرة ، ساعياً « لسرقة الكاميرا » من أبطال المسرحية الجدد ، خشية أن يسلبوه مبرر الوجود .

والبرجوازية مهما إستنارت لا تنفي نفسها ، ولا تتهاون في حق الملك ، ولا تتنازل عن فائض القيمة الموروث ، وبرغم أن هذه العناصر المستنيرة قد حققت كثيراً ، فقد كان الطريق أمامها مسدوداً منذ البداية ، وكانت الهزيمة هي شهادة الوفاة الرسمية له ، وإذ شعر بذلك بدأ يدافع بإستماتة عن حقه في التواجد ، فلجأ إلى أضعف الأساليب : معابثة الغرائز الأولية للجماهير . . سواء كانت قومية أو دينية . . ووصل الى درجة من الإبتذال تذكر بعهود الإنحطاط الإجتماعي والفكري في أواخر العصر المملوكي . .

---

(١) راجع ـ صلاح عيسى ـ ثورة العرابية ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٧٢ .

(٢) راجع عبد الرحمن الرافعي ـ مذكراتي ـ دار الهلال ١٩٥٢ .

ومن الطبيعي مع هذا كله أن تتشتت جهود الأدباء والفنانين والكتاب والمفكرين ، وأن تزداد خشيتهم من أن تكون بلادنا قد فقدت الطريق إلى المستقبل وانعكس هذا في أضطراب خطواتهم . . ولا نظن أن بلداً من بلاد العالم الرأسمالي أو غير الرأسمالي يأخذ كتابها وفنانوها من قضاياها هذا الموقف الغريب . .

وأبلغ الأمثلة على هذا ما عكسته المناقشات التي دارت في أوساط الأدباء والكتاب عندما طرحت قضية تشكيل إتحاد يضمهم . . فقد بلورت هذه المناقشات ، إتجاهاً غالباً ، وغريباً . . يركز على الجانب المهني بالنسبة لهذا الإتحاد . . فيرى أنه لا توجد ضمانات حقيقية لمستقبل الأدباء والكتاب في بلادنا ، في الوقت الذي تتزايد فيه أعدادهم ، ويتزايد إعتماد الكثيرين منهم على العمل الفني والأدبي كمورد أساسي ووحيد ، يعتمدون عليه في معاشهم ، وهو ما يؤدي إلى إفتقاد الكثيرين منهم للإحساس بالأمن ، إذا ما تعرضوا لأي إصابة أو مرض يحول بينهم وبين العمل . . وفي نفس الوقت فإن المشاكل المتعلقة بعلاقة الأدباء والكتاب بالناشرين والمسائل التي ترتبط بحماية حق الملكية الأدبية والفنية ، وكافة الحقوق المادية للأدباء والفنانين تثير الإهتمام والقلق . .

وقد ركز أصحاب هذا الإتجاه على هذه المهمة ، ونظروا لإتحاد الكتاب بإعتباره عمل نقابي وقاوموا بضراوة أي فكرة ترمي لأن يكون الإتحاد عملاً سياسياً ، وإعتبروا أن هذه محاولة لتخريبه قبل إنشائه ، لأن هذا سيفتح الباب للخلاف في الرأي ، وبالتالي لعدم إنشاء الإتحاد[1] . .

ومن الواضح أن أصحاب هذا الإتجاه ، يريدون للكتاب والفنانين أن

---

(١) كان وراء هذه الفكرة المرحوم يوسف السباعي ، الذي كان حقيقة ثقافية ثابتة ، إبان حكم الرئيسين عبد الناصر والسادات ، إلى أن قتل في عام ١٩٧٨ في هيلتون نيقوسيا ، بسبب مصاحبته للسادات إبان زيارته للقدس المحتلة . وكان السباعي ، أحد أهم أدوات النخبة العسكرية في المجال الثقافي ، وكان يحكم هذا المجال ، بنفس الأسلوب ، وهو تكوين شلل تدين بالولاء الشخصي له ، وتقديم الخدمات اليها ، ومقاومة أي تنظيم مستقل للمثقفين المصريين ـ وسوف ترد إشارات متعددة لدور السباعي في الفصول التالية . حول تجربة ميلاد إتحاد الكتاب المصريين ، اقرأ في هذا الكتاب الفصل المعنون « أسلحة اليمين الفاجرة . . وأسلحة اليسار الفاسدة » .

يكونوا قوى غير فاعلة في الوطن ، وأنهم يُنظِّرون لفكرة « الوحدة » نفس النظرة التقليدية التي سادت بلادنا خلال العشرين عاماً الماضية ، بإعتبارها وحدة بلا تناقص ولا إختلاف وباعتبارها كم عددي لا محتوى له . .

ولا يستطيع أحد أن ينكر أهمية المطالب الإقتصادية والنقابية ، لكنَّ النظرة النقابية تتسم غالباً بضيق أفق شديدة لا يستطيع أن يصل بها إلى رحابة النظرة السياسية ، التي تتصف بالشمول ورحابة الأفق . . ومن المؤكد أن الكتاب والفنانين قد أدوا بعض الأدوار في نضالنا الوطني والتحرري ، وساهموا على إمتداد القرن ونصف القرن الأخير ، في صياغة الوجدان المصري ، ونقل العقلية المصرية إلى آفاق الحضارة الحديثة بكل منجزاتها . . لكن هذا الدور لم يكن منظماً بطريقة تجعل لهم رأياً جماعياً ومعلناً ومؤثراً في مختلف القضايا السياسية ، وخاصة الآنية منها . .

ولا يكفي بالطبع أن يكون للكاتب موقفه الشخصي والفردي المناصر لقضية ما . . فنحن نعيش في عصر التنظيم ، حيث يكتسب الرأي الجماعي قيمة كبيرة ، ويؤثر تأثيراً هاماً في الرأي العام المحلي والعالمي . . وفي نفس الوقت فإن الموقف الجماعي لأي فئة من قضايا سياسية أو فكرية معينة ، يساهم في تضييق نطاق الإختلاف حول الآراء ، ويجمع الكتاب والأدباء حول برنامج حد أدنى يتضمن موقف المعاداة للإستعمار والإمبريالية ولأي عدوان على حرية الشعوب ، ومناصرة قضية التقدم الإجتماعي على المستوى الوطني والعالمي . .

ومن البديهي أن أحداً لا يطالب الآخرين بالتنازل عن أفكارهم وآرائهم ، فليس العمل المشترك على جبهة الفكر ، نوعاً من تذويب التيارات الفكرية المتناقضة في تيار واحد ، أو للمصالحة بينها ، ولكنها دعوة للحوار الصحي بينها ، بحيث يصبح جهد أصحابها فاعلاً في هذه المرحلة . . كما أن هذا الحوار هو الوسيلة الوحيدة لكي تعي بعض الفصائل الوطنية والمعادية للإستعمار دورها الحقيقي فلا تطلق رصاصها الطائش على القوى الوطنية الأخرى ، وتفتعل عداء وهمياً معها ، تاركة - خوفاً أو جهلاً - الحرية للقوى التي تتآمر بالجميع ، تتم مؤامرتها على حرية التعبير . .

والخطوة الأولى في هذا كله هو الحوار العلني والمنظم في كل المنابر الملتزمة بالأهداف الرئيسية للنضال الوطني في هذه المرحلة . . وهو ما يعني أن تزداد منظمات الأدباء والكتاب فاعلية ، وأن ينفضّ « سامر المقاهي » لينتقل رماده إلى منظمات ثقافية محددة الإتجاه في مسائل الفكر والثقافة . . تستطيع باتحادها أن تصنع إتحاداً يليق بكتاب مصر ، إتحاد للأدباء والفنانين الذين يعنون بأشياء أهم من المعاشات والعلاوات ، يعنون بالسياسة وبحرية الفكر والتعبير . .

وليكن مؤتمر الأدباء والفنانين الذي يدعو إليه هذا الإتحاد ، الفرصة للحوار مع أجهزة الثقافة في الدولة . . تتكلم وتسمع . . وتحاور . . وتبرر . ثم تتفق ما يجب أن تكون عليه الأمور في هذه المسائل كلها . . مؤتمر يناقش ذلك الذي يجري على جبهة الفكر بحيث لا ينطلق الرصاص من هذه الجبهة إلى صدورنا . . ولكن إلى صدور أعدائنا ! .

# ٦

# صُنِعَ في حزيران

**« الحرب هي حربنا نحن ، لا حربكم أنتم أيها اليساريون الصائبون والنظام نظامنا لا نظامكم » . .**

مع أول بيان عسكري صدر ظهر يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ تكشفت الأوضاع الثقافية في مصر على حقيقتها وفيها تلا ذلك من أيام وحتى هذه اللحظة[1] فإن حركة المثقفين المصريين والتيارات الغالبة على العطاء الثقافي والفكري في مصر ، لا تعكس صورة مجتمع محارب ، ولا تقدم ثقافة مقاومة : في معظم الكلمات المطبوعة أو المسموعة أو المرئية ستفجؤك التشنجات لكن أعيدها نظرات منك صائبة أن تحسب اللحم فيمن شحمة ورم . عالم المثقفين المصريين الحقيقي هو فصائل منفصلة بلا إتصال ، وشراذم متفرقة بلا لقاء . جزر من عالم الأنا المتورم : نرجسيته ضيقة الأفق . لا ينظر خارجه ولو حتى ليرى موطئاً أقدامه . هل نتوقع منه بعد هذا أن يكون ذا رؤية شاملة للحظته الراهنة أو لمستقبله القادم ؟ ! .

وما حدث ـ ويحدث ـ على الجبهة الثقافية في مصر ، ليس غريباً على من يتابعون تطورها ، ذلك أن « المثقف المصري المتكس » هو نمطها الغالب

---

(١) يستعرض هذا المقال ، ردود فعل المثقفين المصريين ، تجاه حرب أكتوبر خلال أيام الحرب الفعلية ، وقد كتب غالباً في نهاية اكتوبر ( ت ١ ) ١٩٧٣ ، ونشر في مجلة « الثقافة » البغدادية في ديسمبر ( ك ١ ) ١٩٧٣ .

والسائد . ( صنع في حزيران ) : هذا ما يقوله وشم على الجلود . أما التشخيص السيكولوجي للحالة فيقول : إن نكسة حزيران قد صدمت وزلزلت - إلى حد التحطيم لدى بعض المفردات - عالم الأنا قومياً وشخصياً .

على امتداد خمسة عشر عاماً سابقة على حزيران ١٩٦٧ تورمت الذات القومية وانتفخت . في صحف تلك السنوات لن تقرأ عن دولة صغيرة تجتهد للتحرر وللتقدم ولبناء نفسها ، وسط عمليات انتهاب من الداخل ومؤامرات حصار من الخارج ، لكنك ستقرأ دعاية نظام يحرك العالم ويصنع كل شيء فيه . نظام أنهى تماماً كل مشاكله وألقى عن كاهله كل همومه وفرغ لتخطيط مستقبل المعمورة ، طوّر نظريات الثورة وتجاوزها ، وصنع ثورات في أوربا وآسيا وأمريكا اللاتينية وبلاد واق الواق ! .

وبعنف الإلحاح - وأساساً بسيف المُعِزّ القطّاع وذهبه اللّماع - وجد المثقفون المصريون أنفسهم جزءاً من هذ اللعبة الكبيرة . إنتزعت تلك السنوات من عقولهم جراثيم الأصالة بعملية « بَسْتَرة » عنيفة : تسخين شديد إلى درجة الموت سجناً وجوعاً ، يعقبه تبريد شديد إلى درجة الموت تُخمة ونعمة . بعد هذا التعقيم يصلح المثقف للتصدير إلى الشارع المصري ، فهو مضمون النتائج خال من المرض . ولأن « المُبستر » فاقد لذاته ، فإنه يغطي خواءه ، الداخلي بالذات الكلية : أنت ميت لأن ذاتك منفية ، ولكنك جزء من شعب يحرك العالم ، هذا ما تقوله صحف تحررها أنت نفسك .

لكن إدراك ذلك كان خطراً على الذات وصعباً على النفس فهذه الذات المُخَربة من الداخل لا بد لها من تغطية أمام نفسها . والحل : الإنغماس في اللعبة بجدية شديدة . التحدث عن العالم من أطراف الأنوف . الهدم : مجرد كلمة . البناء : مجرد كلمة أخرى . الشعب : معنا . مقالي : قرأه ثلاثة أرباع المعمورة وأحدث تأثيراً شديداً . شهودي على صحة ذلك ثلاثة من أصدقائي قرأوه وهنأوني ( رداً على عمل مماثل قمت أو سأقوم به بالنسبة لمقالاتهم ) .

غطت الرطانة كل شيء ! .

على كثرة ما كذب « **مايلز كوبلاند** » ـ الخبير الشهير للمخابرات المركزية **الأمريكية** ـ في كتابه « **لعبة الأمم** » فإنه كان صادقاً حين لاحظ أنه كان من الطبيعي في قاهرة الستينيات أن ترى فلاحاً مصرياً يقف على خشبة المسرح ـ أو أمام ميكروفون إذاعة أو كاميرا تليفزيون ـ يناقش بيروقراطياً فيزعق في وجهه بفصاحة عن حقوقه ، لكن هذا يحدث على المسرح فقط ، أما في الواقع فإن الزعيق حق مكفول للبيروقراطي ، والتذلل والرجاء هو الحق الوحيد المتروك للفلاح ! .

على خشبة المسرح تحرر الفلاح زاعقاً ، وفي ميكروفون الإذاعة أخذ العامل حقوقه ، وإنتشرت الحرية لأن التليفزيون يقول ذلك ونحن نحرك العالم لأن نظريتنا « الثورية » طورت الإشتراكية الدوجماتية ، وليس مهماً أن نصف الذين يقولون ذلك لا يفهمون المعاني الحقيقية . لكل كلمة على حدة من جملتهم الخماسية .

ويجيء حزيران فيهدم عالماً من الورق المقوى على رؤوس أثقلتها النرجسية ، ويشنق المثقفون بكلماتهم ، وكالقذائف تصيبهم أعمدة الرصاص **التي جمعها** عمال اللينوتايب ، وهم يستعيذون بالله من الكذب . أمام المرآة **وقف « المثقف** المتكس » عارياً هذه المرة لا يخفي خواءه رداء ، ولا تغطي « **بَسْتَرته** » كلمات . وتبدأ سنوات مريرة من أدب لوم الذات : أدب الخطيئة الأولى .

بعد ثمانية أشهر من النكسة ـ وإبان محاكمة المسؤولين عن الهزيمة **العسكرية** ـ كتب الشاعر « **أحمد عبد المعطي حجازي** » مطالباً بمحاكمة المثقفين **لأنهم** « قصروا ـ وهم قادة الحياة ـ في آداء واجبهم » وحيثيات الإتهام تقول « **إذا** كان من أهم الأسباب التي أضعفت قدرة المجتمع على خوض الحرب هي غياب الديمقراطية وجهلنا بحقيقة أنفسنا ، وحقيقة العدو ، فالمثقفون مسؤولون مسؤولية مباشرة في هذا المجال [1] .

---

(١) كتب « **أحمد عبد المعطي حجازي** » هذا المقال في فبراير ١٩٦٨ ونشره في روز اليوسف ، **إبان محاكمة** قادة سلاح الطيران المصري ، الذين نسبت إليهم آنذاك مسؤولية الهزيمة العسكرية .

لم يستجب أحد وقتها لدعوة حجازي . ربما لأنهم طرحوا هذا السؤال :

ـ من يزعم لنفسه صفة القاضي والكل قتلة وقتلى ؟ .

لكن الدعوة تحققت في الواقع العملي . نصب كل مثقف منتكس لنفسه محكمة في سطور إنتاجه . رثى « حجازي » ذاته ، عمره الجميل في قصيدة طويلة[1] هذا رجل تغنى بالمحبوب وهو في جُبِّ أودعه فيه المحبوب : نحن عشنا عمراً من تدني المشاعر . فاظلم أيها المحبوب واسجن ، سننشدك أناشيد الفداء ونحن معلقون في مشانقك . نحن ولدنا لنخطىء ، وأنت ولدت لتصيب . يمر موكبك على زنازين أودعتنا إياها فنهتف باسمك . لكن أين كان رجال الحدود يوم هجم الجراد ؟ ! .

وتأمل عالم « ليلى والمجنون » ـ مسرحية « صلاح عبد الصبور » الشعرية ـ هؤلاء ثوار بين الخيانة والأحباط ـ رثاء عنيف للذات وإحساس مرير بالفجيعة : الثائر المنهار هو بطل العصر .

ليس الوجه الآخر للإنهيار إلا إنهيار آخر : أمسك آخرون السكين ليغْرِزوا بها لحومهم ولحومنا . على لسان « سبارتاكوس » وهو على الصليب ، صاغ « أمل دنقل » نص قانون عالم ما قبل حزيران ـ وهو من قوانين السببية ـ والنص هو ( علموه الإنحناء ) .

بنفس القسوة ينفجر حمدي ـ بطل مسرحية « ميخائيل رومان » : الزجاج[2] ـ ضائقاً بعالم الشعور المستعارة . عالم الواجهات الزجاجية الأنيقة المليئة بقنينات العفن فيراه عالم « فساد . فساد متكامل . عصابة . عصابة بتأكل من بيت المال بتخطف طعام الأطفال » . وبينما كان الكل يجعجعون بالإشتراكية فإن

(١) هي قصيدة « مرثية العمر الجميل » ، التي منحت عنوانها لديوان من أجمل دواوين حجازي . والقصيدة في رأيي بيان شعري ، حول طبيعة العلاقة المعقدة التي جمعت بين نظام عبد الناصر ، والمتحمسين له ، من الأدباء والكتاب والمثقفين .

(٢) نشرت مسرحية « ميخائيل رومان » « الزجاج » في بداية عام ١٩٦٧ ، ومثلت باسم « العرضحالجي » في نهاية العام نفسه ، وبعد الهزيمة ، وكانت حفلات عرضها ، مظاهرات تأييد سياسية ، لمضمونها ، الذي كان هجوماً لا ينقطع ، على عصر الشعور المستعارة ، والباروكات السياسية والإيديولوجية والقومية .

المؤثرين حقاً كانوا دائماً يتقنقون بإسم أمريكا . بلد السلع الإستهلاكية المثالية ويهتف حمدي :

ـ لبيك حلف الأطلنطي لبيك . لك هنا أتباع . أتباع كلاب ولاد كلاب .

لكنهم ليسوا وحدهم كذلك نحن أيضاً ـ المتفرجون ـ مثلهم :

ـ الأوبرا يا ولاد الكلب . ياللي عاملين عليّ وحوش وأنتوا أرانب . الأوبرا بالعمدان الذهب والمرمر . وأنتم في الأرض بتاكلوا طين .

في صالة المسرح يصفق بعض الناس لحمدي الذي يشتمهم . يفعل ذلك النقاد أيضاً ، في الصحف ، مع بعض الحرص . الإحساس المر بالمهانة والخيانة يلف الكل . تتزايد حاجتهم إلى من يملك شجاعة مواجهة ذاتهم ـ وذاته ـ بدلاً عنهم . لأنهم أنفسهم ـ في عملية البسترة القاسية ـ قد فقدوا كل شجاعتهم . في حومة هذا الصراع الضاري تنتشر على المستوى الشخصي الإنهيارات العصبية والنفسية ويرحل كثيرون إلى مصحات الإستشفاء . الفقراء إلى مصحات مصر والأحسن حالاً إلى مصحات أوربا[1] يسير الآخرون في الشوارع يحملون إنهياراتهم على أكتافهم ، ويستنزفون الدمع حتى ينفد من مآقي الناس[2] وتنتشر الكتابة السرية ، شعر بذيء يشتم النفس والآخرين ، وكأنه بعض فصول ألف ليلة وليلة في أزهى عصور إنحطاط الأدب العربي .

---

(١) لعلها ليست صدفة ، إن إثنين من ألمع كتاب مصر ، الذين ارتبطوا بشكل ما ، بفترة الإنتعاظ القومي ، قد أصيبوا بدرجة من الإكتئاب تطلبت علاجهم في مصحات خارج مصر ، في أعقاب الهزيمة ، هما : « صلاح جاهين » « ويوسف إدريس » وفي تلك المرحلة نفسها ، بدأت مشكلة « نجيب سرور » و « إسماعيل المهدوي » ، التي تفاقمت فيما بعد ، وانتهت بالأول إلى حالة أشبه بالإنتحار ، وقادت الثاني إلى مستشفى الأمراض العقلية ، حيث ما يزال يعيش حتى الآن ( ١٩٦٩ ـ ١٩٨٥ ) ، وكان الإحساس بالإضطهاد ومطاردة الخيانة ، ملموساً في حالة الإثنين الأخيرين .

(٢) انتشر الشعر السري المعارض بعد هزيمة يونيو ، ومع أنه أصبح سرياً لأنه سياسي ومعارض ، إلا أن السرية أتاحت له فرصة إستخدام التعبيرات والألفاظ الجنسية الخادشة للحياء العام ، أيضاً ، فيما يمكن إعتباره نوعاً من الإيلام المقصود ، وحالة مشتهاة من تعذيب النفس . ومن أشهر هذه الأعمال « رباعيات » سرية ، كتبها الشاعر الراحل « نجيب سرور » .

وربما لهذا السبب تـوج الشيخ « إمـام عيسى » و « أحمد فؤاد نجم » ملكـا المرحلة . عمّدهـا المثقفون ولا أجـد غيرهم عـلى هذه المملكـة . فبرغم بسـاطة الكلمات والتعبيرات وطابعها المنتزع من الشارع مباشرة فـإنها لا تعود إليـه مرّة أخرى . وأصبح فن ( امـام ـ نجم ) هـو فن الـذين يملكـون أجهـزة تسجيل كهربائية . ولم يتح له أن يصل إلى كثافة المصـانع أو تجمعـات الفلاحـين إلا فيما ندر . ووجد المثقف المتكس نفسه في هذه الأعمال ، التي قد لا يعتـرف بقيمتها الجمالية ، لكنها تتيح له شجاعة سب نفسه التي يفتقدها . وتـظهره للحـظة من إحساسه المفجع بأنه فريسي وكاذب وبهلوان .

في تجمعات ( المثقفين ) يبدو [ أمام/ ونجم ] مشهداً فولكلورياً يتفرج عليه ويسمعـه مجموعـة من الأجانب يسجلون جلسـة إعتراف نفسي بـطريقة التحليـل الفرويدي . ويموت « جيفارا » فيفجع باستشهاده ـ الذي يجمع بين توحد الكلمة والحياة ـ المثقف المصري المتكس الذي عاش هذا الإنفصال وكـرسه ويغني أمـام كلمات نجم المتسائلة :

« ما رأيكم دام فضلكم
يا جونسونات
يا بتوع نضال آخر زمن
في العوامات »

فيتأوه الذين يسمعون ، لأنهم هم أنفسهم دون كيشوتـات إنتصار الفـلاح على خشبة المسـرح ، وتحقيق الإشتراكيـة على يـد أعدائهـا ، والديمقـراطية عـلى ألسنـة مذيعي التليفـزيون . وفي العـوامـة التي يسمعـون فيهـا ـ أو يستـرجعـون أشرطتهم المسجلة ـ يهتف المغني بحياتهم .

« يعيش المثقف على مقهى ريش .
مِزَفْلط مِجَفْلَط . . كتير الكلام
عديم الممارسة
عدو الزحام »

يضرب الكل جبـاههم بأيـديهم ألماً ونـدماً . هـا نحن في يوم عـاشوراء .

إستشهد الحسين وحيداً ظامئاً وكان في يدك أن تنقذه فما فعلت ؟ . العكس ما فعلت . فإذا دار الزمن وعادت الذكرى فادم جبهتك ، وسُبَّ نفسك ، وادع الآخرين ليفعلوا ذلك . كنت من شهود يوم العيد وسألك بيلاطس :

ـ المسيح أم بارباس ؟ .

صحت مع الصائحين .

ـ بارباس .

صاح بيلاطس :

ـ إني بريء من دم هذا البار . دمه عليكم وعلى أبنائكم الى يوم الدينونة (1) .

لذلك يحلو الشراب في جلسات الإستماع إلى « نجم » و « امام » . ليغيب العقل الواعي الذي يدبر المصالح ويعقل التطرف : العقل المبستر .

وفي الصباح يعود المثقف إلى مقهى ريش ـ وكل تجمعات المثقفين في مصر تنويعه على لحن مقهى ريش ـ يتحدث أو يكتب عن الحرب الشعبية ، وهو لا يعرف كيف يطلق بندقية . ولا يريد أن يعرف . ان مهمته أن يكتب عن الحرب الشعبية لا أن يمارسها .

وعندما يسخر ( إمام ـ نجم ) من :

**« الثوري النَّوْرِي . الكَلَمَنْجي**
**شفَّاط الدين النَّهبنجي**
**قاعد في الصف الأكَلَنجي**
**شوكولاته وكرامله »**

يضحك البعض . ويتشاغل آخرون عن النظر في عيون الآخرين بالنظر

(1) بعد محاكمة السيد المسيح ، وقبل صلبه ، جاءت مناسبة ، يحق فيها إطلاق أحد المحكوم عليهم ، وسأل بيلاطس الناس ، هل يطلق سراح المسيح ، أم سراح لص حكم عليه في الفترة نفسها بتهمة السرقة ، فاختار الناس إطلاق سراح اللص وكان اسمه بارباس ! .

في السقف ، ويفتحون حفرة في الأرض لتبتلعهم ـ ذلك أنهم جميعاً ـ بدرجة أو بأخرى ـ هم هذا الثوري النوري الذي :

**« يتْمركس بعض الأيام**
**يتْمسلم بعض الأيام**
**ويصاحب كل الحكام**
**بيتكتك لا تقول بركان**
**ولا بوتاجاز ولا حلّة »**

ولأن الضربة مباشرة وقاضية ، فإنها تنشر جانباً آخر من نتائج عالم الأنا المحطمة ، هو عمليات الإسقاط النفسي . ينحي المستمعون كل على الآخر . ويرشح كل إثنان منهم ثالثاً ، ليكون بطل القصيدة أو الموديل الذي رسم عارياً بأبياتها . بينه وبين نفسه ، يرشح كل طرف من أطراف « الدويتو » الهامس لزميله الآخر لهذا الدور .

في عمليات الإسقاط النفسي الفظيعة هذه يتلوث الكل : فكل الناس خونة ويتعاملون مع أجهزة الأمن . وكل الأدباء يكتبون تقاريراً للمخابرات أفضل مما يكتبون قصصاً أو شعراً ، فإذا أعوزتكم ـ بعد عمر طويل ـ نماذج لخط كاتب أو أديب تضعونها في متحف باسمه فعليكم بأرشيف دوائر الأمن . وكل النساء مومسات . وكل الرجال منحلون . ولا أدب ثوري إلا ما أكتبه ، أو يكتبه أصدقائي الذين يبادلونني نفس النفاق . وحتى أعضاء التنظيم الطليعي[1] ـ الذين كانوا يتعلمون في تعميماتهم أن الشيوعيين والأخوان المسلمين هم ألد أعداء ثورة ٢٣ يوليو ـ يصبح لا هم لهم إلا إتهام الشيوعيين بخيانة الماركسية . هذه الماركسية نفسها التي هاجموها وشوهوها وفهموها بشكل سطحي وقشري . وحرصوا بمناسبة ـ ودون مناسبة ـ على تلويثها وزعموا

---

(١) إشارة إلى طليعة الإشتراكيين ، الذي أنشىء تنفيذاً للنص الوارد بالميثاق الوطني ـ ١٩٦٢ ـ بأن يكون هناك جهاز سياسي داخل الإتحاد الإشتراكي ، يكون أشبه بالحزب . وقد أنشىء بشكل سري ، ومن خلال مجموعات أنشأها قادة النظام ، والمحافظين ، وجمع كل المتناقضات ، وكان من بين أعضائه ، ماركسيون قليلون ممن حلوا تنظيماتهم المستقلة في عام ١٩٦٥

لأنفسهم تجاوزها .

ذلك كله طبيعي : إذ كيف يحتمل إنسان يعاني شعوراً مُرًّا بالعار أن يعيش دون أن يلوث الكل ليستريح ، من إحساسه هذا ويستعيد توازنه النفسي ، ولا يصبح ما فعله إستثناء بل قاعدة ؟ . بيد أنه دون أن يدري يدور في دوامة التشهير باحثا عن موقف يتميز منه فيطفو له من قاع الإحساس بالسقوط إلى سطح التيار . فإذا كان مثقفاً يسارياً فإنه لا يهاجم مثقفي اليمين ـ الذين إنتشروا كالوباء وسيطروا كالأسطورة ـ إن ذلك لن يعطيه تميزاً ، وإذن فعليه أن يزايد على اليساريين ، هنا تنقلب المسألة فتصبح لوناً من الكوميديا السوداء ، فالمعركة على الجبهة الفكرية ليست معركة بين مراجعين ودوجماتيين ولا بين ستالينيين وتروتسكاويين أو خروتشوفيين وماويين ، أنها حتى ليست معركة بين ليبراليين وماركسيين « فالتيار الزاحف في مصر هو خليط من الفكر الإقطاعي الثيوقراطي الكولاكي ، والليبراليون في موقف الدفاع العسير ! ورغم أن هذا واضح كالشمس لمثقفي اليسار فإن جهدهم الأساسي منصرف ضد أنفسهم . وهم يرفضون اليمين بكل فصائله ـ حتى تلك الفصائل المعادية للإستعمار منه ـ رفضاً مضمونه نفيه من الواقع بعملية تجاهل غبية لا تلغي هذا اليمين من الواقع ـ فهو ذري الإنتشار كالأوبئة ـ لكنها تلغي فقط الصراع معه من أرضية الإعتراف بوجوده ، والإشتباك معه في أشكال مختلفة من الصراعات والتحالف ـ وهو غير الذيلية بالطبع ـ شكل من أشكال الجدل الإجتماعي .

وفي محاولة إنقاذ « الأنا » سادت الرؤية الفاشستية لكل الظواهر ، وأثبت المثقفون من النمط اليساري المتكس ، أنهم إثر عمليات البَسْتَرة ، استمرأوا الشعور بالتدني تجاه الزعيم المنزه عن الخطأ . وهو شعور أشاع في معظم أعمال الستينيات ذات النَفَس اليساري ، رؤية تُنَزِّه الزعيم عن الخطأ ، وتجعله ضحية للحاشية الفاسدة ، التي ترتكب ـ دون علمه وعلى عكس ما يريد ـ كل المعاصي والجرائم ، ولذلك ناشده اليساريون ، شعرا ومسرحاً وقصاً ، أن يقضي حاشيته الفاسدة ، ليرى الشعب الذي يحبه ، ويرمي قلبه تحت أقدامه ، وهذا التدني تجاه الزعيم المعصوم ، كان تعبيراً عن خلل في الفهم والوعي ، وربما عن خلل

في الشجاعة ، آثر أن يحمل الفروع جرائم ، يخشى أن يواجه بها الأصول ، لكنه - في كل الأحوال - انتهى بتتويج الفرد « الأها » في وجدان المثقف المصري ، الذي شغل بتقييم من يحيطون به من أفراد ، ونصل لهم محاكم داخلية وعلنية . وهكذا أصبح النقاش المجهد حول ما إذا كان فلاناً ثورياً أو إنتهازياً هو طابع مناقشات المثقفين ، كأنّ حسم هذه المسألة هو الذي يقرر مستقبل كل شيء ، بينما يكون هذا « الفلان » غالباً مجرد وجه إنسحب من العمل العام ، أو يكون محدود التأثير ، ولكن الرؤية السائدة فاشستية المنظار . وحدتها وخليتها هي الأنا : الفرد هو كل شيء ، فإذا خان فلان - وقد لا يكون هذا صحيحاً بل مجرد تشهير - ضاعت الثورة ، وينبغي أن نتفرغ تماماً لرصد الخونة ، والتنديد بهم من وراء ظهورهم ، فإذا قابلناهم إبتسمنا في وجوههم خوفاً من سلطتهم ، أو رجاء لمنفعة وهو الأرجح .

ذلك أيضاً هو حال « المثقف اليميني المتنكس » لكن مأساته الحقيقية هي جهله المزري وأميته المضحكة ، وسنكون مكفوفي البصيرة إذا تجاهلنا أن هناك توالداً سرطانياً في هذا اليمين المجهول . . وصحيح أن هناك فرق بين المثقف اليميني وبين الذي التزم اليمين لجهله - حتى بذلك الذي يلتزمه - لكن المشكلة هي الحجم الهائل لهذا اليمين المجهول وسيطرته الفولاذية ودفاعه الشرس عن مصالح متدنية وصغيرة .

وقد يقول قائل : ليس في هؤلاء خصم يُحترم . وهذا صحيح لكن تجاهل الواقع لا يعني إلا الإنعزال عنه والعجز عن التأثير فيه .

كان اليمين المتنكس جزءاً من لعبة عالم ما قبل حزيران الكذوب فقد تاجر بالإشتراكية ونحت لها أسماء رقيقة ، فهي « عربية » مرة و « إسلامية » مرة أخرى : رضى عن كل شيء ، ومدح كل شيء ، لكنه فعل ذلك ليحمي نفسه ، ومع أن عناصره الذكية كانت قد اكتشفت مبكراً أنه لا إشتراكية هناك ولا يحزنون ، لكنها - لفرط حساسيتها تجاه المساس بحق الملكية المقدس - توقعت أن يؤدي الإلحاح الدعائي الرسمي ، على فكرة الإشتراكية إلى نشر وبائها وخاصة بين الشباب ، ورأت أن اللعبة بمجملها سلاحاً ذا حدين .

ولأن الحزيراني اليميني مُخَرَّبٌ هو الآخر من الداخل ، و ( مُبَسْتَرٌ ) أيضاً فإن إحساسه بالعار والخزي قد قاده إلى مواقع الإسقاط النفسي ذاتها فتنصل تماماً من مسؤولية النكسة ـ من لحظة حدوثها ـ وألقاها على عاتق اليسار . دليله المكذوب أن هذا اليسار هو الذي كان يحكم ، وأن سلاحه الملحد هو الذي هُزم ، وتخطيطه الكافر هو الذي جرى وإنسحب . في لعبة التبرير والإسقاط هذه راح اليمين لاهثاً يلصق كل رذائله السرية باليسار ، ويزعم لنفسه أنه كان بطلاً فصمت عن كل الرزايا وقلبه يتمزق ، وبصرف النظر عما إذا كان الصمت بطولة أم لم يكن ، فإن جرائم اليمين الفظيعة مسجلة ومكتوبة : فهو المادح لكل شيء ، والمعجب بكل شيء ، أما ضراوته فهي دليل على معدنه الرخيص ، مشكلته الحقيقية أنه كان ينفس على بعض اليساريين ، ما ظنه قرباً من السلطة ، وهذا هو الوجه الآخر لنفس اللعبة : الصراع على التبعية ! .

المثقف اليميني المنتكس يتطهر خارج نفسه : يتحرر من إحتقاره لذاته بإحتقار اليساري بشكل عنصري وفاشستي وبكراهية مركزة تلجأ للتصفية البدنية وللتجويع أحياناً . . لا تترفع عن التشفي في الوطن تشفياً في اليسار المضروب ـ على ما يظن اليمينيون ـ بالنكسة . ( وذلك نوع من الإنحطاط الخلقي سببه الحقيقي تصور اليمين بأنه يعيش آخر سنوات عمره ، وهو إحساس غير صحيح ، إذا أدركنا مواقع اليمين الطبقية وتسلله المرضي في المواقع الطبقية لليسار وخاصة وسط العمال والفلاحين ) .

وكان الحل الذي لجأ إليه اليمين يسيراً وسريعاً : إغتراب كلي إلى الماضي يصوغ ( يوتوبيا رجعية ) ترفع أعلام الأمس ، وتتحسر على زمن الخلفاء ـ راشدين كانوا أم غير راشدين ـ وبَعْثٌ لجثث الموتى من الأفكار والقادة ، ليتبتلوا في محرابها ـ وذلك كله يقدم تبريراً لعجزهم المزري عن تقديم أي رؤى صحيحة للسيطرة على الحاضر ، وإرتعاش أيديهم أمام حجم التحديات التي تواجه الوطن ، وإدراكهم أن الرضى بهذا الحاضر صعب بل ومستحيل .

وبرغم الإنتشار الذري لهذه اليوتوبيات الرجعية فإن أمرها هين ويسير لا لأن واقع الحياة يهزمها كل يوم ، ولكن أيضاً للثنائية التي يعيشها المفكر اليميني

الـذي يدافـع عن الله وعن الرسـول وفي يده كـأس من الخمـر [١] - كـما يـطالب اليساري بالحرب الشعبية وفي يده ورقة وليس بندقية - والذي يفتعل خـطراً وهمياً على الأديان وميزانية الدولة تنفق على المسجد الـواحد مـا لا يقل عن مـائتي ألف جنيه ، هارباً من مواجهة المشاكل الحقيقية للنـاس ، الذين لا يعـانون من نقص المساجد ، بل من نقص المساكن .

مشكلة اليميني المغترب أنه يعيش الواقع بشكل عملي وعقلي ويتعامل معه بقوانينه لأنه لو لم يفعل فستضار مصـالحه . ومعـظم الذين يـطالبون مثـلاً بعودة المرأة لتكون حبيسـة المقعدين : البيت والـرجل ، يعلمـون بناتهم ، ويـوظفـون زوجـاتهم ، ويحلمون بـأن يحبسوهن علـى أن تدفـع الحكومـة لهن المـرتبـات بـلا عمل [٢] .

وإذا كـانت تلك مشكلة اليمين ، فـإن خطره هـو تأثيـراتـه المـدمـرة عـلى الجماهير . ذلك أن اليميني المغترب ينفي بعض إغترابه بثنائيته المفضوحة ، لكن تكريزه المستمر بفكرة العودة للماضي ينتشر كالوباء بين الطبقات الشعبية صاحبة المصلحة في المستقبل معابثاً عجزها عن فهم أزمتها ، ومفسراً هذه الأزمة بأسباب ليست حقيقية ، فيشل قدرتها على السيطرة على الحاضر ، وبالتالي يعرقـل التطور

---

(١) كنت أزور يوماً ناشراً عربياً صديقاً في حجرته بفندق « هيلتون النيل » فوجدت لديه رجل أعمـال مصري ، كان يفكر آنذاك في إفتتاح دار للنشر ، وكنا نتحدث في الموضوع ، ونناقش مشروعاته لنشر التراث ، وخطر لي فجأة أن أسأله عن الإسم الذي إختاره للدار الجديدة ، وكان لحظتها مشغـولاً بإضـافة الثلج إلى كـأس مترع من الويسكي ، لكنـه قال لي بجـدية شـديدة : دار الإسـلام . والغريب أنـه دهش حـين إنفجـرت ضاحكاً ! .

(٢) فيما بعد تحمس أحـد أعضاء مجلس الشعب المصـري ، لفكرة تقضي ، بتخيـير النساء العـاملات ، بـين وضعهن ، وبين البقاء ، في المنزل مع الحصول على نصف مرتباتهن بـلا عمل . . والغـريب أن الفكرة قـد وجدت تأييداً إعلامياً واسعاً ، وحماساً نسـائياً عريضاً ، دون أن يربط أحد بين ما تحصل عليه المـرأة من أجر وبين ما تقوم به من عمل ، وكان عبد الناصـر قد واجـه مناقشـة من هذا النـوع ، ابان اجتمـاعات المؤتمـر الوطني للقوى الشعبية في عام ١٩٦٢ ، تعتـرض على الفقـرة الواردة بـالميثاق التي تنص عـلى مساواة المـرأة بالرجل ، ولاحظ - بدهشة - أنه تلقى طلبـاً من المرحـوم « حسن الهضيبي » ، المرشـد العام الثاني لجماعـة الأخوان المسلمين ، عقب الثورة ، يقضي بتدخل الدولة لمنع توظف النسـاء ، ثم اكتشف أن بنـات الأستاذ « الهضيبي » تدرسن في الجامعة وتعملن .

ويسد بعض منافذه .

على الجانب الآخر يغترب اليساري المنتكس إلى المستقبل ، يفعل ذلك من مظلة اليميني المنتكس : الضيق بالحاضر وعدم الثقة به والعجز عن فهمه أو السيطرة عليه . وهو ما قاد اليسار إلى مجموعة من الممارسات العملية تنتمي لعالم التمرد الرومانتيكي الذي يستهدف في معظم الأحيان تأكيد الذات أو تدميرها . وهكذا غاب في وعي اليساري أن الثورة علم وليست أسطورة ، وتأكيد لذاتية « الجماعة الطبقية » وليست تأكيداً لنرجسية الفرد . وإنمحى الفرق بين الهدف البعيد والأهداف القريبة ، وبين المطلوب والممكن ، وبنوع من التشوش الذهني الغريب راح اليساريون يتخبطون ثم ينقسمون ويتشرذمون ، وسادت الرؤى المرضية للبرجوازية الصغيرة بين صفوفهم ، وغلبت الرطانة اللفظية على أفكارهم ، والمظهرية والمزايدات على نشاطهم العملي الضئيل ، بل الذي يكاد ينعدم . بحيث أصبحوا في مجملهم مجرد مُغْتَربين إلى المستقبل . إن الثورة هنا تصبح يوتوبياً وليست علماً ، فالوعي بالضرورة لا ينسجم مع العمل من أجل تحقيقها . والعجز عن الوعي بالحاضر وفهمه والتأثير فيه ، هو أيضاً عجز عن تحقيق الضرورة .

ولا شك أن مأساة المثقف اليساري المنتكس ، كانت أقسى وأدعى للفجيعة ، من مأساة اليميني من النمط نفسه ، فعلى مشارف الثمانينات ، فوجىء اليساريون بالواقع يجهض كل أحلامهم ، بعملية قيصرية ، تكاد تعلن أن ما مضى كان وهماً ، وكما يحدث في الكوابيس ، وجدوا أنفسهم أمام ديناصورات الماضي الوحشية ، تسد الطريق : اللاعقلانية تزحف ، والزمنية تخفت ، وحتى فكرة حرية العقيدة أصبحت محل رفض وازدراء . وكأن كل دساتير مصر منذ دستور عرابي ( ١٨٨٢ ) إلى دستور السادات ( ١٩٧١ ) لم تعتمدها . وهكذا بدا وكأن الخطيئة الكبرى قد إرتكبت بلا ثمن أو بلا جزاء . حل اليساريون كياناتهم التنظيمية المستقلة ، وسكتوا سنواتٍ عن جرائم كانت ترتكب ، لأن النظام يبنى الإشتراكية ، وفتحوا أعينهم في الصباح ، فإذا الليبرالية حلم ، وإذا الرأسمالية تقدم ، وإذا فكر الإقطاع يزحم الصحف ، وأذا بثمرة الخطيئة الكبرى خديعة كبرى ! .

كـانت تلك مأسـاة اليسار ، اما خطره ، فكـان فقده أحيـاناً لـلإتـزان ، وتآكله الذاتي ، كأنه يعوض بهذا التآكل ، عجزه عن الصراع حـين كـان لا بـد وأن يصارع ، لذلك ارتفعت نغمته ، وأرتفع صوتـه ، وتعالى عن السيـطرة على مواقع يومية صغيرة ، أو فهم طبيعة الكارثة القادمة ، فكانت النتيجة ، أنـه نفى نفسه إلى عالم وردي ، سيتحقق بلا عمل ، ورفع شعار : إمـا كل شيء . . أو لا شيء ! .

وهكذا أطلت الحرب ، والمثقفون جزر ! .

### عقدة شباط :

ومع أول بيان عسكـري صدر يـوم ٦ أكتوبـر ( ت ١) ١٩٧٣ ، تكشفت أوضاع المثقفين عـلى حقيقتها . وقبـل صدور البيـان ، كانت الجبهـة الثقافيـة ، تخضع لسيكلوجية المثقف الحزيراني ، بشكل عام ، لكن عقـدة الشهور الثمـانية السابقة عـلى هذا اليـوم ، كانت مؤثـرة بشكل فعـال وخاص ، وفي البؤرة منهـا الهجمـة اليمينية الشـرسة التي قـادتها لجنة النظام السـابقة بـالإتحاد الإشتـراكي العـربي ، وإنتهت بفصل ١٠٧ من الصحفيـين والكتاب المصـريـين ونتـج عنهـا ( تطهير ) الصحافة المصرية من كل العناصـر الماركسيـة تقريبـاً ، ومعظم الـذين كـانوا ينتمـون لتنظيم طليعـة الإشتراكيـين ـ الجهاز السـري للإتحـاد الإشتراكي العربي ـ وعدد من المتعاونين مع وكالات الأنبـاء الغربيـة . . وآخرون ممن فصلوا لضغـائن شخصية أو لصـراعات بـين أجهزة الأمن والأجهـزة السيـاسيـة ، وقـد إستخدمت الفئتان الأخيرتان للتعمية ولتغطية إتجاه الضربة الرئيسية .

وكشف حجم الضربة عن أكـاذيب اليمين وإفتـراءاته ، فمن بـين أعضاء نقابة الصحفيين البالغ عددهم ١٤٠٠ عضواً فإن الماركسيين والطليعيين لم يزيـدوا عن ١٠٧ ، والرقم يشمل آخرين أيضاً ـ ومن هنا كان الزعم بسيطرة اليسار على مجالات الثقافة والفكر أكذوبة دعائية لا أكثر ولا أقل[1] .

---

(١) كانت قوائم لجنة النظام ، أبرز أحداث ما قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وقد نتجت عن رد فعل عصبي من « السـادات » ، على تحالف المثقفين المصريين مع الحركة الطلابية التي كانت أعلى أصوات الإحتجاج ، وأقوى عوامل =

الضغط ، لكي يجسم « السادات » موقفه المائع وغير الواضح ، تجاه قضية تحرير الأرض المحتلة ، وكانت أولى التحركات الطلابية قد بدأت في ديسمبر ١٩٧١ ، بعد أن انتهى عام الحسم دون حسم ، واعتذر « السادات » بأن الحرب الهندية الباكستانية قد أدت إلى ضباب في الرؤية منعه من حسم المعركة في ذلك العام كما كان قد وعد في خطبة شهيرة له في الإحتفال بالمولد النبوي ، ثم تكررت ـ بشكل أقوى ـ في العام التالي ، وفي المرتين أشارت تقارير الأمن إلى أن هناك عدداً من الصحفيين والكتاب ، تعودوا إلقاء محاضرات في الجامعة ينتج عنها اثارة طلابها ، وقد إكتفت السلطات في عام ١٩٧٢ باستدعاء ثلاثة منهم للتحقيق أمام النيابة ، هم « محمد عودة » « ونبيل زكي » « وصلاح عيسى » . وقبل نهاية العام كان البيان الشهير الذي وقع عليه « توفيق الحكيم » وعدد كبير من الكتاب والصحفيين ، قد صدر ، متضمناً نقداً للسلطة التي كانت قد عادت للإصطدام بالطلاب ، لأنهم عادوا يتظاهرون طلباً للحرب ، وعلى إثر نشره في بيروت ، ثار « السادات » ، وبحث عن غطاء قانوني ودستوري يبيح له فصل الصحفيين ، حتى لا يبدو أمام الرأي العام ، أنه قد عاد إلى الأساليب التي كان يتبعها من سماهم بـ« مراكز القوى » ، وتوصل الى فكرة هزلية ، هي دعوة لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكي العربي ، لتفصل الصحفيين من عضوية الاتحاد ، فيفقدون بالتالي وظائفهم ، إذ كان يشترط آنذاك للعمل بالصحافة ، أن يوافق الاتحاد الاشتراكي على ذلك .

وهذا هو نص البيان الرسمي ، الذي نشرته الصحف المصرية في ٤ فبراير ١٩٧٣ متضمناً الإتهامات التي استندت إليها لجنة النظام ، لفصل الصحفيين من الإتحاد الإشتراكي ، وقوائم بأسماء هؤلاء المفصولين :

« إجتمعت هيئة النظام بـالإتحاد الإشتـراكي العربي أمس بـرئاسـة « حـافظ بـدوي » رئيس مجلس الشعب وعضوية « محمد حامد محمود » ، و« أحمد عبد الآخر » ، « والدكتور أحمد كمال أبو المجد » و« يوسف مكادي » ، وممثل أمانة التنظيم « محمد عثمان إسماعيل » .

« وقد إستعرضت الهيئة التقارير السياسية التي قدمت إليها بالنسبة لعدد من أعضاء الإتحاد الإشتراكي العربي ، الذين أخلوا بواجباتهم الأساسية ، كأعضاء عاملين بالتنظيم السياسي الذي يحقق تحالف قوى الشعب العاملة .

« كما بحثت الهيئة كل التقارير التي تجمعت لدى لجنة تقصي الحقائق بمجلس الشعب ، خلال دراستها المستفيضة ، للأسباب التي أدت عن عمد وتدبير إلى المخطط الذي كان عمل لإثارة الجماهير بالأكاذيب والإشاعات والتحريض ضد نظام الدولة وتحالف قوى الشعب العامل ، وكان يشكك في كل تصرف بهدف إشاعة البلبلة ، وتشويه سمعة مصر ، سواء بإمداد الصحافة ، والإذاعات ووكالات الأنباء الأجنبية بمعلومات كاذبة أو التوقيع على بيانات مضللة ، لكي تنشر في الخارج بهدف إظهار البلاد وكأنها مهتزة بعدم الإستقرار والفوضى . وقد إستغلوا في ذلك الأجواء الديمقراطية التي حققتها حركة الجماهير في ١٥ مايو لضرب الديمقراطية وأرادوا أن يحولوا مبدأ سيادة القانون إلى إرهاب فكري وتحد لاحترام القانون وإهدار للحريات .

« وقد وضعت هيئة النظام في إعتبارها أن عدداً من هؤلاء الخارجين على الخط الوطني ، والمحرضين ضد الوحدة الوطنية وعلى الإعتداء على المرافق العامة والمشجعين لمخططات التشكيك والبلبلة في هذه المرحلة الخطيرة التي تواجهها البلاد . . وضعت هيئة النظام في إعتبارها أن عدداً منهم ، يتولون أعمالاً حساسة في مواقع مسؤولية هامة ، تفرض الإلتزام بمواثيق الثورة ، والحرص على دعم الوحدة الوطنية وتوجيه الرأي العام في المسار الوطني ، القومي الأمين ، وخاصة في مواقع إعلامية ، مثل المؤسسات الصحفية أو الإذاعة =

= أو التلفزيون ، أو وكالات الأنباء .

• كما وضعت الهيئة في إعتبارها أن عدداً آخر من هؤلاء أعضاء في النقابات المهنية . . وقد حاولوا عن عمد وأصرار إستغلال النقابات التي ينتمون إليها بإصدار بيانات لا تعبر عن رأي جماهير قوى الشعب العامل ، بهدف مساندة المخططات التي دبرت إشاعة الفوضى وتقويض المبادىء الديمقراطية وتشويه عمل المؤسسات الدستورية الشرعية .

وقد قررت الهيئة إسقاط العضوية العاملة عن الآتية أسماؤهم من عضوية الإتحاد الإشتراكي وفيما يلي القائمة الأولى ( لأن الأسماء رباعية أو ثلاثية . . فقد وضعت بين حاصرتين ما ليس شائعاً في أسماء أصحابها ) .

١ - فيليب ( زكي ) جلاب .
٢ - محمد (عبد الفتاح أحمد) عودة
٣ - حسين (محمد حسين ) عبد الرزاق
٤ - مصطفى نبيل ( عبد الخالق مصطفى )
٥ - كمال (محمد) سعد
٦ - محمود ( أحمد محمد حسن ) المراغي
٧ - يوسف إدريس علي وشهرته ( يوسف أدريس ) .
٨ - عادل ( محمود ) حسين .
٩ - أحمد عبد المعطي حجازي
١٠ - فريدة ( عبد المؤمن ) النقاش
١١ - مكرم محمد أحمد ( حسين )
١٢ - سمير ( أمين ) تادرس
١٣ - الأمير ( مأمون ) العطار
١٤ - صلاح ( السيد متولي ) عيسى
١٥ - صافيناز ( محمد ) كاظم ( أصفهاني ) وشهرتها صافيناز كاظم .
١٦ - مصطفى الحسيني ( شحاته )
١٧ - محمد (جاد الحق) العزبي
١٨ - أمير إسكندر ( بولس )
١٩ - السعيد حبيب ( السعيد حبيب ) وشهرته سعيد حبيب
٢٠ - نبيل زكي ( لطفي )
٢١ - ( محمد ) محسن ( إسماعيل ) الخياط
٢٢ - فتحي عبد الفتاح
٢٣ - جمال ( الدين ) الغيطاني
٢٤ - شوقي ( المدبولي ) مصطفى

= ٢٥ ـ أسعد حسني ( منصور )
٢٦ ـ ( أحمد ) فاروق ( عبد المنعم ) الطويل
٢٧ ـ زيد ( محمود ) الشريف
٢٨ ـ الإمام (أحمد كمال ) الجميعي
٢٩ ـ محسنة توفيق ( عبد العزيز )
٣٠ ـ سامي ( عبد السلام ) السلاموني
٣١ ـ علي عبد الخالق
٣٢ ـ صلاح ( الدين عثمان ) السعدني وشهرته : صلاح السعدني
٣٣ ـ عدلي فخري ( منصور )
٣٤ ـ ( أحمد ) فؤاد ( محمد ) التهامي وشهرته : فؤاد التهامي
٣٥ ـ ( محمد ) رجائي الميرغني
٣٦ ـ أحمد فؤاد نجم
٣٧ ـ الدكتور علي الراعي ( محمد الراعي )
٣٨ ـ محمود أمين العالم
٣٩ ـ الفريد ( مرتضى ) فرج ( بشارة )
٤٠ ـ ( محمد ) أمل ( فهيم محارب ) دنقل وشهرته : أمل دنقل
٤١ ـ إبراهيم ( فهمي ) منصور ( غنيم )
٤٢ ـ لويس ( حنا خليل ) عوض
٤٣ ـ زكي مراد ( إبراهيم )
٤٤ ـ عبد الله ( عبد العزيز ) الزغبي
٤٥ ـ يوسف ( موسى ) درويش
٤٦ ـ حامد ( رضوان حامد ) الأزهري
٤٧ ـ أحمد نبيل ( أحمد نجيب ) الهلالي
٤٨ ـ عادل حسين ( أمين )
٤٩ ـ عبد المحسن ( سيد أحمد ) شاشة
٥٠ ـ عادل كامل ( فانوس )
٥١ ـ سعد عبد الواحد ( حماد )
٥٢ ـ جلال ( محمد يوسف ) رجب
٥٣ ـ عبد العظيم ( محمد ) الجزار
٥٤ ـ محمد ( محمد عبد العزيز ) علوان
٥٥ ـ لوقا جرجس قلدس النخيلي
٥٦ ـ رشوان ( مصطفى ) فهمي
٥٧ ـ علي ( طه ) نويجي

وقد نتج عن هذه الهجمة أن توتر الجو على الجبهة الثقافية توتراً عنيفاً ، فقد سارع اليمين إلى الهجوم العلني والمنشور ضد المفصولين فكشف بذلك عن عدم التزامه بأبسط قواعد الديمقراطية التي تباكى دائماً بأن اليسار قد داس عليها بالنعال ، فانحاز بكل ثقله إلى الحكومة ، وإنهمك بتشف يندد باليسار الذي لم يكن آنذاك يملك وسيلة للدفاع عن نفسه أو تفنيد ما يوجه إليه من إتهام . وتورط اليمين أكثر وخاصة حين إلتزم بتبرير هذه الأجراءات البالغة الشذوذ أمام الرأي العام محلياً وعربياً ودولياً ، ولأنه خاضها بهدف كسب معركة الصراع حول التبعية ـ فأخرج من جيبه الإتهامات التقليدية مثل التآمر على حرق القاهرة ، وقبض النقود من السفارات الأجنبية ، والأفكار المستوردة ، والكفر بالله ، والدعوة للإستسلام والصلح مع إسرائيل . وهي إفتراءات رأى بعض الذين وجهت إليهم أنها تشكل جريمة قذف وتشهير بحسب نصوص قانون العقوبات المصري فأبلغوا الأمر إلى النيابة ورفعوه إلى القضاء الذي لم يبت فيه إلى الآن[1] .

---

٥٨ ـ دكتور مصطفى مصطفى علي السماع
٥٩ ـ عبد المحسن ( علي ) حمودة
٦٠ ـ عبد الرحمن ( إسماعيل ) شوقي
٦١ ـ نزيه أحمد أمين
٦٢ ـ عبد الرزاق محمد عبد العال
٦٣ ـ بديع أحمد الشرملي
٦٤ ـ سمير عبد الباقي ( عوض )

ونشرت الصحف في اليوم نفسه ، ما وصفته بأنه مذكرة تفسيرية صادرت عن هيئة النظام ، توضح ما يترتب على الفصل ، يقول نفسها .

« من المعروف أن الفصل من العضوية العاملة للإتحاد الإشتراكي ، يترتب عليه إسقاط عضوية أي تنظيم نقابي أو مجلس ادارة أو وحدة إتحاد اشتراكي أو أي مستوى من التنظيمات السياسية المساعدة ، كما يترتب عليه إبعاده عن أي عمل تكون العضوية العاملة شرطاً لممارسته مثل الصحفيين ولا يجوز تبعاً لذلك أن يعتبر صحفياً ، لأن ممارسة العمل الصحفي تشترط أن يكون عضواً عاملاً بالإتحاد الإشتراكي ، على أن تسوى حالته في المؤسسة الصحفية التابع لها ويحال إلى المعاش » .

وقد تبع نشر هذه القائمة، قائمة أخرى نشرت في ٧ فبراير ١٩٧٣ ، تضمنت قراراً بفصل ١٦ عضواً آخرين ، كان من بينهم ٧ كتاب وصحفيين هم : « لطفي الخولي » ـ « ثروت أباظه » ـ « بهيج نصار » ـ « إبتسام الهواري » ـ « أمينة شفيق » ـ « ميشيل كامل » ـ « خيري عزيز » .

(١) تبنى المرحوم « يوسف السباعي » الذي عين وزيراً للثقافة والإعلام ، في تعديل وزاري ، أعقب إعلان =

وقد جاءت هجمة اليمين الشرسة بنتيجة مضادة لما كان يتوقعه ، الأمر الذي منع توسع الحملة من ناحية ، وأخرج الوسط الليبرالي مَن جموده وجبنه .

كانت الحملة قد ذهبت بخمسة من أعضاء مجلس نقابة الصحفيين ، هم : « مصطفى نبيل » و « محمود المراغي » و « مكرم محمد أحمد » و « أمينة شفيق » و « كمال سعد » ، وحاول أن يضغط على الباقين من أعضاء المجلس ، لكي يستصدر منهم قراراً بإسقاط عضوية النقابة عن الصحفيين الذين تضمنتهم قوائم لجنة النظام ، حتى يفتقدون لأية صفة تلزم النقابة بالدفاع عن حقوقهم ، وكانت تلك هي المحاولة التي أيقظت الوسط الليبرالي ، فتنبه لأن تكريس أوضاع مثل هذه ، سيهدده في المستقبل ، بفقد رزقه .

ولأن شجاعة الوسط الحقيقية لا تظهر إلا سراً ، فإنه حين إنفرد بتذكرته الإنتخابية ، حمل إلى مجلس نقابة الصحفيين ، في الإنتخابات التي حل آنذاك أوانها ، هؤلاء الذين التزموا علناً بحل مشكلة المفصولين . وهكذا وازن الوسط الأمور ، وإختار مجلساً منه كذلك الذي جاءت به إنتخابات ١٩٧١ وذهبت هجمة لجنة النظام ، بنصف أعضائه ، فإستطاع المجلس الجديد أن

= هذه القرارات بأسابيع ، الدفاع عنها وتبريرها ، وكانت القرارات قد أعلنت في وقت كان السباعي فيه ، يرأس وفداً لمصر ، في أحد إجتماعات الإتحاد العام للأدباء العرب ، فأثارت ضجة بين الوفود العربية ، وتزعم الكاتب اللبناني « سهيل إدريس » الإحتجاج على القرارات ، بينما نشط السباعيْ ، مدافعاً عنها ، ومحاولاً منع الإتحاد من إستصدار قرار صريح بإدانة تصرفات السلطة المصرية ، وهو ما لفت نظر السادات ، فعينه بعد عودته وزيراً للثقافة والإعلام ، حيث إلتزم هو « وشلته » في الوسط الصحفي والثقافي ، بالدفاع عن الإجراءات ، بإعتبارها إنقاذ للديمقراطية من القرامطة ، أي الشيوعيين . .

وقد إنتهز اليمين الفرصة ليصفي حسابات شخصية بين قادته وبين عدداً ممن شملتهم القائمة ، ومن ذلك أن المرحوم « صالح جودت » ، وكان شديد الضيق والكره ، « لاحمد بهاء الدين » ، كتب مقالاً إتهمه بأنه يتزعم المفصولين ، في تنظيم مشبوه الهدف منه حرق القاهرة ، وإثارة القلاقل فيها . وكان هذا المقال موضوع قضية قذف رفعها بعض المفصولين ـ كنت منهم ـ ضد المرحوم « صالح جودت » ، وقد أستشهد دفاع جودت بأن التهم التي نسبها لنا وردت في البيان الرسمي الصادر عن لجنة النظام والمنشور في الصحف ، وطلبنا ضم صورته الرسمية ، فتبين أنه بلا أصول ، أما دفاعنا قد ركز على تلاوة أشعار وأغنيات التي كتبها المرحوم « جودت » في مدح الملك السابق فاروق ، وهي من أشهى وأرق أشعار النفاق في ديوان الشعر العربي ، وقد إستمع المرحوم جودت ، لتلاوة محامينا « المرحوم زكي مراد » ، لأشعار نفاقه ، في جمود تام ! .

يدخل مفاوضات مع الحكم ، عبر النقيب الجديد « **عبد المنعم الصاوي** » ، لحل المشكلة ! .

وبرغم أن المشكلة قد حلت بإعلان الرئيس « **السادات** » في خطابه يوم **٢٨ سبتمبر ( أيلول ) ١٩٧٣** ، عودة جميع الصحفيين المفصولين وحفظ الإتهامات التي وجهت لقادة الحركة الطلابية ، بأنهم كانوا ينفذون مخططاً للشغب ، والإفراج عن المحبوسين منهم : بقصد « فتح الباب لكل فرد في هذا الوطن لكي يدرك أننا أمام مرحلة جديدة . يجب أن نعالج فيها كل أمورنا وأن نفكر فيها في مشاكلنا » فإن ٦ أكتوبر قد أطل ، وظلالها الثقيلة تحيط بعالم المثقفين ففي بعض الدور الصحفية واجه الصحفيون العائدون العديد من المتاعب ، فلم يجد بعضهم مكاتبه التي كان يمارس منها عمله أو مناصبه التي كان يشغلها . فضلاً عن إستشراء اليمين في دور الصحف ، وتصويره قرارات العودة كما لو كانت قرارات بالعفو عن مجموعة من الخطاة لا سحباً لتهم ملفقة لا أساس لها .

وفي مقابلة تمت في أوائل تشرين الأول ـ أكتوبر ـ ١٩٧٣ بين الصحفيين العائدين وبين « **محمد حسنين هيكل** » رئيس تحرير الأهرام ـ لشكره على مساندته لقضيتهم ـ أشاروا إلى هذه المتاعب وطالب بعضهم مستخدماً المصطلحات السياسية السائدة منذ النكسة ـ بالعودة إلى حدود ٣ فبراير ( شباط ) ، وأضاف آخرون بأن الشهور الثمانية السابقة ـ بين قراري الفصل والعودة ـ قد شهدت توالداً سرطانياً للأفكار اليمينية والقيادات اليمينية في دور الصحف ، فتوسع اليمين بما يخل بالتوازن المفترض بين القوى السياسية في مصر ، وبما أن الإخلال بهذا التوازن ـ في ظروف مصر الراهنة ـ يعرض القضية الوطنية لأخطار بالغة ، فإن التصحيح الذي أعلنه الرئيس السادات للموقف ، لا يجب أن يتحول إلى عملية شكلية تنتهي بالبقاء عند حدود ٤ فبراير وأن التصحيح الحقيقي يقتضي الرجوع إلى حدود ٢ فبراير . وإقترح هؤلاء أن تكون النقاط السبعة التي أعلنها الرئيس السادات في خطابه برنامجاً تعود بمقتضاه كل القوى إلى مواقعها التي كانت فيها قبل هجمة ٣ فبراير ، وبالذات النقاط الأربع الأولى وهي : تحرير

الأرض - مواصلة التنمية الشاملة - إستمرار التحول الإجتماعي لصالح قوى الشعب العاملة - تعميق الممارسة الديمقراطية . وهو أمر لا يمكن أن يحدث مع إصرار اليمين على عدم الإنسحاب من المواقع التي يشغلها الآن والتي كسبها بهجمة فبراير ( شباط ) ١٩٧٣ .

ورد « هيكل » على ذلك بأن العودة لحدود ٢ فبراير ( شباط ) كالعودة لحدود ٥ يونيو ( حزيران ) ، لا يمكن أن تتم بحل سلمي ، وبما أن الصحفيين الذين أعيدوا لم يعودوا إلا بهذا الحل السلمي ، فالأمل ضئيل في عودة حقيقية إلى خطوط ٣ فبراير ، وإذن فعلى العائدين أن يبدأوا من الأوضاع الراهنة ، وربما تساعد ظروف المستقبل في تحسين الموقف .

وبرغم قسوة التوصيف فقد كان حقيقياً بدرجة ما ، أنه على الأقل يعكس إدراك أحد المطلعين على حقائق الأمور لطبيعة الموقف . وحين أصبحت العودة لحدود ٢ شباط هي المشكلة ، تدنت أهداف المثقفين اليساريين ، فقد كانوا يطالبون في ٣ فبراير بحرية الصحافة ورفع الرقابة عنها وإطلاق الحريات النقابية وتفجير المجتمع المصري بديمقراطية حقيقية . فأصبحت أهدافهم بعدها ، مجرد العودة لحدود ٢ فبراير ( شباط ) ، وحتى هذا كان عسيراً أن يصلوا إليه .

في هذا الجو صدر البيان العسكري الأول عن عملية العبور وشملت الجميع رجفة إهتمام بالغ بالعملية ، التي كانت مفاجئة تماماً ، وغير متوقعة على الإطلاق ، وقلبت التصورات التي كان الجميع قد رتبوا أوضاعهم على أساسها . وفي أيام الحرب الأولى عقل الذهول الجميع ، ولم يفكر أحد في أن يفعل شيئاً ، وسط قلق بالغ على العمليات العسكرية ، وإكتفى آخرون بنشر مجموعة من الكلمات الحماسية والقصائد الغليظة على صفحات الصحف عكست كلها المواقع الحقيقية للقوى الثقافية في مصر :

فقد سارع - اليمين للتدليل على فطنته وذكائه - يؤكد أنه كان يعرف منذ البداية أن الحرب ستنشب رغم إنهزامية اليسار وهجومه على السلطة ، وببساطة ، وكأن الجميع يرددون تلقيناً واحداً ، أعلن اليمين أن الحرب حربه هو وليست حرب أي تيار آخر ، وأكد أن نشوبها حرق لليسار وقضاء عليه ،

وحكم بإستسلاميته وجبنه . ونسي اليمين في هذا أن معركة اليسار مع السلطة ، كانت بسبب إلحاحه في المطالبة بدخول الحرب أو تهيئة الأوضاع التي تساعد على ذلك .

في اليوم الرابع للقتال بدأ التفكير جدياً في عقد إجتماع للأدباء والفنانين ليناقشوا دورهم في المعركة . وكالعادة فإن بعض فصائل من اليسار هي التي فكرت في ذلك ، إذ كان اليمين يفتقد لأي رغبة في دعوة آخرين للعمل ، وهو يعتبر المعركة معركته ، تتم برواءه وبتصوراته وهو ما جعله يشمر عن سواعده ، لكي يقتطف لنفسه ـ منفرداً ـ ما يتوهم أنه ثمارها ، ويحرم الآخرين من ذلك . ولأن أدباء مصر وكتابها بلا إتحاد يضم صفوفهم كما أن العدد المشترك منهم في جمعيات عدد ضئيل للغاية ، فضلاً عن شكلية هذه الجمعيات ، وإفتقادها تماماً لأي إمكانيات مادية أو عناصر بشرية نشطة . فإن هذا كله أدى إلى افتقاد الدعوة إلى شكل شرعي أو قانوني تقوم به هيئة إعتبارية لها إحترامها . وانساب الداعون إلى المقاهي والبارات ، يدعون الأدباء الجالسين على مقهى ريش ، الواحد منهم : مخطط مزفلط كثير الكلام . عديم الممارسة . عدو الزحام ، إلى مؤتمر لمناقشة دور الأدباء في المعركة .

ولم يتصل الداعون « بيوسف السباعي » وزير الثقافة أو يفكروا في الإتفاق معه على عقد المؤتمر ، وإكتفوا بأن طلبوا من « توفيق الحكيم » أن يخطره بموعد ومكان المؤتمر . ولم يتأكدوا من إتمام الإتصال ـ رغم أن المكان الذي إختاروه لعقد المؤتمر هو : « جمعية الأدباء » التي يتولى « يوسف السباعي » منصب سكرتيرها العام .

وكانت النتيجة العملية لذلك أن « يوسف » أنكر تماماً في مكالمة بينه وبين « محمود أمين العالم » ـ الذي اتصل به يسأله عن صحة الدعوة للمؤتمر ـ علمه بأي شيء وقال أن على « من يشاء » أن يفعل « ما يشاء » لكن جمعية الأدباء لن تفتح أبوابها إلا لعمل شرعي يصدر عنه هو نفسه .

وقد نُسب إليه فيما بعد أنه قال تعليقاً على ما ذكر له من أن « توفيق

الحكيم » سيتصل به : أن الكاتب الكبير لم يتصل به في شيء ، وأن على المغامرين أن يبعدوا عن توفيق ، ويكفي أنهم كادوا يقودونه إلى ( داهية ) . وكان « السباعي » يشير بذلك إلى بيان « توفيق الحكيم » الشهير الذي كان أحد أسباب فصل الكتاب والصحفيين .

وقد اعتذر « توفيق الحكيم » بعد ذلك بأن مرضه حال بينه وبين الإتصال بالسباعي وإبلاغه بالدعوة .

وعندما ذهب « من يشاء » ليفعل « ما يشاء » وجد مبنى « جمعية الأدباء مغلقة بالسلاسل ، وتعليمات محددة للحارس بعدم السماح لأحد بالدخول . ووقف أدباء مصر يفاوضون البواب الذي سمح لهم أخيراً بالدخول ، على أن يجتمعوا بكامل الوقار ، وينصرفوا بمنتهى الأدب ! .

وسرعان ما اكتشف المجتمعون عدم جدوى ما فعلوا ، فالبرنامج المقترح لنشاط الأدباء والفنانين في الحرب ، كان في معظمه برنامج تعبوي ، يقوم على إصدار صحف وملصقات فنية ، والسفر إلى القرى لإلقاء القصائد ، وزيارة الجرحى ، وزيارة جبهة القتال ، وتخصيص برامج إذاعية للتعبئة والحشد ، وكل هذا لا يمكن تنفيذه دون إمكانيات الدولة ودون صلة بأجهزتها الرسمية ، إذ أن خطوط القتال ، خطوط عسكرية ، لا يباح المرور بينها ، لكل من هب ودب ، لمجرد أنه أديب . هكذا إكتشف الأدباء أن حضور « السباعي » للإجتماع مهم ، وأن شعار الإجتماع للإجتماع ، لا فائدة منه ، فاجتمعوا ليبدءوا من الصفر ، وشكلوا وفداً ، ليقابل يوسف السباعي ويتفق معه على موعد جديد لعقد المؤتمر .

وبسبب الظلال الكثيفة التي كانت سابقة على الحرب فإن العلاقات بين « يوسف السباعي » وبين مجموع المثقفين المصريين اليساريين كانت قد تدهورت بشكل مرعب ، فمن ناحية كان « يوسف السباعي » ـ بحكم سكرتيرته العامة لجمعية الأدباء وإتحاد كتاب آسيا وأفريقيا والمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ورئاسته لمجلس إدارة مؤسسة دار الهلال الصحفية ـ قد تورط في المشاركة في حملة الهجوم على الصحفيين والكتاب الذين هجمت عليهم لجنة النظام هجمتها

اليمينية الشرسة . ثم تورط بعد ذلك في الدفاع عن هذه الإجراءات وتبريرها ، ووقف بضراوة ضد أي محاولة لإستصدار إحتجاج على عمليات الإضطهاد التي جرت بحقهم أو على الأقل التوصية بإعادتهم ، عن مؤتمر الأدباء بتونس ـ وكان يرأس الوفد المصري فيه ـ وعن إجتماع المكتب الدائم لإتحاد كتاب آسيا وأفريقيا الذي عقد في موسكو . الأمر الذي كان رد فعله الطبيعي مزيد من الهجوم عليه في أوساط اليساريين ، وهو ما إستغلته بطانة من اليمين الجهول تحيط « بيوسف السباعي » دفعته إلى مزيد من التورط في الهجوم ـ دفاعاً عن نفسه ـ لتستفيد هذه البطانة من مناصبه المتعددة في الحصول على مكاسب لا تتيحها لها مواهبها الأدبية المتدنية .

وكان منطقياً أن يرفض « يوسف السباعي » مقابلة الوفد الذي كلف بالإتفاق معه وكان منطقه ، هو ذاته منطق الجوقة التي تحيط به ، فالحرب هي حربنا نحن ، وليست حربكم أنتم أيها الصائبون ، والنظام نظامنا لا نظامكم ، وقد كنتم تهاجمونه منذ شهور ، وتدّعون أنه لن يحارب ، فلماذا تطلبون الآن مشاركته في ثمار الحرب التي أقسمتم أنه لن يقيم لها قائمة .

ويبدو أن « السباعي » لم يستطع أن يقاوم طويلاً الإلحاح العام على ضرورة أن ينشط الأدباء والكتاب في المعركة ، فسارع يدعو إلى عقد إجتماع لمجلس إدارة جمعية الأدباء وإستصدر منه قرارات وتوصيات تحدد دور الأدباء في المعركة . ثم أعلن في الصحف عن دعوة عامة للأدباء والفنانين لمناقشة دورهم في المعركة . مؤكداً شعار « حرب اليمين وحده » .

## الشعاع اليتيم :

في الساعة السابعة من مساء ١٥ أكتوبر ـ وبعد عشرة أيام كاملة من بدء المعركة ـ عقد المؤتمر المنتظر ، وكان واضحاً من اللحظة الأولى أنه مليء بعوامل الإحباط وأن نجاحه يتوقف على خروج الأدباء والفنانين من قواقع وثياب المثقف الحزيراني ليتطهر كل منهم بالرغبة في العمل ولو في أدنى مستوياته ، فينفي إغترابه بفهم الواقع ومحاولة التأثير فيه حيث هو واقع وكائن ، وأن يدرك كل

طرف قوته الحقيقية وقوة الآخر ، ونقاط الإتفاق التي يمكن أن تقود إلى أرضية مشتركة تمكن المثقفين من آداء أي دور ممكن ، وكان نجاحه أيضاً رهيناً بوعي اليسار - بكل هذا - ووعيه أيضاً بأن العمل المشترك ليس نفياً للعمل المستقل ، أذا أراده أو قدر عليه .

بدأ «يوسف السباعي» المؤتمر بأنه يريد إجتماعاً ( منضبطاً ) - وهو تعبير عسكري يعني الإلتزام بالنظام - وأشار إلى ظروف الحرب التي يعيشها الوطن ، والتي تتطلب وحدة وطنية قوية لا تقبل بالمغامرة السياسية ، أو الشغب . ثم قرأ بعد ذلك قرارات جمعية الأدباء والتي تتضمن تنظيم رحلات للأدباء والفنانين لعقد أمسيات شعرية وندوات فكرية وإجتماعات في القرى والمصانع وعرض أفلام فيها ، وأصدار مجلة أسبوعية للأدب وثقافة الحرب ، وتنظيم زيارات لجبهة القتال عندما تسمح الظروف بذلك ، وتنظيم زيارات لجرحى الحرب ، وتنظيم التبرع بنسخ من مؤلفات الكتاب والأدباء للناقهين منهم .

ولم يكن هناك إختلاف حول هذه الخطط كأسلوب للعمل . وإن كان آخرون يطمحون إلى تشكيل كتيبة مقاتلة من الأدباء والفنانين تحمل السلاح ، ولكن هذا الطموح لم يلق حماساً ، ذلك أن مشاركة الشعب في الحرب بحمل السلاح لم تكن واردة لدى أي مستوى من مستويات الحكم في مصر من ناحية ، ولأن طبيعة الأدباء والكتاب المصريين تفضل الكلام والكتابة والثرثرة على حمل السلاح .

النقطة المحورية التي جرى بشأنها الخلاف كانت : من ينظم هذا كله ؟ أي بإختصار : مَنْ يقود مَنْ ؟ ، في قرارات جمعية الأدباء نص على أن تشكل « أمانة عامة » مقيمة من مجلس إدارة الجمعية ، تتولى تنظيم إسهام الأدباء والفنانين في الأنشطة التي حددتها مقررات الجمعية ، وينوب عنها أحد الموظفين الإداريين في تسلم مقترحات الأدباء ومشروعاتهم للعمل ، على أن يكون مقر جمعية الأدباء مفتوحاً يومياً للقاء الأدباء وللنقاش حول نشاطهم .

وعندما فتح « يوسف السباعي » باب الحوار حول هذه المقررات ، تقدمت مجموعة من الإقتراحات :

● إقتراح قدمه « محمود أمين العالم » بأن يصدر عن المؤتمر بيان سياسي يتضمن تحية « الرئيس السادات » « والرئيس الأسد » وتحية الجيشين المصري والسوري والدعوة لإستمرار القتال في كل الظروف ، حتى تتحقق المطالب الوطنية للشعوب العربية ، وتحية الصداقة المصرية السوفيتية ، ومساندة الشعوب والحكومات العربية للحرب ، والعمل بإلحاح على تهيئة أوضاع الجبهة الداخلية لحرب طويلة وشرسة مع العدو ، وشجب موقف الولايات المتحدة العدواني .

● إقتراح آخر من « محمود أمين العالم » ، أيضاً بتوجيه رسالة إلى كتاب وأدباء العالم يوضح موقف المثقفين المصريين من قضية العدوان بإعتبار أن معركة الشعوب العربية هي جزء من حركة التحرر الوطني العالمية الهادفة إلى تحرير الشعوب العربية وقهر الصهيونية التي تمثل نازية جديدة .

● إقتراح من القصاص « محمد صدقي» بإستخدام إمكانيات الثقافة الجماهيرية في تحرك الأدباء والفنانين وسط القرى وبين صفوف الفلاحين وخاصة في القرى المجاورة لجبهة القتال .

ووافق المجتمعون على الإقتراحات الثلاثة وأعلن « يوسف السباعي » أنه سيحيل مشروعي البيانين المرفقين بالإقتراحين المقدمين من « محمود أمين العالم » ، لتعيد الأمانة العامة صياغتهما مع مقدم المشروعين ، وهو إعلان بدأ غريباً ، لأن أحداً من الحاضرين لم يعترض على شيء مما ورد بمشروع البيانين مما أكد أن لدى الوزير تحفظات على ما ورد بهما . ..

وحتى ذلك الوقت . فإن المشكلة التي كانت تطوف بالرؤوس هي مشكلة الأمانة العامة ، فجمعية الأدباء ـ أو مجلس إدارتها بالتحديد ! ينتمي لتيار واحد ومدرسة واحدة من تيارات ومدارس الأدب والفن ، وفيها بعد قال أحد شعراء العامية أن هذه الأمانة مكونة من أعضاء معادين للشعر الحديث ولشعر العامية من الناحية الفنية ولا يستلطفون كثيراً الحديث عن العمال أو الفلاحين من الناحية السياسية ، وترك أمر إختيار ما ينشر في المجلة الأسبوعية ، أو يلقى في الندوات والتجمعات من أشعار ، لها تكرار المهزلة التي كان يمثلها الكاتب الكبير

الراحل « **عباس العقاد** » الذي كان يرأس لجنة الشعر بالمجلس الأعلى للفنون والآداب ، ويحيل قصائد الشعر الحديث بتأشيرة منه إلى لجنة النثر .

وبينما يفكر البعض في طرح تعديل لتركيب الأمانة العامة حدث تصرف أحدث توتراً حاداً في الإجتماع فقد طلب المخرج المسرحي « **محمد عبد العزيز** » الكلمة وهاجم « **يوسف السباعي** » هجوماً عنيفاً وقال إن المشروع المطروح بيروقراطي ، وأن المطلوب عمل ثوري يتيح العمل لكل الفنانين ، وذكر أنه ومجموعة من المخرجين المسرحيين متعطلين عن العمل منذ سنوات طويلة ، وأنه قابل « **يوسف السباعي** » في نفس الصباح لحل المشكلة ، ولكن الوزير عامله بفظاظة وطرده من مكتبه .

وقد علق « **السباعي** » على ذلك بأن مشكلة « **محمد عبد العزيز** » مشكلة معقدة وأن المؤتمر عقد لمناقشة دور الأدباء والفنانين في المعركة وليس لحل المشاكل الشخصية .

وقام الشاعر « **أحمد فؤاد نجم** » ليتكلم والتوتر الذي أحدثه هجوم « **محمد عبد العزيز** » يسود الجو ، فأيد الجزء الأول من كلام عبد العزيز من أن المشروع المطروح ذو طابع بيروقراطي ، وطالب بتشكيل الأمانة العامة بالإنتخاب وأن ينتخب الحاضرون من بينهم أمانة عامة بالإنتخاب السري المباشر ! .

وكما توقع البعض إستفزت كلمة نجم « **يوسف السباعي** » إستفزازاً شديداً وقد وصفها هؤلاء بأنها جاءت تجاهلاً تاماً لخطوط الحدود بين القوى الثقافية في مصر ، وحجم اليمين ومواقعه ، ودعوة له لكي يتخلى عن القيادة ، بينما هو في قمة تصوره بأنه هو الذي عبر بثقافته وبمساندته فكرياً للسلطة ، وجاءت كلمة نجم أيضاً لتعكس مبالغة في تصور جماهيرية اليسار .

وهكذا رفض « **السباعي** » الفكرة بعنف وأعلن أن ليس لديه إلا المقررات التي صدرت عن جمعية الأدباء وأنه سوف يعرضها للتصويت ، وحين فعل فازت بأصوات اليمين فقط . وأعلن اليسار أنه يوافق عليها مع بعض التعديل . والتزم الوسط الحياد وكان هو القوة الغالبة في المؤتمر . وإزاء بعض التعليقات

الغاضبة قال « يوسف السباعي » أنه أخطأ إذ دعى للمؤتمر وأنه كان يتوقع هذه النتيجة وأعلن فض الإجتماع ، وجمع أوراقه وغادر منصته إلى حجرته بمبنى جمعية الأدباء .

ساد الإنفعال جو الإجتماع وتحول بعد نهايته المؤسفة إلى مجموعة من الإنهيارات النفسية والتوترات التشنجية ، وكشف المثقف الحزيراني عن طبيعته العصابية فوقف كثيرون يتحدثون في إنهيار بالغ عن لهو الأدباء بينما الشهداء يسقطون كل لحظة . وزاد الطين بلة أن تسلل إلى مقر الإجتماع مشعوذ ينتمي إلى أحد الطرق الصوفية تحدث مطالباً المجتمعين بتنظيم نشاط المريدين في حلقات الذكر لدعم المجهود الحربي ـ ووزع كتيباً يتضمن أوراداً وأذكاراً كفيلة بتحقيق النصر بإذن الله ، وببركة سيدي الرفاعي ، وطالب الأدباء بتأليف مثلها .

وتزعم بعض أدباء الشباب الدعوة لأن يستمر المؤتمر بصرف النظر عن وجود « السباعي » أو عدم وجوده ، وحتى هذه اللحظة فإن أحداً لا يعلم ماذا كانوا يقصدون بالإستمرار فيه ، وهم يعلمون أن إمكانياتهم الذاتية الضئيلة والمحدودة خاصة أنهم سبق لهم عقد المؤتمر السابق ، ولم يستطيعوا أن يفعلوا شيئاً وأجلوه حتى يحضره السباعي .

ورأى « محمود أمين العالم » و« يوسف أدريس » و« سهير القلماوي » أن هناك ضرورة لإقناع « يوسف السباعي » بالعودة إلى رئاسة الإجتماع لمحاولة الوصول إلى تصور مشترك يضمن وحدة الأدباء والفنانين ويضمن إسهاماً إيجابياً لهم في المعركة فغادروا القاعة للإجتماع في مكتبه والتفاهم على برنامج حد أدنى للقاء .

وتحول الجو في القاعة إلى معركة حربية من النوع البذيء . . فأمام إصرار بعض أدباء الشباب ودعوتهم المتشنجة إلى البقاء في القاعة ولتفعل بنا القوة ما تشاء وإنشادهم ( بلادي . . بلادي ) لسيد درويش ، ثار « عبد العزيز الدسوقي » ـ وهو نائب يوسف السباعي في سكرتارية جمعية الأدباء وفي رئاسة

تحرير مجلة « الثقافة » ـ وأعلن بأن المبنى ملك لجمعية الأدباء ، وأن على الجميع أن ينصرفوا فوراً ، وعارضه البعض قائلين بأن حق الكلام للأدباء فقط . وإعتبر الدسوقي ذلك تعريضاً بمستواه الأدبي والفني . فرد عليهم بأنه أديب أباً عن جد . وإستخدم عضلاته القوية ـ في جسده وفي لسانه ـ في الرد عليهم ، فأنكر أنهم أدباء أو يعرفون الكتابة ، وردوا عليه بقولهم أنه أحد حملة حقائب « يوسف السباعي » ، وأنه لولا هذا لما صح ـ ولا في الأحلام ـ أن يكون مثله نائباً لرئيس تحرير المجلة الثقافية الشهرية الوحيدة في مصر ، ووقف « عبد العزيز الدسوقي » يعيرهم بأنهم خونة وعملاء لمراكز القوى ، وأنهم « كتاب عرائض » لا أكثر ولا أقل ولا شأن لهم بالمعركة ولا بالحرب ، فهم منذ ثمانية أشهر يهاجمون رئيس الجمهورية ، ويشهرون بالجيش المصري ، ويطالبون بالصلح مع إسرائيل ، وأن أدبهم الأسود هو أدب كتابة العرائض ، وجمع التوقيعات ، من المقاهي على مطالبات سياسية . وحدث إشتباك بالأيدي بينه وبين بعضهم وارتفعت المقاعد وكثرت الإنهيارات النفسية والتشنجات العصبية .

وأصبح المؤتمر ، قاعة في مستشفى للأمراض العقلية ، وحاول البعض أن يناقش « عبد العزيز الدسوقي » بهدوء داعياً إلى إستمرار الإجتماع لمحاولة الوصول إلى تصور مشترك ، يجمع بين كل وجهات النظر . فرفض وقال أن ما يجري مؤامرة . وبمجهود شديد اقتنع بأن يستمر الإجتماع . وقبل أن يرأس الإجتماع بنفسه ليطمئن أن لا مؤامرة هناك ، على أساس أن يعبر المجتمعون عن آرائهم ، لترفع إلى يوسف السباعي ، بإعتبارها توصيات غير ملزمة ، ووافقت أغلبية المجتمعين على هذا الحل على أساس أن المطلوب هو عمل مشترك يحفظ وحدة المثقفين ـ من كل الإتجاهات والتيارات ـ ضد الإستعمار والإمبريالية .

على أن رئاسة الدسوقي للإجتماع لم تستمر إلا فترة قصيرة إذ عاد « محمود أمين العالم » و « يوسف إدريس » و « سهير القلماوي » من الداخل وتولت الأخيرة رئاسة الإجتماع ، فعبرت عن إستنكارها لما حدث ، وقالت أن المقررات المعلنة هي مقررات جمعية الأدباء ، وأن على من يوافق عليها أن يعمل

في أطارها وعلى من يرفضها أن يتفضل إلى جمعيته إن كانت له جمعية أو أن يعود إلى مقهاه .

وتكلم « محمود أمين العالم » فقال أن العمل هو مقياس الإخلاص للأهداف المشتركة وأن جمعية الأدباء ستفتح أبوابها على أساس برنامجها التي أعلنته ، ودعى الأدباء الوطنيين الراغبين في مشاركتها جهدها لدعم الحرب أن يتواجدوا في مقر الجمعية ، وأن يجعلوا بذل الجهد هو الأساس . وأشار إلى أن هناك معركة وطنية محتدمة ـ كان هذا يوم ١٥ أكتوبر وفي اليوم العاشر للقتال ـ تتطلب تناسي الخلافات والأحقاد ، وهو ما لن يتم بمناقشات تفتح الجروح القديمة . ولكن بعمل مشترك كفيل بالتغلب على كل التناقضات الثانوية .

ونبه « يوسف إدريس » في كلمته إلى أن المعركة المتفجرة بين الأدباء لا تعبر عن تناقضات عامة . فمع أن الأدباء المصريين مختلفون في مدارسهم الفنية وفي إنتماءاتهم الفكرية وفي مواقعهم السياسية وفي أجيالهم المتتالية ، فإن ما ظهر في الإجتماع لا يعبر بالضرورة عن هذه التناقضات الراقية ، ولكنه يعبر عن تناقضات أخرى متدنية ومنها المنافسات في العمل ، والأحقاد الشخصية ، والمصالح الدنيوية القصيرة النظر .

واتفق الثلاثة على أن المعركة الوطنية المحتدمة الآن تتم بقيادة الرئيس السادات ومعاونية التنفيذيين ومنهم « يوسف السباعي » وأن هذه القيادة مقبولة لديهم . وفي ختام كلمته إقترح « يوسف أدريس » أن يوجه المؤتمرون دعوة إلى « يوسف السباعي » للعودة إلى رئاسة المؤتمر ، فوافقوا على ذلك .

بعودة « يوسف السباعي » إلى رئاسة الإجتماع بدأ الجو أكثر تفاؤلاً بالنجاح وبدأ « السباعي » أكثر ميلاً للتفاهم ، فمع أنه قد أصر على أنه لا يقبل أي تعديل في المقررات التي أعلنها ، إلا أنه قبل أن ينظر ، في توصية غير ملزمة بأن يوسع الأمانة العامة بضم عضوين أو أكثر لضمان تمثيل التيارات الأدبية ، وإقترح « عبد العزيز الدسوقي » عليه ـ هامساً ـ ضم « يوسف إدريس » و « محمود العالم » ولكن العالم ـ الذي كان يجلس بجوار السباعي مباشرة ـ طلب

ترك الأمر للسباعي يدبره كما يريد .

وأشار « أحمد عبد المعطي حجازي » الى أهمية التعاون المشترك بين الجميع ، وقال للسباعي : إننا نسينا كل ما نالنا منك شخصياً من متاعب وإساءات ، وأن عليك أيضاً أن تنسى ، ورد « السباعي » بأنه دعى « حجازي » للتعاون معه مراراً ، ولكنه هو الذي يرفض وأنه يوافق أن ينسى الجميع كل ما فات . وبدا واضحاً أن الأمانة العامة ستوسع بضم العالم وحجازي ويوسف إدريس إليها .

قبلات الود كانت ما تزال ساخنة حين عدل « يوسف السباعي » عن كل وعوده ، فقد تقلصت الأمانة العامة لتصبح عبد العزيز الدسوقي وحده ، الذي رفض في مساء نفس اليوم أن يضمن البيان السياسي أي نقاط برنامجية كانت فيه ، وحذف منه كل البنود عدا تحيات الأدباء للرؤساء وللجيوش ، ورفض أن يتضمن أي عبارة شكر أو تقدير أو حتى تحية للإتحاد السوفيتي ، واستبدل كلمة الولايات المتحدة الأميركية بكلمة الإستعمار دون تحديد لهويته ، وهي تعديلات لحقت أيضاً الرسالة التي وجهها الأدباء إلى نظرائهم في بلاد العالم .

من ناحية أخرى فإن الأدباء الشبان رفضوا العمل المشترك، وأعلنوا في نهاية الإجتماع أنهم لن يعملوا من خلال « جمعية الأدباء » وكان إعلانهم هذا يعني أنهم لن يعملوا على الإطلاق ، إذ ليست لديهم أي إمكانيات مادية للعمل ، وهم لا يحصلون على أي إعانة من وزارة الثقافة ، بل إن العدد المنظم منهم في جمعيات لا يتجاوز خمسين أو أقل ، وهي جمعيات فقيرة تدفع إيجار الغرف التي تؤجرها كمقر لها بصعوبة شديدة .

وقد رفضوا بعصبية شديدة ، أي محاولة لإقناعهم بأن العمل المشترك يتم دائماً على أساس الحد الأدنى وأنه لا يمنعهم من العمل المستقل لو أرادوه أو قدروا عليه ، وأن الممارسة العملية هي التي ستكشف أمام الجميع من هم المخلصين حقيقة لقضية تحرير الوطن ولدور الثقافة الجاد في ذلك ، وأنهم أكثر وعياً من فصائل اليمين وأكثر نشاطاً وعليهم بجهد صبور أن يقنعوهم بفائدة العمل

المشترك وجدواه ، وأن هناك مشاكل متعددة يمكن حلها عن طريق هذا العمل المشترك ، على رأسها ما أعلنه « السباعي » من موافقته على إقتراح قدم إليه بأن يبذل نفوذه لإلغاء القوائم السوداء التي تضم أسماء بعض الأدباء والكتاب الممنوعين من التعامل مع الإذاعة والتليفزيون والصحف ، أو من أحدها لإتاحة الفرصة لكل الإتجاهات للتعبير عن نفسها ولتدعيم مرافق الإعلام بكفاءات حقيقية ، وما أعلنه عن إصدار مجلة أسبوعية لثقافة المعركة . . الخ .

وقاد تمرد اليسار الرومانتيكي إلى ما كان طبيعياً أن يحدث ، عادوا إلى المقاهي يثرثرون بالحرب الشعبية ، وثقافة المعركة وغلبتهم طبيعتهم الحزيرانية ، طبيعة المثقف المنتكس ، فقادوا حملة تشهير ضد أنفسهم وتركوا كل شيء لليمين ، فأصدر نشرة رديئة وشديدة التخلف اسمها « التحرير » ملأها بكلام لا معنى له ولأسماء نصفها لا علاقة له بالأدب ولا بالفن .

إن هو إلا شعاع واحد من يوم واحد من تشرين : عرى كل شيء ، طفيلية اليمين وضراوته وسيطرته ، وإغتراب اليسار الطفولي وحرصه على أن يحقق إما « كل » أو « لا شيء » .

# ٧

# والمعجزات.... لا تتكرر

**« بدت نكسة ١٩٦٧ ضربة قدرية ، غير مفهومة وغير مبررة . . لا يتم تجاوزها إلا بمعجزة قدرية أخرى . . . »**

كان نشاط الصحفيين المصريين أبان حرب أكتوبر هو نقطة الضوء الوحيدة في حركة المثقفين المصريين . وبقدر ما كشفت عنه الحرب من تعرية كاملة لمجتمع المثقفين المصريين وعجز كل فصائلهم عن العمل المنفرد أو المشترك وسط سيطرة اليمين الجهول وتردد الوسط وصمته ، وإغتراب اليسار وطفولته ، فإنها قد كشفت وبنفس القدر عن مأساة سيطرة الخرافة على العقل المصري والحرية المطلقة التي منحت للمكرزين بها لكي يقضوا على كل التراث المجيد للعقلانية المصرية دون معترض أو محتج . وفي كلا الأمرين ـ وبرغم تحفظات عديدة ـ كانت الصحافة المصرية والصحفيين المصريون نقاط ضوء قليلة ووحيدة .

ومع اللحظات الأولى للقتال كانت نقابة الصحفيين أولى المراكز المستنيرة التي تحركت بحيوية وفاعلية وسط جماهيرها للعمل وكانت النقابة ما تزال تعيش شعوراً بالإنتصار لم يمض عليه أسبوع ، عقب صدور قرار الرئيس السادات بعودة الصحفيين المفصولين والذي كان تتويجاً لنضال مجلس النقابة الجديد الذي إنتخب على أساس برنامج يلتزم نقابياً بقضية إعادة كل الكتاب الذين هجمت عليهم زعانف اليمين في لجنة النظام السابقة بالإتحاد الإشتراكي العربي . وكانت نقابة الصحفيين هي أسرع المنظمات الثقافية حركة فمنذ اليوم الأول للحرب

(*) مراجعة تتناول الخريطة الفكرية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، كتبت في ديسمبر ١٩٧٣ ، ونشرت في مجلة الثقافة العراقية ـ في فبراير ١٩٧٤ .

بدأت تعد لإجتماع عام للصحفيين ليتدارسوا فيه الدور الذي يجب عليهم أداؤه وتمهيداً للمؤتمر أصدر مجلس النقابة نشرة يومية بعنوان « **الصحافة في المعركة** » بدأت بالفعل في الصدور يوم ١٠ أكتوبر - تشرين - في أربع صفحات من قطع - التابلويد - .

وعقد المؤتمر المنتظر يوم ١٢ أكتوبر ١٩٧٣ ورأسه « **عبد المنعم الصاوي** » نقيب الصحفيين وحضره « **إبراهيم شكري** » أمين المهنيين بالإتحاد الاشتراكي العربي، والدكتور « **رفعت المحجوب** » امين الدعوة والفكر بالاتحاد، و «**علوي حافظ** » عضو مجلس الشعب ، و « **محمد أحمد** » الوزير بمجلس إتحاد الجمهوريات . وصدر عن الإجتماع بيان سياسي من أهم البيانات التي صدرت خلال الحرب ، وأكثرها تبلوراً وتحديداً . إن لم يكن البيان الوحيد الذي يعكس وجهة نظر مشتركة للقوى الوطنية والتقدمية في مصر وسط ركام من بيانات الهيئات الأخرى تفتقد لأي رؤية سياسية لها معنى .

وقد تضمن البيان في بنوده الأولى تأييداً وتحية للرئيس « **السادات** » الذي اتخذ قرار الحرب . وتحية وتقديراً للرئيس « **الأسد** » وللجيشين المصري والسوري وقياداتها ..والتقدير الكامل لكل الجهود العربية التي تشارك في المعارك سنداً لمصر وسوريا « واثقين من أن هذه المشاركة سوف تتصاعد إلى ذات المستوى الذي يتطلبه المصير العربي المشترك » كما تضمن قراراً بشكر كل الأصدقاء الذين وقفوا إلى جانب الحق العربي ، وقدموا السند الذي يمكن من تأكيد هذا الحق وحمايته وصونه وخاصة الإتحاد السوفيتي والدول الصديقة على إمتداد العالم الثالث وقوى السلام والتقدم والإستنارة في أوربا وفي كل مكان .

وحدد البيان جوهر المعركة في أنها معركة «ضد قوى الإمبريالية الأمريكية التي تساعد إسرائيل والتي حرضتها ومولت عدوانها المتكرر وصنعت منها آداة لضرب حركة التحرر الوطني في العالم العربي » .

**وإنطلاقاً من كل ذلك رصد الصحفيون في بيانهم مجموعة من المطالب هي :**

● **تأكيد وحدة كل القوى الوطنية تجاه الهدف الواحد والممثل في جبهة**

القتال حشداً لكل الطاقات وإدراكاً لأن الهدف الراهن للمرحلة هو تحرير الأرض المحتلة وهو هدف ينبغي أن يعلو على أية تناقضات أخرى وأن يتأكد للمواطنين جميعاً أن مصر لن تفض اشتباكها مع العدو طالما أن له قدماً في الأرض العربية وهذا يعني أن نعد الجماهير لمعركة طويلة وشرسة يمكن أن تمتد إلى كل مكان من أرض وطننا[1] .

● إن روح الإلتزام والإنضباط التي سادت الشعب المصري منذ بدء القتال وحتى الآن ينبغي تعميقها حتى تذوي في الجماهير مشاكلها الصغيرة وذلك أن كثيراً من مشاكل الحرب سوف تجد حلولاً من خلال المشاركة المسؤولة والمطلوبة من جانب الجماهير ، عندما تصبح عوناً للسلطة وللأجهزة التنفيذية سواء فيما يتعلق بأعمال الدفاع المدني والإصلاح السريع لأي دمار يمكن أن يلحق في مرافقنا . وكذلك ضبط الإستهلاك ومراعاة سلوك الحرب في كل المستويات .

● إن تسليح الجماهير في المناطق المتاخمة والمواجهة لمواقع القتال وفي المناطق ذات الطبيعة الإستراتيجية أو التي تضم أهدافاً حيوية ـ كمرحلة أولى ـ فوق أنه يشكل إحتياطياً فعالاً لقواتنا المسلحة ، فإنه يسهم في ضرب وإفشال محاولات الإسرائيليين التي لا شك سيقومون بها في العمق المصري إنتقاماً لعمليات رادعة في جبهة سيناء .

● إن على الشعوب العربية وخاصة في الدول المصدرة للبترول أن توجه على الفور ضرباتها للمصالح الأمريكية ، ان على الأمر يكين أن يعرفوا أن أساطيلهم العسكرية التي تهدد حرية الوطن العربي وطائراتهم التي تنقل المؤونة إلى إسرائيل تتحرك بالبترول العربي . إن عليهم أن يعرفوا أن دولة الرفاهية التي أقاموها إنما كانت حصيلة النزح المستمر للثروة والطاقة البترولية العربية .

---

(١) يعكس هذا المطلب فيما هو واضح من نصه مخاوف ترتبط بالماضي القريب، أو بحروب ١٩٦٧ ، وهي مخاوف أثبتت صحتها فيما بعد .

● إن الصحفيين المصريين يطالبون كل السكان العرب في الأرض المحتلة بأن يعلنوا على الفور العصيان المدني على سلطات الإحتلال ، ويطالبون العمال الفلسطينيين بالإمتناع الفوري عن العمل في منشآت العدو ، ويطالبون المقاومة الفلسطينية المسلحة بالإنطلاق للعمل وراء خطوط العدو لقطع خطوط إمداداته .

وطالب البيان بعد ذلك كله الأصدقاء في العالم كله « أن يزيدوا من دعمهم المادي والسياسي لمصر وسوريا والبلاد العربية المشتركة في القتال » . وطالب الدول الإفريقية « بقطع علاقاتها بإسرائيل » وأن تتأكد كل قوى الإستنارة والتقدم في أوربا الغربية « بأن معركتنا هي معركة تحرير ودفاع عن الإنسان العربي وأن إنتصارنا في هذه المعركة هو الأساس الحقيقي لإقامة جسور الثقة والتفاهم والمصالح المشتركة بين أوربا الغربية والعالم العربي » .

وأنهى الصحفيون البيان بالتزام بأن يقف « القلم والعلم جنوداً في معركة التحرير التي لن تكون مجرد تحرير لأرض مصرية أو عربية جرى إحتلالها في إنتصار إسرائيلي خاطف ، وإنما ستكون إحدى علامات التفوق البشري وتحرير الإنسان » .

وبعد مناقشة طويلة حول ضرورة مشاركة الصحفيين في المعركة الدائرة تقرر إنشاء غرفة عمليات في مبنى نقابة الصحفيين تعمل على تنسيق جهودهم وحشدها في المعركة .

وبرغم إستنارة البيان وفاعلية المرحلة الأولى من نشاط الصحفيين إلاّ أن الوقف المفاجيء لإطلاق النار ، قد ألقى بظله على غرفة العمليات التي أنشأتها النقابة ، والتي تضمنت خطأ رئيسياً ـ كفكرة ـ من البداية ، إذ لم تشكل جماعات فرعية لها أو لجان فنية تنظم المبادرات التي تصدر عن القاعدة الصحفية العريضة وظلت الغرفة منظمة قيادية معزولة تضم عدداً من العناصر النشطة ، لكن إسهام المثقفين عموماً في الحرب لم يكن مطلوباً أن يكون قاصراً على نخبة ممتازة أو نشطة ، بل أن يتعدد ويمتد إلى القاعدة الجماهيرية ذلك أن الحرب ليست في حاجة إلى كل الناس ، فحسب ولكن الناس أيضاً ـ وخاصة المثقفين ـ في حاجة

أيضاً إلى الحرب ليتطهروا بها ويندمج كلّاً منهم في ممارستهم ويتوحدون من ذلك الإنقسام المرعب بين الوعي والفعل وبين الكلمة والبندقية .

وقد عكست ( **المعركة** ) ـ النشرة اليومية التي أصدرتها نقابة الصحفيين ـ أكثر الرؤى إستنارة في الصحافة المصرية على وجه العموم وكانت تقدم تحليلاً سياسياً يومياً للأوضاع العسكرية والسياسية في كل جبهات الحرب المحلية والعربية والدولية وجمعت حولها ، وصبت فيها كل التيارات الوطنية والتقدمية وأخذت فرصة التعبير عن نفسها وعن تصورها لقضايا الحرب والسلم . لكن هدوء الجبهة العسكرية قد إنعكس على صفحات الأعداد الأخيرة منها فتوراً وهدوءاً وفقد الذين كانوا يصدرونها حماسهم لها ، ثم ما لبث موعد صدورها أن أصبح إسبوعياً . . ثم ماتت فجأة كما ولدت فجأة .

## العقل في محنة :

وما لبثت التيارات المستنيرة التي عكست نفسها على صفحات ( **المعركة** ) أن انتقلت لتمارس نفس الدور على صفحات الصحف اليومية ولكنها فعلت ذلك على إستحياء ووسط ركام من الأفكار المتخلفة والمحنطة . وكان أهم ما أنجزته هذه التيارات المستنيرة هو دفاعها عن العقل وتصديها لتيار من الخرافة المتقنعة بالدين والمعادية لجوهره والجاهلة ـ أو العازفة عن فهم ـ التراث العقلاني الباهر للإسلام ، والتي كانت بعيدة كل البعد عن أي فهم مستنير لجوهر أي رسالة دينية ، فضلاً عن تأجيجها المستمر لنيران الفتنة الطائفية ، في غفلة عما يمكن أن تحدثه من آثار خطيرة على حرية الوطن ومستقبله .

وكان تيار الخرافة قد توج نفسه بخطبة شهيرة ألقاها أحد كبار رجال الدين المسلمين الذين يتولون منصباً رسمياً وفي صلاة أول جمعة بعد الحرب وأعلن فيها أن شخصاً أميناً صادقاً يعرفه قد أنبأه بأنه رأى في المنام رسول الله ﷺ وأنه تجول معه على الضفة الشرقية لقناة السويس وقال الخطيب أن الشخص الصادق الذي رأى المنام طلب منه إبلاغه للرئيس السادات وبنى على

ما نقل إليه نتيجة بأن الرسول ـ ﷺ ـ يقاتل بين صفوف المقاتلين(١) .

وأحدثت الخطبة رجفة شعبية عارمة إذ عابثت المشاعر الدينية العميقة للمسلمين من المصريين ولكن كثيرين ـ ومنهم بعض رجال الدين ـ رأوا أن إشاعة مثل هذه الأفكار قد يخلق حالة من التواكل على جبهات القتال ، وتوقعوا أن تتزايد هذه النغمة وأن تتسع ليبنى عليها مناخ من الأفكار غير العلمية وسط جماهير الشعب ، وهو ما حدث بالفعل إذ تناولتها أقلام أشباه الأميين من الذين يزعمون لأنفسهم علماً بالإسلام ، وبنت منها ـ وعليها ـ أخباراً وقصصاً واساطير ، أثارت القلق العام لأنها غلفت المعركة بجو من الخرافة والإعتماد على القوى الغيبية غاب في ضبابه الوعي السياسي العام بطبيعة المعركة ونوعيتها والأعداء فيها والأصدقاء ووسائل الحشد والتنظيم والمواجهة .

ومن الذين أقلقهم هذا الإنتشار المرعب للخرافة ـ وهناك فرق حاسم بالطبع بين الدين والخرافة ـ بعض رجال الدين المستنيرين وقد رأى هؤلاء أن مسألة الحرب مسألة إنسانية محضة وأن ربطها بالنبي ﷺ ـ هذا الربط المباشر يعرض شخصية الكريم لأي إهتزاز يمكن أن يحدث في المعارك أو أي هزائم مؤقتة في المعركة وأبدى هؤلاء رغبتهم في تجنيب الشخصيات المقدسة والإرتفاع بها عن إقحامها في عمليات هي بالأساس مسؤولية إنسانية وتساءلوا بدهشة وإستنكار أن القول بأن رسول الله ـ ﷺ ـ يحارب في صفوف المقاتلين يفرض أن يكون النصر حتمياً فإذا حدث ـ لا قدر الله ـ هزيمة أفلا يؤثر هذا في ايمان الذين تيقنوا من صحة هذا القول وصدقوه؟ وقد أحس هؤلاء بألم بالغ خاصة بعد أن أعلنت أنباء « الثغرة » التي حدثت في منطقة البحيرات المرة ففوق الإحساس

---

(١) تطلبت ظروف الملاءمة السياسية ، وقت كتابة هذا المقال ، إغفال الأسماء في هذه الواقعة ، وهذه الظروف نفسها تتيح الآن ، أن نقول ، أن صاحب الرؤيا ، هو السيد حسين الشافعي ، نائب رئيس الجمهورية آنذاك ، وقد أبلغها لفضيلة الشيخ عبد الحليم محمود ، الذي كان شيخاً للأزهر آنذاك ، وقد ألقى هذه الواقعة في خطبة له ، بالجامع الأزهر ، أذيعت في التلفزيون ، والشيخ محمود ، هو صاحب القول المشهور ، تعليقاً على قرار السادات بإخراج الخبراء السوفييت من الجيش المصري « نضيع سيناء . . ولا نضيع عقيدتنا » .

العام بالألم لهذه المسألة فقد شعر هؤلاء بأن تنبؤهم قد تحقق وقلقوا على مشاعر المسلمين الدينية .

وقد أعادت هذه الواقعة إلى الأذهان ذكرى معركة فكرية ضارية ، نشبت على صفحات مجلة ـ سنابل ـ في عام ١٩٧٠ وكانت مجلة ـ سنابل ـ منبراً إقليمياً محترماً لثقافة الأقاليم البعيدة عن العاصمة صدر بإشراف وتوجيه عدد من الأدباء الشبان في محافظة كفر الشيخ بشمال الدلتا كان على رأسهم الشاعر محمد عفيفي مطر وكان المشرف العام على تحريرها الأستاذ عقيل مظهر ـ الذي كان سكرتيراً عاماً لمحافظة كفر الشيخ ـ وبسبب إختلاطه «المستمر برجال الطرق الصوفية فإن الأستاذ عقيل كان يخصص جانباً من صفحات المجلة لحديث كأحاديث المتصوفين يكتبه هو أو غيره ممن يقتنعون بمثل ما يقتنع به .

وفي شهر إبريل ـ نيسان ـ ١٩٧٠ كتب الأستاذ « عقيل مظهر » في « سنابل » مقالاً بعنوان « قطره من بحر القرآن ـ دولة أبي العينين » . وفي هذا المقال إستعرض ظاهرة تزايد إنتظام المريدين في سلك الطرق الصوفية ، وخاصة أتباع «سيدي إبراهيم الدسوقي» وقال أن الدسوقي هو رابع رؤساء الأولياء الأربعة ويعني بهم : أحمد الرفاعي وعبد القادر الجيلاني وأحمد البدوي وإبراهيم الدسوقي ورداً على سؤال طرحه على نفسه حول أسباب ذلك النشاط الملحوظ لأبناء الطريقة في ترديد أحزاب الدسوقي والإلتزام بأوراده وأذكاره ، بل وإنخراط الكثيرين في طريقته ، قال الأستاذ « عقيل » : إن لكل قطب من الأقطاب الأربعة الكبار أهل الحقيقة ، دورة كونية ومساحة من الزمن ، يكون هو فيها صاحب التصريف في الملك كله بسماواته السبع وأراضيه السبع وبحاره السبع ومن فيهن . فإذا أظلت دولة القطب أو قارب فجرها على الظهور كان ذلك أيذاناً بتجمع المريدين من حوله يقرؤن أحزابه ويرددون أوراده ويدعون بدعائه ويذكرون الله بما يختاره لهم من أسماء .

وإستطرد الأستاذ « عقيل مظهر » ، يقول ما يلي بالنص : « وإني بعد إذن من شيخي ، أسأله أن يأذن لي فيه : أقول أن دولة أبي العينين خاتم الأقطاب وخبير الخبراء قد ظهر فجرها وأطل زمانها وقاربت شمسها أن ترى للعين المجردة

واستـأذنه أيضـاً أن أقول : إنني وأبنـاء طريقنـا كمريـدين ، وخـداماً لصـاحب الوقت ، نسأله أن يتخذ من مصر مظهراً لدولتـه الباطنيـة ، فيؤيدهـا ويناصـرها فتنشر بلادنا لواءها على العـالم أجمع ، وتتحقق وحـدة العرب والمسلمـين في دولة كبـرى ، تبسط رواقها عـلى الدنيـا بأسـرهـا ، نعم لقـد بشـرنـا شيخنـا خليفـة الدسوقي بأنه عند قيام دولة أبي العينـين ، فإن ذلـك سوف يكـون إيذانـاً بنهايـة دولة الصهيونية ومحو أسرائيل ، والقضـاء عليها قضـاء مبرمـاً لا إنفكاك عنـه بل ونهاية لكل من عاون إسرائيل مهما كانت سطوته وجبروته» .

وأثار المقال ضجـة عكستها الأعـداد التاليـة من ـ سنابـل ـ ورفضه بشـدة المتدينون ورأوه خطراً على الأديان ، فقال الأستاذ عبد البديع شلبي «انه دعوة لعبادة الأولياء فهو وثنية . وطالب بعـدم الخوض في أشيـاء بعيدة عن المعقـول وإختراع أشياء ما أنزل الله بها من سلطان . وعلق ساخراً على زوال إسرائيل بظهور دولة أبي العينين فقال : إن ذلك لا يكون بتكوين الفرق الصوفية وحمل المسابح وتلاوة الأوراد فحسب . وإلاّ كـان أوْلى بذلـك رسول الله ﷺ المؤيـد بعنايـة السـماء ، ولكان إكتفى بذلك وأراح نفسه من الـدعوة للجهـاد وتكوين الجيـوش ، وتحمل مشـاق الحرب والـطِّعـان ، ولـما جعـل الجهـاد رأس الأمـر كله وأعـلى درجـة في الإسلام . وختم رده بقوله : كفانا إتكالاً وتواكلاً على ترهات إخترعناها فـالقوم قد وصلوا إلى آفاق أمرنا نحن قبلهم بارتيادها كمسلمين من ١٤ قرناً . ومـا زلنا قابعين في غمرة الأوهام والأحلام » .

وقال الأستاذ عبد الواحد بيومي المدرس بمعهد منوف الديني : « هل يعني ارتباط زوال اسرائيل بقيام دولة أبي العينين أن إسـرائيل لن تـزول إلا إذا بزغت هذه الدولة هل معنى ذلك أننا لن نتخلص من إسرائيل[1] .

أعـاد إنتشار هـذا التفكير الخـرافي أثناء الحـرب القلق إلى عقـول المثقفين الذين كانوا يدركون أن الحرب معركة علمية صعبة المـراس ، وأنها عمل دنيـوي

(١) مجلة سنابل ـ عدد مايو ١٩٧٠ .

بحث ، تتطلب وعياً سياسياً فائقاً بأهداف العدو وأهداف حلفائه ، ووعياً بالقضية التي يقاتل من أجلها المقاتلون ، والتي يتحمل من أجلها الشعب ما يتحمل من نقص في إحتياجاته وتعطيل لتطوره الديمقراطي ، وهبوط في مستواه المعاشي لذلك لم يكن غريباً أن تكرز منابر متعددة بفكرة الحرب كقضية إستشهاد صوفي وموت من أجل محبوب مجرد ، هو مصر التي ينبغي أن نعطيها كل شيء ، ولا نطالبها بشيء إن علينا ألا نسأل ماذا أعطتنا مصر ؟ . ولكن ماذا نعطي نحن لمصر ؟ . لقد أصبحت الحرب - على أقلام وألسنة هؤلاء - تدور من أجل رموز مجردة وليس من أجل مطالب محددة . ومن الطبيعي أن البرجوازيين الذين كانوا ينصحون الشعب بأن يعطي ولا يطالب بالأخذ ، لم يطبقوا نصيحتهم هذه على أنفسهم ولم يكفوا عن الأخذ ووضحت بشكل مضحك أشعبيتهم وأطماعهم ، ولكنهم قد أقنعوا كثيرين - وسط التدني الشامل للوعي السياسي - بتلك المعابثة التي دربوا عليها لعواطف الجماهير الدينية وغرائزها ، بأن الحرب تدور من أجل هذه الرموز المجردة المجيدة ، وضاعت في زحام هذا الهوس الديني والقومي ، أية محاولة لتنبيه الناس إلى أن الحرب قضية سياسية بالأساس . فالناس لا تموت من أجل مجردات فوق الواقع أو وراء الطبيعة ، ولكن من أجل أحلامها الإجتماعية ، والإستقلال لا يعيد معاني مثالية كالكرامة والكبرياء ، ولكنه يفتح الباب لبناء المستقبل . وبالتالي فإن أيام الحرب القليلة لم تتح فرصة لإقتراح برنامج سياسي للحرب يتيح الفرصة لحشد أوسع الجماهير الشعبية حولها وفي صفوفها .

ومن العوامل التي لعبت دورا في صياغة ذلك المناخ الفكري المتدني حول مسألة الحرب ، توحد المتعصبين دينياً بالمتعصبين قومياً للتركيز بفكرة اليهودي القذر الجبان الذي يجب إستئصاله من الوجود ، والربط المضحك بين يهود بني قريظة وخيبر وبني النضير وبين صهاينة تل أبيب ، واعتبار معارك القرن السابع هي نفس معارك ١٩٧٣ ، وهو مناخ ساعد على إفشال كل المحاولات الرامية لكي تصب الحرب فكرياً في بؤرة محددة ومفهومة ، فقد إمتلأت الصحف بأنهار طويلة تتحدث عن اليهودية والصهيونية بإعتبارهما شيئاً واحداً ، وتنظر إلى الحرب بإعتبارها حرباً دينية بين اليهود والمسلمين وهو أمر جرى التنبيه - من

خلال غرفة عمليات نقابة الصحفيين - إلى خطره على الوحدة الوطنية داخل مصر نفسها لأنه يعزل عن المعركة غير المسلمين من أبنائها ، وهم كثيرون في صفوف الجيش وخلف جبهة القتال وقد لقى هذا التنبيه إستجابة لا بأس بها وازنت المسائل .

## إنتفاضة العقل :

كانت القدرة على مواجهة كل هذا ، تتجاوز طاقة الموازين التي تحكم مجتمع المثقفين المصريين وخاصة بعد الهجمة اليمينية الشرسة التي بدأت في فبراير ١٩٧٣ . وبرغم أخطار هذه الأفكار على قضية الإستقلال فإن مناقشتها كانت تفتح الباب لأخطار أخرى ، فالأغلبية العظمى من الشعب - والمقاتلون منهم - كانت قد إستقطبت إلى هذه الأفكار التي تلتقي مع عواطفهم الدينية ، من هنا فإن التصدي لها يفتح الباب لجدل قد يؤثر في هذه الصفوف دون أن تكون لهذا الجدل أي نتيجة عملية مفيدة .

ومع ذلك - وإستناداً إلى مرحلة الهدوء النسبي التي سادت عقب وقف إطلاق النار - تقدم عدد من الكتاب المستنيرين على حذر وبهدوء شديد ، ينبهون إلى أهمية النظر إلى الحرب ، ما إنقضى منها وما يحتمل أن يستجد من مراحلها ، على أساس أنها عملية عقلية وعلمية بالأساس . وبرغم أن ما فعله هؤلاء كان مجرد إشارات لا تغني ولا تفيد في تبديد الأفكار الخرافية فقد كان رمز إحتجاج على هذا الركام من الخرافة الذي لف جو الحرب .

وكان الدكتور « **فؤاد زكريا** » أستاذ الفلسفة بكلية آداب عين شمس أول من تصدى بصراحة للمعركة في مقال بعنوان - معركتنا والتفكير اللاعقلي [الأهرام في ١٨/١١/١٩٧٣] يعتبر من أخطر ما كتب أثناء الحرب ، وفي هذا المقال قال الدكتور فؤاد أنه كان يستطيع أن يفهم - لا أن يغتفر - إنتشار ألوان من التفكير اللاعقلي بعد يونيو ١٩٦٧ لكن ما لا يستطيع أن يفهم أو يغتفر - أن تظهر ألوان جديدة من هذا التفكير بعد النكسة كان طبيعياً لأن قسوة الهزيمة غير

المتوقعة والإحساس بالهوان والمذلة والعجز ، والشعور بأن كل شيء يسير في طريق مسدود كل هذه كانت عوامل ساعدت على إنتشار موجات من التفكير اللاعقلي وجعلت الأذهان أكثر إستعداداً لقبول تفسيرات غيبية للظواهر وهيأت العقول لنوع من الإستسلام جعلها تفقد ملكاتها النقدية وتركن إلى التصديق الساذج لكل بدعة وكل خرافة تجد فيها أي نوع من التعويض(١) وقال انه حتى بعد النكسة كان هذا الإنتشار للفكر اللاعقلي خطراً في وقت كنا في حاجة إلى كل ذرة من عقلنا وعلمنا وفكرنا السليم حتى نحارب بها عدواً ماكراً يجيد إستخدام كل أسلحة العصر . خاصة وأن من أكثر التعليلات التي شاعت بصدد الهزيمة أنها قد حلت بنا لأننا ابتعدنا عن طريق التقوى ، وهو تعليل يعمي عيون الناس عن العوامل الأساسية التي كان لا بد أن يفهموا أنها صنعت الهزيمة كمؤامرات الصهيونية المتعاونة مع الإمبريالية ، وكالأخطاء التي ارتكبناها نحن أنفسنا فضلاً عن أن عدونا كان طول تاريخه أشد منا إبتعاداً عن التقوى طوال عمره . فلماذا إذن يكتب النصر لعدو كهذا إذا كان مقياس النصر أو الهزيمة هو التقوى ؟ .

وأبدى الدكتور « فؤاد زكريا » دهشته لإنتشار هذا الفكر اللاعقلي بعد العبور الذي كان عملاً علمياً عقلياً ، ومع ذلك فقد عادت التعليلات اللاعقلية تطل برأسها من جديد وكان ما يثير الإشفاق من هذه التعليلات هو أنها تهيب بقوى غير منظورة قيل أنها حاربت معنا ولم يدرك مرددوا هذه الأقاويل ، أن تصديقها معناه أن الذي إنتزع النصر ليس هو الجندي المصري ، بدمه وعرقه وشجاعته ، ومعناه أن العلم والتخطيط والحساب الدقيق لم يكن له إلا دور ثانوي في كل ما حدث .

وقال د . زكريا : إن تصديق هذه الأقوال يعني أن ما حدث كان معجزة

(١) كانت حكاية ظهور السيدة العذراء ، فوق قبة كنيسة الزيتون ، هي أشهر الخرافات التي أعقبت نكسة ١٩٦٧ ، اقرأ الدراسة الممتعة ، التي كتبها صادق جلال العظيم في تحليل الظروف الإجتماعية التي خلقت هذا الوهم في كتابه « نقد الفكر الديني » .

وأن الأمور لو تركت لكي تسير في مجراها الطبيعي لأمكن أن يحدث ما حدث . وهو ما وصفه د . فؤاد بأنه « جحود شديد لتضحية الجنود » ، لينتقل مفسراً العلم والإيمان الذي قاد إلى النصر فالعلم هو الذي نعرفه جيداً ؛ أما الإيمان فهو الرغبة الجارفة التي زادت إلحاحاً طوال السنوات الست في تحرير الأرض والإيمان بأن هناك قضية عادلة تستحق أن يضحي المرء من أجلها حياته هؤلاء كانوا جنود الخفاء الذين وقفوا يحاربون معنا . ورصد الكاتب خطراً آخر لهذا التفكير اللاعقلي ، إذ هو يؤدي إلى أضعاف موقفنا العام تجاه إسرائيل التي تقوم على خرافة غير علمية ، وفي وسعنا أن نستغل الميول العلمانية القوية التي تسود المجتمعات الغربية أما إذا إلتجأنا إلى اللاعقل فنحن نفوت على نفسنا التفوق المعنوي على العدو . فالأهداف الحقيقية التي نحارب من أجلها ، أهداف يستطيع أن يفهمها ويقدرها أكثر الناس تمسكاً بالعقلانية . فليس هناك ما هو أقرب إلى العقل من الكفاح ومن أجل إستعادة جزء مغتصب من أرض الوطن وإسترداد حقوق شعب شرده غزاة دخلاء .

وطالب د . زكريا بأن ينسجم هدفنا العام الطويل الأجل فما دام هذا الهدف متمشياً مع العقل فمن الواجب أن تكون تصرفاتنا الجزئية القصيرة الأجل منسجمة مع هذا الهدف العام ، ولو حدث غير ذلك لكانت الصورة النهائية منطوية على مفارقة غريبة : إذ يكون أحد طرفي النزاع مسايراً في أهدافه العامة لإتجاه التاريخ والتطور والتقدم ، ومع ذلك يسلك في تصرفاته اليومية مسلكاً مضاداً للعقل . على حين أن الطرف الآخر يتخذ لنفسه أهدافاً مضادة للعقل ولمسار التاريخ ، ولكل ما شيدته حضارة الإنسان الحديث من قيم ، ولكنه يخدم هذه الأهداف عن طريق مسلك يومي عقلاني علمي يرد كل حادث إلى أسبابه الحقيقية ويعلل الظواهر بقوانينها الفعلية .

أحدث المقال كما كان متوقعاً من البداية ضجة واسعة وسارع عدد من خطباء المساجد بالهجوم على صاحبه وإتهامه في دينه وسارع آخرون من الذين كانوا أكثر رغبة في الفهم وفي الحوار بالرد عليه في مقالات لم تَنْشُر « الأهرام » نصها الكامل بل لخصتها ، ورد عليها الدكتور فؤاد رداً موجزاً رغبة من

« **الأهرام** » في عدم توسعة النقاش ويبدو أنها كانت رغبة رسمية . وسارع بعض من أهل اليمين باعتبار فتح الموضوع للحوار « دسيسة يسارية ، وجزء من حركة يسارية منظمة » فكتب **عبد العزيز الدسوقي** يقول : « ما السر في أن بعض الأقلام القليلة جداً أخذت في هذه الأيام تصرفنا عن قضية المصير العربي أو بمعنى أدق تشغلنا عنها بإثارة بعض الأفكار الجانبية التي شبعت جدلاً وحواراً منذ طلع هذا القرن بدعوى تحرير العقل من الخرافة والجمود وعبادة الماضي وأنا بطبيعة الحال لست ضد هذا الهدف الجليل ، ولكنني ضد هذا التخليط المبتذل ، وترديد الشعارات الجوفاء والتمسح في المنهج العلمي ، فقد لاحظت أن الحديث عن هذه الأمور قد أخذ صورة الحملة المنظمة التي تديرها وتسيطر عليها يد واحدة في محاولة للتأثير النفسي وإبراز الأمر وكأنه حرب مقدسة ضد الخرافة والجهل والتقوى الساذجة » .

ومن الطريف أن كلام **عبد العزيز الدسوقي** هذا قد نشر في ملحق مجلة الثقافة الأسبوعي « **التحرير** » وهو المجلة التي كان يفترض أنها مخصصة لثقافة المعركة والمعبرة عن كل المثقفين [العدد ٧ في ١٩٧٣/١٢/٧] .

وبرغم هذا فإن مثقفين يساريين كثيرين ، إعتبروا أن فتح الموضوع ـ من حيث التوقيت ـ هو خطر يجب درؤه وكان منهم الكاتب الكبير « **نجيب محفوظ** » الذي أشار في أحد دروسه التي كان يكتبها في « **الأهرام** » بعنوان ـ دروس ٦ أكتوبر ـ إلى أن الإنقسام حول هذا الموضوع يحدث بَلْبَلَة في صفوف المقاتلين وهو ما نبه إليه آخرون كانوا يوافقون « **د . فؤاد زكريا** » فيما تصدى له ولكن عيونهم كانت على المناخ الفكري العام الذي سادته منذ سنوات طويلة وعقب النكسة ، رغبة رسمية في نشر الأفكار اللاعقلية والتكريز بها ، لأنه كانت الوسيلة الوحيدة التي تفسر ظروف النكسة بعوامل لا تضع المسؤولين عنها في قفص الإتهام السياسي للجماهير .

والظاهرة الغريبة في المناخ الفكري الذي ساد الحرب هي ظاهرة إنتفاء أي مظهر للوعي السياسي الحقيقي بأسبابها على المستوى العام ، وفي الجبهات المدنية ، وغير المدنية ، ولعل هذا كان الأساس الذي إنطلقت منه كل الأفكار

اللاعقلية لتسود في مناخ من الهوس اللاعقلي أزعج كثيرين وربما ذهل هؤلاء بالفعل لأن النصر الذي تحقق في الحرب على محدوديته ـ قد تم بلا شعارات سياسية ذات بال ، ومع ذلك فإن هذه الأفكار غير السياسية ، كانت حافزاً هاماً بل أهم الحوافز لدى المقاتلين وهو ما أجمع عليه كل العائدين من الحرب وما عكس نفسه في أحاديثهم الحية في الصحف والإذاعة والتليفزيون . وإذا كان من البديهي أن تسود رؤى البرجوازية ورغبتها في أن تتم الحرب في إطار بعيد عن السياسة وبالتالي بعيد عن أي شكل من أشكال المطالب الإجتماعية فإن المسألة تصبح مفهومة على مستوى الفرد العادي ـ وبالذات المقاتل ـ ذلك أن نكسة ١٩٦٧ التي ما زالت أسبابها الحقيقية ـ سياسية وعسكرية وفكرية ـ بعيدة عن فهم وتناول المواطن العادي . والتي حرصت الجهات التي توجه المناخ العام على حصر مسؤوليتها في فرد أو مؤسسة دون أن تتجاوز ذلك لتعرية المرحلة نفسها في رؤاها وقياداتها ، هذه النكسة قد بدت للرأي العام ـ مع تدني الوعي وافتقاد التنظيم ـ كضربة قدرية غير مفهومة وغير مبررة ، الأمر الذي عكس إحساساً بأن تجاوزها لن يتم إلا بمعجزة قدرية أخرى ، وخاصة وأن السنوات الست السابقة قد شهدت تشجيعاً رسمياً على نشر الفكر اللاعقلي والخرافة ( ظاهرة ظهور العذراء فوق كنيسة الزيتون عام ١٩٦٨ مثلاً ) للسبب الذي ذكرناه آنفاً ، كما أنها شهدت ـ ولتبرير العجز عن الفعل خلال هذه السنوات ـ نشراً واسعاً لفكرة أن العدو قوى وهرقلي ، والإنتصار عليه يكاد يكون مستحيلاً ، وبالتالي فإنه يحتاج إلى معجزة ، وليس إلى تنظيم شعبي وبناء سياسي ، ووعي فكري ، وترتيب جديد للقوى الطبقية ومن خلال هذا المناخ تولدت كل الأفكار اللاعقلية التي سادت طوال معركة أكتوبر ، وبعدها وما زالت إلى الآن واقفة بالمرصاد لأي محاولة لتسييس ، الحرب في أهدافها أو تنظيمها إذ كان طبيعياً أن يعتبر العبور معجزة . . وكل ما يخشاه المخلصون لقضية وطنهم من المثقفين ، أن يكمل المُكرزين بهذا اللاعقل ، الجملة المحفوظة والتي تقول : والمعجزات لا تتكرر .

# ٨

# حرب المذكرات السياسية في الفكر العربي

يوماً قال لي أكبر ناشر وموزع للكتب في العالم العربي :

ـ علمتني تجربتي في نشر الكتب أن أي كتاب مهما كـانت قيمته وأيا كان مؤلفه لا بد وأن يظل في السوق عـامين على الأقل حتى تنفد نسخه . . لكن السنوات الأخيرة جاءت بظاهرة غريبة ، جعلت كتباً لا قيمة لها تنفذ في أقل من أسبوع وتطبع ثلاث طبعات في شهر ! !

والكتب التي يشير إليها الناشر العربي الكبير كلها من نوع واحد . . إنها ملايين من الكلمات المرصوصة تدور حول شخصية سياسية واحدة هي الرئيس المصري الراحل « **جمال عبد الناصر** » ، بل أن الوسيلة الوحيدة لكي تصبح مؤلفاً وتكسب نقوداً هي أن تكتب كتاباً يتضمن أية حوارات مع أية شخصيات سياسية ، ممن كانوا على مسرح الحوادث في عصر « **عبد الناصر** » أو أن تكتب أي كلام « هجوماً على الرجل » أو « أي كلام » دفاعاً عنه ! .

ومنذ عامين أصدر أحد محرري دار « **أخبار اليوم** » هو الأستاذ « **سامي جوهر** » كتاباً بعنوان « **الصامتون يتكلمون** » ضمنه مجموعة من الأحاديث مع ثلاثة كانوا شركاء **لعبد الناصر** في الحكم حتى عام ١٩٦٣ ، وهم السادة « **عبد اللطيف البغدادي** » و« **كمال الدين حسين** » و« **حسن إبراهيم** » ، وبرغم أن الكتاب لا قيمة حقيقية له ، إلا أنه طبع ست طبعات في ستة أشهر متوالية ! .

وبمجرد نفاذ الطبعة الأولى وفي ظرف شهر واحد ، سارع إثنان آخران من

لا يحتمله البلد ... وتفاديا لخديعة اعلامية كانت خيوطها قد بدأت تظهر على صفحات الصحف في مقالات كتبت في جريدة الجمهورية وصور بها مجلس القيادة وكأنه يبتغي الديموقراطية . وكأن الاختلاف بيننا لا يعدو المسائل الشخصية .

وكان مرور الايام دون اعلان موعد محدد للانتخابات يدخل الامور في ضباب . يفقد الناس بعضا من الثقة في التزامي امامهم .

وتعددت الآراء في أسلوب عبور الفترة المتبقية على تنفيذ قرارات ٥ مارس ... وكتب القائمقام يوسف صديق بطل الثورة الشجاع مقالا في جريدة المصري يوم ٢٤ مارس اقترح قيام وزارة ائتلافية من الوفد والاخوان المسلمين والاشتراكيين والشيوعيين برئاسة الدكتور وحيد رأفت لاجراء انتخابات البرلمان الجديد .

وجد هذا الرأي صدى طيبا في نفسي ... اذ يعيد الحياة للاحزاب فيضمن الديموقراطية ... ويحقق تشكيل جبهة وطنية لا توجد خارج اطارها قوى سياسية ذات بال .

وظهر راي الوفد في الحاله موضحا ان النحاس لا يفكر في الترشيح لرئاسة الجمهورية وانه يتمسك بالنظام الجمهوري والاصلاح الزراعي ويطالب بعودة الحياة النيابية فورا حتى تستقر الاوضاع .

وصرحت للصحافة قائلا انني لن اتراجع عما استهدفته من عودة الحياة النيابية ورددت على الذين يتخوفون من عودتها بقولي اننا ما ثرنا الا لاعادتها سليمة من الشوائب ... كما صرحت ايضا بأنني لا انوي تكوين حزب .

وكانت هناك معركة فكرية واضحة على صفحات الصحف ... جريدة المصري تتبنى قضية عودة الاحزاب والديموقراطية وتدافع عن ذلك دفاعا حارا ... وجريدة الاخبار تهاجم فكرة الانتخابات وتحذر من جهل المواطنين .

اذكر ان جريدة الاخبار في هذه الفترة كانت تواصل اسلوبها في الاثارة لتحويل انظار الجماهير عن مشكلتها الحيوية الرئيسية ، فنشرت مثلا يوم ٢٢ مارس مانشيت يقول « فتاة مصرية تتحول غدا الى رجل » ونشرت صورة الفتاة على ٣ اعمدة .

وكان مصطفى امين حامل رتبة البكوية من الملك واحد المقربين له من الصحفيين ، قد تحول بعد الثورة فجاة لمهاجمة الملك والسراي وفضح اخبارهم الشخصية جريا وراء الاثارة وزيادة التوزيع ... وكان هذا يحرف انظار الناس عن الاهتمام بحاضرهم ومستقبلهم لمتابعة فضائح الماضي ، الامر الذي جعل الصحف تسايرهم في هذا التيار حتى لا تتخلف في التوزيع ...

كان هذا الموقف اللااخلاقي في ذاته لا يرضيني ولا يريح نفسي .

١٣٣

ص ١٣٣ من الطبعة البيروتية لمذكرات محمد نجيب مصطفى أمين يحرف الناس عن الاهتمام بحاضرهم ! .

فيضمن الدعوقراطية ... ويحقق تشكيل جبهة وطنية لا توجد خارج إطارها قوى سياسية ذات بال .

وظهر رأى الوفد فى الحالة موضحاً أن النحاس لا يفكر فى الترشيح لرئاسة الجمهورية وأنه يتمسك بالنظام الجمهورى والإصلاح الزراعى ويطالب بعودة الحياة النيابية فوراً حتى تستقر الأوضاع .

وصرحت للصحافة قائلا إننى لن أتراجع عما استهدفته من عودة الحياة النيابية ورددت على الذين يتخوفون من عودتها بقولى إننا ما ثرنا إلا لإعادتها سليمة من الشوائب ... كما صرحت أيضاً بأننى لا أنوى تكوين حزب .

وبعد جلسة المؤتمر المشترك يوم ٢٠ مارس التى تكهرب فيها الجو بعد مناقشة موضوع الانفجارات التى حدثت فى القاهرة أصبحت أتوقع حدوث شىء ما ... ولم يطل بى الانتظار .

وكان ذلك فى جلسة مجلس قيادة الثورة يوم ٢٥ مارس .

كانت جلسة حاسمة ... ابتسامات المجاملة اختفت من الوجوه ، التعابير واضحة وصريحة ، خطورة الموقف تفرض نفسها على جو الجلسة .

بدأ عبد اللطيف بغدادى الحديث مقترحاً إلغاء قرارات ٥ مارس .

جمال عبد الناصر قال فى هدوء إن مجلس الثورة ينتهى عمله يوم ٢٣ يوليو والأحزاب تعود إلى وضعها السابق .

خالد محيى الدين اقترح التمسك بقرارات ٥ مارس ، وطلب شكلا جديداً للديمقراطية بحرم النواب الذين صوتوا تأييداً لأية قوانين مقيدة للحريات ، والذين رفضوا رفع ضريبة الأطيان ، ورؤساء الأحزاب ، والذين طبقت عليهم قوانين الإصلاح الزراعى من حق الترشيح للجمعية التأسيسية

٢٠٧

ص ٢٠٧ من الطبعة المصرية من المذكرات نفسها وقد شطب كل ما يمس مصطفى أمين !!

الصحفيين المصريين يردون على « سامي جوهر » فصدر كتاب بعنوان « **الصامتون يكذبون** » وآخر بعنوان « **الصامتون في الميزان** » وكان الكتابان أتفه من الكتاب الأصلي ، وسخر مثقفوا القاهرة من ظاهرة الإرتزاق من وراء « **عبد الناصر** » ، وقالوا أن هناك كتاباً ثالثاً في الطريق بعنوان « الصامتون يرقصون » ورابع بعنوان « الصامتون يضحكون » وهكذا ! .

ومشكلة هذا النوع من الكتب أنه يفسد التاريخ ويفسد السياسة ، وفيما عدا كتب قليلة تعد على أصابع اليد الواحدة ، فإن كل الذي كتب دفاعاً عن « **عبد الناصر** » أو هجوماً عليه ، هو في معظمه كلام فارغ حقيقة ، خاصة أن الهدف من ورائه في ٩٠ بالمائة من الحالات كان هدفاً تجارياً محضاً . .

والمسؤول الأول عن حملة الهجوم على « **عبد الناصر** » ، وحملة الدفاع المبتذلة عنه ، هو « **عبد الناصر** » نفسه ، فخلال سنوات حكمه التي امتدت ثمانية عشر عاماً طويلة كان هناك تصور خاطىء بأن نشر الحقائق مهما كانت تافهة ولا معنى لها ، يهز هيبة الحكم ، ويشجع « الغوغاء » على الحديث فيما ليس من حقها ، وهكذا حدثت عشرات بل مئات التصرفات غير المفهومة ظلت من وجهة نظر الناس ، طوال سنوات ، ألغازاً تتطلب تفسيراً ، منها الخلاف في كواليس الحكم ، وإستقالة وزير أو نائب لرئيس الجمهورية ، دون سابق إنذار ، ودون أي إشارة للسبب الحقيقي ، وهو ما جعل مصر أكبر مصنع للإشاعات السياسية طوال حكم « **عبد الناصر** » . . والغريب أن عشرات الإذاعات التي كانت تعادي حكمه ـ كل أو بعض الوقت ـ كانت تذيع هذه الحقائق . . وكان رجل الشارع في مصر يعرفها . . وينقلها إلى غيره ، حتى أصبحت واحداً من مبررات السرور العصبي للناس ، في وقت تحالفت فيه مجموعة من الإحباطات النفسية على الشعب العربي عموماً ـ والمصري خصوصاً ـ جعلت تبادل هذه الإشاعات نوعاً من المَطْهَر النفسي لكثيرين ممن أحبطتهم نكسات الإنفصال والهزيمة وغيرها .

ومسؤولية « **عبد الناصر** » لا تعني أن الذين هاجموه ، بذلك الأسلوب المبتذل والرخيص كانوا على حق . . خاصة أن معظم المهاجمين كانوا هم الذين

مدحوا الرجل وشببوا به ، بل إنهم ، عندما كان قوياً ، ساعدوا على ترسيخ وتأكيد سلبيات حكمه ، وهم في هجومهم عليه الآن لا يهاجمون السلبيات . لأنها ـ بحكم المنطق ـ أصبحت تاريخاً غير قابل للتكرار ـ لأن « عبد الناصر » نفسه ليس موجوداً لكي يمارس سلبيات جديدة ـ لكنهم يستهدفون ما أرسى الرجل من إيجابيات في حياة وطنه وأمته العربية . .

وذلك هو وجه الفساد السياسي في حملة الهجوم على الرجل ، ووجهه الآخر ، أن الذين تحمسوا للدفاع عنه ، إفتقدوا الذكاء البسيط ـ الذي يجعلهم يدركون حقيقة بديهية ، وهي أنه من المستحيل أن يكون هناك نظام بلا أخطاء ، والدليل البسيط على هذا أن حكم عبد الناصر قد صفى نفسه بنفسه ثلاث مرات ، وبطريقة بالغة القسوة :

● كانت الأولى إبان أزمة مارس ( آذار ) ١٩٥٤ المعروفة ، التي انتهت بخروج اللواء « محمد نجيب » ـ الزعيم الواجهة لثورة يوليو ١٩٥٢ ـ ومعه الجناح اليساري لثورة يوليو الذي كان يراهن آنذاك على قضية الديمقراطية الليبرالية ، وهي تصفية شملت عدداً من ضباط الصف الثاني من حركة الضباط الأحرار التي صنعت الثورة . .

● وكانت الثانية عقب نكسة يونيو ( حزيران ) ١٩٦٧ عندما صُفِّي جناح « المشير عبد الحكيم عامر » وتخلص « عبد الناصر » من المؤسسة العسكرية كمؤسسة حاكمة وشمل هذا تصفية قاسية للمخابرات المصرية ، وصفها « صلاح نصر » ـ مدير المخابرات المصرية الأسبق ـ بأنها إختراق قامت به المخابرات الأمريكية للمخابرات المصرية .

● وكانت الثالثة عندما صفى الرئيس السادات في ١٥ مايو ( أيار ) ١٩٧١ جناح « علي صبري » ، تصفية جذرية ، شملت تقليص الظل الناصري عن ثورة ٢٣ يوليو ، ليحكم بمنهج لا أحد ينكر أنه مختلف كل الإختلاف عن منهج « عبد الناصر » .

ولا معنى لهذه التصفيات إلا أن الحكم كان يدرك أن هناك أخطاء فيه ،

**وأن هناك أجنحة منه لا تسير على الخط المقبول من قيادته ، بصرف النظر عن التقييم الحقيقي لهذه التصفيات من وجهة نظرنا) ، لكن « الناصريين الحنابلة يخطئون جداً عندما يدافعون عن الرجل من منطق أنه بلا أخطاء ، فيخسرون بذلك معركتهم السياسية ضد خصومهم ، ويفسدون هم الآخرون السياسة كما يفسدها من يهاجمون الرجل ولا يرون فيه خيراً وينسبون إليه كل شرور العالم !! .**

**وإذا كان الإفساد السياسي في حملة الهجوم على « عبد الناصر » هو الخطر الأكبر والأدعى للإهتمام وللمواجهة ، فإن إفساد التاريخ هو خطر مترتب على الخطأ الأول . . وكثير من الناس يظنون أن أي كلام هو « تاريخ » وأن أي « مذكرات » هي صادقة مائة في المائة ، بينما المؤرخون أنفسهم ينبهون دائماً إلى أن «المعاصرة حجاب» ومعنى هذا أن كل الذين يعاصرون ظاهرة معينة لا يمكن أن يحكموا عليها حكماً موضوعياً لأن المعاصرة تعني العاطفة : تعني الحب والكره والحقد والتورط والمصلحة وبهذا فهي مفسدة للرأي الموضوعي عن الظاهرة . .**

وعلى عكس ذلك فإن مرور سنوات طويلة ، كفيل بأن تهدأ الأعصاب وتختفي **العاطفة ، ليأتي الذين يستطيعون أن يعالجوا الأمر بهدوء وروِيَّة ، ويحكموا من خلال الوثائق والحقائق الباردة ، لا من خلال العواطف والمصالح ! . والوحيد الذي وضع الأمر موضعه الصحيح في دفاعه عن « عبد الناصر » هو « محمد حسنين هيكل » ، الذي يعتبر الناصري النقي الوحيد في العالم العربي ، والذي لم يسقط على « عبد الناصر » أحلامه كما فعل بعض اليساريين العرب ، ممن** صوروا عبد الناصر بما لم يكن فيه ، والذين يتشنجون أحياناً في الدفاع عن **أهداف لم يزعمها الرجل لنفسه ، كما أنه ليس في حاجة إليها عموماً ، فقد كان زعيماً عربياً أدى لأمته الكثير ، وما زال على آخرين أن يستكملوا ما عجز عنه بحكم تكوينه أو بنية نظامه أو ظروف المرحلة التي حكم خلالها .**

**إن « محمد حسنين هيكل » مُنَظِّر الناصرية الذكي و « الإيديولوجست » المعتمد لديها . . يقول في مقدمة كتابه « الطريق إلى رمضان » ـ الذي يتناول جزءاً من تاريخ عبد الناصر » ـ وأنا لم أدع لنفسي صفة المؤرخ . . الذين عاشوا**

وقائع من التاريخ لا يستطيعون التأريخ لها ، لأن رؤيتهم مشوبة بتجربتهم الذاتية ، وقصارى ما يستطيعون تقديمه هو شهادة للتاريخ وليست تأريخاً . . وهناك فارق ضخم بين الإثنين ، وبعكس الشاهد فإن المؤرخ صاحب معمل يقوم بتجميع الشهادات والوقائع والوثائق ، ويعمل في مناخ متحلل من القيود السياسية بمعناها الآني والضيق الأفق ـ وخاصة في عالمنا العربي الذي حول الصراع السياسي إلى نوع من الصراع القبلي ـ والنتيجة المعملية تنتهي في النهاية إلى حكم أقرب للموضوعية ! » .

والمناسبة التي تدعونا إلى إثارة هذا الموضوع من جديد ، هي صدور الطبعة المصرية من مذكرات « **اللواء محمد نجيب** » ، الزعيم الراجهة لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وهي المذكرات التي تضمنت فيها هو معروف هجوماً ضارياً على الرئيس الراحل « **جمال عبد الناصر** » ، وصل إلى حد الإيحاء بأنه كان عميلاً للمخابرات الأمريكية . . !!

وصدور هذه الطبعة المصرية من مذكرات « **اللواء محمد نجيب** » ، يحمل الدليل على مدى ما ارتكبته « حرب المذكرات » من آثام في حق السياسة . . وفي حق التاريخ ! .

والمسألة ببساطة أن الطبعة المصرية من مذكرات « **اللواء محمد نجيب** » تختلف عن الطبعة اللبنانية . . ففيها فقرات محذوفة . . وأخرى أعيد صياغتها . . وهذا نموذج للإفساد الذي تلحقه السياسة بالتاريخ ! .

فقد خرج اللواء نجيب من عزلته قبل أكثر من عامين لينشر مذكراته في مجلة « **الحوادث** » اللبنانية ، فأثارت ضجة كبرى عند نشرها ، وتدخل « **محمد حسنين هيكل** » رئيس تحرير الأهرام ـ وكان له نفوذه القوي في السلطة المصرية حينذاك ـ ومنع دخول أعداد مجلة « **الحوادث** » التي تتضمن المذكرات إلى مصر . . إذ كانت تتضمن تعريضاً به ، فضلاً عن تعريضها بعبد الناصر . .

**وبرغم أن الرقابة على النشر في القاهرة منعت دخول أعداد المجلة إلا أنها سمحت بدخول نسخ محدودة لا تتجاوز الألف من الكتاب الذي ضم مذكرات**

**اللواء نجيب** وقد نفذت في أيام قليلة ـ ولاحظ الذين قرأوها أن المذكرات تتضمن هجوماً واضحاً على الأخوين «**علي ومصطفى أمين**»، صاحبا دار «**أخبار اليوم**»، وزعيما التيار المعادي للناصرية في الصحافة والسياسة المصرية.. وكانا ـ عندما صدرت المذكرات في كتاب قد عادا إلى مكانتهما في الصحافة المصرية.. وشُلِّح «**هيكل**» من مكانه العتيد في «**الأهرام**» وفقد نفوذه السياسي بعد خلافه الشهير مع «**الرئيس السادات**» حول ما سماه هو نفسه «إدارة الصراع السياسي بعد حرب أكتوبر».. وقد ذهب بعض المراقبين وقتها إلى القول بأنه لولا شلح «**هيكل**» لما حدث ولا في الأحلام أن يقرأ مصري واحد مذكرات تتهم كلا من **هيكل وعبد الناصر** بأنهما عميلان للمخابرات الأمريكية.

ولم يكن في هجوم اللواء «**محمد نجيب**» على أخبار اليوم أمر غريب.. فمن المعروف أن «**أخبار اليوم**» قد وقفت موقفاً معادياً للواء «**محمد نجيب**» إبّان أزمة مارس ـ آذار ـ ١٩٥٤، وساندت «**عبد الناصر**» بكل قوتها، ولم تكن في مساندتها له تنطلق من أسس مبدأية، ولكنها كانت تعلم أن «**عبد الناصر**» هو مركز الثقل الأساسي في حركة الضباط الأحرار، وأن إنتصاره مؤكد على خصمه العجوز وهكذا راهنت «**أخبار اليوم**» على الجواد الرابح.

وفي تلك الفترة هاجمت «**أخبار اليوم**» اللواء «**محمد نجيب**»، ولعبت كما يقول **اللواء نجيب** نفسه في مذكراته، دوراً «مُخَرِّباً» للإيقاع بين الضباط، ولمنع التوصل إلى قرار يسمح بإطلاق الحريات الديمقراطية.

ومن أطرف الذكريات التاريخية عن موقف «أخبار اليوم» وقتها، ما يرويه أحد الضباط الذين كانوا بالقرب من «**محمد نجيب**»، آنذاك فعندما أقال مجلس قيادة الثورة «**محمد نجيب**»، الذي كان يتمتع بشعبية هائلة، خرجت «**أخبار اليوم**» بالخبر على صدرها، وبحكمة، في زاوية «حكمة اليوم»، التي كانت ـ وما زالت ـ تتضمن من خلال «التورية» رأي أخبار اليوم في الأحداث، وكانت حكمة الأسبوع الذي أقيل فيه «**محمد نجيب**» هي «من

كـان يعبد محمـداً فـإن محمـداً قـد مـات ، ومن كـان يعبـد الله فـإن الله حي لا يموت » .

وبعـد ثلاثـة أيام من ذلـك التاريـخ - ونتيجة لـوقائـع أزمة مـارس - آذار ١٩٥٤ - المعروفة - عاد « اللواء محمد نجيب » إلى منصبه في رئاسة الجمهوريـة ، وتصادف أن قابل « مصطفى أمين » صدفة في مجلس قيادة الثـورة في اليوم التـالي لعودته للسلطة فقال له :

هو صحيح محمد مات ؟ ! .

وأسـرع « مصطفى أمـين » يتـوارى من وجـه « اللواء نجيب » ويفكـر في حكمة أخرى تحسن علاقته برئيس الجمهورية الذي ظنه ذهب ولن يعود ، فـإذا به يعود بعد ثلاثة أيام ! .

كـان طبيعياً إذن أن يهـاجم « اللواء نجيب » في مذكـراته « أخبـار اليوم » وصاحبيها وأن يفضـح دورهما في أزمـة مارس - آذار - ١٩٥٤ ، لكن مـا لم يكن طبيعياً هو أن إسم اللواء نجيب بدأ يتكرر في صحف دار أخبار اليوم رغم ذلـك الهجوم . .

وكـانت أول مـرة ظهـر فيهـا اسم « اللواء نجيب » بعـد شهـور قليلة من صـدور مذكـراته في طبعتهـا البيروتيـة ، عندمـا نشرت « أخبـار اليوم » في بـاب « عـزيزتي أخبـار اليوم » رسـالة من قـارىء يسألهـا عن مذكـرات « اللواء محمد نجيب » ، وقد أجاب عليه « مصطفى أمين » - الذي كان آنذاك يـرد على أسئلة القراء ويصوغ آراءهم ، وغالباً ما يؤلفها عندما يخدم ذلك غرضاً من أغـراضه - قائلاً : إن مذكرات محمد نجيب الكاملة « والحقيقية » ستنشر قريباً في مصر .

وكـان هذا أول إعـلان بأن مـذكرات نجيب التي نُشـرت في لبنـان ليست حقيقية وهو ما جعل كثيرين ينتظرون هذه الطبعة الحقيقية . وبينـما هم ينتظرون كثفت أخبـار اليوم من نشـرها آراء لقـراء تدافـع عن « اللواء محمـد نجيب » ، وتتهم عبد النـاصـر بشرِّ التهم ، كـان أقسـاهـا مقال كتبـه « أحمد حسـين » - وهو زعيم سياسي سابق لحزب مصر الفتاة - يتهم عبد النـاصر بـأنه سـرق الثورة من

صانعها الحقيقي « اللواء محمد نجيب » !

وهكذا تأكد أن هناك تحالفاً جديداً بين « اللواء نجيب » وبين « أخبار اليوم » وأن اللواء العجوز قد إنضم إلى الجوقة التي نظمتها « أخبار اليوم » للهجوم على عبد الناصر .

ومع أنه كان واضحاً أن هناك صفقة عقدت بين الطرفين ، إذ يفيد كليهما لا شك الهجوم المكثف والمستمر على عبد الناصر ، فإن السؤال الذي أطل برأسه كان : ماذا قدم اللواء نجيب لدار « أخبار اليوم » . . مقابل هذا التحالف الجديد ؟ ! .

ومنذ أسابيع ليست بالقليلة صدرت الطبعة المصرية من مذكرات اللواء « محمد نجيب » لتحمل الإجابة على هذا السؤال : فقد شطب اللواء نجيب من المذكرات كل ما يتعلق بأخبار اليوم . . وموقف التوأمين قبل الثورة وبعدها . .
والغريب أن الطبعتين اللبنانية والمصرية بلا ناشر معروف . فليس على الطبعة اللبنانية اسم أي دار للنشر . . والطبعة المصرية عليها اسم ناشر وهمي ! !

وفي صفحتي ١٠٥ ، ١٠٦ من الطبعة البيروتية من كتاب « كلمتي للتاريخ » الذي يتضمن مذكرات اللواء نجيب ، قال وهو يتعرض للظلم الإجتماعي الذي كان سائداً في مصر قبل ثورة ١٩٥٢ ، وموقف الصحف منه : أن « أخبار اليوم » كانت تبرز هذه المظالم وجاء في نص المذكرات وكثير من الأفكار والفلسفات كانت تصور الأمور للناس بأنها سنة الحياه وأن على النفس أن تقبل ما قسم لها به بل ونشرت جريدة « أخبار اليوم » تقول : « إن الملك فاروق هو المحسن الأول . . وأنه الطارق الذي يطرق أبواب بعض الناس في ليلة القدر » .

وفي الطبعة المصرية ( ص ١٩٦ ) غير اللواء نجيب هذه الفقرة وجعلها : « ونشرت صحيفة » ، متستراً على « أخبار اليوم » وحاذفاً إسمها من هذه الواقعة الثابتة ! .

وفي صفحة ١٣٣ من الطبعة البيروتية من المذكرات استعرض اللواء

نجيب اتجاهات الصحف المصرية إبان أزمة مارس - آذار ١٩٥٤ تجاه قضية الديمقراطية مؤكداً أن أصحاب أخبار اليوم شاركوا في صنع ما يعتبره « اللواء نجيب » ديكتاتورية عبد الناصر » بأساليب مختلفة ، كان منها أنها أثناء الأزمة عملت على تحويل أفكار الناس عن معركة الديمقراطية :

« أذكر أن جريدة أخبار اليوم في هذه الفترة كانت تواصل أسلوبها في الإثارة لتحويل أنظار الجماهير عن مشكلتها الحيوية الرئيسية ، فنشرت مثلاً في يوم ٢٢ مارس ( آذار ) مانشيت يقول : « فتاة مصرية تتحول غداً إلى رجل » ونشرت صورة الفتاة على ٣ أعمدة .

ويواصل « اللواء نجيب » في نفس الصفحة من الطبعة البيروتية الحديث عن « مصطفى أمين » فيقول :

« وكان مصطفى أمين حامل رتبة البكوية من الملك وأحد المقربين له من الصحفيين ، وقد تحول بعد الثورة فجأة لمهاجمة الملك والسراي وفضح أخبارهم الشخصية جرياً وراء الإثارة وزيادة التوزيع . . وكان هذا يحرف أنظار الناس عن الإهتمام بحاضرهم ومستقبلهم لمتابعة فضائح الماضي ، الأمر الذي جعل الصحف تسايرهم في هذا التيار حتى لا تتخلف عن التوزيع ، كان هذا الموقف اللاأخلاقي في ذاته لا يرضيني ولا يريح نفسي » .

وكلُّ هذا الكلام شطب من الصفحة ٢٠٧ من الطبعة المصرية للمذكرات . . فلا تتضمن هذه الصفحة أي إشارة إلى الإثارة ولا إلى موقف « مصطفى أمين » الذي لم يكن يرضى اللواء نجيب عندما أصدر الطبعة البيروتية من المذكرات ، وأصبح فيما يبدو يرضيه بعد شهور قليلة هي الفرق بين صدور الطبعتين البيروتية والقاهرية ! .

وفي صفحتي ١٣٥ ، ١٣٦ نشر « محمد نجيب » واقعة إتصاله « بمصطفى النحاس » زعيم حزب الوفد للتأكد من أنه ألغى قرار تحديد الإقامة الذي كان مفروضاً عليه والذي كان الإتفاق بين « محمد نجيب » ومجلس القيادة قد تم على إلغائه والإفراج عن كافة الزعماء السياسيين الموقوفين لتهيئة الجو لعودة الحياة

الديمقراطية وقال :

« وكانت هذه المكالمة فيها بعد سبباً في أشاعة أراجيف نشرتها صحيفة « الأخبار » عن إتصالات سرية بيني وبين الأحزاب » .

وجاءت الطبعة المصرية في ص ٢١٠ تغفل إسم الجريدة وتجهله ليصبح النص : « سبباً في إشاعة اراجيف نشرتها أحدى الصحف عن . . » .

وجاء في الطبعة البيروتية ( ١٤٢ ) إشارة ذكرها محمد نجيب عن موقف جريدة « الأخبار » في عام ١٩٥٤ عندما كانت تعارض في عودة الديمقراطية آنذاك ، إذ ذكر أنه من « مظاهر الاثارة المتعمدة في ذلك الوقت ما نشرته صحيفة « الأخبار » من صورة كبيرة في صفحتها الأولى لخالد محيي الدين وهو يسبقني بخطوات عقب الخروج من جلسة ٢٥ مارس وكأنها توحي للناس بأن الشيوعيين قادمون لتخيفهم من الديمقراطية ! .

أما الطبعة المصرية فقد أوردت الفقرة في صفحة ( ٢١٩ ) وقد حذف اسم « الأخبار » لتحل محله عبارة « إحدى الصحف » ! .

ولا معنى لهذا التغيير الذي حدث في مذكرات اللواء محمد نجيب إلا أن الرجل يخضع للهوى فيما كتب عن عبد الناصر : أنه شاهد يغير شهادته في خلال شهور قليلة لأسباب قد لا تهم . . وربما لو أصدرطبعة أردنية أو كويتية أو مغربية من المذكرات لعدَّل في صفحات أخرى . . ! وهذا هو خطر الإعتماد على حرب المذكرات في تقييم حوادث التاريخ ! فهي حرب أفسدت التاريخ . . وأفسدت السياسة وخلقت مؤلفين من العدم وناشرين من الهواء . . والأخطر من ذلك كله . . أنها جعلت من الخونة أبطالاًومن الأبطال خونة ! .

# ٩ معركة الناصرية والحوار في الدروب المسدودة

كانت معركة الناصرية أهم المعارك الفكرية التي تابعها المصريون باهتمام نسبي - خلال الشهرين الماضيين - وسط هموم متعددة فكرية ومعاشية وسياسية يعانونها في هذه المرحلة ، لكن القضية - للأسف - قد عرضت ونوقشت بشكل سيء تماماً من كل الأطراف التي دخلت فيها ، بحيث لا تستطيع أن نعتبرها معركة من النوع الذي يشحذ الحاسة النقدية لدى جماهير الشعب ، تلك الحاسة التي أدى إفتقادها لوقت طويل - بل وتعمد إفقادها - إلى معظم - إن لم يكن كل - المآسي التي عانتها وتعانيها مصر على كل الأصعدة الفكرية والسياسية والإجتماعية ، وهكذا لم تستطع المعركة أن تلعب دوراً في تكثيف وعي الجماهير بقضاياها المصيرية الراهنة والمستقبلة ، وتاه الجوهر الحقيقي للمناقشة لتتحول إلى حوار هو خليط من الرؤى التاريخية أو الأخلاقية بالدرجة الأولى ، ولا شك أن تناول أي قضية من هذين المنظورين فقط يبعد بها درجات عن الواقع الراهن وعن المستقبل القريب ، وبينما تعيش مصر - والمنطقة العربية عموماً - مرحلة تفرض تناول موضوع كهذا الموضوع بالذات تناولاً يربطه بهذه المرحلة ، فإن هذا الإرتباط قد فُك هو الآخر ، وتاه ما بقي من جوهر الموضوع ليتحول إلى قضية خلقية تماماً من النوع الذي يصلح الإحراج فيه بالحديث الشريف « اذكروا محاسن موتاكم » أو بالمثل الشعبي الدارج « يا بخت من قدر وعفا » أو بعبارة

(*) نشرت في مجلة الثقافة البغدادية - يوليو ١٩٧٤ .

دعاء مثل « ربنا يسامحنا كلنا » !! .

وعلى الرغم من أن المعركة بهذا المنظور تغري تماماً بالإنصراف عنها ، إلا أنها - ومن هذا المنظور نفسه ، تغري أيضاً بتناولها ، ذلك أننا مطالبون - في كل الأحوال - ألا نفقد صبرنا تجاه واقعنا الفكري ، وأن نحاول تحليل ظواهره وفهمها وتشخيص علله وأمراضه ، ويقدم رصد الإتجاهات المتعددة لهذه المعركة مادة علمية تصلح لتحليل وفهم وتقييم الوضع الراهن على الجبهة الفكرية في مصر ، وما تعانيه من قحط شديد ، وما ألقته عليها الظروف من ظلال ثقيلة الوطأة . ومهام بالغة التعقيد .

وكالعادة كان موقف اليمين واضحاً تمام الوضوح ، ولكنه ليس الوضوح الذي تشعه رؤوس تملك عقولاً ، وإنما إفرازات جهل وجاهلية ونفاق ، لكنه في كل الأحوال - مع اختلال بنائه المنطقي - كان منسجماً مع واقع أصحابه ومع رؤيتهم ورؤاهم ، ومع مصالح الشرائح الإجتماعية التي ندبتهم أو ندبوا أنفسهم للدفاع عنها . لكن موقف بعض فصائل اليسار - مع صحة منطقهم - لم يكن في كل الأحوال منسجماً مع رؤى أصحابه ولا مع الأهداف الاستراتيجية التي يزعمون لأنفسهم العمل من أجلها .

**العودة إلى البداية :**

ومن الصعب أن نحدد بدقة البداية الفعلية للهجوم على « **عبد الناصر** » ، ذلك أن الشهور الثمانية التالية لوفاته كانت قد شهدت تركيزاً شديداً عليه وعلى ضرورة إستمرار خطه ومبادئه وبرامجه ، وكتب وقيل وقتها الكثير في هذا الإتجاه على الأصعدة الرسمية والشعبية . وقد أستمر هذا التركيز بعد أن انفرد الرئيس «**السادات**» بالسلطة ، وخلال عملية تصفية ومحاكمة جناح « **علي صبري** » ، لكن نغمة أخرى بدأت - على صعيد المعالجة الدعائية - في خلال هذه الفترة ، هي إستخدام مصطلح « ثورة ١٥ مايو » بدلاً من التعبير الذي إستخدمه الرئيس « **السادات** » نفسه وهو « حركة ١٥ مايو » ، وما لبثت هذه النغمة أن علا صوتها تدريجياً لتعطى الإيحاء صراحة بأن هناك « ثورة جديدة » في

مصر ، وهو ما أثار قلق الناصريين الأرثوذكسيين الذين رأوا في هذا المعنى إستبدالاً لثورة ٢٣ يوليو بثورة جديدة وبقيادة جديدة .

وزاد من تعقيد الموقف أن الصراع على السلطة الذي إستمر حوالي شهرين قبل أن ينتهي في ١٤ مايو ١٩٧١ بهزيمة وإعتقال جناح « علي صبري » - كان قد جذب إليه قوى متعددة - ولكنها محدودة العدد - راهن كل منها حسب مصالحه الشخصية في الغالب - مع إحتمال ضئيل لوجود موقف سياسي - على أحد طرفي الصراع ، وكانت النتيجة التي انتهى إليها الصراع تعني هزيمة البعض فكرياً ، وإنتصار الآخرين ، وضياع مصالح هؤلاء وازدياد مكاسب أولئك . وقد تركز هذا الرهان في ميدان الفكر والصحافة وفي الأبنية الفوقية لبعض المؤسسات ، ولم تكن له أية علاقة على « الإطلاق بحركة الجماهير الشعبية ، فالنظام الناصري بجملة وبكل أجنحته ، وباعتراف أصدقائه المتيمين به . . وأعدائه المشهرين به ، وحلفائه الذين يتفقون معه في بعض ما دعا إليه ، كان حريصاً دائماً على أن يضع الجماهير الشعبية خارج الحلبة ، وأن يتصارع بعيداً عنها وبسرية مطلقة . وأن لا يسمح لها بأن تكون - لا سمح الله - طرفاً في أي صراع !

وكانت المشكلة التي واجهتها القوى الوطنية المستقلة عن النظام الناصري بكل أجنحته ، والتي تتحالف معه في خطه العام المعادي للإمبريالية ، والتي كان تناقضها الثانوي معه يأخذ درجة من الحدة في بعض الظروف ، وخاصة إصراره المستميت على كبت الحريات الديمقراطية ، وعداؤه الدائم والمستمر للعناصر الديمقراطية والماركسية ، وأصراره على عدم التعاون مع العناصر المستقلة عنه إلا بعد أن يتأكد من تحطيم ذاتيتها وإفقادها هويتها وتحويلها إلى ذيل تابع له ، كانت المشكلة من وجهة نظر هؤلاء هي حيرتهم في تحديد موقف في ظرف صراع حاد على السلطة ، يدركون أنه ليس صراعاً سياسياً بالأساس ، وأن ما يدفع بعض أطرافه للظهور بمظهر « اليعاقبة » هو مجرد الرغبة في إحكام قبضتهم على السلطة ، كما أن مراهنة الأطراف الأخرى على قضية الديمقراطية يدعو للريبة لا للثقة ، فالرهان على قضية الديمقراطية لعبة قديمة مارستها كثيراً

المجموعات المختلفة لسلطة ٢٣ يوليو خاصة عندما تدفعها الظروف إلى صراع بين أجنحتها ترى معه كل جناح ، ضرورة الرهان على شيء محبوب ومطلوب جماهيرياً لتصفية من ينافسونها على السلطة . وكانت كل تجارب « الثورة » تؤكد هذا ، فأزمة مارس ( آذار ) ١٩٥٤ كانت صراعاً على السلطة داخل مجلس قيادة الثورة ، ولإدراك العناصر المتصارعة أن الجماهير الشعبية تشتاق بشدة لأي إنفراج ديمقراطي ، فقد سارع كل منها إلى إرتداء مسوح الديمقراطية ، مؤكداً أن يسعى إليها بينما يسعى الآخرون إلى الدكتاتورية .

وعندما اشتد الصراع بين « عبد الناصر » و « عبد الحكيم عامر » في عام ١٩٦٢ ـ لإحساس « عبد الناصر » بأن المشير قد أحكم قبضته على الجيش ـ سارع عامر إلى الرهان على الديمقراطية وقدم إستقالته مسببة ، أعاد طبعها وتوزيعها كمنشور بعد النكسة ـ وإبان تجدد وإشتداد الصراع بينهما في صيف ١٩٦٧ ، وكان منشوراً مضحكاً بالفعل ، لدرجة أنه أثار سخرية « علي نور الدين » ـ النائب العام وممثل الإتهام في قضية « شمس بدران » ومجموعة المشير ـ فتساءل في مرافعته ضد المتهمين « أي ديمقراطية كان يقصدها « شمس بدران » : ديمقراطية المعتقلات والتعذيب والزنازين والمباحث الجنائية العسكرية ؟ !! .

وكان من رأي بعض مفردات هذه القوى الوطنية المستقلة ، إن المحك الذي يخرجها من حيرتها هو تغليب التناقض الرئيسي على التناقض الثانوي ، ولما كان لا خلاف هناك على أن التناقض الرئيسي ـ كان وما يزال ـ مع الإمبريالية الأمريكية وحلفائها ، فإن لا ديمقراطية الجناح الذي كان يسمى باليساري ، لا تدفع لعدم تأييده ، طالما يأخذ موقفاً صحيحاً ومتشدداً في المسألة الوطنية ، ورد عليهم آخرون بضرورة ربط التناقض الثانوي بالرئيسي ، ومع ثانوية التناقض مع السلطة الناصرية بمجملها حول قضية الديمقراطية ، إلا أن الإرتباط بين التناقض الثانوي والرئيسي يفترض موقفاً مختلفاً ، فسيادة الظروف اللاديمقراطية قد أدت إلى التصرف في القضية الوطنية بشكل يهدد مستقبل الوطن ، وضربوا مثلاً لذلك بقبول مبادرة روجرز ، وتقديم النظام المصري

لمبادرة ٤ فبراير ١٩٧١ - التي وافق عليها الجناح « اليساري » في السلطة وقتها بتعديلات شكلية .

ورأى فريق ثالث أن الموقف كله خارج أطار العمل السياسي الممكن ، فليس في مصر أي قوى سياسية منظمة قادرة على الحركة ، والدخول في الصراع بشكل شخصي ، مسألة مضحكة ، وليس لها أي معنى على الإطلاق ، لأنها لن تغير في نتائجه ، هذه النتائج التي لم تكن معروفة أصلاً ، لتعود النظام الناصري على صراعات فوقية وسلطوية ، ولعل هؤلاء كانوا يفضلون أن ينجح النظام في رأب الصدع الذي وقع في صفوفه ، والذي حدث بشكل مبكر وفي ظروف لم تكن بالقطع أفضل الظروف .

في ضوء هذا كان موقف هذا الفريق الثالث هو الحياد التام ، وإنتظار النتائج النهائية للتغير الجديد في السلطة لمعرفة إتجاهه ثم الحكم عليه ، في ضوء أهداف محددة وواضحة ، هي المزيد من السياسة الوطنية المعادية للإمبريالية ، وما يتضمنه هذا من تحالف مبدأي مع كل القوى العالمية المساندة لحركة التحرر الوطني العربية وإطلاق الحريات الديمقراطية الحقيقية لكل القوى السياسية التي تخدم هذا الهدف .

لكن كثير من الناصريين الأرثوذكسيين في مصر . كانوا قد تكونوا سياسياً وفكرياً في ظروف معقدة ، الأمر الذي جعل منهم نماذج سياسية شديدة التعقيد ومختلفة تماماً عن أي قوى سياسية أخرى في أي بلد من بلاد العالم ، فقد افتقدوا دائماً - وبسبب طابع النظام الناصري نفسه - عملية التربية السياسية الحقيقية التي تكفلها التنظيمات والأحزاب السياسية - علنية وسرية - أعضائها وكوادرها ، من حيث العلاقة التنظيمية الموضوعية ، والإخلاص للأهداف وليس للأشخاص ، وللبرامج وليس للأجهزة البوليسية ، والصراع السياسي وليس الشخصي ، كما أنهم أميون تماماً فيما يتعلق بالنشاط السياسي العملي ، وديماجوجيون بشكل مزري ، ولهذا عجزوا بإستمرار عن أي قدرة على التحريك الجماهيري البطيء والعملي ، وفهمهم لخريطة التحالفات السياسية فهم خاطىء تماماً، فلا هم لهم إلّا تحطيم حلفائهم ، وهم يستدرجون غالباً إلى المواقع اليمينية بينما يظنون

أنفسهم يعاقبه متطرفون ، ولهذا يتجحون دائماً في إتخاذ مواقف « عنترية » شديدة المظهرية ، قليلة الجدوى ، ويتخاذلون في الغرف الضيقة وفي المساومات التحتية ، وتصورهم لجماهيريتهم مضحك ، فهم شديدو المبالغة في جماهيرية أفكارهم ، وخاصة في مصر التي لا جماهيرية لأي تيار سياسي فيها ، لأن النظام الناصري قد وهبه الله قدرة غير محدودة على تحطيم أي جماهيرية حتى جماهيريته هو نفسه ! .

والغريب أن النموذج الناصري ، قد إفتقد تماماً لأي شجاعة للنقد والنقد الذاتي ، لهذا كان يغير آراءه بطريقة تدعو للدهشة الشديدة ، فقبل قبول « عبد الناصر » لمبادرة روجرز سارع منظرو الناصرية ، يهاجمون المقترحات ويرفضونها ويحللون مبررات الرفض من خلال موقفهم السياسي والإيديولوجي ، ثم فوجئوا بعبد الناصر يقبلها ويربك لهم غزلهم ، فلم يصمتوا ولكنهم سارعوا يناقشون المقترحات ويكتشفون الوجاهة في قبولها . . دون أن ينقدوا أنفسهم أو يعلنوا بشجاعة أنهم أخطأوا الفهم .

ومن الصعب أن تجد النموذج الناصري سياسياً خالياً من التناقض . فالناصرية التي إعتمدت فكراً تلفيقياً يقوم على مصالحة مضحكة بين الطبقات وعلى نفي دائم ومستمر لقانون الصراع الطبقي ، قد خلقت هذه الإزدواجية في نفوس وعقول أتباعها المتشنجين ، فقد ظل الناصريون يروجون مثلاً أن « محمد حسنين هيكل » هو عميل للمخابرات الأمريكية : فإذا سألت أحدهم أن يقدم لك مبرراً لقربه الشديد من عبد الناصر ، قال إن عبد الناصر لا يعلم ، وهو نوع من التفكير لا أجد ما أطلقه عليه ، إذ كيف يعلم تابع يقف في الصف العاشر معلومة خطيرة كهذه ، وتغيب عن الذي كانت في يده أجهزة من أعتى أجهزة التنصت والتجسس في العالم كله . . والمناقشة المنطقية المعقولة لا بد أن تقوم على معادلة أن « هيكل » إذا كان عميلاً للمخابرات الأمريكية فلا بد أن « عبد الناصر » هو الآخر كذلك ، ولما كان هذا الإحتمال غير وارد ، فلا جدال أن إتجاهات « هيكل » الغربية عموماً ليست عمالة ، ولكنها تعكس وجهة نظر مشتركة بينه وبين عبد الناصر .

وسنخطىء جميعاً وفي كل أنحاء الوطن العربي إذا تجاهلنا هذه الحقيقة الواضحة ، هي أن « هيكل » هو المُنظِّر المعتمد لدى الناصرية والمتحدث الرسمي بإسمها ، وأن دراسة مقالاته وكتبه والخطب التي كان يصوغها لعبد الناصر ، هي المصدر الأساسي لفهم الناصرية كما هي في الواقع ، ولكن كثيرين أسقطوا على « عبد الناصر » ما ليس فيه ، ومنحوه دوراً يتجاوز دوره الحقيقي ، وسنظلمه ونظلم الحقيقة إذا تصورنا وحشاً ، أو قيمنا حكمه تقييماً سلبياً ، فلا جدال في أنه كان أكبر وأهم وأعظم زعماء البرجوازية المصرية في كل تاريخها الطويل ، وأن الثورة البرجوازية المصرية في ظل حكمه قد حققت ما لم تحققه في أي حلقة أخرى من حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية ذات الأفق البرجوازي ، وأنه كان في أطار هذا الأفق أكثر زعماء البرجوازية المصرية وطنية وعداء للإستعمار ، ولكن الوطنية البرجوازية ـ وخاصة في مرحلة تحقق الثورة البرجوازية في عصر الإمبريالية ـ دائماً محل نظر !!

وكان طبيعياً أن يأتي النموذج الناصري ـ الأرثوذكسي بالتحديد ـ بهذا الشكل ، فهو نموذج ناضل وهو في السلطة ، وتربى في أحضانها ، ووجد نفسه مطالباً دائماً بتبرير كل تصرفاتها ، فإذا هاجمت هذه السلطة الشيوعية والشيوعيين وشنت حملة صليبية منحطة ضدهما ، ارتدى مسوح أعتى مفكري اليمين وأخذ يتحدث ـ بسطحية وشعوذة فكرية ـ عن الإستعمار الروسي ، والغزو الفكري وغيرها من حثالات الأفكار ونفايات النظريات ، التي تروجها وكالة المخابرات الأمريكية ، وبينما كانت البرجوازية مسيطرة في مصر ، خرج « عبد الناصر » بنظرية الإشتراكية الديمقراطية التعاونية ، اسرع منظرو الناصرية يتحدثون عن التجديد النظري العبقري الذي أدخلته هذه النظرية على عالم الفكر الثوري ، وقارنوا بينها وبين الليبرالية والماركسية ، وانتهوا بأنها أفضل منها ، وأنها أتت بما لم يأت به الأوائل ، ذلك نفس ما حدث أيام الحديث عما سمي بـ « الإشتراكية العربية » و « التطبيق العربي للإشتراكية العلمية » ، فقد جاء تقرير الميثاق ليحدد بالضبط معنى « الإشتراكية العلمية »مؤكداً أنها الإشتراكية التي تعتمد في التنفيذ كل تطبيقات العلم الحديث في ميادين الإنتاج والخدمات » ( محاضر المؤتمر

القومي للقوى الشعبية ص ٤٧٠ ) ، وقال « عبد الناصر » انها إشتراكية علمية تعتمد على العلم ، كل حاجة بتعتمد على العلم حتى كرة القدم !! » . لكن هذا التفسير العبقري للإشتراكية العلمية كان يصدر لليمين الإجتماعي والفكري لطمأنته بينما كان يصدر لليسار همسات تؤكد أن عبد الناصر ماركسي متنكر، وأنه لا يريد إستفزاز الرجعية ولذلك فهو يتقنع ويضحك على أهل اليمين . . وأن هذا تكتيك ذكي !! .

ولأن الإيديولوجية لا تعرف بدعة « التكتيك الإيديولوجي » ، فقد وقع « التنظيم الطليعي » - وهو الجهاز الخاص أو الحزب الإشتراكي الذي أنشىء بشكل سري داخل أطار الإتحاد الإشتراكي - في خطر شديد ، أشار إليه « الدكتور جمال العطيفي » - وكيل مجلس الشعب المصري في مقال أخير له بالأهرام - هو خطر التحول إلى منظمة فاشية نتيجة لإفتقاده لإيديولوجية حقيقية سوى إيديولوجية الذيلية للسلطة والتبعية لها والدفاع عنها ظالمة ومظلومة ! . وإنعكس واقع السلطة في مصر على هذا التنظيم الغريب ، فقد بدأ يتشكل بتكليف من « عبد الناصر » لعدد من معاونيه بأن يجند كل منهم مجموعات يختار أعضاءها بمعرفته، وكان من هؤلاء « سامي شرف » - وزير شؤون رئاسة الجمهورية حتى ١٥ مايو ١٩٧١ - و « شعراوي جمعة » - وزير الداخلية الأسبق - و « محمد حسنين هيكل » وآخرون ، كانوا مختلفي الإتجاهات متناقضي الإيديولوجيات - إذا فرضنا أن هناك إيديولوجية محددة لكل منهم - وتحكمت عوامل شخصية وشللية في إختياراتهم ، وما لبث الشيوعيون - أو بعضهم - أن استدرجوا إلى متاهات هذا التنظيم الطريف فصدروا له أفكارهم ليتاجر بها مع اليسار العربي ، ويستخدمها في إبقاء الجماهير بعيدة تماماً عن الحلبة ، ويساوم بها مع الإتحاد السوفيتي ، فيستدرجه ليكون عملية طُعْماً للولايات المتحدة الأمريكية ، يبتزها به ، ويحاول عن طريقه أن يدلف إليها .

وكان طبيعياً أن ينتهي الصراع على السلطة بإنشقاق التنظيم الطليعي فسارعت بعض قياداته إلى الإتفاق مع المنتصر ، بينما ظلت عناصر أخرى متشبثة بتأييدها للعناصر التي هُزمت في المعركة مبررة موقفها بأنها تعتبر هذه العناصر

أكثر يعقوبية وتطرفاً في المسألة الوطنية ، وانها تشكل المجموعة الناصرية في السلطة ، وأنها ذات إتجاهات إشتراكية بل وقيل انها مجموعة ماركسية أو كانت على وشك أن تصبح كذلك !! .

وكان طبيعياً أن تسارع أفواج من اليمين الناصري للتحالف مع المنتصرين والدفاع عنهم ، كان على رأسهم « محمد حسنين هيكل » المنظر الرسمي للناصرية ، وأقرب الناس جميعاً إلى عبد الناصر ، وأن تشن معركة ضارية ضد العناصر التي سقطت عن السلطة بتهمة خيانتها للثورة ومعاداتها للقومية العربية وإستغلالها نفوذها وأضطهادها المواطنين وفتحها المعتقلات والسجون . . الخ .

وظلت المعركة من الناحية السياسية قاصرة على الهجوم على من عرفوا بمراكز القوى ـ وهو تعبير أطلقه « عبد الناصر » لأول مرة في أواسط الستينات إبان صراعه مع « عبد الحكيم عامر » ـ فلم تطل شخص « عبد الناصر » ، وإن كان الناصريون قد أخذوا يرصدون عديداً من التصرفات كدليل على إهمال قيمة الزعيم الراحل ، ومنها عدم الإحتفال اللائق بذكراه الأولى ثم الثانية ، وعدم إذاعة فقرات من تراثه أو خطبه في الإذاعة أو على شاشة التلفزيون ، وتوقف مشروعات تمجيده ، فلم يقم له أي تمثال يُخَلِّد ذكراه ، وتوقفت المطابع الرسمية عن إعادة طبع خطبه وأحاديثه ـ فيما عدا ما فعله « هيكل » في « الأهرام » ـ وارتفعت نغمتهم علواً وهم يرصدون نشر مذكرات « اللواء محمد نجيب » ـ رئيس الجمهورية الأسبق ـ في إحدى المجلات اللبنانية ، وقيل ونشر وروج ، أن هذا كله لم يتم بعيداً عن موافقة ورضا الأجهزة الرسمية في مصر .

وكانت قوى اليمين الإجتماعي والسياسي والفكري قد ندبت نفسها مدافعة ومؤيدة للنظام الجديد ، ومن هنا أخذت الفرصة لكي تنشر على نطاق واسع أفكارها المتدنية والرديئة ، فحرصت على التأكيد المستمر على أفكار منها « أن مصر قد عادت ألى الإيمان » ، وهي عبارة تبدو بريئة المظهر ولكنها كانت تعني لكل من يتلقاها أن مصر كانت ملحدة في عصر « عبد الناصر » ، وظلت الأمور تَتَعَقَّد خاصة بعد أن ساءت العلاقات بين مصر والإتحاد السوفيتي ، وبعد أن شن النظام حملة دعائية واسعة ضد كل فصائل اليسار إبان الحركة الطلابية في

أواخر ١٩٧١ وأواخر ١٩٧٢ .

وسط هذا الجو وقعت حرب أكتوبر ! .

## عودة الشبح الأمريكي :

كانت الحرب بلا شك مفاجأة مذهلة لكل المراقبين السياسيين في مصر ، إذ لم تكن متوقعة على الإطلاق ، فقد أعطى النظام إيحاء بأنه لن يطلق رصاصة واحدة في حياته ، ومن هنا فقد كان رد فعلها ـ لدى كل القوى الوطنية عموماً واليسارية خصوصاً ـ هو الفرح الغامر والتأييد المطلق ، وإستطاع الجميع أن يدوسوا مرارتهم من المناخ العام الذي كان يسود مصر ، في الشهور السبع السابقة على الحرب ، والتي إنطلقت خلالها قوى اليمين كالكلاب المسعورة ترهب وتهدد وتسيطر بالجهل والجهالة .

وقد تنبه الناصريون في وقت مبكر إلى أن بعض الأقلام اليمينية التي كتبت عن الحرب ، تحاول التنكر لدور « **عبد الناصر** » في الإعداد لها ، وأنها تروج لنغمة أن مصر قد إنتصرت لأنها إتبعت سياسة جديدة تماماً ، عادت بها إلى الإيمان ، وخططت بشكل جديد ، وإبتعدت عن المزايدات والمغامرات ، وإتبعت سياسة عربية تُجَمِّع ولا تفرق ،

ورغم أن هذا كان من وجهة نظر كل القوى الوطنية ـ أو بعضها ـ يتضمن إنكاراً لدور الزعيم الراحل « **عبد الناصر** » في إعادة بناء الجيش المصري وشن حرب الإستنزاف ، كما أنه يتضمن إفتراء واضحاً ، إذ أن الذين يتهمون « **عبد الناصر** » بالإلحاد ، يعرفون قبل غيرهم كذب هذه الدعوى ، فقد كان معظمهم من رجال الدين الرسميين الذين أغرقهم عبد الناصر بالإمتيازات والمنح ، فضلاً عما رُصد في عهده من أموال طائلة لبناء المساجد والبعثات الدينية . . . الخ ، برغم هذا الإنكار والإفتراء ، فقد رأت ، قوى وطنية متعددة أن فتح معركة مع المفترين هو نوع من الصَّغار ، الذي لا مبرر له ، وأن الظروف التي يمر بها الوطن ـ خاصة بعد وقف إطلاق النار ـ تفرض الإهتمام بشيء أكثر جدية ، من

مجرد إنصاف « عبد الناصر » إذ أن مهام ومتطلبات المرحلة ، لم تكن توزيع الفضل ، ولكن إكتشاف الطريق لتأكيد إستمرار النضال ضد الإمبريالية ، والذين ماتوا واستشهدوا في النهاية هم أبناء الشعب وهم أصحاب الفضل الأكبر في أي إنجاز عسكري تحقق أو سوف يتحقق ، وليس هذا الفرد أو ذاك .

على أن ما فجر المناقشة بشكل سياسي أكثر عمقاً كان مجموعة من العوامل الهامة :

● العامل الأول : الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في عملية الفصل بين القوات على الجبهة المصرية ، وهو ما صحبته حملة دعائية واسعة في الصحف المصرية قامت بها الأقلام الموالية للغرب ، وكان الإهتمام الدعائي بزيارات « الدكتور كيسنجر » مبالغاً فيه بصورة تدعو للدهشة فقد صُوِّرت أمريكا كما لو أنها حليفة العرب ، تحارب في صفوفهم وتتبنى قضيتهم ، الأمر الذي أدهش رجل الشارع العادي الذي كانت الصحف قبل أسابيع قليلة من الحرب وأثنائها تنقل له أنباء معدات الدمار والقتال التي إستخدمت في قتل المصريين على الجبهة المصرية ، والعراقيين والمغاربة والأردنيين والفلسطينيين والسوريين على الجبهة السورية ، والتي نقلتها الولايات المتحدة إلى أرض الحرب مباشرة ! . .

وكان طبيعياً أن تعطي هذه الحملة ـ التي تزعمتها أقلام قريبة الصلة بدوائر الحكم ـ الإيحاء بأن مصر قد رتبت علاقاتها الدولية ، بحيث تدور في الفُلك الأمريكي ، وقد إنتقد « إحسان عبد القدوس » ـ وهو وثيق الصلة بالدوائر الرسمية ـ متأخراً جداً هذا الإهتمام ، ونفى الإستنتاجات التي بنيت عليه . وإرتبط بهذا كله تركيز شديد ـ على أصعدة سياسية رسمية وشعبية ـ على علاقات مصر الدولية التي أفسدها ما سُمِّي بالتصرفات الخاطئة والمغامرات ، وهو ما أعطى الإيحاء بأن « عبد الناصر » أفسد علاقة مصر بأمريكا ، وفُهم بأنه هجوم عليه . وقد فهم تيار التقارب بين مصر وأمريكا ـ داخل مصر وخارجها ـ على أنه يتضمن عدولاً عن خط « عبد الناصر » ، وقيل بأن « عبد الناصر » كان معادياً من الناحية المبدأية للولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يتم العدول عنه

رسمياً الآن في مصر . وإذا نحينا جانباً الدلالات المتعددة للتقارب المصري الأمريكي الآن ، فإن تصوير هذه العلاقات في عهد « عبد الناصر » بأنها علاقات عداء كامل أمر غير صحيح . ولا بد من الإعتراف بأن عبد الناصر ، قد ترك تراثاً وخبرة وشخصيات ، أنشأت مؤسسة أمريكية داخل بنية نظامه ، قد تكون إنكمشت أحياناً ، ولكنها ظلت باقية وكامنة . . وقادرة على الحركة .

● العامل الثاني : سوء العلاقات مع الإتحاد السوفيتي ومصر كنتيجة طبيعية لإنفراد أمريكا بحل المشكلة ، ولإنكار دور السوفيت في دعم الدول العربية أثناء الحرب وقبلها ، وقد تبع هذا القول بأن هذا هجوم على علاقة مبدأية أرساها « عبد الناصر » وعدول عن خطه ، وبالمثل فإننا إذا نحينا جانباً الدلالات المتعددة للتنافر المصري السوفيتي الآن ، فإن تصوير علاقات عبد الناصر بالسوفيت بأنها علاقات تحالف مبدأية وإستراتيجية ، أمر غير صحيح هو الآخر . فمن الصحيح أيضاً ، إن مؤسسة العداء للسوفييت ، كانت مؤسسة ثابتة من مؤسسات النظام الناصري ، قد يخفت دورها أحياناً ، وقد يختفي تماماً ، ولكنه يظل دائماً قائماً . .

● العامل الثالث : تقارب مصر مع مجموعة الأنظمة العربية اليمينية في المنطقة ، وتنافرها مع الأنظمة التقدمية ، وهو التقارب الذي كان من دلالاته التركيز الشديد على دور الأنظمة الأولى في الحرب والمبالغة في هذا الدور ، ورغم محدوديته ، وبالمثل إهمال دور الأنظمة الأخرى ، فضلاً عن برود العلاقات وفتورها مع الأنظمة الثورية ، وهو ما فُسِّر بأنه عدول عن الخط الذي كان ينتهجه عبد الناصر في التصدي بالعداء للأنظمة التقليدية والتقارب مع الثوريين العرب .

● العامل الرابع : انتشار الدعوة إلى العدول عن الإنجازات والمكاسب التي تحققت لجماهير الشعب المصري خلال السنوات العشرين الأولى من حكم ثورة يوليو ، فقد طالبت لجنة الخطة والميزانية في مجلس الشعب المصري ببيع القطاع العام إلى الرأسماليين المحليين أو العرب ، وصورت بعض الأقلام سياسة الإنفتاح الإقتصادي كما لو كانت سياسة لا يحدها قيد ، ودعوة علنية

لـرأس المال الأوروبي والعـربي لإستثمار نفسـه في مصر ، وخـرج سـاسـة العهـد الملكي ومفكـريه يكتبـون في الصحف يمدحـون الرئيس « الســادات » بقصـد ذم « عبد النـاصـر » لا بقصد مـدح « السادات » ، وتكـاثرت الشكـاوى من الظلم الذي وقع في « الماضي » ، والإلحاح في المطالبة برفع الحراسات . . الأمـر الذي ثار مع كل العوامل السابقة قلقاً شديداً في صفوف القوى الوطنية الحـريصة عـلى إستقلال السوق المصرية ، والتي كـانت وما زالت تـرى أن الإستقلال هـو قضية السوق بالدرجة الأولى ، وأنه ليس إسترداداً للأرض فقط . ولكنه أصلاً وأساساً الحفاظ على عدم تحول الإقتصاد المصري إلى إقتصاد تابع للإحتكارات الدولية .

ولكن الأمـر الذي فجـر هذا كلّه ، وحـوَّل الأمر إلى أزمـة ، كان صـدور قرار بالإفراج عن الصحفي المصري « مصطفى أمين » ، الذي كان قد حوكم في يوليو ١٩٦٥ بتهمة عمالته للمخابرات الأمريكيـة ، وصدر الحكم عليـه بالسجن لمـدة ٢٥ عامـاً ، وقد سبق الإفـراج عنه عـودة شقيقه التـوأم « عـلي أمـين » من بيروت ، وقد أثـار القرار دهشـة شديـدة ، وإعتبره البعض دلالـة على التقـارب المصري الأمريكي ، وذهب آخرون إلى أنه كان شرطاً من شروط « كيسنجر »[1] في مباحثات الفصل بين القـوات . وكان ممكنـاً أن يمر الأمـر بسهولـة ـ رغم هذا كله ـ لو أنه إقتصر على مجرد الإفراج الصحي عن صحفي إتهم بالتجسس وعودة شقيقـه ، لكن ما أثـار القلق كان السمـاح للأخـوين بالكتـابـة في اليـوم التـالي للإفراج عن « مصطفى أمين » ، إذ أفـردت جريـدة الأخبار القـاهريـة العمودين الأخيـرين من الصفحة الأولى لخبـر الإفراج ولم تـذكـر أنـه « إفـراج صحي » ، وكتب « مـصطفى أمين » بعنـوان « عصر العبـور » إعتبر نفسـه فيها واحـداً من « المـظلومين » الـذين عبروا من الـظلم إلى العدل ، وقـال أن مصر تمـر في عصر جديد هـو عصر العبـور « عبور الجيش المصـري من الهزيمـة إلى النصر ، وعبـور الشعب العربي من الإنقسام إلى الوحدة ، وعبور سمعة العرب من الهوان إلى

---

(١) فيما بعد ذكر محمد حسنين هيكل في كتابه « بين الصحافة والسياسة » ( ص ٣٧٣ ) أن السادات ألمح أمامه إلى أن الإفراج عن مصطفى أمين تم بطلب من كيسنجر .

الكرامة ، وعبور المظلومين من الظلم إلى العدل ، وعبور الخائفين من القلق والرعب إلى الطمأنينة والأمان والاستقرار وعبور المقيدين من الأغلال إلى حياة الأحرار » .

وهي مقارنة لم تخف دلالتها على الذين قرأوها إذ كانت تتهم عهد « عبد الناصر » بأنه عصر الهزيمة والإنقسام وهوان السمعة والظلم والخوف والرعب . وهي نفس المعاني التي كررها « علي أمين » في كلمته بعنوان « يا رب » التي قال فيها أنه كان واثقاً أن الله لن يتخلى عنه « لأنه ينصر كل مظلوم » وقال أنه كان وأخيه « ينتظران دورهما في الإنصاف » ( الأخبار القاهرية - ٢٧ - ١ - ١٩٧٤ ) .

وتزايدت دهشة الكل بعد ذلك عندما أدى إعتراض « محمد حسنين هيكل » على حجم دور الولايات المتحدة في حل الأزمة في ثلاث مقالات متتالية[1] إلى إقالته من منصبه بعد أقل من أسبوع من الإفراج « عن مصطفى أمين » ، وعين « علي أمين » « علي أمين » مديراً لتحرير « الأهرام » - ثم رئيساً لتحريره - مكان هيكل ، وهكذا رد التوأمين لهيكل الجميل بشكل أخلاقي حقاً ، فقد أصر « هيكل » على أن يلقب « مصطفى أمين » طوال فترة محاكمته على صفحات الأهرام بلقب « الأستاذ » وحتى بعد الحكم عليه ، وكان يقوم بزيارته في السجن مع « سعيد فريحة » ، وكتب كلمة في الصفحة الأولى بالأهرام يهنىء بالإفراج عنه ، وتردد أن مصطفى أمين سيعين رئيساً لتحرير « الأخبار » ، وصدر قرار بذلك الفعل ، ولكنه لم ينفذ بسبب مرض مصطفى وحاجته للعلاج .

وبمجرد تولى « علي أمين » لرئاسة تحرير « الأهرام » بدأ يمارس دوره في الهجوم على عهد عبد الناصر ، وذلك من خلال بابه اليومي الشهير « فكرة » ، وقام هذا الهجوم على عدة محاور رئيسية :

● المحور الأول : هو تصوير نفسه وشقيقه بأنهما كانا مظلومين عصف

---

(1) جمع هيكل هذه المقالات ، بعد ذلك في كتاب صدر بعنوان « عند مفترق الطرق » .

بحريتها وحقوقها ، مركزاً بشدة على هذا المفهوم ، فقد اعتذر في أول فكرة كتبها للقارىء لأنه تأخر عن الكتابة « فمعذرة لهذا التأخير . . ولا أتصور أنه سيتكرر بعد أن نزع الساعاتي « عقارب » الأمس من كل ساعات بلادي » . ولأن حكام الأمس كانوا « عقارب » فقد كان هو مظلوماً « كان أخي « **مصطفى أمين** » في زنزانة . . كان في زنزانة كل مظلوم » ( **الأهرام ـ ٤ فبراير ١٩٧٤** ) ، وهو يتحدث عن نفسه فيقول « فلقد ذقت الظلم واكتويت به ، ولا أحب أن يذوق عربي واحد ولا مصري واحد ما ذقته من سياط الظالمين ، ولولا إيماني بأن أنوار الفجر ستبدد يوماً ما سحب الظلام لكفرت ببلادي ، نريد أن نبدأ عصر العبور . . عبوراً من عصر المظلومين المنتظرين إلى عصر الإنصاف الفوري لكل مظلوم ( **الأهرام ٨ مارس ١٩٧٤** ) ، وروى من مظاهر إضطهاده أنه منع من زيارة قبر أمه ، بل أن « أحد صغار الموظفين كان يضم باقة الورد في عيد الأم على قبر أمي ، ثم رأى ولاة الأمور أن باقة الورد تقول للناس إنني ما زلت على قيد الحياة ، فاشتروا ولاءه بلقمة عيش لأطفاله الجائعين » ( **الأهرام ٢١ ـ ٣ ـ ١٩٧٤** ) .

وتدعمت هذه الفكرة بسيل من الكتابات ملأت صحف القاهرة ترحب بعودة الأخوين ، وكان غريباً أن إيحاءاً ما قد خلق لدى كثيرين بأن الكتابة عن التوأمين أمر مطلوب ومرضى عنه رسمياً : فسارع كثيرون يبشرون الشعب بعودة البطلين ، لدرجة تورط معها « **عبد المنعم الصاوي** » نقيب الصحفيين فأرسل برقية يؤيد فيها الإفراج عن « **مصطفى أمين** » ، كانت محل مسألة في مجلس نقابة الصحفيين ، الذي كان من رأيه ورأى جماهير الصحفيين والكتاب الوطنيين والتقدميين ، أن الإفراج عن « **مصطفى أمين** » ، كانت محل مسألة في مجلس نقابة الصحفيين ، الذي كان من رأيه ورأي جماهير الصحفيين والكتاب الوطنيين والتقدميين ، أن الإفراج الصحي عن « **مصطفى أمين** » هو مسألة إنسانية محضة لا يمكن أن تنسحب إلى إسقاط التهمة التي ثبتت عليه بحكم قضائي ، ولا يمكنه أن تسقط عنه إلاّ بإعادة محاكمته ومحاكمة الذين لفقوا له التهمة محاكمة علنية أمام القضاء العادي ، فإذا برأه وأدان من لفّقوا له التهمة ، رد إليه اعتباره ، لأن قضايا التجسس ليست من القضايا السياسية ، ولكن هذا

الرأي لم يلق آذاناً صاغية ، وسار تلاميذ **« مصطفى أمين »** و **« علي أمين »** ، يكتبون عنه ليقدمونه في صورة البطل المطلوب المضطهد ، فكتب **« موسى صبري »** يقول « أنه قرأ جميع محاضر تحقيقات قضية **« مصطفى أمين »** أربع مرات ، وكل مرة إزداد إقتناعاً بقسوة ظلم الإنسان ، م ( **الأخبار ٧ - ٣ - ١٩٧٤** ) ، وكتب كثيرون منهم **« محمد الحيوان »** و **« ابراهيم الورداني »** و **« عبد الرحمن فهمي »** في الجمهورية ، و **« أحمد زين »** و **« حامد دنيا »** في **« الأخبار »** في هذا الإتجاه .

● في المحور الثاني : حرص **« علي أمين »** على تأكيد جماهيريته الشعبية الفائقة مؤكداً أنه يمثل الشعب المصري ، فذكر « أن حب الناس الذي دخل زنزانتي وزنزانة أخي ، كان هو الهواء النقي الذي يملأ صدورنا وأشعة الشمس التي تحمل لنا أنوار الفجر » وقال أنه « وجد الشعب المصري في إنتظاره وقد فتح ذراعيه ، وأنه لم يخطر ببالـه أن في إستطاعة شعب أن يفتح ذراعية تسع سنوات » ( **الأهرام ٤ - ٢ - ١٩٧٤** ) ، وروج **« محمد فهمي عبد اللطيف »** لهذه الفكرة الغريبة فزعم أنه « بعد جولة مع جموع الشعب امتدت أكثر من ساعتين ، خرجتُ بتلك الحقيقة الواضحة ، وهي أن الشعب المصري شعب أصيل بطبيعته يقظ الروح والوجدان دائماً لا ينسى أبداً ، لقد وجدت **« مصطفى أمين »** عند الشعب ملء القلب والنفس ، ملء الوجدان والجنان ، لم نستطع تسع سنوات في السجن أن نفصله عن ضمير هذا الشعب أو نبعده عن تفكيره وتقديره ، بل لقد زادته السنون التسع حباً وقرباً ومكانة في نفس الشعب وقلبه وجعلت منه في تقدير هذا الشعب معنى من معاني النصر الأكبر » ( **الأخبار ٦ - ٢ - ١٩٧٤** ) .

ومع التأكيد على الشعبية أكد **« علي أمين »** أيضاً على الرسمية ، فحرص في كل ما يكتب على التأكيد بأنه قريب الصلة **بالرئيس السادات** ، فمرة يكتب « رأيت **الرئيس السادات** ، وهو يفتح الباب للصحافة لينطلق ، كنت أجلس أمامه في الصحراء الغربية وهو يصدر هذا القرار التاريخي » ، ومرة يقول « قال

لي الـرئيس « أنـور الســادات » أنه يفكـر في مستقبل مئـات الألـوف من الجنـود والضبـاط الأبطال الـذين حققوا لمصر معجزة العبـور . . . ».( الأهرام ٨ ـ ٢ ـ ١٩٧٤ ) ، وتزايد الشك ليصبح شبه يقين بأن « علي أمين » يعبر عن رأي مصـر الرسمي ، مع حـرصه عـلى تكرار هـذا القول ، وعـلى ذكر أنـه يعرف الـرئيس « السـادات » منذ ثـلاثين عـامـاً ، وعـلى الكثير من الأخبـار في بـابـه الأسبـوعي « أخبار الغد » ـ الذي حل محل مقالة « هيكل » بصراحة ـ منسـوبة للرئيس حتى الأخبار التافهة التي لا يمكن أن يكون رئيس الجمهورية مصدرها .

●وإستكمـالاً لهذين المحـورين ، حرص الأخَـوَان عـلى تلميـع تـاريخهـما الماضي ، وبرغم أنه تاريخ لا يتضمن شيئاً يدعو للفخر ، بل لعلهما لو كانا أكثر حصافة ـ لأخفياه ، إلا أنهما قدما نفسيهما في مقابلة تليفزيونية ، بإعتبارهما مبعوثا العنـاية الإلهيـة ومنقذا الصحـافة الأمـريكية ورجـلا الثورات الصحفيـة اللذان أحـدثا الثـورة الصحفية الأولى ، ثم اختفيـا عن مصر تسـع سنوات ظلت فيهـا الصحـافة المصـرية خـامدة راكـدة ، وأكـدا أنهما عـادا ليثـورا الثـورة الصحفيـة الثانية ، وعلق « عـلي أمين » عـلى المستوى الحـرفي لجريـدة « أخبار اليـوم » فترة غيابه عنها ، فقال أنه « كان يقرأها في الخارج فيراها أحياناً ترتـدي قبقابـاً ، وفي أحيان أخرى كان يراهـا تمشي حافيـة » ، وقال عن « الأهـرام » أنه بعـد عودتـه « تمكن من شـراء ملابس داخليـة لها ، وأنـه بسبيل إحضـار فستان الـزفاف » ، وقال « مصطفى أمـين » أن أحد الضبـاط قد أنبـأ ، وهو في السجن بـأن إسمـه وإسم شقيقه قد رفعا من فوق جريدة « الأخبار » وصحف دار الأخبار بإعتبارهما مؤسسين لها ، وأنه رد على ذلك بأن « الهرم الأكبر لم يكتب عليه اسم خوفو ومع ذلك،فكل الدنيا تعرف من أنشأه » !

وأثارت هذه المقابلة التلفزيـونية ضجـة هائلة ، وعقـد محررو « الأهـرام » إجتمـاعـاً تكلم فيـه بـاسمهم « لـطفي الخـولي » ، وحضـره رئيس مجلس إدارة « الأهرام » ـ د . محمد عبد القادر حاتم ـ وإحتجوا فيه بشدة على ما قـاله « عـلي أمين » وقالوا أنه يتضمن إهـانة لهم . وأن « الأهـرام » قد أخـذ مكانتـه لا بجهد

« هيكـل » فقط ، ولكن أصلاً بجهـد محرريـه وصحفييه وكتـابه وعمـالـه ، وأن « علي أمين » لن يضيف شيئاً إليه ، وأنه بما قـال يهدر جهـدهم طوال السنـوات السـابقة ، ويـريد أن يفـرض تياره كمـدرسة لـلإثارة وصحـافة المانشت الأحمر ومعابثة الغرائز ، وبعد مناقشة حادة رأى الدكتور حاتم ـ حرصـاً على إسترضـاء محرري « الأهرام » ـ أن يدبر مقـابلة تليفزيونية أخرى تحدث فيهـا « علي أمـين » عن « الأهرام » فعبر عن إحترامه لكتابه ومحرريه وإعترافه بفضله على الصحافة المصرية .

لكن « علي أمين » لم يستوعب هذه التجربة بشكل صحيح ، فهو يتحدث عن عودته حيث « لم أجد في بلادي شجرة واحدة من أشجار الحقد والكراهية ، بذور الحقد رأيتها منذ تسع سنوات تغـطي كل شبـر من أرض بلادي ، لم تنبت شجرة واحدة ، وكان المفروض أن تنبت غـابات من أشجـار الحقد والكـراهية » ( الأهرام ٧ فبراير ١٩٧٤ ) .

● وحرص « علي أمين » على الكتابة الدائمة في هـذا الإتجاه الـذي يوحي بأن عصر « عبد الناصر » كان عصر الحقد على الناجحـين واللامعـين والأغنياء ـ وهي فكرة برجوازية مضحكة يبررها بها البرجوازيون عادة لصـوصيتهم محاولـين تصـوير جهـد الطبقـات العاملة في الحصـول على حقـوقهم بأنـه حقد طبقي من كسالى أفقرهم كسلهم وأغنيـاء أضاع غبـاؤهم فرصـة الغنى منهم ـ فكتب مبشراً أننا « سنزرع الحب في كل شبر من الأرض وسنغسل بلادنا من الحقد والكراهية والحسـد ، لن نحقـد عـلى النـاجحـين ونحـطمهم بـل سنحـاول أن نضـاعف عددهم » .

وفي هذا الإتجاه نفسه كتب « علي أمين » يعلن بأننا « سنرد للقانون إعتباره وقـداسته ، ولن نسمـح لحاكم أن يـدوسه بقـدمه أو يتحـايـل عـلى مـواده ، أو يستخدمه للإنتقام من خصـومه ثم يحـرم هؤلاء الخصوم من إستخـدام القانـون لرفع الظلم الذي وقع عليهم ، نحن نعيش في عصر العبور . . العبور من عصر

الصمت على الظلم إلى عصر لا صمت فيه ، من عصر خوف الشعب من طغيان الأقوياء إلى عصر إحترام الحاكم لشعب شجاع عظيم » ( الأهرام ٢٦ - ٣ - ١٩٧٤ ) ، وقد بلغ هذا الهجوم المتوارى قمته عندما كتب « على أمين » فكره عن النظافة ختمها بقوله « ليس من المعقول أن تتمتع النظافة في بلادنا بإجازة عمرها أكثر من عشرين سنة » ( الأهرام ١٤ - ٢ - ١٩٧٤ ) .

وتوازى مع هذا التيار تيار آخر يهاجم « عبد الناصر » في الصحف الأخرى بشكل ضمني ، فكتب « ممدوح رضا » في الجمهورية يقول « ما أحوجنا لأن ندرك جميعاً أننا نعيش مناخاً جديداً لا تربطه بأي مناخ سابق سوى الذكرى والعبرة » ( الجمهورية ١٢ - ٣ - ١٩٧٤ ) .

وكتب الدكتور « وحيد رأفت » - وهو أستاذ قانون سابق بالجامعة ومحامي مشهور ، يقول بوضوح « بدأ شعب مصر وللمرة الأولى من حوالي عشرين عاماً يستنشق نسيم الحرية ، ولا مغالاة في القول أنه بفضل هذا المناخ الجديد الذي بدأت تلوح في الأفق معالمه منذ أواخر عام ١٩٧٠ - يلاحظ أن « عبد الناصر » مات في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ - حقق جيش مصر معجزة العبور في العاشر من رمضان ( الأخبار ١٥ مارس ١٩٧٤ ) .

ثم تقدم الأستاذ « صالح جودت » نائب رئيس تحرير « المصور » يضع النقط على الحروف ولا شك أن المعسكر اليميني الضاري ، قد أساء إختيار الفارس الذي يدافع عنه ، فالأستاذ « صالح جودت » معروف كشاعر من شعراء كل الملوك ، مدَّاح من الذين مدحوا شعراً ونثراً كل من حكموا مصر من « الملك فؤاد » إلى « الرئيس السادات » ، ولكنه اختار بطريقة الإسقاط النفسي ، أن يحاسب « عبد الناصر » لأنه يتكلم ولا يفعل ، فقال أن الأعوام العشرين السابقة ، كانت مواجهة رائعة ، بهرتنا في البداية كما بهرت الأمة العربية كلها . وهكذا آمن العرب بهذا الماضي إيماناً يقترب من حد العقيدة ، وأصبح صاحب هذا الماضي نصف إله تقام له التماثيل وتقدم له القرابين ، وتنشأ باسمه الهيئات والمنظمات ، التي تهتف بإسمه وتعتنق إيديولوجيته . . هذه هي الواجهة أما

التطبيق فقد كان شيئاً مختلفاً بالمرة . . كان التطبيق هنا ، عانيناه نحن المصريين ـ وَحْدَنا ، ولم يكن فيه من سمات الواجهة شيء ، النظام الإجتماعي الذي طبق علينا كان ظاهره العدالة الإجتماعية ، ولكنه إنتهى إلى إفقار الأغنياء وتجويع الفقراء » . وهاجم علاقات مصر الدولية في عهد « عبد الناصر » وإتهمه بتفريق العرب وليس لم شملهم ، وذكر بأن « عبد الناصر » كان يهاجم « الملك حسين » ويهدد « الملك فيصل » بنتف ذقنه ، وأن نظامه هو الذي أدى إلى النكسة ، وأنه إضطهد كل القوى وكل الطبقات ، وقال أن « من حقنا أن نطلق الرصاص على كل من يفكر في أن يحرك فمه يبعث هذا الماضي من القبر » ( المصور ـ ١٤ ـ ٣ ـ ١٩٧٤ ) .

وتواكب مع هذا الهجوم الشخصي على عبد الناصر هجوم على أسس النظام الناصري الإجتماعية والسياسية ، وعلى كوادره المشتغلة بالعمل العام ، فكتب « زهير جرانة » ـ وهو محام سابق وكان عضواً بالحزب الوطني ـ يهاجم فكرة الوحدة العربية فقال « ولا يفوتنا في هذا المقام أن ننبه إلى أن ما ندعو إليه من تكامل الروابط الثقافية والإقتصادية والمالية بيننا وبين الدول الشقيقة العربية ، لا يعني بالضرورة قيام وحدة سياسية بينها ، ذلك أننا ممن يعتقدون أن مثل هذا التعامل الذي نرجوه يكفل لكل دولة من الدول المذكورة من التناسق والترابط فيما بينها ما يغني عن الجري وراء ألوان أخرى من التلاصق قد يكون ضررها أكبر من نفعها » ( الأهرام ٢٤ ـ ٣ ـ ١٩٧٤ ) .

وهوجمت نُظم وإجراءات الحراسات والتأميم ومصادرة الأموال التي لجأ النظام الناصري عام ١٩٦٤ ، عندما وجد أن مبدأ التعويض الذي وضعه يستلب جزءاً هاماً من الأموال التي قصد بالتأميم توجيهها إلى التنمية ، فكتب « سعد فخري عبد النور » يقول « ومن المفارقات المخجلة التي يثيرها بعض فلول مراكز القوى السابقة للإعتراض على إنهاء الحراسات ، أن رد الأموال أو مقابلها إلى أصحابها ، سوف يُحَمِّل الخزانة العامة للدولة غبناً لا قبل لها به ، وهو منطق أقل ما يمكن أن يوصف به ، أنه منطق اللصوص وقطاع الطرق ، لأن

هـذه الأموال لم تكن مملوكـة أصلاً للدولـة ، حتى تتملكها قسـراً من أصحـابهـا وبدون أن تؤدى عنها الثمن المشروع ، والإشتراكية بريئة عن إستلاب الأموال ، والعدالة الإجتماعية لا معنى لهـا إذا لم تقم على معنى العـدالة ذاتهـا » ( الأهرام ٩ ـ ٣ ـ ١٩٧٤ ) .

وزعم أكـثر من قلم ، وأكثر من مؤسسـة ، أن القـطاع العـام يخسـر ولا يحقق فائضاً ، وقال الدكتور « أحمد أبو إسماعيـل » رئيس اللجنة الإقتصـادية في مجلس الشعب أن « القـطاع العام في مصـر ، لم يعد قـادراً على تغـذية النمـو في الإقتصـاد المصري ، إذ أصبـح هذا النمـو يتـوقف عـلى الفـوائض التي يمكن أن تتحقق من أنشـطة القطاع الخـاص ، أو من مـوارد سيـاديـة أو من إستثمـارات أجنبية أو عربية » ، ( أخبار اليوم ٦ ـ ٤ ـ ١٩٧٤ ) .

وهاجم « علي أمين » التأميم ، وطالب بأن « ترد الدولـة للأفـراد كل مـا إغتصبت منهم ( الأهـرام ١٤ ـ ٣ ـ ١٩٧٤ ) وأن تعـوض كـل الـذين صـادرت ملكيتهم ، وبدأ يهاجم القطاع العام من طـرف خفي ، فزعم بـأن الداخلين إلى أحد المجلات التجارية المعروفة رأوا منظراً عجيباً ، بائعة واقفة خلف المائدة التي توضع فوقها المعـروضات ، وقـد أجلست طفلها الصغـير فوق قصـرية ليتبـرز » وزعم أن هــذا حـدث في أحــد محـلات القـطاع العـام ( الأهــرام ٢٧ ـ ٢ ـ ١٩٧٤ ) .

وكان طبيعياً أن ينتقـل الهجوم إلى الشيـوعيين ، باتهام النـاصريـين بأنهم شيوعيون ، وهو ما ينفونه هم أنفسهم بشدة ! ثم الهجوم على الإتحاد السـوفيتي بضراوة شديدة ، فكتب « صالـح جودت » و « إبـراهيم البعثي » في « المصور » يطالبان بتطهير الصحافة من الـذين يعتنقون المـذاهب المستوردة ، وكتب « عـلي الدالي » في الجمهورية يقول : « يجب أن يعود الكهنوت الإشتراكي المنحرف إلى حجمه الطبيعي أما أن يختلط الأمر على الرأي العام فيصبح هـذا الكهنوت حـراً في إحتلال المنابر التي يملكها الشعب بنص القانون ، فإن هذا يعطي فرصة كبيرة للبلبلة الشورية وعـدم الثقة في الصحـافة ، فـالشعب المصري العـربي لا يـدين

بالولاء العقائدي لهذا الكهنوت الخطر ، لذلك يصبح من العجب العجاب أن يعبر هذا الكهنوت الإشتراكي عن الشعب ، وثورة الشعب من فوق منابر الشعب » ( ١٤ - ٣ - ١٩٧٤ ) ، وكتب « ممدوح رضا » و « إبراهيم الورداني » في نفس الإتجاه ( الجمهورية في ٧ - ٣ و ٢١ - ٣ و ٤ - ٤ و ١١ - ٤ ) .

أما الإتحاد السوفيتي ، فقد كان سيء الحظ للغاية ، ففجأة أصبح هو وليس أمريكا - الذي يسقى المصريين المُرّ ، وقال « أنيس منصور » : « كان الروس يحتكرون السلاح المصري وذقنا الويل على أيديهم ، وشربنا المرّ أيام الحرب الأخيرة وبعدها ، فقد رفضوا أن يرسلوا لنا أسلحة تمكننا من الدفاع عن أنفسنا » ( الأخبار ١٩ - ٤ - ١٩٧٤ ) ، وأكد « علي أمين » أننا « لن نسدد الحساب من حريتنا ومن إستقلالنا ، ولن نمشي في الطابور مغمضي العيون ، وراء الإتحاد السوفيتي ، ولن نرتدي المعاطف إذا هطلت الثلوج في سيبيريا . . لن نقبل أن يتحول السفير الروسي في بلادنا إلى مندوب سامي ولن نسمح لأحد أن يكون ولي أمرنا . . أو أن يتوهم أنه الوصي على بلادنا » ( الأهرام ٤ - ٤ - ١٩٧٤ ) . وفي هذا المعنى كتب أيضاً - في ٣٠ مارس و ١١ فبراير ١٩٧٤ - ، وإتهم « علي أمين » الإتحاد السوفيتي بأنه كان يورد لمصر الحقد فقال « إن طبيعة أرض بلاد النيل تصلح لزراعة الحب ولا تصلح لزراعة الكراهية ، حتى السماد الذي إستوردناه من الخارج وغطينا به أرضنا ، فشل في تحويلها إلى أرض صالحة لزراعة الكراهية » ( الأهرام ٧ فبراير ١٩٧٤ ) .

وحتى عندما قرر علي أمين أن يمدح شيوعياً هو الرئيس اليوغسلافي « تيتو » ، فقد مدحه بطريقة تشبه الذم ، فقال أنه زار قصور ملوك الدنيا « فلم أر قصراً كقصور « تيتو » ، القصر الذي يعيش فيه والقصور التي أعدت له لإقامة الزوار من الملوك والرؤساء . . . رأيت وأنا أتجول مع زميلي « إحسان عبد القدوس » أجمل حديقة في الدنيا . . الزهور الملونة التي لم نر مثلها منسقة بأناقة وسحر رسام عالمي . . . » ( الأهرام ١ - ٤ - ١٩٧٤ ) .

على الناحية المقابلة بدأ المدح في كل أعداء عبد الناصر التاريخيين فكتب

« زهير جرانة » يتباكى لأن مصر حرمت نفسها من الرأسماليين الأجانب ، فقال إن مصر كانت مأوى ومقاماً لجاليات أجنبية من مختلف الجنسيات إختلطوا بأهلها وجلبوا معهم ألواناً متنوعة من الخبرة والثقافة والمشارب وأضاف أن من رأيه « وجوب المحافظة على تلك الروافد الوافدة إلينا بغير إرهاق لطاقتنا ، فإنها تصلح لنا أبواق دعاية طيبة على المسرح الدولي ، وهو الإعتبار الذي غفلنا عنه حين سلطنا على تلك الجاليات الأجنبية التي أقامت بمصر أسلحة تعسفية قاسية ، لم تفد منها المصلحة العامة شيئاً وخسرنا صداقات كان أولى بنا أن نصونها ونبقى عليها ( **الأهرام ٢٤ - ٣ - ١٩٧٤** ) . وهاجم « علي أمين » القانون الذي يمنع المصريين من أن يكونوا وكلاء لشركات أجنبية وقال إن هذا غباء .

وفي الوقت نفسه بالغت كل الأقلام اليمينية في الدور الذي سيلعبه رأس المال الأجنبي ، ونشرت حملة من الدعاية له ، مؤكداً للشعب الذي يعاني من نقص شديد في إحتياجاته الأساسية أن الرخاء في الطريق ، وأن الغرب سيقدم لنا كل شيء ، وأعلن « علي أمين » أن ألوف الملايين تدق أبوابنا اليوم » ( **الأهرام ٢٩ - ٣ - ١٩٧٤** ) وربط بين دخول رؤس الأموال الأجنبية مصر وبين تعويض الرأسماليين والإقطاعيين السابقين عن أموالهم المصادرة ، لأنه إذا حدث هذا « ستتأكد الدنيا أن مصر عندما تقول أنها لن تصادر أموال أي أجنبي أو مصري في المستقبل إلّا بحكم قضائي ، فإنها تعني ما تقول ، والدليل على ذلك أنها ردت كل حق ضاع بالأمس » ( **الأهرام ١٤ - ٣ - ١٩٧٤** ) ، وهو ما ستكون نتيجته أن « ترد للجنيه المصري قيمته العالمية القديمة ، وستتضاعف قيمته في عواصم العالم ، سيشتري الجنيه المصري ضعف ما يشتريه اليوم من البضائع ، ويومها ستنخفض الأسعار ، فإن مصر ستدفع في البضائع والحبوب المستوردة نصف ما تدفعه اليوم ، ولن يهرب بعدها جنيه واحد من مصر . إن كل جنيه سيعود إلى مصر مع ألوف الملايين من الدولارات والعملات الصعبة التي ستتدفق على مصر ( **الأهرام ٥ - ٣ - ١٩٧٤** ) . وهكذا وقع عبد الناصر في مصيدة اليمين ! .

## اليمين الفائق الشجاعة :

على الرغم من أن الرقابة على الصحف قد رفعت في الأسبوع الأول من فبراير ـ شباط ـ ١٩٧٤ ، إلّا أن المناخ العام الذي رفعت فيه لم يسمح بالفعل لأحد أن يمارس هذه الحرية ، ذلك أن الوسط الصحفي كان يعيش أيامها صدمة العصف « بمحمد حسنين هيكل » الذي ظل ثابتاً في مكانه ١٧ عاماً وفي كل الظروف ، بسبب معارضته للدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في حل الأزمة . ولما كان « هيكل » معروفاً بتعاطفه مع الغرب عموماً ، فقد كان لإعتراضه دلالات خطيرة بالنسبة للمعارضين لهذا الغرب ، كما أن عودة « علي أمين » وحلوله محل « هيكل » قد أحدثت إرتباكات عنيفة وجعل كثيرين يتنأون بأخطار جديدة قادمة في الطريق .

وعندما حاولت الأقلام الوطنية واليسارية أن تتحرك لتدافع عن الخط الوطني المعادي للإمبريالية، ولتلح في الحفاظ على إستقلال السوق القومية من الوقوع في براثن التبعية ، فوجئت بأن رؤساء تحرير الصحف يتصرفون بحساسية شديدة ، لأن الأقلام التي تتولى الهجوم على عبد الناصر معروفة بصلتها ببعض دوائر الحكم فالأستاذ « صالح جودت » وثيق الصلة بالدكتور حاتم ـ وكان نائباً لرئيس الحكومة وقتها ـ و « علي أمين » لا يكف عن الإعلان عن أنه قريب جداً من أعلى سلطة في البلاد ، وهكذا غامت الرؤية وتصرف رؤساء التحرير الآخرين على أساس أن الحملة تحوز الرضى . ومن هنا تحرجوا أن يسمحوا للأقلام الوطنية واليسارية أن تدخلها مرافعة .

ومما زاد في تعقد الموقف أمام هذه الأقلام أن القضية الوطنية نفسها كانت ما تزال مطروحة ، صحيح أن الإشتباك قد فُكَّ على الجبهة المصرية ، لكن ذلك لا يعني من وجهة نظر هذه القوى أن الحرب قد إنتهت ، فهي مشتعلة من ناحية على الجبهة السورية ، ثم إن الإغراق في الحديث عن التعمير وفتح القناة وعودة

المهجرين والإستقرار والإنفتاح والرواج ، يثير القلق إذ أن معناه أن الحرب لن تُستأنف ، وإن الضغط العسكري على إسرائيل سيتوقف في الوقت الذي ما زالت فيه تحتل أرضاً مصرية وسورية وأردنية فضلاً عن أن المنافذ أمام هذه القوى للتعبير عن رأيها كانت معدومة لذلك التزمت الصمت كارهة بعد أن كتبت عشرات المقالات رفضت أو منعت من النشر أو أجلت إلى أجل غير مسمى .

لكن الموقف لم يستمر مجمداً بهذا الشكل لتحرك عدة عوامل :

● الأول ما أثارته عودة « علي أمين » وتعيينه في منصبه من إعتراضات تمثلت في إحتجاج محرري « **الأهرام** » الذي أجبره على الإعتذار في التلفزيون ، ثم المساهمة التي قدمها « **علي أمين** » نفسه لخصومه بتورطه في الدفاع عن قضايا خاسرة من وجهة النظر العامة . والغالب أن « علي أمين » قد حدث له تثبيت فكري ونفسي على مرحلة الأربعينات ، فهو ما زال يتصور أن صحافة الإثارة ، وعالم الأزرار الوهمي يجوز رضى القراء ، وما زال يفهم الدعاية بشكل فج ، ومن المؤكد أنه أساء للرئيس السادات حيث تصور أنه يخدمه ويدعو لحكمه ، وذلك بحكايات مضحكة ، كقوله « رأيت في ساعات الفجر منذ أيام عمال بناء يعملون في بناء عمارة تحت أنوار المصابيح الكهربائية ، ودهشت وسألتهم عن سبب استمرارهم في العمل تلك الليلة طوال الليل ، فنظروا لي في دهشة وقالوا : منذ يوم ٧ أكتوبر نتبادل العمل في ساعات الليل ، بل لن تتغيب في أيام العيد يوماً واحداً من عملنا . . سألتهم هل طلب منكم المقاول ذلك . . قالوا باسمين : نحن الذين طلبنا من المقاول أن نتناوب العمل في ساعات الليل والنهار . . لقد تغيرت الدنيا بعد ٦ أكتوبر » ( **الأهرام ٨ - ٤ - ١٩٧٤** ) ، وقد أثارت حكايات مثل هذه سخرية المصريين رغم تقديرهم العميق لما أداه جيشهم في الحرب ، وذلك لفجاجة أسلوب الدعاية نفسه ، وكذبه ، فالقاهرة كانت مظلمة تماماً في ٧ أكتوبر فكيف عمل البناؤن في ضوء الكهرباء ؟ .

ثم ما لبث « علي أمين » أن هاجم عمال البيع في محلات القطاع العام بالحكاية الوهمية التي رواها عن البائعة التي إصطحبت طفلها الرضيع إلى محل عملها ودعته لقضاء حاجته على منصة البيع وأمام الزبائن ، فأرسلت له النقابة العامة لعمال البيع تطلب منه إسم العاملة أو المحل الذي وقعت فيه ، أو تصحيح الواقعة لأنها غير صحيحة ، وإستفزته العزة بالإثم فكتب لِيُسَبَّ مجلس إدارة النقابة ، مؤكداً أنهم هلافيت ، وأصدرت النقابة بياناً حاداً ، رفض « علي أمين » نشره ، وكتب يشتمها مرة أخرى متهماً مجلس إدارتها بأنه مجموعة من البلطجية ، ورفعت النقابة ضده قضية قذف ووزعت بياناتها التي أصدرتها على أوسع نطاق ! .

وإنتقل الأمر إلى الصحف الحائطية في الجامعة التي أخذت تهاجم « علي أمين » بشدة وتذكره بماضيه في خدمة الملكية والإستعمار البريطاني والأمريكي ، وتأييده لمعاهدة « صدقي ـ بيفن » وفيما بعد تساءل المؤتمر العاشر للطلاب عن الظروف التي عين فيها « علي أمين » رئيساً لتحرير أكبر صحيفة يومية في مصر ، في حين أن شقيقه قد حكم في قضية خيانة وتجسس ، وما لبثت الضجة التي حدثت في أوساط الطلبة والشباب أن عكست نفسها على مجلة « الشباب » التي تصدر عن منظمة الشباب ، فكتبت تهاجم « علي أمين » و « صالح جودت » وأجرت مع الأخير حواراً صدامياً ، وسألته عن تقييمه لحكم عبد الناصر هل هو في مجمله سلبي أم إيجابي ، فلم يرد على السؤال ولكن أبدى دهشة لأن « واحد يأخذوا منه ٣٠٠ فدان ملكه ويعطوا له ٢٠ جنيه مرتب هو ومراته . . طب إزاي ده الحمار بتاعه بياكل بعشرين جنيه لوحده والحمار بعشرين جنيه ؟ » ، وبمثل هذا المنطق المضحك والذي يتجاهل أن هناك مصريين من البشر ـ لا من الحمير ـ يتقاضون مرتباً من الدولة لا يزيد عن ستة جنيهات في الشهر ، أجاب « صالح جودت » عن سؤال عن السبب الذي لا يجعله يمارس شجاعة في نقد الأوضاع الحالية بدلاً من نقد الماضي ، فقال : إن هناك سلبيات الآن ولكن لا يكتب عنها بل « يتصل بالوزير الفلاني مثلاً أو المسؤول عن القطاع وأقول له فيه

عندك كذا وكذا وهو عليه الإصلاح لأن الصحافة مش تشهير ( الشباب - ١٦ - ٤ - ١٩٧٤ ) .

ثم دخل الاتحاد العام للعمال المعركة فأصدر بياناً حاداً هاجم الذي أداه ، والمكاسب التي يكفلها للطبقة العاملة ، من حيث الأجور وشروط العمل والتأمينات الإجتماعية المتعددة ضد العجز والبطالة وأمراض المهنة ، ودوره في دعم الإستعداد العسكري والأعباء العامة التي يتحملها ومنها تحمله بمرتبات خريجي الجامعة الذين يعينون جميعاً في وحداته ، وإعترض على سياسة الإنفتاح كما يروج لها اليمين ، مطالباً بأن يكون في إطار خطة قومية تحرص على إستقلال السوق القومية وعدم وقوعه في براثن التبعية ، وطالب بترتيب أولويات لرؤوس الأموال الوافدة ، فتبدأ برأس المال المحلي ثم العربي ، ثم القروض الأجنبية رؤوس الأموال الفردية الأجنبية ، وقد صدر البيان بضغط شديد من النقابات الفرعية التي ضغطت على الاتحاد ، الذي يسيطر عليه مجلس يميني ، فاضطر لأصداره خوفاً من حدوث اضطرابات من جماهير العمال ولم ينشر هذا البيان في صحف القاهرة الصباحية ونشره الاتحاد في صحيفته الأسبوعية المحدودة التوزيع ، وعندما حاول بعض الكتاب اليساريين التعليق عليه في الصحف اليومية الواسعة الانتشار لم تنشر تعليقاتهم .

وكتب « مصطفى بهجت بدوي » رئيس تحرير الجمهورية أول مقال صريح ومباشر في قضية الهجوم على عبد الناصر ، رد فيه على « صالح جودت » ، مفجراً القضية التي حاول اليمين أن يستخدم فيها الطرق والأساليب التحتية ، وقد أشار « مصطفى بهجت » في مقاله إلى « البلبلة التي تجرح عهد الثورة وعبد الناصر ابتداء من سنة ١٩٥٢ حتى توفاه الله في سبتمبر ١٩٧٠ ، ونحن لا يمكن أن نلغي تاريخنا هكذا بجرة أقلام أو شطحاتها أو أهوائها » وأشار إلى مقال « صالح جودت » الذي « لم يتفرد بمثل هذا الإتجاه ، وإنما شاركه البعض ، ولكن كان أكثرهم صراحة وضراوة وخطأ ، وأبدى دهشة « لأن بعض الصحف العربية تبحث في هذا الإتجاه بينما نقف نحن موقف المتفرج » وتحفظ فقال : إنه لا يصادر حرية أحد ، ولا يرغب في إرهاب أحد ، وأنه ليس بينه

وبين « **صالح جودت** » إلا كل خير ، كما أنه ليس ممن يتشنجون بالناصرية ، ولا من عباد الأشخاص » ، وإنتهى إلى أن لـه « بعض تحفظات وإنتقادات على فترة حكم « **عبد الناصر** » شأني في ذلك شأن الكثيرين ومن بينهم رجل الشارع العادي الذي أحبه وهو يعرف فيه أخطاء البشر ، وتلك طبيعة أي فترة يمكن أن تطول فيكون لها وعليها » ، وذكر أنه قد يكون أشار إلى هذه الأخطاء في قليل مما كتب خلال حكم « **عبد الناصر** » ، وقد يكون إنساق مع التيار الحماسي ، وربما أجفل أحياناً ولكنه « أعجب كثيراً جداً بالإنجازات الوطنية الجسور والمكاسب الإشتراكية خلال فترة طويلة حافلة » . وانتهى إلى أن « عبد الناصر كان شخصية فذة في تاريخ مصر والوطن العربي وإبناً باراً يمثل بعث وإنطلاقة مرحلة بعيدة الأثر في المنطقة والعالم . وأن تقييمه الحقيقي ملك الأجيال القادمة» وخلص الى أن **الرئيس السادات** لا يمكنه أن يوافق على هذا الإتجاه ، لا لحبه « **عبد الناصر** » فقط ولكن لأنه « يحب ثورة يوليو كثيراً جداً . . حب أحد البناة الشرعيين المباشرين » .

وانتقل « **مصطفى بهجت بدوي** » إلى الرد على « **صالح جودت** » فقال أن محاولته إنكار شرعية الماضي هو « **تزيد يتنكر للتطور الطبيعي لأن لا شيء يبدأ من فراغ** » وقال إنه لا يود أن يحاسب « **صالح جودت** » على ما كتب شعراً ونثراً عن عبد الناصر ، ولكن الذي يأخذه عليه « هو هذا التعميم المتعسف ، الذي يسلب الماضي من كل إيجابيته وكان عشرين سنة ذهبت في الهباء تماماً لم ينجز إلا واجهة براقة كما يردد » . واستعرض إنجازات ثورة يوليو وأبدى دهشة من تنكر « **صالح جودت** » لها ، وإستخفافه بحرب الإستنزاف وقال إنه « ضد الظلم والإضطهاد والطغيان : أستبشعه ولا أرضاه ، ولكنني أعتقد أن من الظلم النشيع أيضاً ، رفع العشرين سنة الماضية والغاءها من تاريخنا بما فيها من تجربة وخطأ ، ومن مكاسب وإنجازات ومن قصور وسوء تطبيق » . وقال : « وليس بالأمر الشاذ ـ رغم ما قد يعارضه بعض المتطرفين ـ أن يكون أبناء الطبقة المتوسطة البرجوازية مؤمنين بالثورة ، بل بحتمية الحل الإشتراكي في بلد من البلدان النامية كبلدنا ، ما داموا وطنيين مدلهين بحب بلادهم » . وأشار إلى أنه

واحد من أبناء هذه البرجوازية أُمم لأسرته مصنع ، ووضع بعض أقاربه تحت الحراسة ، ولكن ذلك لم يمنعه من تأييد الثورة ، وأنهى « **مصطفى بهجت** » مقاله ببرنامج هام يدعو كل القوى الوطنية للقاء حوله يطالب فيه « بالكف عن تبادل الإتهامات وعن المطالبة بعزل فريق أو آخر ، فالوحدة الوطنية تتطلب حشد كل الجهد للوطن ، وباحترام الماضي إحتراماً للنفس ، مع رفع المظالم بغير إلتواءات أو تشويهات تحت أي شعار ، والإلتفاف إلى المعركة الوطنية التحريرية فهي ضخمة وشاقة وتحتاج للجميع ، ( **الجمهورية ٢١ مارس ١٩٧٤** ) .

وأحدث مقال « **مصطفى بهجت بدوي** » صدى هائلاً ، وتلقى تأييدات واسعة النطاق بالبريد والبرق والهاتف ، وفي صحف الجامعة ، وفي المؤتمر العاشر للطلاب ، خاصة أنه نشر في فترة كان مد الهجوم على « **عبد الناصر** » قد تصاعد فأحدث رد فعل عربي ، من الناصريين في الوطن العربي وصل إلى حد الهجوم الضاري على النظام المصري الأمر الذي عكس الإحساس بأن الحملة التي تصور بها اليمين المصري أن يخدم ويدعم النظام قد تحولت إلى حملة ضده ، وأتت بنتائج لم تكن متوقعة ، وعقب زيارة « كمال شاتيلا » أمين التنظيم الناصري بلبنان لمصر ، ولقائه **بالرئيس السادات** ، كتب في « **الأهرام** » مدافعاً عن الناصرية ، وانسحب « **علي أمين** » في تعليقه على كلمة شاتيلا إنسحاباً غير كريم ، وتنكر لكل ما كتب حتى السد العالي الذي قال أن عبد الناصر نفى مهندساً مصرياً لأنه وصفه بأنه مشروع فاشل أصبح فجأة - من فرط إخلاص **علي أمين** لمواقفه وشجاعته - عملاً بطولياً . . وأصبح عبد الناصر - في رأيه الحر الشجاع - صاحب فضل « لم ينكر مصري واحد فضل عبد الناصر ، فقد حقق الجلاء عن مصر وبنى السد العالي وإسترد قناة السويس من الأجنبي وردها للمصريين « والذين ينتقدون الثورة » لا يقللون من شأنها بل يعتزون بها ويريدون أن تبلغ أقصى درجات الكمال . . إننا لا نخاف على ثورة عبد الناصر من النقد لأننا عرفناها وعشناها ودفعنا مع الشعب المصري ثمنها » ( **الأهرام ٢٦ - ٣ - ١٩٧٤** ) .

**الحرية إلى مصيدة اليسار الناصري :**

الشيء الغريب في هذه المعركة كلها كان موقف بعض فصائل اليسار ، وهو موقف ساهم في بلبلته الناصريون الأنوذكسيون ، الذين يستثمرون بذكاء القلق الـذي يثيره التقارب المصري الأمريكي ، وعدم تحدد مفاهيم سياسة الإنفتاح الأمر الـذي يخلق إحساساً يترابط هذا التقارب مع هذا الإنفتاح ، ويخلق ظناً بأن مصر سوف تدور في الفلك الأمريكي فكرياً وإقتصادياً وسياسياً ، والإستثمار الذكي لهذا القلق يتمثل في التصرف العملي على أساس أن عبد الناصر طالما يهاجم من مفكري اليمين ودعاة التأمرك فلا بد من الدفاع عنه وعن أخطائه وسلبياته ، وتكريس ما سمي بإستمرار خطه ، ورغم أن هذه الدعوى لا تبدو مقبولة من أحد في مصر ، فهي عالية الصوت ، كما أنها غير عملية لأن خط عبد الناصر قد ارتبط به وهو في قمة السلطة ، أما وقد مات فإن إستمرار هذا الخط أمر مشكوك فيه ، لتنافيه في كثير من جوانبه مع القوانين الحتمية لتطور المجتمع من ناحية ، ولأنه لم يترك حركة سياسية للدفاع عنه ، بل ترك بالعكس من ذلك ظروفاً مكنت من التعديل في بعض السمات الفرعية لهذا الخط .

والخطأ البالغ الذي يقع فيه الناصريون والمتمركسون منهم ، والماركسيون المتنصرون ، ينتج من تحليلهم الخاطىء لثورة يوليو وتصورهم أنها أنجزت مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ودخلت في مرحلة التحول الإشتراكي ، وعلى ضوء هذا يتصورون أن الدفاع عن خط عبد الناصر هو دفاع عن الإشتراكية ، وهو عندما يطالبون باستمرار ثورة ٢٣ يوليو بنفس هياكلها التنظيمية وإيديولوجيتها التلفيقية ، يضحكون على أنفسهم وعلى الجماهير لأنهم بذلك يدافعون عن كبت عملية الجدل الإجتماعي ، ويتركون لليمين المتأمرك واليمين الوطني ، الفرصة لكي يظهر بصورة الديمقراطي المدافع عن الحريات الديمقراطية ويضربون قضية الإشتراكية في الصميم بدفاعهم عن إستمرار البرجوازية تنفرد بالحكم ، ويركزون جهدهم على تصور أثبتت التجارب أنه تصور تخريبي وهو أن وجود ما يسمى بمجموعة إشتراكية في السلطة ، تنزل عليها الإلهامات الإشتراكية ، كفيل بالإنتقال بمصر الى الإشتراكية !! .

وثورة ٢٣ يوليو ظاهرة برجوازية تنطبق عليها السمات العامة التي إنطلقت منها كل الحلقات السابقة من الثورة البرجوازية المصرية ، مع بعض السمات التي لا تنفي طبيعتها ، وكظاهرة برجوازية فإن قيادتها تنقسم دائماً إلى « بعاقبة » « وجيروند » ، ومن هنا فإن محاولة تصوير السادات كما لو كان يلغي خط عبد الناصر هي خطأ مقصود ، إذ الحقيقة أن السادات هو إستمرار طبيعي لظاهرة يوليو في ظروفها الجديدة . والرؤى التي يطرحها لحل القضية الوطنية والصراع المصري الإسرائيلي هي نفسها الرؤى الناصرية ولو رصدنا بعد إتجاهات عبد الناصر منذ المهمة التي لم تتم حين كلف زكريا محي الدين في ٥ يونيو ١٩٦٧ بالذهاب إلى واشنطن وإعطاء الأمريكيين وعدا بالسماح للسفن الإسرائيلية بالمرور في مضايق تيران بأعلام غير إسرائيلية ، ثم تنازله عن الحكم لزكريا محي الدين بعد النكسة مع علمه بإتجاهاته الغربية ، وقبوله لمبادرة روجرز ، ونظرته للحل السلمي كحل إستراتيجي للقضية الوطنية . . .الخ ، ثم لو لاحظنا أن معاوني السادات الآن الذين يطالبون بسياسة الإنفتاح كان عبد الناصر هو الذي اختارهم - ومنهم « د . عبد العزيز حجازي » - ، ومشاريع مثل مشاريع المناطق الحرة وتشجيع القطاع الخاص مشروعات قديمة طرحها عبد الناصر عام ١٩٦٦ ، وكذلك رفع الحراسات وتصفيتها . . . الخ ، هذه دلائل تؤكد أن السادات لا يلغي الناصرية ، ولكنه ابن مخلص للجناح اليميني منها ، الذي كان حقيقة ثابتة من حقائقها ، ولم يكن عرضاً جانبياً ، أو ظاهرة صدفية .

ورغم هذا فقد سارعت القوى الوطنية اليسارية - غير الماركسية - تنظر للموضوع من زاوية خاطئة . ومنهم الأستاذ « محمد عودة » الذي كتب يدافع عن القطاع العام فأكد أنه « ليس القطاع الحكومي أو قطاع الدولة ، ولكن قطاع شعبي إشتراكي » ، وصرح بأننا لا نقيم « دولة غنية أو دولة قوية لصالح الأغنياء أو الأقوياء ولكننا نقيم دولة اشتراكية تحقق الرخاء والعدالة » [الجمهورية ١٨ - ٤ - ١٩٧٤] ، وناقش قضية الديمقراطية فأشار إلى أن هناك أزمة ديمقراطية في هذا العصر بدأت من « قصور وفشل الديمقراطية الغربية البرلمانية ، ثم عجز الديمقراطية الأخرى الشرقية الماركسية عن أن تقدم البديل الأفضل ثم البحث المستمر المضني في دول العالم الثالث عمن لا تريد أي النظامين

ولا بـد لهذا أن نبحث عن نموذج جديـد » ، وناقش مـا حدث في عهـد « عبـد الناصر » من عصف بـالحريـات وقال إن هـذا كان طبيعيـاً لكثرة التـآمر عـلى الثورة ، وقال إن الأجهزة البوليسية إنحرفت بسبب عدم تسييسها تسيساً عميقاً يضمن ولاءها وإستقامتها ثم خضوعها لرقـابة ويقـظة سياسيـة صارمـة يقوم بهـا التنظيم السياسي « ( الجمهورية ١٣ ـ ٤ ـ ١٩٧٤ ) ، وطالب لهذا بتقوية الإتحاد الإشتـراكي الذي أصـابته عيـوب وسلبيات نتيجـة لتخليه عن أول مهـامه وهي « تنظيم المشاركة الشعبية اليومية في البناء وفي النقد المستمر » . وطالب بأن يموج التنظيم بالفكر السياسي الإشتراكي إذ يجب أن تسلح به الجماهير ليمنحهـا الثقة وليحميهـا من كل محـاولات الغـزو أو الإنحـراف الفكـري ، ففي مصـر يشتـد الصـراع المذهبي ، وفي الصـراع يصبح الإستيـلاء على منـطقة ، إستيـلاء عـلى عقول وقلوب الجماهير أولاً ، وطالب بتحصين الجماهير وتحصين الشباب خاصة وهم المستقبـل إذ « لا يمكن أن نترك فـراغاً أو قلقـاً أو انفصامـاً تنفـذ منهـا كـل التيارات الفاسدة » ( الجمهوريـة ٢٧ ـ ٤ ـ ١٩٧٤ ) ، ولم يحدد « محمـد عودة » مـا هي التيارات الفـاسـدة التي يـريـد تحصـين الشبـاب منهـا ، وهـل من بينهـا الماركسية مثلاً !!

ومن الـواضح أن أي محـاولـة لكبت عمليـة الجـدل الإجتمـاعي ، وبقـاء البرجوازية تحكم منفردة ، هي في النهاية ضـد مصالـح الجماهـير الشعبية ، ومن هنا جاء الخطأ الرئيسي في المعالجة اليسارية لقضية الناصرية ، من محاولة إضفـاء قداسة على « عبد الناصر » ومنع اليمين من الهجوم عليه أو نقده نقداً موضوعياً ـ ومن البديهي أن التجريح والسباب ليس حواراً ولا نقداً ـ بدلاً من المطالبة بحوار واسع بين مختلف الإتجاهات لتقييم المرحلة السابقة من كل وجهـات النظر ، وفي حين يندد اليمين بالمعتقلات والسجون تبررها بعض الأقـلام اليساريـة ، وترفـع شعـارات مضحكة تطالب السلطة بمنـع الأقلام اليمينيـة من الكتابـة ، بدلاً من القتـال مع هـذه السلطة لكي تصبح الـديمقراطيـة التي تـدعـو إليهـا ديمقـراطيـة حقيقية ، تتيح لكل الإتجاهات أن تعبر عن نفسها تعبيراً حقيقياً ومستقلاً ، ومن خلال منابر فكرية وسياسية وكيانات تنظيمية مستقلة ، والتصور المضحك الذي ساد طوال «عهد عبد النـاصر » بـأن السلطة تختار إنتمـائها السيـاسي ، بشكل

إنتقائي ما زال قائماً لدى البعض ، من هنا يجيء إنتظارهم بأن ينزل الوحي على السلطة فتصبح يسارية دون جدل أو ديمقراطية أو نضال ، ولا شك أن الوضع العام في مصر يدعو للقلق الشديد ، ولو كانت ورقة أكتوبر قد حسمت بعض القضايا ، فإن ما ينبغي أن تهتم له القوى اليسارية هو أن تجهد بكل السبل للحصول على حرياتها الديمقراطية ، لقد كانت هذه القضية مطروحة أيام « عبد الناصر » وما زالت مطروحة إلى اليوم ، والناصريون يخطئون لأنهم ما زالوا يتصورون أنفسهم القوة الوحيدة في الساحة ، وأن إجتهادهم هو الإجتهاد الوحيد الصحيح ، ولهذا يطالبون بتقوية الإتحاد الإشتراكي لكي يكرروا المهزلة التي أعلنها « هيكل » في عام ١٩٦٥ ، عندما كتب يقول أن الشيوعيين ألقوا بأعلامهم الحمراء أمام أبواب الإتحاد الإشتراكي » ، ويتصورون أن الشيوعيين والماركسيين مطالبين بمساعدتهم في إعادة بناء تنظيمهم الورقي الذي لم يكن له هم ولن يكون له هم ، إلا بأن تتحول كل القوى الإجتماعية إلى ذيل للبرجوازية تعطيها تفويضاً للحكم باسمها ، وأن يلقي الجميع أعلامهم الحمراء والخضراء والصفراء ، لكي تتحول مصر إلى بلد لا ذاتية سياسية لأحد فيها ، الأمر الذي أثبتت كل الظروف أنه أخطر على مصر من السماح للأقلام المتآمرة بالكتابة ، فهذه الأقلام ستنحسر معركتها بالقطع في أي مناخ ديمقراطي حقيقي ، يسمح لقوى اليسار ـ بمن فيهم الناصريون ـ بتعريتها وفضحها ماضياً وحاضراً ومستقبلاً .

والواقع أن الناصريين لا يقلون في عدائهم للماركسية عن قوى اليمين الضارية الآن في مصر ، وينبغي عليهم أن يعيدوا تقييم أفكارهم وأساليبهم ، ذلك أن نرجسيتهم المرضية ستؤدي بهم إلى الهزيمة ، وعندما يكتب « كمال شاتيلا » فيقول أن المطالبة بعودة الأحزاب في مصر هو خروج على الناصرية ، يثبت أنه ابن مخلص لتياره ، لكنه بالتأكيد نعتقد للوعي بالمصالح التاريخية للشعب المصري والشعوب العربية ، هذه المصالح التي لن يحققها إلا إطلاق عملية الجدل الإجتماعي من القفص الذي وضعها فيه عبد الناصر ، ومهما كانت قيمة ما أنجزه عبد الناصر من دور حركة التحرر الوطني المصرية

والعربية ، فإن هـذه الإنجازات لا تصلح بـديلاً عن هـذا الجدل ، كما أن هذه الإنجـازات قد تـوقفت فعلاً بمـوت عبد النـاصر . إن النـاصريـة إتجاه في مصـر وليست كل مصر ، وينبغي أن يعترف الناصريون بهـذا قبل أن يـدعو الآخـرين للتحالف معهم ،ليستخدمونهم ثم يصفونهم ! .

حوار مع
محمد عودة
١٠

# الناصرية والماركسية
## تجربة الماضي وآفاق المستقبل

أكثر من أي وقت مضى[١] ، فإن العلاقة بين القوى الثورية في الوطن العربي ، لم يعد ممكناً أن تترك للصدفة أو لعلاقات الود غير المبدئية ، أو لعقد الماضي وحساسياته . وإذا كانت السمة الأساسية للواقع العربي الراهن ، هي التكثيف المستمر للهجمة الإمبريالية الأمريكية الشرسة على الثورة الوطنية في المنطقة ، وما يستتبع ذلك من ردود أفعال تنتعش معها قوى اليمين العربية ، سواء تلك المتحالفة مباشرة مع الإمبريالية والعميلة لها ، أو تلك التي تغلب تناقضها الثانوي مع القوى الثورية على تناقضها الرئيسي مع الإمبريالية ، نتيجة لتدني الوعي ، أو لمحدودية تناقضها مع الإمبريالية أصلاً .

ولقد كان ضرورياً ـ قبل وقت طويل ـ أن يكون الحوار بين القوى الثورية قضية مطروحة وملحة ، فالهجمة الإمبريالية لم تكن شيئاً مفاجئاً ، بل كانت متوقعة ، ولكن الذي لم تنتبه إليه القوى المعادية للإمبريالية بمختلف فصائلها ـ هو أن تقليل حجم هذه الضربة أو شحذ القوى لمقاومتها رهين بتحقيق تحالف جبهوي فعال بين هذه القوى .

---

(١) نشر هذا الحوار في مجلة « الثقافة » البغدادية ، في مايو ١٩٧٤ ، وبعد أن بدأت ملامح الردة الساداتية تتضح ، وكان من المحاولات المبكرة ، لوضع أسس جديدة للحوار بين الشيوعيين والناصريين .

ومن الأسف أن القضية بهذا الشكل قد طرحت نفسها على الفكر الثوري العربي في أواسط الستينات[1] ، لكن تناولها كان أقل حيوية من ضرورتها ، وبمعدل أبطأ من إلحاحها ، ومن هنا جاءت الهجمة اليمينية الشرسة لقوى الإمبريالية بعدوان يونيو ( حزيران ) ١٩٦٧ ففاجأت هذه القوى وضربتها ضربة قوية وألزمتها التذبذب بين موقفي الدفاع والتراجع .

ومرة أخرى ونتيجة للواقع المعقد الذي فرضته أوضاع هزيمة حزيران ، تاهت قضية وحدة القوى الثورية بين قطبي موقفي الدفاع والتراجع ، في حين أن حسم هذه القضية كان أحد المداخل الرئيسية لحل القضية الوطنية في عالمنا العربي ، حلا صحيحاً يتسجيب ، وينسجم ، مع المطامع المشروعة لجماهير الشعوب العربية .

برغم كل شيء فإنه ـ وأكثر من أي وقت مضى ـ لا مفر ولا بديل من الحوار بين مختلف الفصائل الثورية المعادية للإمبريالية ، وخاصة تلك التي تنتظر للقضية الوطنية في إرتباطها بالإنتقال إلى الآفاق الإشتراكية ، حوار يستهدف الوصول إلى تحالف جبهوي فعال بين هذه القوى على المستوى النظري والعملي . وليس من الإخلاص في شيء للقضية الوطنية في وطننا العربي ، أن تترك قضية هذا التحالف للصدفة ، أو أن يفتقد الحوار لشجاعة الإلتزام بالهدف الأساسي ، فيخضع للمجاملات أو المزايدات أو تتحكم فيه عقد الماضي وحساسياته ، أو يخضع للعوامل الشخصية ، تلك كلها محاذير ينبغي أن نتنبّه ـ وأن نُنَبِّه لها ـ باستمرار ، وأن نقاومها بشراسة في أنفسنا وفي الآخرين .

وإنطلاقاً من هذا يجيء.هذا الحوار مع الأستاذ « محمد عودة » . الكاتب والمفكر المصري المعروف الذي ارتبط اسمه ـ أكثر ما ارتبط ـ بالتجربة الناصرية ، فقد قضى الأعوام العشرين السابقة من عمره ـ وعمرها ـ يدعمها

---

(١) كان عبد الناصر قد طرح في الميثاق ، فكرة وحدة الهدف بديلاً لوحدة الصف ، وفي عام ١٩٦٦ طرحت للحوار العام قضية وحدة القوى الثورية . وأجرت مجلة الطليعة ، بتكليف منه سلسلة حوارات مع الأحزاب العربية التقدمية ، لكن ذلك، لم يتطرق لحوار مع القوى التقدمية في الداخل ، التي كان عبد الناصر يرفض استقلالها وتمايزها أصلاً .

بجهده وفكره كواحد من ألمع الكتاب السياسيين في الصحافة المصرية ، وعبر منابر متعددة بدأت بـ « المصور » ثم « صباح الخير » ، و « روز اليوسف » ، و « الأخبار » ، حيث استقر الآن في « الجمهورية »[1] وفوق هذا وذاك فقد أتيحت للأستاذ عودة فرصة التفاعل مع الفكر الثوري والواقع العملي لعصرنا من خلال زيارات متعددة لمعظم بلاد العالم كان يهتم خلالها بدراستها والتفاعل مع واقعها الإجتماعي وإتجاهاتها الفكرية والثورية .

والأستاذ عودة ينتمي سياسياً إلى ما اصطلح على تسميته بـ « اليسار الناصري » ، وهو يمثل إجتهاداً خاصاً في فهم ( الناصرية ) ، ويحاول في كل ما يكتبه أن يتفاعل مع تجربتها في ضوء هذا الإجتهاد ، وقد بلور هذا المفهوم في كتابه « **ميلاد ثورة** » الذي صدر الجزء الأول منه عام ١٩٧١ .

وقد سمحت لنفسي ـ لكي يؤتى هذا الحوار ثمرته ـ أن أتمثل موقف الفصائل المختلفة من الماركسيين المصريين من التجربة الناصرية ، وأن أنقل وجهات نظرهم ـ أو بعضها ـ في محاولة للحصول على رد منه عليها ، ولكني ـ بالطبع ـ لم أسمح لنفسي بالرد على ما أدلى به من أفكار ، إذ كان هدف الحوار منذ البداية هو تحديد نقاط الإتفاق والإختلاف وحصرها ، لكي تكون أمام كل المهتمين بالفكر الثوري والمتحاورين حول قضية الجبهة الوطنية في عالمنا العربي .

وإضافة إلى كل هذا أود أن أوضح أنني فيما نقلت من أفكار وفيما تلقيت من إجابة ، لم أكن ـ ولم يكن الأستاذ عودة أيضاً ـ نمثل أي كيانات سياسية ، لكن الحوار بمجمله قد دار في إطار النقاش والإجتهاد الفردي ، الذي يتلمس إتجاهات القوى ، وليس بالضرورة أن ينتمي إليها عضوياً .

**وهذا هو نص الحوار :**

**صلاح عيسى : أستاذ عودة . . . يتردد في كتاباتك القول بأنك إشتراكي**

---

(١) ضمن تصفية محرري اليسار من الجمهورية ، نقل الأستاذ عودة في مارس ١٩٧٥ ، إلى روز اليوسف .

**ثوري ، فما هي ماهية هذه « الإشتراكية الثورية » ؟ وكيف تتميز عن الماركسية من جهة ، وعن الإشتراكية الديمقراطية من جهة أخرى ؟**

**محمد عودة** : الإشتراكية الثورية هي فهم خاص للإشتراكية العلمية على ضوء ظروف مجتمعات العالم الثالث ، أو هي تطبيق الإشتراكية في هذه المجتمعات . وأنا أنظر للإشتراكية العلمية باعتبارها وسيلة للتغلغل في مشاكل ومتناقضات مجتمع معين ، للوصول إلى أفضل الطرق لمواجهة هذه المشاكل ، وحل تلك التناقضات . وفي عصرنا الراهن سنجد ثلاث نماذج للإشتراكية : الإشتراكية الماركسية والإشتراكية الديمقراطية ثم الإشتراكية الثورية أو إشتراكية العالم الثالث .

وليس صدفة أن الإشتراكية الماركسية قد ضربت جذورها في البلاد الأسيوية ، وأن الإشتراكية الديمقراطية قد زرعت نفسها في أوربا الغربية ، هذه كيانات إجتماعية لها خصوصية ونوعية ، تفرض أن يكون إستيعابها للإشتراكية ذا نوعية خاصة ، وبعد ظهور العالم الثالث في الخمسينات ، كان لا مناص من أن تبرز مفاهيم أخرى لتحقيق الإشتراكية ، ذلك أن حقائق من نوع جديد قد طرحت نفسها على المفاهيم الإشتراكية ، فماذا تفعل في مشاكل مجتمع كالمجتمع الهندي ، يموج بتناقضات إجتماعية من نوع غريب ؟ . وكيف تستوعب الإشتراكية مشاكل المجتمع الهندوكي أو العربي الإسلامي . هذه مجتمعات فرضت على الإشتراكيين أن يستوعبوا الإشتراكية العلمية ، على ضوء الحقائق التي تطرحها تناقضات هذا العالم الذي يعاني من النهب الإستعماري ، وتنتشر فيه الإيديولوجيات المتخلفة ، ويفتقد لأي تبلور طبقي حقيقي ، والإستيعاب الخلاق للإشتراكية العلمية هو الوحيد القادر على الوصول بهذه المجتمعات إلى مفاتيح لحل مشاكلها .

إن الإجتهادات الإشتراكية السابقة لم تكن كافية لمواجهة واقع هذه البلاد المتخلفة ولا يعني هذا أن هذه الإجتهادات خاطئة ، ولكنها أساليب لمجتمعات محددة ، حققت نجاحاً لا شك فيه في مجتمعاتها ، وليس بالضرورة أن تحقق نفس النجاح في واقع ذو خصوصية معينة كواقع بلاد العالم الثالث .

وإذن : هل كان الطريق السوفيتي المعتمد على حزب لينيني قوي صالحاً ؟ ربما . ولكن ما العمل إذا كان هذا الحزب اللينيني غير موجود ؟ .

وهب كان الطريق الصيني الذي يعتمد على حزب فلاحي قوى وجيش ثوري شعبي صالحاً ؟ . ربما . ولكن السؤال السابق ما زال مطروحاً .

وهو أيضاً يواجه التساؤل الثالث حول صلاحية طريق أوروبا الشرقية في الإنتقال إلى الإشتراكية ، عن طريق جبهة وطنية في ظل وجود الجيش الأحمر .

وقد كان على إشتراكيي العالم الثالث أن يستوعبوا بعقل مفتوح هذه الطرق الموصلة إلى الإشتراكية ، وأن يدرسوا بعض عيوب التطبيق : هل كانت « الدولية » مثلاً في مصلحة الحركة الإشتراكية ؟ . ألم تؤدي إلى تعدد مراكز الإشعاع ؟ ألم تلق قيوداً على حركة وتفكير العديد من الأحزاب الإشتراكية ؟ .

في هذا الإطار من الفهم ، فإن الإشتراكية الثورية ليست سوى الأشتراكية العلمية كما ينبغي أن تواجه ظروف العالم الثالث . وهي حرة في الحركة وفي البحث ، أنها ملتزمة بالإشتراكية العلمية وليست ملتزمة بأنماط معينة ، وهي متحررة من هذه النمطية التي يتصور البعض أنها شيء ملازم للإشتراكية . والتحرير هنا ليس تمرداً يرفض ، ولكنه إستيعاب ودراسة وتمثل ثم إختيار . إن التجربة السوفيتية مثلاً تصبح بهذا المعنى مدرسة وليست معبداً . . وفي المدرسة يتناقش الناس ، أما في المعبد فهم يسمعون فقط ! .

صلاح عيسى : المتفق عليه بداهة أن الإشتراكية هي ايديولوجية طبقة . . فإذا كانت الماركسية هي إيديولوجية الطبقة العاملة ، وبالذات البروليتاريا الصناعية ، فإن الإشتراكية الديمقراطية قد إنتهت إلى أن أصبحت تيار وسطي برجوازي ، فأي الطبقات تمثل الإشتراكية الثورية ؟ هل هو تيار فكري قائم في الهواء ، أم أنه يمثل مصالح طبقات محددة . . وما هي ؟ .

محمد عودة : لا إختلاف في أن الإشتراكية العلمية هي - بشكل عام - إيديولوجية الطبقة العاملة ، سواء الشرائح التي تعمل باليد أو بالفكر ، ولكن الإشتراكية لا بد أن تصهر في الواقع ، فعندما يتوفر في مجتمع ما أغلبية من

الطبقة العاملة اليدوية ، فإن الإشتراكية تنصب في هذا القالب وهو ما سيؤثر في موقف الطبقة العاملة التي تبيع قوة العمل الذهني ويحدد موقعها ، والعكس صحيح .

في العالم الثالث فإن الأمر مختلف فلا طبقة عاملة ولا برجوازية ولا بروليتاريا بالمفهوم الكلاسيكي . ما نواجه به هو خليط من الطبقات المحرومة التي تنتهبها الإحتكارية العالمية ، طبقات مختلطة ومهملة من الداخل ، هناك بالقطع إختلافات قد تجد تبلوراً طبقياً في بلاد كالهند ومصر ، ولكن ماذا تجد في بلاد أفريقيا السوداء ؟ أو في اليمن ، هنا لا تجد صراعاً إجتماعياً أو طبقياً بالمعنى المفهوم ، فدرجة تطور المجتمع نفسه تتدنى بالصراع ليصبح صراعاً قبلياً أو طائفياً . إن الماركسية قد ظهرت في ظل تبلور طبقي واضح ، أو ما يمكن أن نسميه في ظل إزدهار برجوازي بروليتاري . . ومن هنا كانت إيديولوجية البروليتاريا . . لكن من أين نجيء بهذه البروليتاريا في العالم الثالث ! .

الجانب الآخر من الإشتراكية ـ غير أنها إيديولوجية طبقة ـ هو أنها إنتقال بالإنسانية من مرحلة متخلفة إلى مرحلة متقدمة ، من مرحلة إستغلال الإنسان للإنسان إلى مرحلة نفي هذا الإستغلال ، وهي بهذا المعنى تعبىء المحرومين لمواجهة المستغلين في معركة إجتماعية . وفي بلاد العالم الثالث يتركز الإستغلال في عمليات القهر الإستعماري الذي ينهب ثروات هذه الشعوب ، وفائض قيمة عملها في الزراعة أو حتى في الغابات ، فضلاً عن بعض الأوضاع الإجتماعية التي تتضمن إستغلالاً ما وبدرجة ما ، ومهما كانت درجة تخلف المجتمع وبدائية وسائل إنتاجه فإن هناك إستغلال بلا جدال .

والإشتراكية الثورية تعبر عن هؤلاء المحرومين كطبقة عريضة أو طبقات عريضة غير متبلورة أو مختلطة . وهي تسعى للعمل على نمو وعيهم وتبلور تنظيمهم بهدف تعبئة حلف طبقي من العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين ـ أو أشباه هؤلاء في البلاد الأكثر تخلفاً ـ للدخول بهم في معركة طبقية ضد النهب الإستعماري والقهر الإستغلالي وإقامة سلطتهم الثورية . والمطلوب ـ بالدرجة الأولى ـ أن يدرس المجتمع المعين دراسة خاصة . ندرس خريطته الإجتماعية

وأشكال ومعدلات الإستغلال ، لكي نحدد قوى الثورة الإشتراكية وقوى أعدائها في كل مرحلة . إن الإستغلال في بلاد العالم الثالث يأخذ أحياناً شكل إستغلال الكيان القومي كله . ومن هذه الدراسة تكون البداية لحشد حلف طبقي من المستغلين والإشتراكية الثورية هي إيديولوجية هذا الحلف وهي وسيلته للوعي وللتنظيم .

**صلاح عيسى** : ربما يقود هذا إلى خلاف في مفهوم التنظيم ، فالماركسية تنظر للأحزاب كطلائع سياسية لطبقات محددة ، فكيف تنظر الإشتراكية الثورية إلى هذه القضية ؟ .

**محمد عودة** : هل نبدأ مما هو كائن أم بما يجب أن يكون ؟ الصحيح في منظور الإشتراكية ـ بمختلف طرقها المتعددة للتحقق ـ هو الحزب ذي الإيديولوجية الواضحة والتكوين الطبقي المحدد ، والبرنامج السياسي الواضح ، والكوادر المتمرسة والمناضلة والمرتبطة بالجماهير . هذا هو الطريق الأمثل . ولكنه لا يصنع ولا يُفرض . لماذا كان هناك حزب شيوعي قوي في الصين ، بينما لم يكن هناك حزب بنفس الدرجة من القوة في الهند ، وهما متجاوران ، وتخضعان لظروف حضارية متقاربة ؟ . إن عدم وجود الحزب لا يعني أن نضع يدنا على خدودنا وننتظر وجوده . وفي حالة وجوده بشكل قوي وفعال ودون أخطاء في الممارسة أو في التنظيم ، فهو يحقق ما تنادي به الإشتراكية الثورية . لكن في كل الأحوال لا بد من إقامة التنظيم الأصلح لقيادة الناس ، كل ما يمكن أن يقود . قد يكون حزب ماركسي لينيني . وقد يكون حزباً وطنياً ينمو وعيه بالمشكلة الطبقية . قد يكون جيشاً وطنياً يأخذ مهمة الحزب والجيش ويؤدي في ظروف خاصة دور التحول الثوري . أن هذا كله يعني الإيمان بحقيقة أساسية وهي أن قوة الجماهير الحقيقية في تنظيمها وأن يعبر عنها حزب سياسي ثوري ولكن تحت أي شعارات ؟ . هذه مسألة تبدأ من الواقع المحدد لكل بلد في إطار المبادىء الأساسية العامة للإشتراكية .

**صلاح عيسى** : في ضوء هذا الطرح النظري العام . . هل تعتبر « الناصرية » من ضمن تيار الإشتراكية الثورية ؟

**محمد عودة** : بالقطع . . بل إن عبد الناصر ساهم مساهمة فعالة في صياغة هذا التيار . . ولكني أفضل إستخدام تعبير « التطبيق العربي المصري للإشتراكية الذي بدأه وقاده جمال عبد الناصر » .

**صلاح عيسى** : أوافق على أن نستخدم مصطلح « الناصرية » بالمفهوم الذي حددته . . على أن نستخدمه كتعبير لتسهيل مهمة التحاور . فهل توافق ؟ .

**محمد عودة** : أوافق .

**صلاح عيسى** : أود أن أطرح عليك الخطوط العامة للنقد الذي يوجهه الماركسيون للناصرية ، ولست في موقف الدفاع عن هذه الإنتقادات ، لأنها لا تعبر كلها عن رأيي بالتحديد - الذي قد يكون أقسى أو أهدأ من ناحية ، ولأني أود أن أتيح لك فرصة للرد تحدد نقاط الإختلاف والإتفاق بين الناصرية والماركسية كتيارين ثوريين معادين للإستعمار من ناحية أخرى . وفي ضوء هذا فإن فصائل كثيرة من الماركسيين ترى في أحلام العدل الإجتماعي التي طرحتها الناصرية نوعاً من إشتراكية البرجوازية الصغيرة ، تلك الإشتراكية التي تنتمي في النهاية للتيار البرجوازي ككل . فماذا تقول ؟ .

**محمد عودة** : أرحب بالطبع بأي حوار ، وأظن أنه ضروري ومطلوب . وبشكل عام فإن هناك نقداً يسارياً للناصرية من كل الفصائل التي تتصور أو تقف بالفعل على يسارها ، وهذا نقد إيجابي للناصرية لا بد أن نشجعه وأن نخلق حواراً بين الناصرية وبين الماركسية وبين كافة الإتجاهات اليسارية الأخرى كالتيارات القومية اليسارية ( القوميين العرب - البعثيين - المقاومة الفلسطينية ) ، وأنا أعتقد بأن على كل الإتجاهات التقدمية والثورية أن تتحاور ، ذلك أن مأساة الثورة العربية كانت في المعارك غير الضرورية بين فصائل الثورة العربية . وهذه المعارك كانت هي المصدر الرئيسي لقوة اليمين العربي والرجعية العربية . وفيما يتعلق بالنقد الماركسي للناصرية فإن هناك نقداً ماركسياً حقيقياً لها يريد أن يطورها ويدفعها إلى الأمام ويتحاور ويتفاعل معها . وهناك نقد ماركسي ساذج يرفض الناصرية رفضاً تاماً ويصفها بأنها إجهاض للثورة أو ثورة مضادة ، ومثل

هذا النقد في رأيي لا هـو ثوريـة ولا هو وطنيـة ، وبالـطبع فـإن الهجمة اليمينيـة الضارية على الناصرية والتي تتخذ الناصرية قناعاً لتهجم بالهجوم عليـه على كـل فصائل الثورة وتصفيها تماماً ليست موضوعنا .

**صلاح عيسى** : هـذه بـداية مـوفقة . . وإذن فمـاذا تقـول في مسـألـة « إشتراكية البرجوازية الصغيرة » ؟ .

**محمد عودة** : لا شـك أن الناصـريـة بـدأت من البـرجـوازيـة المصـريـة الصغيرة . لكن ما أود أن أوضحه هنا هو الإختلاف بين البرجوازية الصغيـرة في العالم الثالث وبين برجوازية أوروبا الصغيرة . في أوروبا فإن البرجوازية الصغيرة هي آخر حدود البرجوازية ، أو آخر مواقع دفـاعها ، لـذلك فهي تستميت دائماً في الدفاع عن البرجوازية لأنها تخشى أن تقع إلى أسفـل ، والبرجـوازية الكبيـرة تعرف هذا وتشجعه لتكون البرجوازية الصغيرة خط دفاع قـوي ـ بحكم أنها فئة عريضة نسبياً ـ يحمي المجتمع البرجوازي الإستغلالي .

في بلاد العالم الثالث يختلف الوضـع فهي طبقة ـ أو فئـة ـ تقع عليهـا كل أعباء الإستغلال الطبقي والإستعماري ، لذلك فإن إتجاهاتها الثورية تكون أكثر تبلوراً ووضوحاً ، كما أن المشكلة الإجتماعية تطرح نفسها على وعيها . ومن حيث الإتجاهات السياسية فإن البرجوازية الصغيـرة في بلاد العـالم الثالث تنقسم عـادة وتتوزع بين ثلاثة إتجاهات :

**الأول** : عنـاصـر ذات وعي وطني وإجتمـاعي تعي مصلحتهـا في إرتبـاط بمصـالح الجمـاهـير الشعبيـة عمـوميـاً وهؤلاء يتجهـون بـالثـورة إلى مـزيـد من الإنجازات المعادية للإستغـلال الإستعماري ولـلإستغلال الـطبقي ، أن هؤلاء ينحون إلى التحالف مع الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء ، ويقودون الثـورة إلى التحالف مع أسفل السلم الإجتماعي .

**الثاني** : عناصر ذات وعي وطني ووعي إجتماعي متخلف ، وهي قد تقود ثورة تشترك في الكفاح الوطني ولكن لتزيح البرجوازية الكبيرة وتقود هي المجتمع في ظل توازن طبقي أو في ظل إصلاح شكلي في إطار النظام القائم .

**الثالث** : عناصر يقودها تدني الـوعي الوطني والإجتمـاعي معاً إلى مـواقع فـاشيـة في الـرؤيـة أو في الممـارسـة ، أو يبعث آراء وأفكـار خـاطئـة كـالأفكـار الثيوقراطيـة أو المتعصبة قـومياً ، وهي أفكار تخـدم في المدى القصـير ـ والبعيد ـ البرجوازية الكبيرة وربما الإستعمار أيضاً .

وهناك بالطبع فئـة لا منتمية من البـرجوازيـة الصغيرة تتمثـل في العناصـر البيروقراطية والتكنوقراطية .

في ضوء هذا ليس عيباً أن تكون الناصرية تعبيراً عن البرجوازية الصغيرة ، ولكن أي شرائح من تلك البرجوازية الصغيرة ، وأي إتجاه سياسي ؟ . لقد كانت الناصرية تعبيراً عن الشرائح الصغيرة والثورية من البرجوازية التي تعي وتخطط لتقود المجتمع إلى أشتراكية كاملة .

**صـلاح عيسى** :أترى إذن أن البـرجـوازيـة المصـريـة الصغيـرة كـانت هي وحدها المؤهلة لنقل المجتمع المصري إلى الإشتراكية ؟ .

**محمـد عودة** : في الـواقع المصـري لم يكن هناك طـريق اخر ، فقـد كانت الناصرية تعبيراً عن فشل الأحزاب السيـاسية القـديمة والجـديدة ، وعجـزها عن تحقيق الثـورة والـوصـول إلى ، إلى السلطة ، إذ لـو كـانت الأحـزاب الـوطنيـة التقليدية ويمثلها الوفد المصري ، قادرة على تحقيق ثـورة في الإطارات التي كـانت قـائمة وقتهـا ، ولو كـانت الحركـات الجديـدة كالشيـوعيين والأخـوان المسلمـين والإشتراكيين الديمقراطيين قادرة على ذلك لفعلته . ولقد قامت الحركة الناصـرية وبدأت وطنية ولكنها إكتشفت في مواجهة القضية الوطنية الطريق الـذي سارت فيـه . ولقد كـان ممكناً للقـوى اليساريـة وقتها أن تـدفعها لـلأمام بـالنقد وليس بالهجوم ، بالحوار وليس بالعداء .

**صلاح عيسى** : أيمكن من وجهة نـظر الإشتراكيـين الثوريـين تعميم فكرة حتمية قيادة البرجوازية الصغيرة للثورة الوطنية والإشـتراكية ؟ .

**محمد عودة** : البرجوازية الصغيرة في بلادنا وبـلاد العالم الثـالث لا مناص لزمن طويل أن تتصدر قيادة قضيتنا الوطنية والإجـتماعيـة حتى تقوم طبقـة عاملة

حقيقيـة ، وحتى يتصحح الكيـان الإجتماعي وتقـوم طبقة عـاملة قويـة وتتحصم علاقات الإنتاج الإقطاعية أو شبه الإقطاعية وهـذه حتمية تـاريخية لا مفـر منها . كيف يمكن أن تقـوم ثورة بـروليتاريـة بلا بـروليتاريـا أو فلاحـين أو إنتلجنسسيـا ماركسية ! .

**صـلاح عيسى** : أليس هناك احتمـال أن تخون هـذ البرجـوازية الصغيـرة الثورة ؟ .

**محمد عودة** : هو إحتمال ضئيل ، وبالطبع فإن تصدرها للثورة رهـين بألا تخون ، وأظن أنه محتوم عليها ان تسير في طريق الثـورة ، لكن هذا لا يمنـع من أنها قد تتأرجح بين العداء للإستعمار والتهادن معه ، ولا بد أن نقبل حقيقة أنها القيادة الوحيدة المتوفرة ونلائم أنفسنا لها .

**صلاح عيسى** : يلاحظ بعض المتتبعين لتطورات الحركة الشعبيـة في مصر على مشارف ثورة يوليو ١٩٥٢ . أن تفسيخ النظام القديم قد تم بنضال شعبي منـظم ، لم يكن قـويـاً تمامـاً ، ولكن كـان في اتجـاه التبلور وحـذا تمكن « عبـد الناصر » بجهد قليل من هز نظام كانت تناقضاته الداخلية قد هزتـه . وفي حين كان منتظراً أن تستفيد حركة « عبد النـاصر » من هـذا المد الشعبي الـديمقراطي فـإنها ـ وهذا مـا يركـز عليـه العـديـد من المـاركسيـين ـ قـد وضعت الشعب في القفص ، وطردته من الحلبة ، وحكمت بالأجهزة الإدارية والبـوليسية ، وبـرغـم أن بعض إنجـازاتها كـانت لمصلحة الشعب في المـدى المبـاشـر والتاريخي ، فـإن الناقدين يرون أن الخسارة بـوضـع الشعب في القفص أكـثر فداحـة من المكاسب التي تحققت بالفعل ، فمن ناحية أدى هـذا إلى العصف بهذه المكـاسب عند أول منحنى ، ومن نـاحية أخـرى فان الشعب المنـظم هـو وحـده القـادر عـلى تحقيق مكاسب أفضل وحمايتها . فماذا تقول ؟ ! .

**محمد عودة** : أود أولاً ألا ننسى أن « عبد الناصـر » كان بـطلاً تاريخيـاً ، والأبطال التاريخيون لا يحاسبون بالحسابات العادية أو بـالموازين الشـائعة . أذكـر أن أحـدى الصحف الهنـديـة نشـرت مـرة مقـالاً عنـوانـه « نهرو . . هـل هـو ديكتاتور ؟ » وأخذت تتحدث عن ديكتاتورية « نهرو » وأنه يستطيع أن يفعـل ما

يشاء . ثم تساءل الكاتب : هل هذا في صالح الهند أم ضدها ؟ . وقال في النهاية إنه لصالحها . وقد إتضح فيها بعد أن صاحب هذه المقالة هو « نهرو » نفسه ! . ولا أظن أن أي مقاييس عادية تصلح لتقييم أدوار شخصيات مثل « **نهرو** » أو « **غاندي** » أو « **عبد الناصر** » أو « **ستالين** » أو « **لينين** » أو « **ماوتسي تونج** » . فعند النظر إلى هذه الشخصيات سنواجه على الفور بأن لهم سطوة شخصية وتأثير فردي على الظواهر السياسية في بلادهم ومنطقتهم وعالمهم وهذه ظواهر لا يفسرها المنطق العادي .

لقد كان عبد الناصر استمراراً لـ« **محمد علي** » و «**ابراهيم**» «**وعرابي**» **وسعد زغلول** » « **ومصطفى النحاس** » ، والملاحظة العامة أن من يقود مصر لا بد أن يكون دائماً عملاقاً ذلك أن موقع مصر الإستراتيجي يجعلها دائماً في مركز من يلعب دوراً قيادياً في منطقة حساسة في العالم ، وهي بذلك تواجه تحديات لا حد لها ، ومن هنا كانت دائماً عَمْلَقَة من يقودها . ومن الملاحظ أن كل القيادات التاريخية المصرية قد إتهمت بنفس التهمة : الديكتاتورية والجبروت الغاشم . وجهت هذه التهمة الى « **عرابي** » ، وأن تعلم من الذين إتهموه بهذا ، أنهم أنفسهم الذين اتهموا بها « **سعد زغلول** » فوصفهم بأنهم برداع ـ أو مطايا ـ الإنجليز ، واتهم « **مصطفى النحاس** » بأنه ديكتاتور ، بينما كتب صحفي مشهور يرد ، فقال إنه حاكم ضعيف لأنه يترك أعداء الشعب وأعداء الديمقراطية يتآمرون به لأنه ديمقراطي .

إن من يقود مصر لا بد أن يكون في حجم التحديات التي تواجه مصر . ولقد كان « **عبد الناصر** » في إطار الزعامة التاريخية لمصر تحدياً لكل النظام الإستعماري الإستغلالي ، كان الآخرون يتحدون هذا النظام نسبياً ، أما هو فقد تناقض معه تناقضاً عدائياً وتحداه تحدياً كاملاً ، من هنا كان حجم زعامته ، ومن هنا كان محتاجاً إلى قوة مركزية كبيرة ، تمكنه من الصدام مع النظام الإمبريالي والإستغلال الطبقي ، وكانت هذه القوة هي مصدر إتهامه بالديكتاتورية بأقسى وأشرس ما اتهم به الآخرون . وليس صحيحاً أنه قهر الجماهير المصرية أو نفاها أو أبعدها ، وقد كان طول حياته في صفها وكانت في

صفه ، وأذكرك بأفواج الجماهير التي خرجت في عامي ٥٢ و١٩٥٣ بعد الثورة ، وفي ١٩٥٦ أيام تأميم القنال، ويوم خطبة الأزهر أثناء العدوان الأوّل في ٢ نوفمبر ١٩٥٦ ، وجماهير يوم الإنفصال في سوريا ، وجماهير ٩ و ١٠ يونيو والذين ودعوه يوم وفاته عام ١٩٧٠ ، ولا أظن أن جماهيرنا المصرية التي عركتها السياسة منذ حملة نابليون ، وأنت من المهتمين بدراسة التاريخ وتعرف هذا ، فهل تظن أن جماهيرنا مسحوقة بهذه الدرجة ؟ لقد وزع « **عبد الناصر** » الأرض وبنى الجيش والمصانع وأدخل أبناء الفلاحين الكليات العسكرية ، ومعنى هذا أنه أدخل الجماهير إلى حلبة التقدم وإلى نسيج قيادة النظام الإجتماعي ، وأطلق حريتها الحقيقية ، في بلاد العالم الثالث فإن الحرية الحقيقية للجماهير تبدأ بتحريرها من الإستعباد والإستغلال . . من الجوع والجهل . وهذه حرية « **عبد الناصر** » ، وتلك هي ديمقراطيته .

**صلاح عيسى** : نحن نتحدث فيما أظن عن الجماهير باعتبارها « **ذوات سياسية** » أنا لا أشك في أن عبد الناصر قد حاز حب أقسام عريضة من الشعوب العربية ، لكن الجماهير تكون في الأوضاع الثورية حيث هي واعية ومنظمة ، أما المواكب فإن عوامل عديدة قد تتدخل فيها ، ولعلك تذكر أن حفل زفاف « **الملك فاروق** و « **الملكة ناريمان** » في عام ١٩٥٠ قد شهد زحاماً لا مثيل له . وما أود أن أسألك عنه : هل تظن أن العلاقة بين « **عبد الناصر** » والجماهير كانت سليمة تماماً وكما ينبغي أن تكون ؟ .

**محمد عودة** : أظن أن خطأ « **عبد الناصر** » الرئيسي والكبير أنه كان الوحيد القادر على تعبئة وتنظيم هذه الجماهير في تنظيم سياسي يعبر عنها ، ويجند أفضل عناصر الشعب المصري ، ولكنه اعتمد على العلاقة المباشرة بينه وبين الجماهير ، وصحيح أنه لم يتنبه لهذا الخطأ مبكراً ، لكنه على أي الأحوال ظل يبحث ويعاني للوصول إلى هذا التنظيم . وتطور من « **هيئة التحرير** » الخاوية والفاقدة لأي محتوى إلى « **الإتحاد القومي** » الزاخر بالتناقضات ، وانتهى إلى « **الإتحاد الإشتراكي** » الذي كان في سنواته الأخيرة وعقب برنامج مارس ١٩٦٨ قد وضع قدمه إلى بداية الطريق الصحيح . وربما كان « **عبد الناصر** »

ينوي أن يواصل البحث للوصول ، ولكنـه مع هـذا مسؤول عن أنه لم يتـرك لنا تنظيماً شعبياً وترك هذ الثغرة الكبيرة .

وهناك نقطة أخرى ، كان « عبد الناصر » يحكم وسط تناقضـات ضاريـة داخليـة وخارجيـة لقد كـانت مصر محـاطة بـالتهديـدات التي شنتها المخـابـرات الإسرائيلية والألمانية الغربية والأمـريكية ، ووسط هـذه التهديـدات الأخطـوطية الـدولية كـان لا بد أن يبنى أجهـزة أمن قويـة . ولكن ربمـا كـانت غلطة « عبـد الناصر » الكبيرة أنه لم يضع لهذه الأجهزة الحدود التي كان يجب ألا تتجاوزهـا ، الأمر الذي أدى إلى تجاوز هذه الأجهزة لحدودها في حالات . ولكن عند المقارنـة بالثورات الأخرى فإن إنتهـاك الشرعيـة في مصر كـان في أضيق الحدود ، وكـان نسبياً ، ومهما كانت الحالات إلا أنها كانت حالات ، وهذا ليس تبريراً ولكنه رد على من يريدون تصويـر « عبد النـاصر » كـما لو كـان سجاناً كل مهمتـه إيداع الأبرياء في المعتقلات والسجون .

**صـلاح عيسى** : المشكلة لم تكن في الخطأ في أيـداع أفـراد في المعتقـلات فقط ، ولكن أساساً في تحطيم الكيانات الحزبيـة الثوريـة التي كانت قـائمة وقت الثورة ، والتي لم يكن ثمة تنـاقض رئيسي بينها وبـين النظام الجـديد ، وبعضهـا كان ينتمي لجماهير هذه الثورة ! .

**محمد عودة** : لقد واجه « عبد الناصر » مؤسسـات سياسية قوية : الوفد . الأخوان المسلمون . الشيوعيون . الحـزب الإشتراكي . . . الـخ . لقد رفض الوفد التعاون معه بسبب الإصلاح الزراعي . والأخوان رفضوا التعاون معه إلا إذا حول مصر إلى دولة ثيوقراطية . وانقسم الشيوعيون إلى قسمين أحدهمـا كان راغبـاً في التعاون معـه بشرط والثـاني رفضه تمـاماً وأعلن أنـه عميل للمخـابرات الأمريكية . ثم لجأ « الأخوان » إلى الإرهاب الدموي وهو طـريقهم التقليدي ، فكـانوا أول من أطلق الـرصاص . وحينـما تطلق الـرصـاص ضـد ثـورة ، فـإن الإرهاب حلقة مفرغة ، فالإرهاب الثوري لا بد وأن يواجه الإرهاب الرجعي . بـالنسبـة للشيـوعيـين فلم يكن لـديهم تشخيص حقيقي للثـورة أو ميـزان دقيق لقـوتهم ، ومن هنا تعقـدت الخريـطة أمامـه . وإذا كانت معـظم هذه القـوى لم

تستطع أن تحدد موقفاً صحيحاً فلماذا نتصور أن « عبد الناصر » ، ـ وكان في هذا الوقت مجرد ضابط وطني معادي للإستعمار ـ كان مفروضاً أن يعي بالضرورة وأن يتصرف على أساسها .

**صلاح عيسى** : ألا تعتقد أنه كان الأوفق وقتها أن تجمع ثورة يوليو ١٩٥٢ الأحزاب الوطنية المعادية للإستعمار والأحزاب التقدمية واليسارية في جبهة وطنية كانت قادرة على التفاعل والتأثير المشترك .

**محمد عودة** : لا شك أن هذا كان التصرف السليم ، ولو حدث لما حدثت مشاكل كثيرة . . على الأقل لما حدثت نكسة ١٩٦٧ .

**صلاح عيسى** : يعتقد كثيرون من الماركسيين ، أن العلاقة بين « عبد الناصر » وبين المعسكر الإشتراكي لم تكن علاقة مبدئية ، وأنه كان يبني سياسته على أساس الأخذ من أحد المعسكرين لمساومة المعسكر الآخر .

**محمد عودة** : أذكر لك أنني كنت في موسكو ذات يوم وسألت متحدثاً رسمياً في وزارة الخارجية السوفيتية : لماذا تحتفون بعبد الناصر هذا الإحتفاء غير العادي وهو ليس متحمساً للشيوعية . فقال لي : نحن نحترم « عبد الناصر » لأن ما يقوله في موسكو هو نفس ما قد يقوله في واشنطن . وهذا هو الفرق بينه وبين كثيرين من زعماء العالم الثالث . كانت سياسة « عبد الناصر » الخارجية سياسة مبدئية . لقد كان على « عبد الناصر » في عام ١٩٥٤ أن يختار ويحدد مصير مصر في المعترك الدولي : هل ينضم لحلف الشرق الأوسط وتصبح مصر قاعدة أطلنطية كما فعلت تركيا أو إيران . أو أن يختار باندونج . وعبأت قوى الغرب نفسها واحتشدت كما لم يسبق لها أن فعلت لارهابه وترغيبه ، فقد كانت تدرك أن مصر ما لم تصبح أطلنطية فان الشرق الأوسط كله سيضيع من قبضة الأطلنطي . وكانت المعركة غير متكافئة ومع ذلك ـ وبرغم أنها كانت ، أولى معاركه الكبيرة ـ فقد خاضها « عبد الناصر » وقبل التحدي واختار باندونج . وباختياره لها نجحت باندونج . كان يمكن أن تقتصر فتصبح سياسة آسيوية فقط تنتهي عند حدود الهند ، لكن «عبد الناصر» نقل إليها الشرق الأوسط كله . وكانت سياسة باندونج مكسباً لحركة التحرر الوطني وللجبهة العالمية المعادية

للإستعمار وللإمبريالية . وكانت بداية سياسة عدم الإنحياز وهي تعني الحرية في تأييد المواقف الدولية حسب المواقع والمصالح لمجموعة باندونج .

**صلاح عيسى** : يذهب « مايلز كوبلاند » العميل الشهير للمخابرات الأمريكية إلى القول بأن القروض التي أخذتها مصر من المعسكر الإشتراكي برغم التسهيلات الإئتمانية الكبيرة وضآلة الفوائد ، تكاد توازي القروض التي حصلت عليها من الدول الغربية برغم أن قروض الدول الغربية كانت بفائدة مرتفعة جداً وبشروط في الإستثمار . وهو يقول من ناحية أخرى أن سياسة باندونج كانت مكسباً في النهاية للولايات المتحدة الأمريكية لأنها عزلت عن الشيوعية دولاً آسيوية كانت بها حركات ثورية قوية . فماذا تقول ؟ .

**محمد عودة** : إنني أعترض أولاً على الإستشهاد بكوبلاند ، فنحن لا ننتظر من عميل للمخابرات الأمريكية إلا إثارة الشك في الزعماء الوطنيين المعادين للإمبريالية الأمريكية ، ولعلنا نذكر « **لعبة الأمم** » و « **الطائرات تتحطم في الفجر** » ، و « **خروشوف يتذكر** » و « **مذكرات بانوكوفسكي** » . . الخ . وبالنسبة لمسألة باندونج ، فليس صحيحاً أن الأمريكيين قد رحبوا بها ، فقد هاجمها « **دالاس** » هجوماً عنيفاً ، وقد أدت سياسة باندونج إلى فشل السياسة الأطلنطية لأنه لا معنى للأطلنطي دون الشرق الأوسط ، ومنذ الخمسينات والسياسة الأمريكية في العالم كله تبنى على أساس السيطرة والتحكم في هذه المنطقة الحساسة من العالم ، ولم تكن معركة ١٩٥٦ سوى هجوم أمريكي غربي بدأت خطوطه الأولى من الإنزعاج الأمريكي من باندونج . وقد تشكك الإتحاد السوفيتي في البداية بباندونج ، ولكنه أدرك بعد ذلك أهمية هذه السياسة ودورها الفعال في مقاومة الإمبريالية ، وفي دعم التحالف بين حركات التحرر الوطني والعالم الإشتراكي . وفي دعم هذا التحالف كان عبد الناصر من أكثر زعماء العالم الثالث صلة وإرتباطاً وصداقة بالمجموعة الإشتراكية .

**صلاح عيسى** : وماذا عن القروض ؟ ! .

**محمد عودة** : نحن نتعامل مع عالم معقد ، وفي التعامل معه لا يمكن أن ننعزل أو أن نتجاهل حقيقة وجود الكتلة الغربية ، إن العالم العربي ـ ومصر في

قلبه ـ لا يمكن إلا أن تكون له سياسة تجاه الغـرب ، سياسـة تقوم عـلى التعامـل معه وحماية أنفسنا منه ، إما تجاهله والتصرف عـلى أساس أنـه غير مـوجود فهـذه حماقة لا يتحمل إنسان أو سياسي مسؤوليتها . لقد خاض « **عبد الناصر** » حرب ١٩٥٦ ضـد الغرب الأوروبي . وخـاض حرب ١٩٦٧ ضـد الولايـات المتحـدة الأمريكية . ومـع ذلك فقـد كان مـطالباً بـأن تكون لـه سياسـة عملية تجـاه هذا الغرب . والمعسكر الإشتراكي نفسـه له سياسة عمليـة تجاه المعسكـر الغربي ، وهنـاك فرق بـين التسليم للغرب وبين التعـامل معـه ، ومع ذلـك فـإن قـروض المعسكـر الإشتـراكي ـ وعـلى رأسـه المعسكـر السـوفيتي ـ كـانت هي القـروض الفعـالة ، إنها قـروض التسليح والتصنيـع الثقيل والسـد العـالي ، أمـا قـروض الغرب فكانت تكميلية وفي أنشطة فـرعية . وأيضـاً فإن الإرتبـاط الدولي الـوثيق كـان مع المعسكـر الإشتراكي . ولكن هـذا شيء والإنضمـام إليـه ككتلة دوليـة شيء آخر .

**صلاح عيسى** : لكن هذه العـلاقات المـالية مـع دول الغرب كـانت تؤثر بالفعل في السياسة المصرية ، والمثل على ذلك هو العلاقة مع ألمانيا الغربية .

**محمد عودة** : لا أظن أن المسألة كـانت بهذه الـدرجة ، فقـد كانت مصـر طليعة الحملة العربية على ألمانيا الغربية برغم القروض والبعثات ، وكانت مصـر على علاقة ودية بألمانيا الديمقراطية لـدرجة أن « **أولبـرخت** » زار مصر ضيفـاً على « **عبد الناصر** » في أوج العلاقة مع المـانيا الغـربية . وهنـاك تعبير مشهـور **لنهرو** يقول فيه أن هناك انتهازية مشروعة وأخرى ساقطة . وطالما أن « **عبـد النـاصـر** » كان يحاول الإستفادة من التناقضـات الدوليـة لصالـح وطني فما كـان يفعله ليس خطيئة . وفكرة « **عبد الناصر** » الأساسية كانت تنطلق من الإيمان بقاعدة الدفاع من الداخل والإعتماد على الذات ، وكان ذلك العامـل الحاسم في فكـره وهو في السياسة الدولية قد أخذ شكل عدم الإنحياز .

**صلاح عيسى** : فيما يتعلق بالسياسة العربية . فإن ممارسات عبـد النـاصـر في السياسة العربية تتهم عادة بأنها قامت على قاعدة الإعتماد على الأجـراء وليس الشركاء ، وأن المجهود الأساسي لأجهزة النظام المصري قد وجه لتحطيم القوى

الثورية ذات الكيانات الحزبية ، وأن هذه الأجهزة قد أفسدت ودمرت القوى الثورية العربية بظن أنها تستطيع أن تقيم إنقلابات عسكرية فيها تكون بديلة عن هذه الأحزاب الجماهيرية . فما رأيك في هذا الإتهام ؟ ! .

**محمد عودة** : الواقع أن تجربة الوحدة المصرية السورية ، أول وآخر تجارب الوحدة العربية في عصرنا ، تكشف عن خطأ كل الأطراف التي شاركت فيها وأخطاء منطلقاتها ، فلماذا تحمل الناصرية وحدها العبء ؟ . لقد ابتسرت الوحدة وجرت بسرعة لاهثة ، ولأسباب عارضة ، فقد كان الخوف من الشيوعية هو الذي حرك الأطراف السورية التي جاءت تطلبها ، وفي فترة الوحدة الأولى لم يكن ثمة خوف من شيء وظهرت الوحدة باعتبارها حلاً لمشاكل سوريا كلها . وأذكر أنني سألت « **أكرم الحوراني** » عما إذا كان هناك خوف على الديمقراطية في سوريا من وحدتها مع مصر ، فكان رده : أن نصف أعضاء البرلمان السوري - وقتها - يقبضون من السعودية . وكان الشيوعيون السوريون من أشد المتحمسين لعبد الناصر . وقد قال لي « **خالد بكداش** » أيامها وكنت أقارن بين « **عبد الناصر** » و «**سوكارنو** » أن المقارنة بينهما ظلم فادح لعبد الناصر ، وأن « **عبد الناصر** » لا يقارن إلا بماوتسي تونغ . ومؤتمر « **الحزب الشيوعي العراقي** » عام ١٩٥٦ - ووثائقه موجودة - يعبر عن رأي متحمس في قيادة « **عبد الناصر** » . فما الذي حدث ؟ لماذا أصبحت قضية الحزبية هي القضية الأولى بعد الوحدة ، ولماذا انتشر القول بديكتاتورية « **عبد الناصر** » . ولماذا غضب « **الحوراني** » لمجلس النواب الذي كان نصف أعضائه يقبضون من السعودية . وكيف تصرف « **بكداش** » كما تصرف ؟ ولماذا أخطأ الشيوعيون العراقيون فقالوا : « إن روانتري - وكيل وزارة الخارجية الأمريكية - قد وجد له في مصر عملاء جداً » في حين أن مصر كانت طوال حكم نوري السعيد هي ملاذ الشيوعيين وملجأهم .

**صلاح عيسى** : أتعني أنه لم تكن هناك أخطاء ؟ .

**محمد عودة** : لا أريد أن أبتر الموضوع ، ولا أن أحوله إلى كشف حساب بارد ، ولكن تعال نتناقش لنعرف بالتحديد ماذا فعل « **عبد الناصر** » في الساحة

العربية . . إذا حللنا دوره فسنصل إلى الخطأ الذي أنت شغوف بالبحث عنه ، ولكن في إطار ظروفه ، أنا مثلك شغوف بالبحث عن هذا الخطأ لا للتشفي في الأموات ، كما يفعل اليمين العميل المتدني أخلاقياً والخائن سياسياً ، ولكن لأنني أثق أنك تريد أن نصل إلى مستقبل أفضل من ماضينا ، وهذا ما أريده أيضاً . .

**صلاح عيسى** : أوافقك على هذا التشخيص لهدف الحوار ، وفي رأيي أن عبد الناصر كان خطوة على الطريق ، وربما نحن نتحاور للبحث عن مزيد من الخطوات . . فكيف ترى الموقف الناصري على الساحة العربية من هذا المنطلق ؟ .

**محمد عودة** : لا يستطيع أحد أن ينكر أن « عبد الناصر » حدد الإختيار العربي والثوري لمصر . وأنت تعلم أن إستراتيجية الإستعمار الغربي منذ أيام محمد علي كانت إبقاء مصر مصرية داخل حدودها . وكانت أول تجربة في إقامة دولة عربية هي التي بدأها « محمد علي » « وإبراهيم » ثم ضربتها أوربا كلها مجتمعة . ووضع بالمرستون القاعدة التي قالت أن مصر كأساس لقوة عربية هي أكبر خطر يهدد المصالح الأوروبية ، وليس فقط المصالح البريطانية ، ولهذا اجتمعت أوروبا كلها لأول مرة وآخر مرة بما فيها فرنسا صديقه « محمد علي » وضربت التجربة ، وأصبحت القاعدة أن إمبراطورية الرجل المريض في تركيا ، أكثر مناسبة لأوروبا من دولة عربية فتية . وظلت مصر مصرية حتى قيام الجامعة العربية التي قامت بوحي من « أنتوني إيدن » بهدف إنشاء قوة عربية تحت الوصاية البريطانية لمواجهة الخطر الأمريكي وما سمي بالخطر السوفيتي . وبرغم ذلك ظل الصراع الفكري والسياسي قائماً في مصر يتساءل عن موقفها : هل هي عربية ؟ هل هي إفريقية ، أم أوروبية بحر متوسطية ، أم هي شيء فريد في ذاته ؟ . وجاء « عبد الناصر » وحطم كل الأطواق الإيديولوجية والإستراتيجية التي كانت تحيط بمصر وحدد الإختيار العربي الثوري والتزم به طوال حياته ، واختار شعارات الحرية والإشتراكية والوحدة كأهداف لهذا الإختيار .

وعندما حل « عبد الناصر » أولى مشاكله العربية ، وهي مشكلة السودان حلاً يقوم على الفهم الديمقراطي لقضية الوحدة ، وجد أمامه المشكلة الثانية

وهي المشكلة السورية . . ومنذ الحرب العالمية الثانية وسوريا ميدان لصراع عنيف وحاد بين بريطانيا وأمريكا اللتين أرادتا الحلول محل فرنسا المطرودة . كانت الولايات المتحدة تريد سوريا قاعدة لحماية خطوط البترول وخط دفاع ثان عن إسرائيل ثم قاعدة لحلف الشرق الأوسط ، وكانت بريطانيا تريدها ضرورة إستراتيجية لتحقيق الهلال الخصيب وموازنة النفوذ الأمريكي . وهكذا أصبحت سوريا ميداناً لأول تجربة للإمبريالية الأمريكية لنقل أسلوبها الإستعماري وهو حكم الكولونيلات المأجورين الذي طبقته وإعتمدت عليه في إمبراطوريتها في أمريكا اللاتينية إلى الشرق الأوسط وذلك بانقلاب « حسني الزعيم » الذي دبر ونفذ من الألف للياء عن طريق السفارة الأمريكية في دمشق ، ثم أصبحت سوريا حقل تجارب للإنقلابات كما هو معروف ، حتى جاء الإنقلاب الوطني الذي لم يكد ينجح حتى شهددها حلف بغداد وبدأ الضغط لإرغامها على دخول حلف بغداد ، وفي تلك المرحلة الدقيقة تطلعت القوى الوطنية والتقدمية في سوريا إلى مصر ، ومدت الثورة المصرية التي كانت في عمرها الأول يدها إلى سوريا ، وبهذا فقط أمكن حماية المسيرة التقدمية لدمشق . . وجاءت معركة حلف بغداد وكانت فاصلة . . . حددت مصير الشرق الأوسط ولعبت دوراً أساسياً في تاريخ هذا العصر كله ، وكان إفشال حلف بغداد ضربة قاصمة للسياسة الغربية التي أرادت تكملة حلف الأطلنطي ومحاصرة الإتحاد السوفيتي بأحزمة متصلة ومترابطة من الأحلاف والقواعد ، وتكملة لهذا الجهد كانت سياسة باندونج بديلة لسياسة الحزام المحاصر للثورة الإشتراكية الأولى ، وما سبقها وتلاها من ممارسات « عبد الناصر » كشراء السلاح من المعسكر الإشتراكي ، كل هذا أبقى السياسة الأطلنطية محاصرة في أوروبا وهزيلة في جنوب شرق آسيا ، وهكذا فشلت سياسة الغرب تحت الزعامة الأمريكية في حصار الإتحاد السوفيتي ثم « تحريره » كخطوة تالية كما كان يقال أيامها . ومن المؤسف ـ وهذا مجرد استطراد ـ أن المعسكر الإشتراكي وعلى رأسه أصدقاءنا السوفيت لا ينسون أبداً دور « عبد الناصر » في إفشال السياسة الأمريكية ضد الثورة العالمية ، ويعتبرونها إنجازا هاماً في حماية حركة التحرر الوطني والتقدم الإجتماعي في العالم كله . في حين هذا هو ما ينساه بعض العرب ! .

المهمة التالية التي قام بها « عبد الناصر » هي تحطيم حائط العزلة بين المشرق والمغرب العربيين وبذلك أفشل أيضاً السياسة الإمبريالية لتقسيم الوطن العربي إلى مغرب من نصيب فرنسا ، ومشرق من نصيب بريطانيا ، ثم الإنتقال بليبيا من إيطالية إيطالية إلى منطقة حرام تعزل الأنصبة . وعندما دخلت أمريكا بعد الحرب لتحل محل الجميع فوجئت بعبد الناصر في الساحة ، يؤيد ويدعم إنتفاضات تونس والمغرب وإستقلال ليبيا في مواجهة كل المؤامرات الدولية لتقسيمها بين مناطق النفوذ . ولا جدال في أن وقوف « عبد الناصر » مع ثورة الجزائر كان موقف المشارك فيها وليس المتفرج أو المؤيد بالكلمات .

وكانت الإمبريالية الأمريكية قد أرادت أن تجعل من شبه جزيرة العرب إمبراطورية للبترول وقدساً للأقداس وأن تكون القوة السائدة فيها هي السعودية ، بحيث تدور كل دول وإمارات البترول في فلكها . كانت إمبراطورية البترول هي القضية التي تضع الولايات المتحدة كل مواردها وخبراتها في حمايتها وضمانها . ثم وقعت ثورة اليمن في البلد الذي لم يكن يخطر ببال أحد أنها ستقع فيه وأدرك « عبد الناصر » برؤيته التاريخية مغزى هذه الثورة وماذا تعتمد في المنظور المستقبلي ولهذا أرسل الجيش المصري إلى هناك في عمل من أعظم الأعمال الثورية في تاريخ الأمة العربية وزعزع الجيش المصري كل مشاريع أمبراطورية البترول الآمنة وقلب موازين القوى وولدت جمهورية عربية يمنية ساعدت في ولادة جمهورية يمنية ديمقراطية شعبية ، لا شك أن قيامها قد تم بمساندة مصر مهما حاول كثيرون إنكار هذا .

**صلاح عيسى** : أود أن نقف بصورة أكثر تركيزاً وتفصيلاً عند تجربة الوحدة المصرية السورية لنحللها من المنظور الناصري .

**محمد عودة** : عندما بدا واضحاً أن سوريا مهددة من كل جانب ، تركيا والعراق وإسرائيل ولبنان والسعودية والأسطول السادس في البحر المتوسط ؟ تأكد أنها الهدف الإستراتيجي للإمبريالية الأمريكية . وأصبح سندها العربي هو مصر ، وسندها الدولي هو الإتحاد السوفيتي ، وكان تطلعها للوحدة مع مصر تطلع طبيعي ومشروع ، بل ضرورة وجود ، ولكن شكل الوحدة

وطريقة تحقيقها وتوقيتها كان هو المشكلة، كان « عبد الناصر » يريدها أن تتم ناضجة وفي اللحظة الملائمة تماماً أما الأطراف السورية فكانت متعجلة بالنسبة للخطر ، وكما قلنا خوفاً من الحزب الشيوعي السوري الذي كان قوته تتزايد . وبعد فشل عدوان ١٩٥٦ قررت أمريكا إسقاط الحكم الوطني في الأردن فأسقطته ، وقررت إسقاط الحكم الوطني في سوريا وأعدت بالفعل خطة مفصلة بإشراف رجل الإنقلابات « لوي هندرسون » لتنفيذها بمساعدة تركيا والعراق ، وكان إرسال الجيش المصري إلى سوريا عام ١٩٥٧ أول خطوة لإفشال هذا المخطط .

وإذن فإن الأطراف السورية قد تعجلت الوحدة ، لأسباب موضوعية وذاتية أو حزبية . والبناء الفوقي في سوريا ـ أي الأحزاب والتنظيمات السورية على إختلاف اتجاهاتها ـ يتميز بأنه دون مستوى القاعدة السورية الشعبية . ولهذا لم يستطع أي حزب منها أن يستقطب الأغلبية العظمى من الشعب السوري ، وبعد الوحدة ربما كانت أنسب فرصة لحل الأحزاب السورية كلها وإعادة جبهة القوى الوطنية والتقدمية والثورية التي كانت متكاملة في التجمع الوطني وإقامة تنظيم سياسي سوري حقيقي في مستوى الجماهير السورية التي كانت أغلبها بعيدة عن الأحزاب والتي وجدت في الوحدة وفي قيادة عبد الناصر خلاصها .

وكان التطور السليم أن يندمج حزب البعث في القوى التقدمية الأخرى وتندمج فيه وأن يلتصق بالقيادة الثورية لعبد الناصر وبذلك تتكامل مقومات قيادة وإيديولوجية وتنظيم سياسي شعبي عريض ويستقطب الجمهورية كلها . ولكن حزب البعث السوري الذي قام يملأ الفراغ بين تجاهل الأحزاب البرجوازية للقضية الإجتماعية وتجاهل الحركة الشيوعية العربية للقضية الوحدوية ، كان مفروضاً أن يجمع مزايا الأحزاب البرجوازية والشيوعية ويضيف إليها ويعتمد توسيع قاعدته الجماهيرية وعلى تعميق فكره وعلى إجتذاب أوسع قطاعات ممكنة من الوطنيين والإشتراكيين . ولكن ما حدث هو العكس تماماً . كانت قوة حزب البعث في إعتماده على الجيش والضباط الإنقلابيين وأهمل جماهيره ، ولم يلعب الدور الذي كان مؤهلاً له ، ثم انه تعامل مع عبد الناصر على أساس أن يكون عبد الناصر وسيلته في النفاذ الى مصر والى العالم

العربي لتحقيق سياسات حزبية ضيقة الأفق .

وبالنسبة للعراق فان « **عبد الناصر** » كان يدرك تماماً مغزى العراق بالنسبة للثورة العربية ، وقد قاد المعركة الفاصلة ضد « **نوري السعيد** » الذي كان رجل الغرب في المنطقة ، ووقفت مصر مع كل الأحرار والثوار العراقيين بلا تحيز قبل الثورة العراقية ، واثر قيامها وإذن فإن القوى الثورية العراقية قد أخطأت لا شك وأساءت لعبد الناصر وجرحت عبد الناصر ، وخاصة عندما اتهمه الشيوعيون بالعمالة لروانتري .

**صلاح عيسى** : ماذا كان الحل الأمثل في نظرك وقتها ؟ .

**محمد عودة** : الحوار . . كان الحوار بين القوى الثورية ، الناصريين والبعثيين والشيوعيين وكل العناصر القومية الأخرى ، كان المطلوب، حوار مهما كان حاداً فلا شك أنه كان سيكون إيجابياً ورفاقياً ، ولو حدث هذا الحوار الرفاقي الإيجابي لخرجنا بمزيج من الناصرية والبعثية والماركسية ، كان يمكن أن تكون أساساً لإيديولوجية عربية ثورية أصيلة . ولا أشك في أن الصراع بين « عبد **الناصر** » والقوى الثورية في العراق كان بداية الإنحسار الذي بلغ ذروته في عام ١٩٦٧ ، ولو كانت الوحدة بين مصر وسوريا والعراق قد تمت عام ١٩٦٣ لقامت دولة عظمى كانت تستطيع تحرير العالم العربي كله وتغييره ، وكنا وفرنا ١٦ سنة من سنة ١٩٥٨ إلى الآن . . هي سنوات الإنحسار الثوري العربي .

**صلاح عيسى** : لكننا لم نحدد بعد مسؤولية « **عبد الناصر** » في هذا الإنحسار . . أتعني أن الآخرين أخطأوا ولكنه لم يخطىء ؟ ! .

**محمد عودة** : طبعاً كانت هناك أخطاء . فلو فرضنا أن ممارسات هذه الأحزاب كلها خاطئة من منطلق أن تناقض « **عبد الناصر** » معها لم يكن تناقضاً إيديولوجياً أو طبقياً ، ولكن كان تناقضاً سياسياً ، فقد كان على « **عبد الناصر** » أن يبني الحزب الثوري العربي في سوريا وفي مصر ، ولكن الإتجاه القومي الذي كان ميتاً في مصر كان معادياً في سوريا ، ولهذا قاد الإنفصال . وبالطبع فإن الحملة الدعائية التي نشبت في أعوام ٥٩ ـ ١٩٦٥ بين القوى الثورية العربية

كانت خطأ بالغاً من كل الأطراف التي اشتركت فيها . ولقد وددت لو كان « عبد الناصر » أرحب صدراً في تعامله دعائياً مع البعثيين والشيوعيين ولكن فعله كان رد فعل ، وفي كل الأحوال فينبغي ألا نسمح بتكرار هذه الأخطاء ! .

**صلاح عيسى** : ما هو في رأيك الخطأ الرئيسي في النظام الناصري الذي ولد أخطاءه الأخرى وخاصة في السياسة العربية ؟ .

**محمد عودة** : تبدأ سلبيات عبد الناصر وتنتهي في العالم العربي بأنه لم يكن يعتمد على تنظيم سياسي ثوري عربي ، يتعامل تعاملاً سياسياً وثورياً مع كل التنظيمات والقوى ، ولهذا اعتمد على الأجهزة الإدارية . ولا نريد أن نغمط حق كثيرين في الأجهزة المصرية لعبوا أدواراً بطولية ولكن الإعتماد على أجهزة بوليسية وبيروقراطية مهما كانت وطنية رجالها ، يتضمن منزلقات خطيرة وعلى الأقل فإن هذ الأجهزة كانت أبعد ما تكون عن فهم إيديولوجية العصر وحركة الجماهير .

ومن ناحية أخرى فإن « عبد الناصر » كان محاطاً بعبادة الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج ، وقد خلق لديه هذا إحساساً متزايداً بالكرامة الشخصية والإعتزاز بثوريته ، ومن هنا كان شديد الحساسية تجاه النقد والحوار الحاد وخصوصاً العلني منه ، ولكنه ـ رحمه الله ـ كان ينبغي أن يكون أرحب صدراً ، وأن يلعب دور الأخ الأكبر والأقوى وأن يدرك كثيراً من الحساسيات العربية ، وخاصة لدى القوى الثورية .

**صلاح عيسى** : والآن . . أن عبد الناصر ليس في الساحة . . وحتى في حدود التصور الذي قدمته عن أهدافه فإن هذه الأهداف لم تستكمل ولم تتحقق كلها . . فكيف تتصور العلاقة بين القوى الثورية العربية والناصريون بالطبع فصيلة من فصائلها ؟ ما هي أوضاعها الراهنة وكيف تتجاوزها ؟

**محمد عودة** : **مهما كانت مواقفنا من « عبد الناصر » فإنه كان نتاج جيله أو عصره ، ومهمتنا بعد ذهاب « عبد الناصر » أن نسيطر على عواطفنا وعقولنا وأن نستخلص بموضوعية كاملة كل دروس وعظات المرحلة التي قادها : القوى**

الثورية التي بدأت قواها في الصراع فيها بينها لا بد أن تبتدع صيغ وطرق عمل مشتركة جديدة ، إن المنطقة العربية في إخصاب وتفاعل وتوالد مستمر لا يستطيع أحد أن يتنبأ بما قد تتمخض عنه أن هناك ثورة في اليمن ، ودولة ديمقراطية شعبية فيها ، وهناك ماركسية في حضرموت ، وعبوراً في السويس ، والجزائر التي كانت مقاطعة فرنسية أصبحت دولة ثورية . إن كل ما تستطيعه القوى الثورية أن تواصل كهدف دفع الأمور في الإتجاه الثوري باستمرار . فالثورة العربية كالثورة الروسية والثورة الصينية والثورة الفيتنامية سوف تتمخض عن أشكال جديدة ، أن وضع القوى الثورية الآن به نقاط ضوء وظلال أيضاً . إن الخلافات بين جناحي حزب البعث الحاكمين في سوريا والعراق يجب أن تحل لا لمصلحة الحزب فقط ، ولكن لمصلحة الثورة العربية ككل . وصحيح أن كثيراً من العقد والتعصبات ضد الماركسية والشيوعية في العالم العربي قد ذابت ، كما انتهت الى حد كبير المواجهة بين القومية العربية والشيوعية ، ولكن الشيوعيين الى الآن لم يعربوا الماركسية بالدرجة المطلوبة ، ولم يلتصقوا بالواقع العربي ، ولم يصلوا إلى صيغة عمل حقيقية ، والتجربة الفريدة والممتازة التي تجري في اليمن الجنوبية يعيبها بعض التزمت والتعالي الذي لا مبرر له ، والذي يعزل هذه التجربة الثورية الطيبة عن التأثير في عالمها العربي . ومشكلة الناصرية هي أنه إستقطبت أعمق وأعرض الجماهير وليس لها تنظيم حقيقي يعبر عنها ولا قيادة بحجم هذه الجماهير . إن الحوار مطلوب وملتقى فكري للقوى الثورية العربية مطلب حيوي .

**صلاح عيسى** : وبالنسبة لأوضاع مصر ؟ .

**محمد عودة** : هناك مهمة طليعية على المثقفين المصريين الناصريين والتقدميين والماركسيين هي أن يقدموا نموذجاً لوحدة القوى الثورية العربية ، هي أن يعملوا الخلق الحزب الناصري . أن صيغة الإتحاد الإشتراكي ثبت فشلها ولا بد أن نملك الشجاعة للإعتراف بذلك . وأما أن تعلن الإتحاد الإشتراكي حزباً واحداً يضم القوى الوطنية والإشتراكية على أن يكون لها وجود ذاتي داخل الحزب كما هو الحال في حزب العمال البريطاني حيث يوجد اليمين واليسار

والوسط محدد المعالم . . وأما أن نطلق حرية حزبية وطنية يقوم فيها حزب ناصري جماهيري يكون حزب الأغلبية واستمراراً لأحزاب مصر الكبيرة والتاريخية ويكون هناك حزب ماركسي لينيني يضم الكوادر المثقفة ، ويلعب دور المعارضة اليسارية ، ثم حزب ديمقراطي برجوازي للبرجوازية الوطنية المعادية للإستعمار يمثل المعارضة اليمينية الوطنية ، على أن يحدد الإطار والحوار والصراع بين هذه الأحزاب في ميثاق جبهة وطنية[1] هذه الصيغة لا بد أن تكون مصرية صرفة تثبت نجاحها في مصر قبل أن تتطلع إلى العالم العربي وتكون نواة التنظيم السياسي الأم الذي تلتف حوله التنظيمات العربية التقدمية .

---

(١) طرحت هذه الفكرة ، قبل التطورات التي انتهت بالإقرار بالتعددية الحزبية في مصر في عام ١٩٧٦ .

## ١١

# شياطين صاحب الفضيلة

أؤكد لفضيلة الشيخ « أحمد حسن الباقوري » أننا لسنا شياطين خرساء ، ولسنا شياطين متكلمين ، فليطمئن فضيلته أننا لم نسكت عن الحق ، ما صمتنا عنه قبل اليوم وإلى يوم يسترد الله وديعته فينا ، حتى لو قطعت منا الألسنة ، أو مزقت الأشلاء ، أو نفيت الرؤوس عن الأبدان .

ولفضيلته علينا حق الشكر ، فقد تذكر وحده دون كل المصريين والعرب ، كاتبين وقارئين وأميين ، أن يوم الإثنين أول يوليو هو يوم عيد الإستقلال الأمريكي فكتب على صفحات « الأخبار » يحيى هذه الذكرى ، ويهنى الشعب الأمريكي العظيم بها ، وينقل إلينا أقوالاً مجيدة حقاً قالها مناضلون أمريكيون ما أنكر أحد فضلهم يوماً ، ولا جحد أحد ـ على مر التاريخ وتناقض المواقف ـ ما قدموه للبشرية من جهد ، من ذا ينكر جيفرسون أو آدمز أو فرانكلين أو واشنطن . أما وقد ناب فضيلته عن شعب جمهورية مصر العربية في تقديم فروض التهنئة وآيات التبريك ، فله منا شكر إذ سبق بالفضل ، ذلك أن شعباً يجهد لتحرير نفسه كشعبنا العربي في مصر ـ وغيرها من أقطار العالم العربي ـ من واجبه أن يتذكر دائماً كل دروس التاريخ الكبرى ، وأن يدرس كل حركات التحرر الوطني المعادية للإستعمار وأن يذوب حباً وتقديراً لكل الذين

---

(*) نشر هذا المقال في الجمهورية ، في ٤ يوليو ١٩٧٤ .. وهو يشير إلى واحدة من الإيماءات الأولى ، للغزل الأمريكي باللغة الأزهرية .. الذي مارسه تيار مسلمي البترودولار فيما بعد ..

حملوا السلاح لتحرير أوطانهم من الدخلاء ، ومن واجبه أيضاً أن يحتقر ويعادي كل الذين يحملون السلاح للإعتداء على أوطان الآخرين أياً كانوا ومهما كانوا . .

وقد إعتبر فضيلة الشيخ الباقوري أن السكوت عن قول كلمة حق للشعب الأمريكي في هذه المناسبة ، يجعل الساكتين في مكانة الشياطين الخرس ، وعندنا أننا سنكون شياطين حقاً إذ سكتنا عن حق أوسع بكثير من ذلك الحق المحدود الذي يعتمده فضيلة الشيخ ، فمن الحق أن يتذكر فضيلته وأن يذكر شعبنا بأمجد البشرية ، فيوم إعلان الإستقلال الأمريكي يوم عظيم كعظمة يوم تحطيم الباستيل ، وعظمة يوم سقوط القيصرية الروسية ، نبيل ورائع كيوم إنهيار سور الصين تحت ضغوط الفلاحين العراة المتشوقين للعدل والحرية والخبز ، كيوم أطلقت فتح أول رصاصة ، كيوم إنطلقت أولى شرارات الثورات في فيتنام ولاوس وكمبوديا والجزائر وبغداد وطرابلس ودمشق . . كيوم حاصرت الدبابات قصر عابدين وطردت الملك الذي كنت تعاديه يا فضيلة الشيخ ! .

لكن ذلك الحق الذي سكتنا عنه فكنا شياطين خرساً ، يتضمن عند شيخنا الباقوري قوله أن الولايات المتحدة الأمريكية « دولة عظيمة في نشأتها لأنها قامت على أيدي رجال أحرار ، كما أنها عظيمة في حاضرها لأنها ساعية لإقرار سلام العدل أو عدل السلام ، وإذا كان المستقبل وثيق الصلة بالحاضر والماضي ، فإن أغلب الظن أن هذه الدولة العظيمة موطن آمال الذين يؤثرون الحرية على العبودية والعدالة على الطغيان والأخوة الإنسانية التي أثرها الله لعباده على ما لا إختيار لهم فيه من التعالي بالأجناس والعروق » .

أما وقد قال فضيلته ذلك فليأذن أن نقول : ذلك حقك يا سيدنا . . ولكنه ليس حق الرسول الكريم الذي قصد إليه عندما قال أن الساكت عن الحق شيطان أخرس ! .

وما أنظن يا شيخنا أن تعسفك هذا في تناول التاريخ الأمريكي واعتباره كله دفعة واحدة شيئاً مجيداً ، يحدق في أمريكا نفسها ، فهم ينقدون تاريخهم بقسوة ويعرضون علينا أفلاماً تدين كثيراً من فصوله ، بل إن فضيلتك تكتب

**أحيانا عن تاريخ أمتنا العربية والإسلامية ، في عصور الخلفاء الراشدين ومن تلاهم فترى فيه عيوباً وتنقد منه مثالب ، فكان كيف التاريخ الأمريكي كله وبلا إستثناء مجيداً في الماضي وفي الحاضر وفي المستقبل ـ وما يعلم غيب الله إلا الله ـ وهلا تريد لنا أن نساوي بين عهود جيفرسون وآدمز وواشنطن ولنكولن ، وبين عهود روزفلت وترومان وإيزنهاور وكينيدي وجونسون ونيسكون ؟ . ذلك لا يقوله تاريخ ، وليس من الحق الذي عناه الرسول الكريم ـ وقد علمتنا ـ أن تساوي بين عهود كان الأمريكيون فيها يقاتلون من أجل حريتهم وبين عهود ساعدوا فيها ـ أو انتهكوا ـ حرية الشعوب الأخرى ، فهلا فرقت موازينك بين مجد لنكولن الشهيد دفاعاً عن حرية الإنسان وكرامته ، وبين مجد جونسون . مجد الفانتوم وأطنان الدولارات ، وإذا جاز أن يرى بن جوريون ووايزمان عظمة في ترومان ومجداً في جونسون ، فإن ذلك لا يجوز عندك يا مولانا . . ولا ينتظر منك ! .**

فلماذا نكون شياطين لأننا تذكرنا ذلك فما طاوعتنا قلوبنا أو أقلامنا أن نقول ما قلت ، والرسول العظيم ـ وقد تعلمنا منك ـ لم يكن يعني بالسكوت عن الحق . . السكوت عن مدح كل شيء في التاريخ الأمريكي . . فلماذا تلقي بنا فتاواك يا شيخنا وأمامنا إلى النار دون موجب ؟ ! .

ولقد يكون من حق فضيلتك أن ترى في الولايات المتحدة موطن آمالك شخصياً ، أما وقد اعتبرتها موطن آمال الذين يؤثرون الحرية على العبودية والعدالة على الطغيان ـ ونحن منهم ـ فهلا سمحت أن نقول أنك تفرض علينا وعلى الشعب المصري ـ الذي كتبت نيابة عنه ـ كعبة أحلام وموطن آمال قد لا يكون راغباً فيها ، وما نظن أننا أخطأنا فهم ذلك الذي جاء في ورقة أكتوبر ، أو في خطب الرئيس السادات من أن تحرير الإرادة المصرية هو الهدف ، وليس من تحرير الإرادة أن يكون لمصر كعبة أحلام أو موطن آمال .

وهل تأذن لبعض مريديك يا شيخنا الجليل أن يتجاسروا فيسألونك : في أي بلاد العالم توجد تلك العبودية التي تفضل عليها حرية تراها في الولايات المتحدة فتعتمدها كعبة آمالك ؟ ! . وأين بالتحديد على الخريطة يوجد ذلك

الطغيان الذي تؤثر عليه عدالة واشنطن ؟ لعل ذلك لا يكون في بلاد يعطي فيها من لديه فضل زاد لمن لا زاد له ، ويصبح الناس فيها شركاء في ثلاثة : النار والكلأ والنار ولا يبيت إنسان فيها على الطوى فيخرج على الناس شاهراً سيفه .

وهل أجهدك البحث يا قطبنا الجليل في سيرة الرسول الكريم والخليفة عمر والصحابي أبي ذر ، وعشرات غيرهم ممن دافعوا وانتصروا للمستضعفين في الأرض من النساء والرجال والولدان فما وجدت بعد ذاك البحث ما يزودك بعدل وحرية تتوق إليهما . .

ظننت يا شيخنا ـ وليس كل الظن إثماً ـ أنك واجد في القرآن والسنة وما تركه السلف الصالح من الأئمة عدلاً وحرية يفضلان عندك عدل واشنطن وحريتها . . فهلا يدلك مثلي ، بضاعته من ذلك العلم جد متواضعة ، انها لكبيرة ، أن يقولها مريد لشيخه ، فهلا غفرت لنا تطاولنا .

ولقد يكون من حقك أن تكون صديقاً للولايات المتحدة الأمريكية ، ونظراؤك في ذلك حقهم أن يعبروا عن آرائهم ، وأنهم ليفعلون ـ ربما أكثر مما يفعل أي أحد في هذا الوطن ـ لكن أمثالنا ممن يوصون بالحذر ولا يفرطون بالتفاؤل ، يرون أن القضية تبلغ درجة بالغة من التعقيد ، مختلطة تفاصيلها ، متشابكة خيوطها ، فلماذا هذا القفز على النتائج ، ولماذا تندفع يا صاحب الفضل والفضيلة . . ومن يقفون حيث تقف ـ وأن أعوزهم فضلك وفضيلتك ـ بهذا الفيض المتدفق من الحب غير الحذر للولايات المتحدة ، وإني لا أظن أن حبك ليس حباً في معاوية ولكنه كراهة في علي ، فعلاً فكرت ونظراؤك أن كراهة علي تدفعكم إلى تطرف يتنكب السبيل ، فلم لا يكون حب مصر والعروبة وفلسطين هو الأصل ، ولنترك كراهة علي دون أن نغيظه بحب معاوية ، ذلك أن تطرفكم يحرم السياسة الرسمية من أوسع الفرص للتعامل مع بحر السياسة الدولية المليء بالحيتان والأطماع . ونحن الآن في بداية الطريق ، فلماذا تتطوعون بتقديم كل هذا ؟ أليس من الأفضل لكم أن تعتمدوا على الأقل السياسة الرسمية المعلنة ، تلك التي لا تبرىء الولايات المتحدة مما ارتكب في حق شعبنا في مصر وسوريا والعراق واليمن وفلسطين من أخطاء فادحة ، بل

تعتبر أن هناك تغييراً في الموقف الأمريكي لم يصل إلى الإنحياز إلينا ، بل مجرد تفهم موقفنا فكيف يفوت على حصافتك أن يكون ثمن مجرد تفهم موقفنا أن تصبح واشنطن موطن آمالنا . . إذ ما الذي يبقى لفضيلتك لكي تقوله عنها لو إنحازت إلينا . . إننا لم نسكت عن الحق يا شيخنا ، وإننا لنجهد لكي تعود أمريكا إلى عصر البراءة ، إلى زمن جيفرسون وفرنكلين ولنكولن ، الى سنوات تحرير العبيد ووثيقة حقوق الإنسان . فهلا صليت لله معنا لكي يعود ذلك العصر فلا نسمع عن فيتنام ، أو إضطهاد الزنوج وهلا جاهدت دفاعاً عن الإنسان ليتحرر حقاً ويمتلك مصيره ، إننا نجلك يا صاحب الفضيلة ونحترم جهداً قدمته لهذا الوطن حبا لله وفي الناس يوم قلت ـ قبل الثورة ـ كلمة حق في وجه إمام ظالم وفاجر . . ونحن نختلف معك حباً في الله وفي الناس ، ودفاعاً عن النفس أيضاً ، فقد أفتيت يا شيخنا بأننا شياطين خرس ، فهلا خففت عن بعض مريديك هذا الحكم القاسي ؟ ! .

# ١٢

## يحيا الوفد...
## مانيفستو السماسرة والكومبرادور

« لا يهم ما إذا كانت مسرحية أم مهزلة ، لأنها ليست كذلك ، المهم أنها بشارة ملوك العهد الجديد ».

المسرحية إسمها : « يحيا الوفد »[١] والمخرج والمؤلف والبطل هو الفيلسوف كلي الإحرام الأستاذ « فايز حلاوة » آخر صيحات الفكر المصري التعس الحظ ، الذي تتكون روافده الآن من مادحي الملوك ، والمتغزلين في الطواغيت ، والباكين على زمن الإستعمار السعيد ، ممن تلقوا « ثقافتهم » ـ مع الإعتذار الشديد للكلمة ـ من فتات الكلمات المتناثرة على موائد « كباريه بديعة مصابني » ومن أفواه جنود الحلفاء السكارى أثناء الحرب الكونية الثانية ، ومن التراث البديع والرائع الذي تركته لفلاحي مصر « زوبه الكلوباتيه » و« خضرة الضباطي » و . . . . . « السلطانة زبيدة » وغيرهن من مشاهير العوالم والغوازي والراقصات وأصوات أحياء البغاء !!!

مشهد واحد من هذه المسرحية يلخص كل شيء :

عبد الودود : فلاح مصري تعس وفقير وجائع ، رفع رأسه إلى السماء ، بسط كفيه داعياً ومبتهلاً إلى الله ، وخلفه جوقة من أمثاله : فلاحين مصريين ، أكثر جوعاً منه وأبلغ فقراً ، حفاة وعراة وموجوعين وبُلْهاء وتعساء ، لعلها صلاة عيد الأضحى ، أو ليلة قدر يستجاب فيها للدعاء . لذلك يؤيد الفلاحين كل عبارة في الدعاء بكلمة : آمين . وأما نص الدعاء فهو شعار طبقة إجتماعية ، وفلسفة مرحلة ، « إيديولوجية عصر على وشك أن يبدأ ، يقول الدعاء :

(١) نشر هذا المقال في مجلة « الثقافة » البغدادية ـ عام ١٩٧٥ .

ـ اللهم ارحمنا يا أرحم الراحمين من الناس الفَقْرِيِّنْ ، اللهم لا تجعلنا من أهل اليسار ، بل من أهل اليمين ، اللهم ارزقنا المال بالملايين.، واجعل لنا نصيباً من الدولار والاسترليني !

ومن المؤكد أن « عبد الودود » ليس ممثلاً لفقراء الفلاحين أو بروليتاريا الريف ، هؤلاء الذين يُصلون لله ، ويحلمون أن يأتي يوم قد تتحسن فيه الأحوال فيمتلكون مصيرهم حقاً ويقلقهم أن ترتفع إيجارات الأراضي الزراعية ، وأن تتضاعف الأسعار ـ كما قال تقرير رسمي ـ مرة كل سنة ، ويرتعبون من يوم يعود فيه المرابون اليونانيون والأرمن والسماسرة الإنجليز والفرنسيون ـ أو ورثة كل هؤلاء في عصرنا الراهن : الأمريكيون ـ فيصبح سعر الإنسان كالتراب ، وينتشر الفقر والجوع كما كان الحال أيام اسماعيل ، وتصبح مصر سوقاً للبغايا والقوادين ، وتنتهك أعراض الرجال وكرامات النساء وتتفكك الأسرة ، ويفكرون وقتها في وأد بناتهم خشية العار والإملاق .

ولأن « عبد الودود » فلاح في مسرح « تحية كاريوكا » ، فإن مهمته أن يُضحك هؤلاء الذين يسيرون وقد علقوا لافتاتهم الكومبرادورية فوق ظهورهم ، لذلك يصلي ويصلون للدولار والاسترليني ، ويدعون الله أن يرحم العالم من الناس « الفقريين » ـ أي الذين يجلبون الفقر ـ وهم في هذه المسرحية « السوفييت » الذين وصفهم « عبد الودود » ـ أكثر من عشر مرات ـ بأنهم « أولاد كلب وحيوانات » ، ولأن جمهور الصالة ليس من الفلاحين ـ بل ليس من المصريين أصلاً ـ فإن عاصفة من التصفيق تُدوِّي مؤيدة دعاء عبد الودود وسبابه البذيء ، عاصفة يطلقها تجار الشنطة ، والسماسرة والذين أثروا من مقاولات الحرب ، ومن يعدون أنفسهم بالربح الوفير عندما تصبح القاهرة هونج كونج أخرى ، والذين ينزون شبقاً لأموال الإحتكارات الأمريكية ويريدون أن يبيعوا مصر ـ وكل أقطار الوطن العربي ـ لواشنطن بثلاثين قطعة من الفئة .

## الأمعاء الغليظة لبرجوازية السبعينات

ولأن مصر ـ كوطنها العربي ـ بلد العجائب ، فإن برجوازيتها ـ موديل الستينات والسبعينات ـ لا تطرح فكرها في نصوص محترمة إلاّ نادراً ، وما أقل

الوثائق الفكرية التي يستطيع من يقفون في القطب المناقض للبرجوازية طبقاً أن يجدوا فيها ما يستحق عناء التفكير أو المواجهة ، وربما كان شيئاً مضحكاً بالفعل أن تطرح البرجوازية المصرية - في عهود مختلفة - أفكارها وإيديولوجيتها في اسكتشات راقصة ، أو مسرحيات من نوع « يحيا الوفد » أو مقالات من تلك التي يكتبها « صالح بك جودت » و « مصطفى بك أمين » و « إبراهيم بك الورداني » ! .

تلك ظاهرة لا نستطيع أن نفهمها إلا بإدراك تلك الملاحظة التي تصدق على مراحل متعددة في حياة أقطار عربية أخرى ، كما تصدق على بلدان العالم الثالث ، فعندما تواجه طبقة مُهَجَّنة ، كوّنت فائضها من الزراعة أساساً ، ونمت على أجنحة المحاولة الإمبريالية لإستنزاف السوق ، وتبنت وهي تصحو قومياً شعارات ثيوقراطية ، وكرزت بمقولات فاشستية ، ووقعت في أواخر أيامها في أيدي العسكريتاريا ، فلا تتوقع أن تجد طبقة أصيلة في فنونها أو آدابها أو فكرها ، ويجوز لك عندئذ أن تعتمد « يحيا الوفد » باعتبارها مانيفستو العصر الجديد .

وأيضاً ، فأمام تلك المسرحية - كما هو الحال أمام ثقافة هذه الشرائح الكومبرادورية مّن البرجوازية - فليس هناك مبرر على الإطلاق للحديث عن الفن ، ولكن هناك داعياً للحديث عن ظاهرة « مسرح كاريوكا » نفسه ، هذه الظاهرة التي فهمت خطأ لدرجة دفعت فنانين كبار للدفاع عنه ، ومنحه شهادات بأنه مسرح « النقد السياسي » أو « الضحك الهادف » ، هذا الإدعاء الذي بدأ « مسرح كاريوكا » به حياته ، فصدقه فنان كبير مثل « يوسف إدريس » وكتب مرة يقول عن مسرحية « البغل في الإبريق » أن مخرجها ومؤلفها « فايز حلاوة » قد إستطاع بحق أن يضع اصبعه على ما تهفو إليه النفوس في المسرح عام ١٩٦٧ بلغة ١٩٦٧ وسرعة ١٩٦٧ »

وأضاف يوسف إدريس يقول : أن « فايز حلاوة » بمسرحيته « روبابكيا » و « البغل في الإبريق » قد « وجد طريقه الخاص إلى قلب الجمهور ، بحيث يستطيع بقدرة وبقوة ، أن يبقيه في حالة تَمَسْرُح تام طوال العرض المسرحي ،

مستفيداً من كل تجارب المسرح المصري ، ملبياً تلك الدعوة التي تصاعدت من الأعماق ، تطالب بخلق أشكال مصرية للمسرح ومواضيع مصرية ».

وتحمس الأستاذ « **رشدي صالح** » في المرحلة نفسها ، فوصف مسرحية « البغل في الإبريق » بأنها تنتمي إلى « المسرح الإنتقادي الساخر ، وتتصف بارتفاع درجة السخونة في النقد ، والسرعة في الحركة وإنتشار الموضوع على مساحة واسعة ، وقد أتيح لي أن أشاهد هذا الجنس الأدبي والفني في زيارتي لألمانيا الغربية ، ولا أظن أن « **فايز حلاوة** » قد تابع هذا المسرح الألماني الذي أتحدث عنه ، ولكنه يعرف عن دراية أنه يمكن أن يستجمع فن الكوميديا قوته ، ويحقق غرضه إذا ضم عنصر التسلية إلى عنصر الرأي ، وقد صنع هذا بمهارة شديدة في مسرحيته « روبابكيا » وعاد يُضيفه في مسرحيته الجديدة البغل في الإبريق » .

ولا ملامة على هؤلاء فقد إستطاع مُنَظِّرو الفن البرجوازيين أن يخلقوا - بالدعاية - من « **نجيب الريحاني** » فيلسوفاً ، لكن ذلك لم يُخف حقيقة مسرحه الذي حرص دائماً على أن يقدم لمجتمع السادة في المدينة موضوعاً ليسخروا منه ، وعندما كان هؤلاء السادة هم الباشوات الأتراك وتجار القطن الأجانب والإرستقراطية المتمصرة ، كانت شخصية « **كشكش بيه** » هي شخصية المصري الذي كان يجتهد في تلك السنوات - الحرب العالمية الأولى - لتأكيد ذاته ، فوقع بين براثن « **نجيب الريحاني** » ليقدمه موضوعاً لسخريته : رجل ضعيف أمام أي امرأة ، ساذج وغبي ومسرف ، عمدة ريفي أبله يأتي إلى القاهرة ومعه ثمن القطن فتحيط به الراقصات والعاهرات وتسرقنه منه ، هكذا كانت مصر أيامها تُقدم للسادة في مسرح الريحاني .

وعندما أصبح السادة شيئاً آخر : البرجوازية المصرية الصناعية والتجارية الصاعدة - ربما كان هذا العمدة الريفي ذاته واحداً من مفرداتها - إنتقل الريحاني إلى مرحلة تقديم البرجوازي الصغير ، ابن المدينة المسحوق والمنضغط ، الذي يقع في مشاكل ضارية ثم تهبط عليه فجأة ثروة من السماء في شكل ورقة يانصيب أو زوجة ثرية تهتم بفحولته الجنسية وتسعى إليها .

والهدف في كلتا الحالتين أن يضحك السادة على من يستغلونهم ، وأن يتطهروا من أي إحساس بالإثم قد يخالجهم تجاه هؤلاء المستغلين ( بالغين المفتوحة )[1] .

وقد بدأت فرقة تحية كاريوكا المسرحية عملها في أوائل الستينيات ، مستغلة شهرة الراقصة التي لمعت في كباريهات الحرب الكونية الثانية ، والتي حفظ اسمها المميز كل جنود الحلفاء الذين ألقت بهم أقدارهم إلى القاهرة في تلك السنوات ، خاصة أنها ـ وهي فلاحة فقيرة خرجت هاربة من قريتها ـ أضافت إلى إسمها لقباً أمريكياً ، إستعارته من اسم رقصة الكاريوكا أحدث وأشهر الرقصات الأمريكية في ذلك الزمن ، الذي كان فيه « السيدة تحية » موضة العصر لجنود الحلفاء في « صالة وكباريه بديعة مصابني » نضر الله أيامها ، وسقاها بالخير العميم !! .

ومنذ البداية كانت الفرقة مهددة بالتوقف وبأن تلقى مصير فرقة « إسماعيل ياسين » ، التي نشأت على أنقاضها ، فشباب بطلتها ـ تحية كاريوكا ـ كان قد أوشك على الأفول ، وأصبح صعباً أن تروج الفرقة برقصة لراقصة غرب شبابها وترهل جسدها الرشيق الذي طالما تأود على مشهد من جنود الحلفاء في ليالي السمر وسهرات الترفيه عن أبطال الدفاع عن الديمقراطية أمام جحافل النازية .

وفضلاً عن هذا ، فإن مؤلف مسرحيات الفرقة « فايز حلاوة » ـ المذيع السابق بإذاعة القاهرة ـ ليس موهوباً كمؤلف مسرحي ، وكل إمكانياته تكمن في القدرة على صياغة مشاهد تمثيلية من النمط الإذاعي الذي اتقنه في عمله الأصلي ، ثم صقلت هذه الإمكانيات من خلال التفاعل مع جمهور ذي نوعية خاصة أقبل على الفرقة أصلاً لمشاهدة الأيام الأخيرة لتحية كاريوكا في الرقص .

وسرعان ما إكتشفت الفرقة الوليدة عالماً كاملاً من « الفن المسرحي » سداه

(١) كان أول من قال بهذا التحليل لمسرحيات الريحاني وصدم به الإتجاه الدعائي « الذي كان يقيّم أعماله ، باعتبارها فلسفة ساخرة ، هو الكاتب الكبير يحيى حقي ، في بداية الخمسينات .

ولحمته هو الجنس : يعابث غرائز جمهوره بالكلمات البذيئة ، وبالحركات البذيئة ويستخدم المؤلف تطبيقاً له الكلمة الواحدة بمعنيين أحدهما بريء للرقابة والآخر جنسي وقح للمتفرج ، وتدريجياً أصبحت صالة مسرح تحية كاريوكا - ككل صالات مسارح القطاع الخاص في مصر - مكاناً تتفجر منه ضحكات عصبية تنز شبقاً ، وتفح رغبة ، وتحول الحياة إلى ذكور وإناث ولا شيء غير هذا .

ولكن ذلك لم يكن كافياً لكي تتميز فرقة « تحية كاريوكا » عن مثيلاتها من الفرق الخاصة في وقت كانت مسارح الدولة فيه تنتشر وتغري المتفرج بثمن رخيص للتذكرة ، أيامها كان الموضوع المفضل للمسرح التجاري يقوم على « تيمة ثابتة » هي الزوج والزوجة والعشيقة - أو والعشيق - « وكانت هذه التيمة » تتيح للمستثمرين في هذا النوع من الفن الإقتصادي فرصة لأقصى الربح ، لأنها تخلق مجموعة من المواقف المعقدة ، ظن أباطرة المسرح التجاري أنها الدراما ، كما أن الموضوع بطبيعته يتيح أوسع الفرص لملأ المسرحية بالتوريات الجنسية ، وفضلاً عن هذا فهو لا يتطلب مجهوداً في التأليف أو في الإخراج أو حتى في حفظ الأدوار ، لكن هذا الموضوع كان قد أصبح بشعاً وسمجاً لدرجة أنه أدى إلى إفلاس فرقة « إسماعيل ياسين » التي ظلت أسيرة له طوال عمرها بحكم أن مؤلف مسرحياتها « أبو السعود الأبياري » كان يعيد صياغة الأوبريتات التي كان يؤلفها لكباريه « بديعة مصابني » أيام الحرب ويحولها إلى مسرحيات . وكان معظمها يدور حول هذا الموضوع ولا شيء سواه .

كانت مصر الخمسينيات والستينيات هي مصر تكوين الطبقة الجديدة ، عندما نمت شرائح جديدة من البيروقراطية البرجوازية ، أصبح « المُنَظِّم » ملك العلاقات الإنتاجية الرأسمالية التقليدي مفهوماً مجرداً ، فهو لا يملك ولا يدير ملكيته ، ولكنه يسيطر على الملكية ، التي وصفت فيها بعد بأنها ملكية الشعب ، أصله في الغالب من العسكريتاريا ، ثقافته صِفْر ، أفقه لا يتسع لأبعد من أقدامه ، التي تعودت أن تصطك مع إرتفاع كفه إلى جبهته مؤكدة شعار السمع والطاعة ونفذ الأوامر دون مناقشة ، نفذها ثم تظلم بعد ذلك . !

بحكم تكوينها ذاك ، افتقدت هذه الطبقة لكل ذوق فني حقيقي : إنها

ليست البرجوازية الأوروبية التي نمت الرومانسية على جناحها ، والتي تفاعلت مع الإنسكلوبيديين ، فولدتهم وتولدت منهم ، وربما يلخص كل شيء ملاحظة رصدها أحد الراصدين ، فحتى نمط الأثاث ، في بيوتهم كان نموذجاً لذوقهم : حجرة نوم استيل ، وحجرة صالون مودرن ، لوحات ممعنة في الكلاسيكية ، وأثاث لا معقول ، يعجبون بالكلاسيك من الموسيقى ، « وبالطشت قاللي » من الأغاني ، في واحدة من تلك السنوات ـ بعد نكسة حزيران ١٩٦٧ قال كبير من هؤلاء لألفريد فرح بعد أن شاهد إحدى هزليات مسرح أمين الهنيدي :

ـ شايف المسرح . . عايزين من ده ؟ ! .

وبالقطع فإن هذا الكبير قد أحرج « ألفريد فرح » الذي وجد كل مواهبه تخسر في منافسه ظالمة أمام قاض لا يعرف من مؤلفي الدراما سوى « سمير خفاجي » و « بهجت قمر » وأمثالهما من مؤلفي هزليات القطاع الخاص ، فإذا علمنا أن الكبير صاحب هذا الرأي كان ـ بشهادة كثيرين ـ من أفضلهم ، أدركنا مدى وعي هذه العسكريتاريا ومدى تذوقها الفني ، لكن المسألة مع هذا لم تكن شخصية ، كانت البنية الإجتماعية نفسها تفرض سيادة فنون تلك الطبقة ، لهذا لمع « عبد المنعم مدبولي » و « فؤاد المهندس » وملوك الكوميديا من خلال موضوع كان هم مفردات تلك الطبقة وشاغلها المقيم هو الجنس !! .

من خلال سيطرة الأجهزة البوليسية وصراعها على السلطة دخل الجنس ضمن موضوعات أمن الدولة وحماية الوطن طويلاً ، وبينما كانت المخابرات الإسرائيلية تجمع أدق وأوفى المعلومات عن مصر عسكرياً وإقتصادياً ، كانت المخابرات المصرية مشغولة بجمع أوفى المعلومات عن فسيولوجيا الأعضاء الجنسية لكل المهتمين بالعمل العام[1] . وبرغم أصولهم العسكرية فقد إفتقدوا للخصائص السيكولوجية لفرسان العصور الوسطى ، وتبقى لديهم الوهم بأنهم مقبولين لدى النساء .

---

(١) مصطفى أمين ، شريك هذه الأجهزة ، والمتمرد عليها ، ثم ضحيتها كتب يقول أنها كانت تعلم بالموعد الأسبوعي الذي يلم فيه الجنرال موشى ديان بعشيقته ، في الوقت الذي جهلت فيه تماماً بخطته لضرب المطارات المصرية في ٥ يونيو ( حزيران ) ١٩٦٧ .

وقد ثبت فيما بعد ـ وفي محاكمات المسؤولين عن نكسة حزيران ١٩٦٧ ـ أن المؤسسة العسكرية المصرية كانت غارقة لأذنيها في المخدرات والخمر والنساء وكل مظاهر الإنحلال الخلقي . وبرغم ذلك كانت مؤسسة طويلة اللسان فاجرة الإدعاء . كانت تملك مجموعة من الكهنة وفريق من الجلادين . نجح الكهنة في خلق أجهزة دعاية عملاقة قامت بعملية غسل مخ ضارية ومستمرة ، وبأسلوب مقتدر ، بينما تكفل الجلادون ـ أكثر من ٢٠ جهازاً للرقابة والتصنت ـ بالتصدي لمن يقاوم مخه عمليات الغسيل .

في تلك السنوات تقدم المسرح التجاري ليطرح إيديولوجية تلك الشرائح من البرجوازية ، أو على الأقل ليكون رافداً هاماً من روافد تكوين تلك الإيديولوجية ـ التي رفعت شعار « شايف المسرح ؟ . . عايزين من ده » ذلك أن هذا النوع من المسرح كان قد توصل ـ بالتجربة والخطأ ـ إلى إشباع كل ما تريده وتتطلبه، إنه لا يرضى مزاج مفرداتها الشخصي فحسب ، ولا تتطهر بما تراه على خشبته فقط ، لكنه أيضاً كان أنفس السلع التي صدرتها إلى الجماهير الشعبية ـ وخاصة في المدن ـ من خلال التليفزيون والإذاعة وتكتلت وسائل الإعلام مجتمعه لتحويل نجم هذا المسرح إلى أبطال لا يخلو برنامج إذاعي أو تلفزيوني أو صحيفة أو مجلة من أخبارهم وتصريحاتهم وصورهم ، الأمر الذي مهد الجو تماماً لكي يؤثر بوسائله ، ويساهم مساهمة إيجابية في عملية « غسيل المخ الطبقي » التي كانت تجري آنذاك بهمة لا تعرف الكلال .

بطريقة ما وبشكل متكرر لا يخلو من إلحاح ، خلق هذا المسرح « دويتو القرد والحسناء » « أو ثنائي الرجل القبيح الخلقة والمرأة الجميلة . الرجل فقير وتعس وسيء الحظ ، والمرأة حسناء وبيضاء وغندورة وصوتها حسي وشكلها جنسي ، ليس صدفة أن معظم ملوك الكوميديا المصرية من الرجال الذين يفتقدون للوسامة : « **نجيب الريحاني** » و « **إسماعيل ياسين** » و « **عادل إمام** » و « **أمين الهنيدي** » و « **فؤاد المهندس** » بينما معظم بطلاتها نماذج جنسية نسبياً : **شويكار وميمي شكيب ونيللي وبوسي وصفاء أبو السعود وهالة فاخر** . هذا التلازم خلقته التجربة العملية التي أكدت أن الثنائي بهذا الشكل يرضي شيئاً ما لدى المتفرج ، فالمرأة الجميلة الغندورة الثرية ، تقع في حب هذا الرجل القرد

وتشتهيه ، وتفضله عن غيره من أبناء طبقتها المفتقدين للذكورة ، ذوي الملامح الأنثوية غالباً ، فالفقير المسحوق رغم فقره الناتج عن سوء الحظ ـ وليس عن الإنتهاب الطبقي ـ يملك جاذبية جنسية خاصة لنساء الطبقات العليا .

وفي البلاد المستعمرة تنصرف التناقضات الطبقية ـ عند نقص الوعي وإفتقاد وسائل وأساليب النضال ـ الى دروب فرعية وقد رصد « فرانز فانون » ـ عند تحليله لأحلام شعوب المستعمرات ـ أن رجال هذه الشعوب يحلون تناقضهم مع المستعمرين من خلال أحلام جنسية يضاجعون خلالها نساء من يقهرونهم ، لدرجة يتكون معها مزاجهم الجنسي مرتبطاً بالأشكال المميزة لنساء هؤلاء المستعمرين ، وبهذا الحل المزيف يوازن ساكن المستعمرة المسحوق والمستغل والمنتهب نفسه سيكولوجياً ، وهذه بضاعة يمكن أن يصدرها إليه من يمارسون القهر الطبقي ـ من الخارج أو الداخل ـ بذكاء شديد ، لذلك نجحت سينما البرجوازية المصرية في ترويج هذه الفكرة ، فالبروليتاري أو الفلاح دائماً ذو فتوة جنسية ، بينما الرأسمالي عنين بشكل دائم ، وبينما يُغرق العامل في أحلام مزيفة بالحلول محل الرأسمالي في فراشه فإن الرأسمالي ينتهز هذا الغياب عن الوعي لينهب عرقه .

ببساطة ودون مجهود يذكر ، وتَعَلُّماً من التجربة ، نقل المسرح التجاري المصري تلك « التيمه » لتكون قاسماً مشتركاً أعظم لكل مسرحياته ، موازناً بها تناقضات الطبقة الجديدة مع الرأسمالية التقليدية من ناحية ، وتناقضات هذه الطبقة مع الجماهير الشعبية من الناحية الأخرى .

كانت الطبقة الجديدة ـ التي إنحدرت في الغالب من أصول برجوازية صغيرة في الريف والمدينة ـ قد جاءت بتناقض نسبي مع الرأسمالية المصرية التقليدية ذات الأصول التركية والجركسية ، لذلك وضعت محل التطبيق العملي أحلامها القديمة بوراثة نساء تلك الطبقات وأغرقت نفسها في طوفان من الممارسات الجنسية المبتذلة الفاقدة لأي حس إنساني حقيقي ، وفي الجانب الآخر كانت الطبقة الجديدة تقوم ـ بشكل خاص ـ بدور الطبقات الرأسمالية ـ التقليدية في الإستيلاء على فائض قيمة العمل ، وهو ما جعلها تدرك أن تصدير هذه

الفكـرة إلى الطبقـات الشعبية المستغلة والمنتهية يفيد في تسـطيـح وعيهـا الـطبقي ويساهم بفاعلية في عملية غسيل المخ الطبقي .

وربما لنفس السبب ناصب المسـرح التجاري الثقـافة العـداء معبراً بـذلك عن رفضه للتمييز الطبقي وللوعي الطبقي ، ففي معظم مسرحياتـه ، شخص ما مثقف يلقى بكلمـات لا معنى لهـا ، غـير مفهـومـة في الغـالب ، عن الإنغـلاق الإستيطاني في الهيولي الشائع الـلامنضبط مع الـواقع ، وكـأن هذا النمـوذج يعبر عن أحقاد متعددة لدى شرائح الطبقة الجديدة تجاه الوعي الطبقي .

وكان هناك التكنوقراطيين الذي غـرقوا في تخصيصـاتهم برعب حقيقي من أي وعي قد يدفعهم لإتخاذ موقف ، لـذلك كـرهوا أي إهتمـام خارج نـطاق ما تخصصوا فيه .

وكان هناك العسكر ضيقي الأفق والجهلة أصلاً ، والذين يرضي غرورهم ويخفف من عقد النقص لديهم أن يصبح المثقف موضـع سخريتهم بكلمـاته التي لا معنى لها ، وعزلته عن الحياة .

وجـاء هذا النمـوذج ليلعب نفس الدور المـزدوج : فهـو يعبـر عن أحقـاد الطبقة الجديدة تجـاه الثقافـة والمثقفين . . . وهـو أيضاً يقـدم للجماهـير الشعبية الثقافة والوعي بإعتبارهما أوبئة ينبغي تحصين النفس منها .

ولأن العصر كان عصر معابثة الغرائز الدنيا واللعب على التناقضات ، فقد حلت المبـاهاة القـومية محـل كـل شيء ، وأصبحت الصحف مصـدراً لأكـاذيب تحـاول تصويـر مصر كـما لو كـانت تحرك سيـاسة العـالم ، وهنـا تـطوع المسـرح التجاري ليقدم المصري بهذه الصورة الغريبة ، المصري كقومية ـ في منظوره ـ هو فارس العالم الجنسي فحيث تقوده أقدامه تفتح له فحولته الجنسية الطريق ، يهزم بهـا العالم ويسـوده ، ومن خـلال الإنصيـاع لهـذا الحلم الكـذوب حـل المسـرح التجاري كل التناقضات ، مغـرقاً الجمـاهير في أفـظع أشكال التسـطيح والجهـل نافياً عن وعيها جرائيم الطبقية بمختلف أشكالها ، أن أوروبا المتقدمـة تكنولـوجياً وحضارياً ـ برغم رأسماليتها ـ تخسر في صراع التنافس الجنسي مع مصر المتخلفة

وشبه الإقطاعية . . تماماً كما يفوز البروليتاري على الرأسمالي في صراع أحداث التشنجات المهلبية .

في تلك السنوات كانت كرة القدم تلعب نفس الدور ، تحولت من لعبة رياضية إلى مؤسسات ثابتة وبالغة التأثير وخاصة بالنسبة لسكان المدن ، خلقت لنفسها أبطالها ونجومها وصحافتها وأعلامها ، ووصلت إلى درجة الإندماج مع السلطة السياسية العليا ، لاعبة نفس الدور المزدوج : إرضائهم وتسطيحنا[1] .

تلك كلها بعض مظاهر اللعبة التقليدية ، لعبة الحكم بالكاهن والجلاد ، « محمد حسنين هيكل » و « فؤاد المهندس » من جانب و « شعراوي جمعة » و « المباحث العامة » من الجانب الآخر . وما يتغير هو الوجوه فقط لذلك يجيء علي أمين وفايز حلاوة ، ويجيء معهما خلفاء البرجوازي التعس الحظ شعراوي جمعة !

ومن البداية أضاف « فايز حلاوة » شيئاً جديداً إلى مسرحه ، هو النقد السياسي . وبالتجربة والخطأ ، أدرك أن هذا النقد ـ بنوعية خاصة ـ مطلوب ومرغوب ، ثم هو مُرْبح أساساً .

كان إفتقاد الطبقات المصرية ـ وخاصة الشعبية ـ المستمر لمنظماتها الطبقية الديمقراطية ـ سياسية وإقتصادية ـ قد جعل المشكلة اللاديمقراطية مرضاً مستوطناً كالبلهارسيا والإنكلستوما ، لذلك سارع الكهنة يضيفون توابلاً جديدةً لقاموس الكهانة ينفسون من خلالها عن البخار المحبوس ، فبدأوا لعبة تطريز المسرحيات بفكاهات تنتقد بعض الظواهر الجزئية والهامشية التي لا تتعرض لأسس النظام ولا تخل بديمومته ، مقدمة تلك الظواهر كأعراض جانبية فلا بأس من السخرية من طوابير الجمعية التعاونية ، حيث تقف جماهير الشعب الكادح بالساعات في الشمس للحصول على إحتياجاتها من السلع الغذائية ، ولا مانع من التفكه على

---

(١) كتب الناقد الرياضي عبد الرحمن فهمي كتاباً صغيراً عنوانه « الكورة والسياسة » [دار الشعب ـ القاهرة ١٩٧٧] يتضمن أقاصيصاً مذهلة حول الإهتمام الهستيري بكرة القدم على صعيد القيادات السياسية والعسكرية العليا للبلاد حتى هزيمة حزيران ١٩٦٧ .

سرعة تغيير القوانين أو التنديد بالإنتهازيين ، كأن هؤلاء شيء آخر غير الظاهرة بجملها ، ليس أساس بنيانها ، ملايين من التفاصيل الصغيرة تقدم معزولة عن ظروفها وأوضاعها فتبدو المشكلة الإجتماعية في مصر كأنها مشكلة أخلاقيات لا مشكلة بنيان إجتماعي متكامل يقوم على الإستغلال ويعمل على تكريسه .

كل ذلك في نفس الجو والإطار والأقاليم التي تعودها المسرح التجاري ، ودون إبتعاد عنها .

إن « يحيا الوفد » ليست صيحة جديدة ، ولن تكون الأخيرة ، ومن الخطأ أن يتصور أحد أنها مسرحية تهاجم السوفييت أو يسرع بالهجوم عليها لهذا السبب ذلك أنها أخطر من ذلك بكثير وأهم من ذلك بكثير[1] .

إن كثيرين من الذين تعودوا أن ينظروا إلى الفن بمقياس الجمال سيحتقرون بلا شك إبتذال هذه المسرحية وتفاهتها ومللها وإنحطاط حوارها أخلاقياً .

وإن كثيرين ممن تعودوا أن ينظروا إليه بمقاييس السياسة ، سيسدون أنفسهم تقززاً من رائحة مضمونها الكريه ، لكن الذين يجهدون للنظر في ظواهر الواقع المصري في المرحلة الراهنة ، المهمومون ببرجوازية مصر الغربية الشأن والمنبت والأصل والمستقبل ، هؤلاء ينظرون إلى « يحيا الوفد » باعتبارها وثيقة بالغة الأهمية . ليس المهم عندهم أنها مسرحية لأنها ليست كذلك ، ولكن المهم أنها مانيفستوالسماسرةوالكومبرادور ملوك العصر الجديد .

## من هم الفاسكونيين ؟

مع إفتتاح الستار تغني الجوقة لمواكب القادمين لمصر حاملين الرخاء والرفاهية ، معلنة أن مصر تفتح ذراعيها لهم ، لأنهم يأتون لها بالخير العميم ،

---

(١) تعرضت « يحيا الوفد » إلى هجوم يساري كاسح شنته الأقلام الناصرية والماركسية في بعض المنابر التي كان لهم بها بعض نفوذ حتى ذلك الحين ، ومنها مجلات « روز اليوسف » و « الطليعة » وقد تركز النقد اليساري للمسرحية على الدفاع عن الصداقة المصرية السوفيتية ، وإستعراض معونات السوفييت لمصر . راجع مقال خيري عزيز ـ الطليعة القاهرية ـ ١٩٧٥ .

ثم يتقدم « أبو القاسم » أمين الإتحاد الإشتراكي بقرية « كفر السلام » ليقدم لنا نفسه ، فتعلم منه أن وفداً أجنبياً من بلد صديق آت لزيارة كفر السلام ، ولسنا في حاجة إلى مجهود لنعرف أن هذا الوفد وفد سوفيتي ، فمذيعة التليفزيون التي تساعد « أبو القاسم » في التعريف بالوفد تتحدث عن جمهورية « فاسكونيا » الديمقراطية التي جاء منها الوفد ، فتقدم لنا ملعومات عن الإتحاد السوفيتي ، من حيث عدد السكان والتضاريس والمناخ ، واللافتة التي تعلقها القرية بعد ذلك ترحيباً بالوفد كتبت بحروف روسية .

على لسان « أبو القاسم » نعلم أن دولة « فاسكونيا » دولة صديقة تساند مصر في الأمم المتحدة وتستخدم الفيتو لصالحها في مجلس الأمن ، وعندما يقدم الوفد بعد ذلك ، نعرف كل من أفراده ، بلقب « الرشيق » ، وهو تحريف غير ذكي للقب « الرفيق » ، ثم أننا نكتشف أن الماكيير قد لعب في وجوه الممثلين الذين اختيروا أصلاً بحيث يعطون ـ بمكياج قليل ـ تأكيداً بأنهم سوفييت ، بملامح وجوههم وأجسادهم المميزة .

وإذن فإن المسرحية تختار هذا التفاعل بين الشعبين « المصري » و « السوفيتي » لكي تبدي فيه رأياً ، وعلينا أن نفهمها لا بإعتبارها عملاً فنياً ـ لأنها ليست كذلك أصلاً ـ ولكن باعتبارها إتجاه سياسي ، بصرف النظر عن تقييمنا لأصحاب الرأي أنفسهم ، ودون إعتداد بتاريخهم ـ الذي قد لا يرضينا ـ ودون أن يحول بيننا وبين ذلك علمنا بأنهم ليسوا من أهل ذلك كما يقول أساتذة الفقه ، فكل تلك التحفظات لا تنفي أن هذه المسرحية ترضي جهات رسمية ـ أو شبه رسمية ـ ، وتعبر عن رؤاها ورؤى الشرائح الإجتماعية التي تنتمي إليها وتمثلها[1] .

---

(١) كان متواتراً آنذاك ، أن « فايز حلاوة » من الحلقة الضيقة التي تشارك السادات جلساته الخاصة ، ومنها إستوحى مسرحيته ، بل قيل أن كثير من النكات التي تتضمنها المسرحية تعبير عن آراء هذه الحلقة الضيقة في الإتحاد السوفيتي . وكان السادات كما قال الذين يعرفونه ، يتأثر إلى حد كبير بآراء المقاول الكبير عثمان أحمد عثمان*، الذي كان قد أصبح حموا ابنته . ويلاحظ أن بجيا الوقد ، انتجت وعرضت بعد حرب أكتوبر ، وعودة العلاقات المصرية الأمريكية ، وإنتعاشة الطبقات القديمة .

ولا ينبغي أن نكون ضَيِّقي الأفق ، فلا نرى من المسرحية إلا أنها هجوم على شعب صديق وعلى نظام إجتماعي يجوز إحترام خصومه ـ ألد خصومه ـ ويخيفهم منه ويرعبهم بما حقق وأنجز . إن ذلك واردٌ بالقطع ، ولكن « يحيا الوفد » باعتبارها مانيفستو سياسي لطبقة اجتماعية ، لا تقصر جهدها على تلويث هذا الشعب الصديق ، ولا مجرد هجائه بطريقة فجة ومبتذلة ، ولكنها تبدي رأياً في حاضر مصر ـ والمنطقة العربية ـ وفي مستقبلها . وينبغي إذا أردنا أن نشخص الإتجاهات السياسية للشرائح الإجتماعية التي تمثل المسرحية رؤاها وإتجاهاتها أن تفهم هذا الرأي بشكل كامل وصحيح .

إن الذين تصدوا للمسرحية بإعتبارها نصاً يهاجم السوفييت كانوا محقين لا ريب ، لكن إقتصارهم على هذا الجانب من المسرحية لم يقنع كثيرين من الذين تقصر عواطفهم عن هذا الود الشديد تجاه الشعوب الصديقة لأمتنا العربية ، فتظل عواطفه محدودة أو يلحقهابعض العقم هؤلاء الذين يزعمون بأنهم يحبون أوطانهم فقط ، وبرغم أنه لا تناقض هناك في الرؤية الصحيحة بين حب الوطن ، وحب أصدقائه ، وبرغم أن من يحبون السوفييت لا يحبونهم إلا لأنهم يساندون ويدعمون قضايا الشعوب العربية ، برغم ذلك كله فإن إقناع المواطن العادي والوطني التقليدي ـ غير الإشتراكي ـ بأن المسرحية تقدم رؤية معادية للوطنية المصرية وللقومية العربية ، وتدعو إلى مستقبل تُلحق خلاله أقطار عالمنا العربي بالفُلْك الأمريكي ، ما زال هو الإطار الصحيح للتصدي لمانيفستو السماسرة والكومبرادور . لقد استثمرت إدارة المسرح موقف الذين هاجموا هذه المسرحية لأنها هاجمت السوفييت فسارعت تعلق على واجهتها لافتة مبتذلة تقول فيها « مسرحية مصرية ١٠٠٪ لا شرقية ولا غربية » متهمة من نقدوها بأنهم ليسوا وطنيين . . . وهكذا رمونا بدائهم وانسلوا .

نحن إذن في قرية « كفر السلام » ، إنها تبدو « مصر » ، فاختيار الإسم نفسه له دلالته ، والقرية كما نفهم من « أبو القاسم » مشغولة بالإستعداد لإستقبال « الوفد الفاسكوني » القادم من دولة فاسكونيا الديمقراطية الصديقة ، ومذيعة التليفزيون قد انتهت من تقديم معلوماتها عن الدولة الصديقة ، والسيد

أبو القاسم ـ أمين الإتحاد العربي بالقرية ـ قد أعد كل شيء ، إنه يبدو آلة صماء لا تفهم ولا تنفذ إلّا ما لُقِّن لها من نصوص وتعليمات .

من القاهرة أرْسِلت له الأمانة العامة للإتحاد الإشتراكي كافة التعليمات : الخطبة التي يلقيها ترحيباً بالوفد ، ونص الشعارات التي يكتبها على لافتات باللغة العربية ، واللغة الفاسكونية ، والتعليمات تتضمن كل شيء ، حتى نوع الوجبة التي سيأكلها الوفد الصديق .

ويدخل مأمور الشرطة لكي يطمئن على تنفيذ التعليمات ، وعلى الفور يؤكد له « أبو القاسم » أن كل شيء على ما يرام ، وأن اللافتات أُعدَّت ، ونعرف أنها أعدت بالإكراه ، إذ كان خطاط القرية محبوساً في مركز الشرطة بتهمة التعدي على أحد المواطنين ، ونتيجة لتدخل أبو القاسم ، تغير وضع المواطن المظلوم ، فأصبح بقدرة قادر ظالماً ، وأصبح الخطاط هو المُعتدى عليه ، فاعتذر له المواطن وتنازل عن شكواه ، ومقابل ذلك كتب الخطاط اللافتات « بطيب خاطر وبالتراضي » كما ذكر أبو القاسم .

وإذ تحل تلك المشكلة تبرز مشكلة أخرى ، إذ يتبين من التعليمات الواردة أن الوفد الزائر ، يضم إمرأة وأن على « كفر السلام » أن تتيح لها لقاء مع التنظيم النسائي بها ، ولما لم يكن هناك تنظيم من هذا النوع في القرية ، فإن أبو القاسم يتطوع لحل المشكلة بأسهل الطرق ، فيرسل في إستدعاء « رئيفة » زوجة « عبد الودود » ، ويقترح أن تجلس في ركن من أركان المكان حاملة لافتة كُتب عليها : « التنظيم النسائي » ، وأن تنضم إليها مذيعة التليفزيون ، وبذلك تحل المشكلة ويخلق التنظيم النسائي من العدم .

وتدخل « رئيفة » ـ تحية كاريوكا ـ إلى المسرح ، مقدمة لنا نفسها باعتبارها ضحية المعسكر الإشتراكي بكل دوله وأحزابه ، فمنذ اللحظة الأولى لدخولها تعلن ريبتها من الدعوة ، فعند زيارة الوفد البلغاري للقرية ـ في زمن سابق ـ إقتنص أبو القاسم منها ديكاً رومياً كانت تملكه فأطعمه للوفد ، وعند زيارة الوفد الروماني وقعت على رأسها مصيبة أخرى ، ويوم زار السيرك الروسي القرية أجبرت على دفع جنيه كامل ـ وهي الفقيرة ـ لكي تشاهد « شوية حيوانات

روس » ! .

ويعد مجهود تقتنع رئيفة وتجلس حاملة اللافتة معلنة أنها لن تدفع فلساً واحداً ولن تضحي إلا بحمل اللافتة .

ويقبل الوفد على غير موعد ـ دون مترجم ـ ويرتبك الجميع ، ويقف شاب نعرف أن اسمه « شِحْتَة » . يحمل في عنقه لافتة بعنوان « التقدميون المصريون يرحبون بالوفد الفاسكوني » ولكن أهل القرية يطردونه فيفر هارباً ، وتبرز مشكلة : كيف يتفاهم الوفد مع فلاحي كفر السلام ، وقد تأخر المترجم ، وأفراده لا يتكلمون سوى الفاسكونية ـ وأهل القرية لا يعرفون سوى العامية المصرية ، وهكذا يسارع الأهالي بإلقاء أغاني هزلية من تلك التي تتردد في ملاهي شارع الهرم مثل « السح الدح » و « الهقة النقة » . ولأن الفاسكونيين قوم بلهاء ، فهم يتصورون أن الأصدقاء المصريين ينشدون نشيد مصر الوطني ، فيقومون بإلقاء نشيد بالغ الحرارة ، ومن الصدف الغريبة أن النشيد سوفييتي .

ومنذ اللحظة الأولى ـ نكتشف أن الوفد ـ الذي يتكون من أربعة رجال وامرأة ـ يضم رجالاً زريبي الهيئة ، وجوههم سمينة متكورة كالدببة ، ورابعهم طويل وأعرج ، والمرأة تبدو بلهاء ، وهم جميعاً ذوي كروش ضخمة ، خاملين ويفتقدون للنشاط ، لا يعرفون كيف يضحكون ، كلامهم زعيق ، وظلهم ثقيل .

وتتعقد مشكلة الاتصال بين الوفدين بسبب حاجز اللغة ، وتعلق « رئيفة » على ذلك مُتَرحِّمة على أيام الإحتلال الإنجليزي لمصر ، لقد عاش الإنجليز سبعين عاماً في مصر ، وتعلم جنودهم العامية المصرية بسرعة ، وتعلم المصريون الإنجليزية في غمضة عين ، بينما هؤلاء الفاسكونيين لم يعلموا أحداً ولم يتعلموا من أحد ، وتدليلاً على ذلك لم يتذكر أحد الواقفين أن هناك شاباً من أبناء « كفر السلام » حصل على الدكتوراه من « فاسكونيا » ، وإذ يحضر نكتشف على الفور أنه جاهل لم يتعلم كلمة واحدة من الفاسكونية خلال ثلاث سنوات أقامها هناك ، وبرغم ذلك حصل على الدكتوراه في الأقنعة المسرحية . وتصل في هذه اللحظة برقية من مترجم الوفد نعلم منها أنه تأخر

لعذر قاهر ، ولكن البرقية تكشف عن مدى علمه بالعربية فهي ركيكة تكشف عن . . أنه جاهل ككل أهالي فاسكوتيا وككل من تعلموا فيها .

ويصبح لا مفر هناك من إبتكار برنامج لتسلية الوفد ، بدلاً من الصمت وإنتظاراً لحضور المترجم ، وتقترح « رئيفة » استدعاء زوجها « عبد الودود » ومعه « مِسْعَد » للترفيه عن الضيوف ، ولمجرد ذكر اسم « مِسْعد » أمام أهل القرية يبدو الخجل على الوجود ثم نفهم السبب حين نعلم أن « مسعد » هذا هو « تيس » - ذكر ماعز - وأن رئيفة و « عبد الودود » يتعيشان من تأجيره لمن يريد من أهالي القرية لكي يمارس الجنس مع ما يملكون من إناث الماعز ، إستجلاباً للنسل ، وتتفجر على خشبة المسرح ألفاظ من تلك التي تخجل المحترفات من النساء من قولها ، تتضمن ثوريات وتشبيهات جنسية مبتذلة .

ويدخل عبد الودود - فايز حلاوة - ومعه « مسعد » ليحولا المشهد إلى فاصل من جلسات الحشاشين ، « فعبد الودود » فخور جداً بالفتوة الجنسية التي يحوزها ذكر الماعز الذي يملكه ، والذي يرضي كل إناث الماعز في القرية ، مقابل خمسين قرشاً للقفزة الواحدة ، والذي يرى عبد الودود أنه قادر على إرضاء إناث الإنسان أيضاً ، فهن - في منظوره - لا تهتممن إلا بهذا وحده .

وتتعقد المسألة عندما يكتشف « أبو القاسم » أمين الإتحاد الإشتراكي ، أن هناك تعليمات جديدة وصلت من الأمانة العامة بالقاهرة ، تنص على ضرورة تناول الضيوف للغذاء على أن تكون المائدة مكونة من « جدْي » - أو ذكر ماعز - ، وبالرغم أن هناك أكثر من جدي في القرية ، أحدها لدى أبو القاسم نفسه ، والآخر يملكه مأمور المركز ، فضلاً عن ثالث يملكه أحد أهالي القرية ، وأخيراً الجدي « مسعد » ، الذي يملكه عبد الودود وزوجته رئيفة ويتعيشان منه ، على الرغم من ذلك كله فإن « أبو القاسم » يجري القرعة لاختيار الضحية التي سيلتهمها الوفد الفاسكوني بطريقة عمدية ومغرضة ، إذ كتب اسم الجدي « مسعد » في كل أوراق القرعة ، وإذ يحتج « عبد الودود » و « رئيفة » على ذلك ، يندفع أبو القاسم معلناً أن هذه التضحية في سبيل الأصدقاء الذين يقفون بجانبنا في مجلس الأمن ويساندوننا ويستخدمون الفيتو لصالحنا . . والذين يقفون

مع القضية ومع البلد في محنتها ، إذ ذاك تهتف رئيفة :

ـ إذا كان عشان البلد يبقى بالسم الهاري يا أولاد الكلب ! .

ويأكل « أولاد الكلب السوفييت » الجذي ، يحتلون بيت « رئيفة » و « عبد الودود » ، ويخرجون بعد المأدبة يمسحون على كروشهم الضخمة ويعبرون عن سعادة بالغة بالطعام ، ويبدون أمامنا كائنات جائعة لا تأكل في بلادها ، وكأنها أتت خصيصاً لكي تأكل ! .

وبعد الغذاء ، وعلى إثر وصول المترجم ، تبدأ حفلة التعارف بين أهالي القرية والوفد الصديق ، وساعتها نكتشف شخصية المترجم الفاسكوني ، من خلال صورة كاريكاتورية لرجل جاهل يتفاصح وهو لا يعرف كلمة وحيدة صحيحة من اللغة العربية ، فهو يقول « أيها السيدون » بدلاً من أيها السادة ، ويقول « هذا الحَيَوْن » بدلاً من « هذا الحيوان » .

إنه باختصار نموذج للجاهل المتعالم . أحد الوجوه المتعددة لعالم الأصدقاء الأغبياء !

وجه آخر لهذا العالم نراه عندما تبدأ حفلة التعارف ـ كما تنص التعليمات الرسمية التي جاءت من القاهرة ـ فالمترجم يقدم أعضاء الوفد الفاسكوني بشكل يضحكنا منهم ، أن أسماءهم تبدو طويلة ومركبة وتتضمن مقاطع يسهل عزلها وحدها لإعطاء دلالات يظن مؤلف المسرحية أنها مضحكة ، بعضها أسماء للفضلات البشرية ، أو ألفاظ جنسية أو ما يشبه ذلك ، وهم ـ كما يقدم المترجم ـ يحملون صفاً طويلاً من المؤهلات العلمية التي تبدو في نظر الفلاحين المصريين لا معنى لها ، إنها تبعث على الضحك عندما يترجمها المترجم الجاهل المتفاصح ، إن الكانديدات والدرجات العلمية في علوم الطبيعة والكيمياء والذرة والفضاء والإقتصاد التي يقدم بها المترجم أعضاء الوفد تبدو لجمهور الصالة تافهة : نوع من السخافة ، قوم مضحكون يضيعون أعمارهم فيما لا يفيد ، ولا يدل مظهرهم على أنهم يحصلون كل تلك الشهادات وحتى لو كانوا يحملونها فهي في نظر المؤلف تؤكد أنهم ثقيلوا الظل ، ويفتقدون لخفة الدم ، ولا يتقنون

اللعب بالورقات الثلاث ، أو الكسب من المتاجرة بالفتوة الجنسية .

ويرفض « عبد الودود » أن يستمر المترجم في تقديم أعضاء الوفد الفاسكوني بالتتابع ويصر على أن يتم التعريف بالتبادل : واحد من أهالي القرية وواحد من الوفد . هنا تبلغ المهزلة قمتها : لا قيمة لشيء عند السماسرة ، ولا قيمة لشيء عند الكومبرادور ، فأهل كفر السلام أو المصريين ـ يبدون على لسان « عبد الودود » مليئين بالفضائل العظيمة ، فهذا يحمل درجة الدكتوراه من أكاديمية المعلم زلطة في النصب والفهلوة ، وهذا خبير في التسول من جامعة « أبو طشت » ، وهذا يحمل درجة الـB.S.C في العباطة والهيافة والتفاهة والخيبة ، إنهم باختصار قوّم بلا فضائل إلاّ البلاهة ، بالغوا الغباء ، ميزتهم الوحيدة أنهم فرسان العالم في الفحولة الجنسية ، في الذكاء الرخيص ، إنّهم يستطيعون أن يعبوا الهواء و « أن يطلونه دوكو » كما تقول أغنية مبتذلة ، رفعت من شأن الإيديولوجيست « أحمد عدوية » مغني السماسرة في ملاهي شارع الهرم .

ولأن السماسرة يستطيعون أن يبيعوا المطر والهوا والشمس ، ويملكون القدرة على طلاء الهواء بالدوكو ، فإن « الإستشهاد » في رأيهم سخافة وبلاهة سواء كان الشهيد سوفييتياً أو فلسطينياً أو مصرياً : أن يموت الإنسان في سبيل قيمة فوق ذاته شيء لا يصدر في منظور السماسرة إلاّ عن مجانين ، وهكذا يتقدم المترجم « الفاسكوني » ليعرف أهالي « كفر السلام » بالمرأة الوحيدة في الوفد الفاسكوني فيذكر أنها أم لسبعة من الشهداء سقطوا في سلسلة من الحروب يذكرها المترجم ، بدءاً من حرب التحرير الوطنية ، وإنتهاء بحرب مقاومة النازية ، وبعد ذكر إسم كل واحدٍ من أبنائها تقاطع أم الشهداء المترجم باكية بدموع غزيرة تأثراً بذكرى الإبن الذي إستشهد . لكن « عبد الودود » ـ الذى كان جالساً في مواجهتها منذ بداية دخولها يبادلها وتبادله نظرات جنسية بالغة الوقاحة والدلالة ـ يخاطب جمهور الصالة مؤكداً أنه وحده الذي يعرف ماذا تريد تلك المرأة ، وفي وهج نظراته يتحرك بكاء المرأة الى فحيح من ذلك النوع الذي تدعو به الأنثى ذكرها إلى المضاجعة ، وبصوت عال يترحّم عبد الودود على مسعد ـ ذكر الماعز الذي استشهد وأكله الوفد الفاسكوني ـ إذ لو كان حياً لأرضى شبق أم الشهداء :

ودخـولاً في المنافسـة مـع الـوفـد الضيف ، يُعـرِّف « عبـد الـودود » المـرأة الوحيدة في الوفد المصري ممثلة التنظيم النسائي الوهمي وشريكته في الإرتزاق من فحولة المرحوم « مِسْعد » : زوجته رئيفة ، إنها الأخرى أم لسبع شهداء ، لكنهم جميعاً توفـوا في معارك وهميـة : معركـة « الجـدْي الكبـرى » ومعـركـة « أبي قـير الجـوية » ، معـارك لم تحدث أبـداً ولم يسمع عنهـا أحـد في التـاريـخ القـديم أو الحديث ، وتبلغ المهزلة ذروتها ـ مرة أخرى ـ إذ يتحدث « عبد الودود » عن وفاة أحد الأبناء في معـركة ذات اسم هـزلي ويردف « استشهـد بعد أن حـطم للعدو مجنـزرتان وسبـع آليات » مستخـدماً في ذلـك مصـطـلحـات ونصوص البـلاغات العسكرية للمقاومة الفلسطينية ، تلك التي يعـرفها الشعب المصـري لأنها متميزة عن نظيرتها المصرية .

بعد فترة من الوقت تصبح « كفـر السلام » قـرية مـظلمة مقهـورة ، ففي بـداية الفصـل الثاني نـرى قوانـين العصر الجديد في القـرية المصـريـة ، عصـر الإحتلال الفاسكوني « والقوانين لافتات معلقة على جدران المنازل وهي تمنع كل شيء : الكلام ممنوع ، والصمت ممنـوع ، والجلوس ممنوع ، كـذلك الـوقوف ، كل شيء يبدأ بكلمة : لا .لا تضحك . لا تبكي . لا تكذبي ! .

لقـد أصبحت « كفر السـلام » سجناً كبيـراً توأد فيـه الحـريـة ، ولا أحـد يدري لماذا جاء الوفد ؟

وبينما يقول « أبـو القاسم » أن الفـاسكونيـين جاءوا لإقـامة مشـاريع فـإن القرية لا ترى شيئاً لأن كل المشروعات تحت الدراسة ، والقرية تحلم بالخـير فلا تجـد خيراً ، وتغـرق في معادلـة إقتصاديـة صعبة يقـوم ممثل الإتحـاد الإشتـراكي بشرحها : فدولة فاسكونيا عن ـ طريق وفدها ـ تستـورد منا القـطن وتصدر إلينـا الماكينات . التي تعمل في المصانع ليُصدِّر إنتاج المصانع إلى « فاسكونيا » فتـرسـل إلينا قمحاً .

ويسأل الفلاح :

ـ هل يزرعون القمح في فاسكونيا .

فيجيب أبو القاسم :

ـ لا إنهم يستوردونه من أمريكا ويصدرونه إلينا .

ويرد الفلاح :

ـ ولماذا هذا كله . . لماذا لا نستورد القمح من أمريكا مباشرة ؟ !! .

في مواجهة هذه المشاكل تفكر « رئيفة » و « عبد الودود » ـ بعد أن فقدا مصدر رزقهما ـ الجدي مسعد ـ في الهجرة إلى الخارج وتتذكر «رئيفة» أن لها ابن أخ اسمه « فرج » كان قد هاجر إلى أمريكا قبل عشرين عاماً وفي جيبه خمسة وعشرين قرشاً فقط ، واختفت أخباره ، وتلح في أن يرسل إليه « عبد الودود » برقية علهم يرحلون إليه ، ويعلق « شِحتة » على هذا الحلم بأنه يعكس رغبة في الإرتماء في أحضان الإمبريالية ، فيطرده الفلاحون ويشيعونه بالسباب خارج خشبة المسرح .

و « شحته » ذلك الذي يعلق لافتة « التقدميون المصريون » هو اليساري المصري ـ كما يراه الفليلسوف الكبير فايز حلاوة ـ وهو يقذف به في وجوهنا كل عشر دقائق ليقول كلاماً غير مفهوم ، يردد كالببغاء ألفاظ « البرجوازية » و « الإمبريالية » و « التقدمية » و « الرجعية » ، ويصوغ منها جُملاً يفتح لها الفلاحون أفواههم عجباً ودهشة وغباء ، فهم لا يفهمونه ، وهو يهاجمهم ، إنه يبدو وحيداً لا أحد معه ، وهو دودة كُتب ، ثقيل الظل إلى درجة مقززة .

ومع تعقد الموقف وتأزمه يأتي الحل من حيث لا يحتسب أحد، فجأة تأتي برقية من واشنطن تعلن أن «فروج» سيصل منها إلى القرية لزيارة عمته، ونفهم أنه « فرج » ـ ابن شقيق رئيفة ـ ذلك الذي هاجر إلى أمريكا قبل عشرين عاماً وفي جيبه قروش قليلة ، ولأن البرقية وصلت من أمريكا في يومين ، ومن الإسكندرية إلى « كفر السلام » في أسبوعين ، فإن « فروج » ـ أو فرج ـ يصل القرية في نفس اليوم .

ومنذ اللحظة الأولى نكتشف إلى أي مدى هو رائع وجميل وظريف هذا الوافد الأمريكي ، إنه رشيق وليس أكرشاً كالفاسكونيين ، وهو ذكي وليس

بليــداً ، وهــو مــليء بــالحيــويــة وأنيق ووسيم ، ومعــه زوجـة جميلة تــرتـدي الميكـروجيب ، وهو « جنتلمـان » بكل معنى الكلمـة ، فهو لم يـأت ليـأكـل زاد القرية ، ولكنه أتى لكي يوزع عليها الهدايا : لكل فلاح تفاحة أمريكيـة ملفوفـة بـالسيلوفـان وسيجــارة « كِنْت » يشعلهـا لهم بنفســه بينـما نكتشف أن زوجتــه الأمـريكية ـ كـأقربـائها الإنجليـز ـ ذكية وسـريعة الإلتقـاط تعلمت منه العـامية المصرية ، وتتكلم بها بكل فصاحة .

وفي الضـوء الأمريكي الـوافد تكتشف القـرية إلى أي مـدى هي تعيسة ، وسرعان ما تفقد صبـرها وتهم بـالهجوم عـلى الفاسكـانيين الـدخلاء وإخـراجهم بالقوة ، بعد أن فقد « عبـد الودود » و « رئيفـة » مصدر رزقهـا ودارهما . وحط الفقـر والقهر بكلكله عـلى كـل النـاس ، إذ ذاك يكشف الضيـوف عن وجههم الحقيقي فإذا هم ليسوا أصدقاء ولا محبـين لكنهم محتلون ومستعمرون ، يملكـون سلاحاً حقيقياً يخرجون به ويُشهرونه في وجـه الفلاحـين المساكـين ، ويهم « عبد الودود » بقيادة الفلاحين في هجوم ضد الدخلاء يسانده في ذلك « فرج » ، بينـما يقف « شِحْتة » ـ ممثل التقدميين ـ في صف المعتدين على إستقلال بلاده من الوفد الفاسكوني ، ولكن مأمور الشرطة يتدخل ويفك الإشتباك بين الفريقين ! .

وإذ يتـدهور المـوقف إلى تلك الدرجـة ، فإن « فـرج » يعرض عـلى عمته « رئيفة » وزوجها « عبد الودود » أن يصحباه الى أمريكا ، ونحن نراهما في بداية المشهد الأخير من المسرحية وقد تغير كل شيء في حياتها ، لقد عادا من أمريكـا إلى القرية ، وقد إنقلبت حالها رأساً على عقب : أصبحا فاحشا الثراء ، بنيا بيتاً جميـلاً مؤثثاً بـالريـاش الفاخـر ، بـه من كـل شيء نسختـين ، وارتـدى « عبـد الودود » ملابس رعاة البقر . وأصبح هو ورئيفة يتقنان الحديث بالإنجليزية .

ويثير ذلك « حسد » القرية ، ذلك الإحساس المتدني الـذي يملكه الفقـراء ضـد الأغنياء ، والـذي يدفـع « عبد الـودود » إلى التفلسف متهـماً كـل الفقـراء بالحقد على الأغنياء طالباً منهم أن يسعوا إلى ثراء مماثل ، بدلاً من الحقد والغل .

وإلى جانب الحسد ، فإن ثراء « عبد الودود » و « رئيفـة » يثير أيضـاً رغبة أهـل القريـة في التزلف إليهـا والتقـرب منهـا ونفاقهـا ، بمـا في ذلـك مـذيعـة

التليفزيون التي تعمل مرشدة سياحية ومترجمة وتتقن عدة لغات ، ومع ذلك فإن كل هذا الجهد لا يكفل لها إلا مرتباً شهرياً لا يسمح لها أن تعيش كما يعيش الزوجان العائدان من أمريكا ، بل أن هذا الحسد يتحول لدى مأمور الشرطة إلى رغبة في الكسب فينافق الزوجين أملاً في مشاركتهما في مشاريع إستثمارية ، ولا يعترض عليهما سوى « أبو القاسم » - أمين الإتحاد الإشتراكي - الذي يتهمهما بالرجعية والرأسمالية ، ولكن « عبد الودود » يذكره بأنه قبل أن يدخل الإتحاد كان فقيراً ومفلساً فأصبح من أصحاب الأطيان ! ويضيع إعتراض « شِحْتة » في كلماته غير المفهومة أصلاً عن العملاء والرجعيين ، وما يشبه ذلك من مصطلحات لا يفهمها الفلاحون . وإذ يتحدث الزوجان عن مصدر ثرائهما فسوف ندهش للطريقة السهلة التي كونا بها تلك الألوف المؤلفة من الجنيهات ففي إنجلترا كسبا جائزة « سباق الدربي » الشهير ، وفي فرنسا انطلق « عبد الودود » يمارس الحب ممارسة القادم من عالم لا هم له إلا الجنس ، وكما ذكرت « رئيفة » فإنه فاق في ذلك المرحوم « مسعد » - ذكر الماعز الشهيد - وتفوق عليه ، ثم إنهما لعبا قماراً فكسبا مئات الألوف من الدولارات والفرنكات والإسترليني !

تلك إذن مصادر ثروة « رئيفة » و « عبد الودود » ، ولعلها أيضاً مصادر ثروة « فرج » ابن أخيها الذي غادر قرية كفر السلام قبل عشرين عاماً وفي جيبه عشرة قروش فعاد مليونيراً ، مصادر الثروة كما يراها السمساران هي : كسب أوراق اليانصيب والمتاجرة بالفحولة الجنسية ، وبالطبع فإن المسرحية لا تقول لنا كيف تتحول إمرأة إلى مليونيرة . فإذا كان الرجل قد أصبح مليونيراً بفحولته الجنسية ، فالمرأة تستطيع أن تصبح كذلك بفحولتها الجنسية أيضاً ، وهذا هو مفهوم التنمية الإقتصادية لدى آل كاريوكا .

وبينما المفاوضات تدور بين « فرج » وأهالي القرية محاولاً خلالها أن يعلمهم أن طريق الثروة مفتوح أمام الجميع ، وأنه بدلاً من الحسد والحقد ، عليهم أن يعملوا ويجدوا كما عمل هو وجدَّ واجتهد ، عارضاً عليهم مشاريع تؤدي للربح ، في تلك اللحظة كان الفاسكونيون مختفين في مكان ما من القرية ،

ولكن مندوبهم « شحته » ـ ممثل اليساريين المصريين ـ يظهر ليلقى بشتائمه ، ويثير تعقيدات بيروقراطية هو و « أبو القاسم » .

وينكشف « شحته » في أول فرصة ينفرد فيها بزوجة « فرج » الأمريكية ، فيهجم عليها ويحاول إغتصابها ، وهكذا تدرك متأخراً سر شحته المطوي ، إنه ليس أكثر من شاب يعاني من عطش جنسي ضار ، جائع للمرأة لأنه يغرق نفسه في قراءة لا معنى لها ، ويلاقي « شِحته » جزاءه ، فينقله مأمور الشرطة إلى السجن ، ويحاول أحد الواقفين أن يتشفع فيه ، ذاكراً أنه شاب صغير السن ، قليل التجربة مطالباً بالتسامح معه .

وهنا يندفع « عبد الودود » و « رئيفة » يعترضان على هذا المنهاج مطالبان باتخاذ أقسى الإجراءات ضد هذا الولد ، ذلك أن التساهل معه ومع أمثاله لم يؤد إلاّ إلى مزيد من المصائب للقرية ، ويطرز عبد الودود كلامه ، بحديث عن الديمقراطية مؤكداً أن « شحته » غير ديمقراطي وأنه يقول عن كل من يختلف معه في الرأي أنه « رجعي » و « إمبريالي » ، وينهي عبد الودود نظرية السماسرة في الديمقراطية مطالباً مأمور الشرطة بأن يعيد تربية « شحته » بطريقته المعروفة في السجن .

وتطبيقاً لمفهوم « لَكَ كاريوكا » للحياة وللسياسة ، فإن الوفد الفاسكوني عندما يعلم بالقبض على شحته يسارع على الفور للإحتجاج ، لكن مأمور الشرطة يرفض الإحتجاج بصرامة ، وينتهي الأمر فينكشف الوفد الفاسكوني فإذا جميع أعضائه يعرفون العامية المصرية ، وإذ هم مجموعة أشبه بالجواسيس جاءوا يتجسسون على البلد ، وهكذا تطردهم القرية ، ويبدأ عصر الثراء والإزدهار الذي يخطط له « فرج » بعد أن تخلصت القرية من كل أعدائها : « الفاسكونيين » و « أبو القاسم » و « شحته » ! .

وتنطلق الجوقة تغني للإستقلال ، لمصر التي هي لا شرقية ولا غربية ، لا يمين ولا يسار ولكنها مصر فقط ! .

الفاسكونيين إذن ليسوا السوفييت فقط .

ولكنهم كل ما هو وطني ومعادي للإمبريالية الأمريكية .

- إنهم « شحته » ذلك الذي لا تفهم بالتحديد ماذا يرمزون بشخصيته . . ولأنهم جهلة تماماً بالتنويعات المختلفة للشخصية المعارضة ، لذلك رسموا شخصية تصلح رمزاً للشيوعي والناصري ، وللبعثي وللقومي العربي . إنهم يتصورون أن الإمبريالية والرجعية والبرجوازية والتقدمية كلمات لا توجد إلا في القاموس الشيوعي .

- وهم « أبو القاسم » ممثل الإتحاذ الإشتراكي من النمط الناصري ، ذلك الذي يحذر من الوفد الأمريكي ، فلا يجدون مفراً من الهجوم عليه وتذكيره بأنه أستفاد وربح من إنتمائه إلى الطبقة الجديدة وأنه نزح عرق العمال .

- وهم المقاومة الفلسطينية التي يسخرون من بياناتها العسكرية .

- وهم حركة التحرر الوطني العالمية والمعسكر الإشتراكي كله . بما فيه الصين .

## عودة المانيفستو :

ولأن « يحيا الوفد » ليست مسرحية ، ولكنها مانيفستو شرائح قوية ومؤثرة فقد تحزب لها على الفور الذين رأوا فيها تعبيراً عن مصالحهم ورؤاهم ، ودعا لها كل الذين يهمهم ترويج أفكارها وتنتشر .

وهي في مرحلة الإعداد ، كتبت عنها «أخبار اليوم» تحقيقاً ينبه إلى أهميتها ، وبعد عرضها خصص لها « علي أمين » يوما في كلمته الصباحية « فكرة » دعا فيها المصريين إلى مشاهدتها باعتبارها نصاً يدافع عن الوطنية المصرية وإستقلال مصر ضد الغزاة ، وعندما حاول عدد من النقاد الوطنيين والتقدميين أن ينبهوا إلى خطورة ما تبشر به المسرحية من أفكار ، وأن يردوا عليها ويفندوها منعوا من ذلك .

كتب عنها « رجاء النقاش » مقالاً للمصور - المجلة التي يعمل بها ، حاول - كما قال لي - أن يجعله هادئاً بقدر ما يستطيع ، وأن ينبه فيه إلى أن المسرحية

تسيء للشعب المصري نفسه قبل أن تسيء إلى أحد آخر ، ولكن المقال منع ، منعه « صالح بك جودت » نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير وقتها ـ ذلك الذي كتب قبل عام يقول أن إستقبال الشعب المصري لنيكسون هو إستفتاء على النظام الذي يرتضيه المصريون والدولة التي يريدون أن يصادقوها .*

وعندما كتب أحمد عبد الحميد عنها « للجمهورية » ينقد رؤاها ، شطبوا نصف المقال وتركوا له النصف الذي يستعرض فيه المسرحية بحيث بدا كما لو كان المقال دعاية لها لا إعتراض عليها ! .

ومنذ أول لحظة كانت المسرحية محل حماية ورعاية قوى لا قبل لأحد بها ، فهي قد مرت من الرقابة على المصنفات الفنية ، التي تعلن أنها لا تسمح بالمسرحيات التي تُعَرِّض بعلاقات مصر الدولية أو تسيء إليها ، وخاصة علاقاتها بالدولتين الأعظم ، وتطبيقاً لهذا فإن الرقابة على المصنفات الفنية تشطب أي هجوم على أمريكا من كل المسرحيات ، وبرغم هذه المساواة الجائرة بين من ضربوا قرى مصر بطائراتهم ومن حموها بصواريخهم ، مرت « يحيا الوفد » وهي تحمل كل هذه الشتائم الرذيلة في الشعب السوفيتي ، وأجيز نصها الذي يحمل كلمات لا يجيز عرف سليم أن تقال عن أعداء أو أصدقاء مثل « أولاد الكلب » و « الحيوانات » . . . الخ ، ما سمحت به آداب وأخلاق السيد فايز حلاوة ! .

وكان مرورها من الرقابة والدعاية لها على صفحات الصحف ، التي يسيطر عليها جميعاً أقرباء وأصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية ، مقدمة لما حدث بالفعل ، إذ رآها السوفييت ، وقيل ـ والعهدة على القائلين ـ أن الرفيق « جروميكو » ـ وزير الخارجية السوفيتي ـ عندما إستقبل السيد اسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري في موسكو في أبريل ـ نيسان ـ ١٩٧٥ قد أستفز عندما أخذ « إسماعيل فهمي » يتحدث عن الصداقة التي تكنها مصر للشعب السوفيتي ، فأمر بمن أحضر له شريط تسجيل عليه نص « يحيا الوفد » ، وأداره وأسمع « إسماعيل فهمي » رده على ما يقال من صداقة بين مصر والإتحاد السوفييتي ! .

ووصل الخبر إلى « أخبار اليوم » طبعاً ، وكتب « إبراهيم سعده » يروي

الواقعة مجهلة ، ولكن بطريقة تجعلها مفهومة للجميع ، ثم قدم السفير السوفيتي في القاهرة إحتجاجاً على ذلك ، وصدر قرار من الرقابة بسحب ترخيص المسرحية ! .

إلى هنا بلغت المهزلة ذروة جديدة ! .

إن ما تفعله الرقابة في مصر يظل غالباً سراً ، فما أكثر الأفلام والمسرحيات التي شطبت منها فصول وفقرات ، وما أكثر الكتب التي يكتب الرقيب على صفحاتها الأولى يطبع بعد الشطب في صفحات كذا وكذا ، لكن هذا كله لا ينشر ، ولا ينشر بالتحديد في صحف القاهرة ولا تبرر الرقابة علناً ما شطبته ، لكن « يحيا الوفد » وحدها : هذا المانيفستو القوي المدعوم ، وجد صحف القاهرة الصباحية كلها في صفه ، ومجلات القاهرة الإسبوعية في حزبه .

في ٣ مايو ( آيار ) ١٩٧٥ ـ كتبت الصحف كلها خبراً عنوانه [بعد إحتجاج دولة كبرى : وقف مسرحية « يحيا الوفد »] وقالت إن الدولة الكبرى قالت في إحتجاجها أن في المسرحية مساساً بها ، وكتبت « إعتدال ممتاز » مديرة الرقابة إلى فايز حلاوة تقول : « حفاظاً على مصالح الدولة العليا وأستناداً إلى حقي المخول لي فإنني أمنع عرض المسرحية إبتداء من الأربعاء ٣٠ إبريل ( نيسان ) ١٩٧٥ .

كان تسريب الخبر والسماح بنشره عملية مقصودة ، وعلى الفور تحرك أصدقاء الولايات المتحدة ، لبسوا الثوب الديمقراطي ، وكتب « إبراهيم سعده » في أخبار اليوم يقول: « ليس من حق أي إنسان ـ مهما كان ـ أن يفرض رأيه على غيره أو يمنعه من التعبير عن وجهة نظره ، وليس من حق أي دولة ـ مهما كانت ـ أن تتدخل لخنق حرية الرأي والتعبير في الدول الأخرى !! [أخبار اليوم ١٠/ ٧٥/٥] .

وهكذا أضيء النور الأخضر ليندفعوا في حملة همجية جديدة ـ يسررون بها مكارثيتهم ـ تزعم بأن السوفييت هم أعداء الحرية والديمقراطية ، واليسار هو عدو الحريات [هذا اليسار المسكين المصادر والمكمم والذي كان العديدون من

مفرداته أيامها في السجون] . « لكن أحداً لم يقل هل طالب السوفييت بمنع المسرحية حقاً ، أم أنهم احتجوا عليها لأن بها مساساً بهم وبشعب مفروض أنه كان بينه وبين مصر أيامها معاهدة صداقة ! .

نسي الجميع أو تناسوا أن السوفييت إحتجوا فقط ولكن الرقابة التي سمحت هي التي منعت !

وهكذا أكملت الحملة الصحفية وإجراء المنع المقصود ما جاءت المسرحية أصلاً لتقوله ، وملك فرسان اليمين الوقاحة - التي لا تنقصهم - لكي يقولوا أنه ليس بالمنع تكون الديمقراطية وأن على من يريد أن ينقد المسرحية ، ويعريها أن يفعل فهذه هي الحرية [أخبار اليوم - ١٩٧٥/٥/١٠] لكن ما نسوه كان : أين يستطيع الإنسان أن يقول هذا الرأي وكل الصحف برأس تحريرها « فايز حلاوة » ! .

وكان طبيعياً أن يحكم القضاء باستمرار عرض المسرحية ، وإستند الحكم على أساس شكلي هو أنه ليس من حق الرقابة أن تسحب الترخيص بعد أن منحته ، ثم أن وزارة الثقافة بعد أن أصدرت قرار المنع سمحت بعرض المسرحية في المحلة الكبرى لمدة يومين على أساس أن هذا تعاقد سابق على قرار المنع .

ودشنت الصحف القرار بالإفراج فنشرته في صفحاتها الأولى ، وقالت « أخبار اليوم » :

إنتهى عصر الرأي الواحد وإنتهت معه التبعية لأي معسكر » .

وكتب « أنيس منصور » في نفس عدد الأخبار ( ١٩٧٥/٥/٢٤ ) يقول عن المسرحية « إن الناس رأوا فيها ما يحبون أن يروا وسمعوا ما يعجزون عن التعبير عنه في صورة تهزهم بالضحك أو بالبكاء » ! .

وعادت يحيا الوفد وكان ينبغي أن تعود ، إنها ليست مسرحية ، وليست حملة ضد السوفييت ، إنها مانيفستو السماسرة والكومبرادور ، لذلك عادت ! .

**هكذا يتكلم السماسرة :**

يحيا الوفد تقدم **المانيفستو السياسي والإجتماعي** لأكثر شرائح البرجوازية المصرية تأثيراً وفاعلية **وثقلاً هذه الأيام** ، إنها مقدمة فحسب سوف تستكمل كما بَشَّرت الصحف بمسرحية أخرى إنتهى « **فايز حلاوة** » بالفعل من تأليفها وإختار لها عنواناً « إلى اليسار در » .

وواضح من العنوان **أن شخصية « شِحْته »** في « يحيا الوفد » سوف تكون محور المسرحية الجديدة ، **وأن مُنَظِّر « الكمبرادور »** سوف يبدي رأيه في اليسار المحلي بمختلف فصائله في المسرحية الجديدة .

ولسنا في حاجة **كما أظن إلى إنتظار** المسرحية الجديدة لنستكنه رؤى وتصورات البرجوازية « **الكمبرادورية** » ، فالخطوط العامة واضحة على كل حال في « يحيا الوفد » نفسها :

إنها تريد أن تربح بأسرع ما يمكن ، ووسيلتها لذلك ليست المشاركة في عمل إنتاجي ، ولكن **السمسرة والوساطة** ، إنها ترفض شخصية العصامي تلك التي طرحت نفسها في **الأدب البرجوازي** كنموذج يحتذى ، يوم كانت البرجوازية تصعد ضد أفكار **الإقطاع وتصوراته** محطمة المجتمع ذي الطبقات المقفولة القائم على هرم طبقي ، بين **طبقاته** أسوار حديدية ، رافضة فكرة الأرومة المتوارثة ، كان العصامي **أيامها هو « نبي » العصر الجديد** ، لكنه رغم أصله الطبقي المتدني كان يصعد بجهده وعرقه **وإبتكاره ومواهبه** .

في «يحيا الوفد» **فإن الكومبرادوريين** يبشرون بالصعود من خلال كسب أوراق اليانصيب والمتاجرة **في الفحولة الجنسية** ـ وهي الميزة الوحيدة التي يرونها في الشعب المصري .

إن « عبد الودود » و « رئيفة » في بداية المسرحية يكسبان من مهنة تنتمي إلى « نقابة القوادين » **فكل مواهبها هي « مسعد »** ذلك الجدي الذي يملك

فحولة جنسية تمكنه من تلقيح إناث الماعز مقابل خمسين قرشاً « للوثبة » الواحدة ، لكنهما ، وبعد أن يخلصهما الفاسكونيون من تلك المهنة الشائنة يصران عليها ، ويقرران أن يمارسا الدعارة على مستوى عالمي ، ويحل « عبد الودود » محل « مسعد » ، ويكسب من المتاجرة بفحولته وإرواء غليل أوروبا وأمريكا العطشانة جنسياً .

ولأن الكومبرادوريين المصريين هم تطور لبرجوازية متخلفة مثقلة بالفكر الزراعي والقبلي ، فإن ما تفرزه أمعاؤهم الغليظة من أفكار قد تبدو مضحكة لنا ، ولكنهم في الحقيقة يريدون أن يقلبوا الآية ، إنهم يصورون الموضوع للشعب المصري والعربي ، على نحو معكوس ، فنحن الذين سنغزو أوروبا وأمريكا وليست هي التي سوف تغزونا ، نحن الذين سنقتحمهم جنسياً وليسوا هم الذين سيحولون بيوتنا إلى مواخير .

ولأن مجتمعاً يسوده الكمبرادوريون ، لا بد وأن ينتهي بإحتراف أبناء وبنات الطبقات الفقيرة والمتوسطة الصغيرة للدعارة وتجارة المخدرات وتكوين العصابات ، فإن تغطية ذلك نفسياً مطلوبة بمعابثة الغرائز الدنيا والمتخلفة لدى تلك الشرائح وتحويل شعورهابالقهر الطبقي وإغتصاب فائض قوة عملها ، إلى شعور بالمباهاة الجنسية ، وهذا ما تروج له مجيا الوفد .

وديمقراطيتها المدعاة هي تكريز بالفاشية اليمينية وتمهيد لها ، ودفاع عنها ، ففي نهاية المسرحية تطالب « رئيفة » و « عبد الودود » بتأديب « شِحْته » وعدم التسامح معه ، وهم لا يريانه صاحب موقف أو عقيدة سياسية من حقه أن يبشر بها ، ولكنه عندهما عميل وجاسوس للسوفييت ، وهو غير وطني أصلاً ، بدليل أنه يعترض على الخير العميم الذي جاء به الأمريكي الطريف الدكتور « فروج » أو « فرج » أو « كيسنجر » ، ولا تعامل مع هذا النمط من المصريين في رأي الكومبرادور إلا بالسجون والمعتقلات والتأديب ، إن الديمقراطية في رأيهم هي الموافقة على ما يفعلون ، وهي التصفيق للدكتور فرج ، ذلك الساحر العظيم الذي أحال الفقر إلى غنى فاحش والعوز إلى ثراء لا ينتهي ! .

الكمبرادور ليسوا ليبراليين كما يدعون ، إنهم دعاة إنفتاح في الإقتصاد ـ

ينقل السوق إلى تبعية ـ وإنغلاق في السياسة يضع كل المعارضين في سجون البيك المأمور ! .

وهم أعداء للثقافة والوعي ، مبشرون بمجتمع إستهلاكي لا ينتج فالذين يقرأون الكتب أو يثقفون أنفسهم ، أو يرفعون درجة وعيهم بما يجري في عالمهم ، هم مجموعة من المعقدين نفسياً ، والمحرومين جنسياً ، وحقدهم على أمريكا ليس رفضاً لحضارتها المتوحشة وقهرها للشعوب ، ولكنه حقد على جمال نسائها والحرمان من خيراتها ورغبة دفينة في التمتع بهذا وذاك ! .

الحياة الحقيقية في منظور السادة الكمبرادوريين هي أن تملك من السلع الإستهلاكية بقدر ما تطيق ، من كل سلعة نسختان ، أن تلبس وتشرب وتستحم وتتمتع ولا تهتم ألا بنفسك .

وهم يسقطون كل عاهاتهم النفسية على أعدائهم الطبقيين على المستوى العالمي والمحلي :

فالسوفييت في رأيهم ـ وكل دول أوروبا الشرقية ـ قوم جائعون شبقون للطعام بلداء الحس ، أكلوا الجدى بكل وقاحة وخرجوا يتغزلون شعراً في محاسنه ومفاتنه .

واليسار المحلي شبق للجنس وغير ديمقراطي .

والشعب حقود متدني الأخلاق لأنه يتساءل عن مصدر التفرقة بين البشر في الشراء وفي الإشباع المشروع والطبيعي من إحتياجاته ، ولأنه يطالب بحقه المشروع في أن يعيش في مجتمع بلا طبقات ! .

لقد كان « انجلز » على حق عندما سخر من تشهير القساوسة القديم بالمادية ـ كتيار فلسفي ـ عندما صوروها على أنها شراهة وسكراً وملذات حسية وشهية وبخل وطمع وجري وراء المادة . ذلك التشهير الذي وصفه « انجلز » متفكهاً فقال « لقد ألصقوا بها باختصار كل الرذائل الدنيئة التي ينغمسون هم أنفسهم فيها سراً » .

ذلك ما يفعله البرجوازيون عموماً والكمبرادوريون منهم على وجه

الخصوص ، إنهم يتناسون أن المجتمع البرجوازي هو مجتمع المنافسة والتقاتل على الربح ، مجتمع سرقة عرق الآخرين ، المجتمع الذي ينتشر فيه الفقر فتبيع النساء لحومهن ، ويبيع الرجال رجولتهم ، إنه مجتمع الشراهة والحقد والأمراض النفسية والإنهيارات العصبية ، مجتمع الزُّهري والسيلان والبلاجرا والقراع ، والرجل الذي يقتل أخاه في سبيل الميراث ، أو من أجل حفنة دولارات لأن قانونه الأساسي هو قانون أقصى الربح ، قانون الصراع حتى الموت من أجل الربح .

تلك الرذائل التي يرتكبونها سراً يلصقونها بالسوفييت وبالشعب وبالأيسار وبالوطنيين . . . بكل ما ليس أمريكياً .

إن الوطنية في منظورهم سخف ، ومع ذلك ـ فبعد أن حكم القضاء بإعادة عرض المسرحية علقوا على باب مسرحهم لافتة تقول « صيحة حق مصرية ١٠٠٪ لا شرقية ولا غربية » ـ لكن هذه الصيحة المصرية ١٠٠٪ تنظر إلى الإستشهاد باعتباره سخفاً وتفاهة ، بدأ من أغنية أم البطل التي غنتها شريفة فاضل أيام حرب أكتوبر ـ تشرين الأول ـ ١٩٧٣ ، عندما استشهد ابنها الطيار في الحرب ، والتي يعلق « عبد الودود » عليها بأن الإبن استشهد في شارع الهرم ، سخرية من الأم التي تغني في ملاهي ذلك الشارع السياحي العظيم ، وإرضاء لأحقاد أو منافسات يكنونها لها لا تهمنا في شيء ، لكن السخرية من الإستشهاد لا تستثني حتى حرب أكتوبر ، وهي سخرية تطول المقاومة الفلسطينية وحروب التحرير في شرق أوروبا .

وهذه الصيحة المصرية ١٠٠٪ تنتهي بتخلص مصر من « المستعمرين السوفييت » « والمستعمرين اليساريين والوطنيين » الدخلاء وبقاء الأمريكيين ومن قبلوا مشاركتهم في مشاريعهم الإستثمارية .

ومع ذلك يصرون على أنها كلمة حق مصرية ١٠٠٪ إنها بالقطع ليست شرقية ولا مصرية ولا وطنية ، ولكنها أمريكية ١٠٠٪ !

ولأنهم ميكافيليون بطريقة مقززة ، فلا ضرورة على الإطلاق لأن تناقشهم

بـالمنطق ، إنهم يكـذبون وهم يعلمـون ذلك ويصـرون عليـه ، مـا الفـائـدة في تذكيرهم بأن السوفييت لم يجوعوا مصر ، بل إن العكس هو الذي كـاد يحدث ، وأن الشعوب السوفيتية تعاني من بعض أزمات في إحتياجاتها لكي تساعد حـركة التحرر الوطني ، ما الفائـدة في أن تقول لهم أن الأمـريكان لم يجيئـوا برجـاء وان مصر تعاني ـ بإعترافات رسمية ـ من مشـاكل إقتصادية .

ما الفائدة أن تسألهم :

● أين هذه المساعـدات الأمريكيـة ؟ وأين هذا الـرخاء الـذي تدفق بعـد قدوم الدكتور فروج ؟

● ما الفائدة في مطالبتهم بأن يقدمـوا لك دليـلاً على أن الســوفييت رفعوا السلاح في وجه المصريين عندما طالب هؤلاء بخروج خبرائهم من مصر ؟ .

هؤلاء قـوم فاجـرين يبلغ فجرهم درجـة لا يصدقهـا عقل ، لـذلك فـإن « رئيفة » تطلب من المترجم أن يذكـر الوفـد الفاسكـوني بحادثـة « بحر البقـر » وهكذا يصورون السوفييت بإعتبارهم مسؤولين عن بحر البقر ، ومفهوم بالـطبع أن مسؤوليتهم تنجم من أنهم لم يتصـدوا للقتلة الحقيقيـين ، الذين لم يـذكـرهم أحد بسوء على الإطلاق فلا أحد يذكر « الفـانتوم » ولا « السكـاي هوك » ، ولا أظنان المساعدات التي قدمها ويقدمها الدكتور فروج إلى أسرائيل ، تماماً كما نسوا الميج والسوخوي والسام ٣ والسام ٦ ، كل شيء ! .

إن كل شيء مغلوب ومعكوس في منطقهم :

● الســوفييت هـم الأعـداء ، لم لا ؟ . أليســوا هـم مُصَـدِّري الفــانتـوم لإسرائيل عدونا ، أليسوا هم الذين ساندوها في كل مجال ؟ .

● الأمريكان هم الأصدقاء ، لم لا ؟ أليســوا هم الذين أمـدونا بـالسام ٦ ووقفوا بجانبنا في حرب أكتوبر وصنعوا لنا ولسوريا جسراً جوياً ؟ .

. . . . . ولكن ما لم ننساه ولن ننساه أننا أمتـين ، وأن أصدقـائهم ليسوا أصدقائنا ، وأعداؤهم ليسوا أعدائنا ! .

# ١٣ الديمقراطية.. وايديولوجية الكل في واحد

« . . . فالبرجوازية التي فركت كفيها سروراً قبل عشرين عاماً لأن المؤسسات الليبرالية قد سقطت فخلصتها من أعادئها الطبقيين دون أن تمس حريتها في الإستثمار تفرك اليوم كفيها حبوراً مطالبة بعودة حرية الإستثمار دون عودة هذه المؤسسات » .

بعض الذي يجري على جبهة الفكر ـ وربما كله ـ يدعو للدهشة !

فوسط الحاح ديمقراطي شديد يتغنى بالحرية ويشبب بالديمقراطية ، ويحلم بعالم وردي لا قهر فيه ولا كبت ، تتكرر نغمة واحدة : فالذين يلحون اليوم بالحرية ، يزعمون بأنهم كانوا كذلك طول عمرهم ، أصحاب رأي ظلموا وكُبتوا ومنعوا من تنوير شعب مصر بآرائهم الناضجة التي هي وحدها ـ دون كل الآراء ـ الكفيلة بتحقيق مصالح هذا الشعب . . أمّا أصحاب الآراء المخالفة فهم فاشيون ولا ديمقراطيون ينبغي صيانة الحرية منهم ، بمنعهم من الإدلاء بالرأي أو الكلام في شؤون الوطن ! .

(*) كتب هذا المقال في فبراير ١٩٧٤ ، وكان مقرراً أن ينشر ، في مجلة « الكاتب » القاهرية في مارس ١٩٧٤ ، ولكن الرقابة على الصحف ، وكانت ما تزال مفروضة آنذاك ، إعترضت على نشره ، فظل دون نشر ، حتى رفعت هذه الرقابة ، فنشرته الكاتب في عددها الذي صدر في يوليو ١٩٧٤ . وكان هذا المقال ، أحد البدايات المبكرة لأزمة « الكاتب » ، التي تفجرت بعد ذلك وفي شهر سبتمبر من العام ذاته ، إذ كانت الإستشهادات الواردة به ، تتضمن نقداً لرؤى رسمية كانت شائعة آنذاك ، وتتكرر بإلحاح على أقلام الحلقة الثقافية الضيقة التي كانت تحيط بالأستاذ يوسف السباعي ، وزير الثقافة ، والرئيس الأعلى للهيئة العامة للكتاب ، التي كانت تصدر عنها « مجلة الكاتب » ، وهو ما جعل مفردات من هذه الحلقة تطالب بفرض الرقابة على « الكاتب » .

وأهل اليمين في بلادنا قوم أمرهم عجب ، فهم ينكرون هويتهم ويثورون إذا ما قلت عن أحدهم أنه « يميني » أو « رجعي » أو « محافظ » ويعتبرون ذلك لا أخلاقية ويرفعون شعاراً نصه : لا تُصَنِّفوا الناس فكلنا مصريون . وبهذا يكشفون عن إحساسهم الداخلي بأن اليمينية عاهة ينبغي التبرؤ منها ، كما يكشفون عن مدى إخلاصهم الحقيقي لقضية الديمقراطية ، ذلك أن القول بأننا كلنا مصريون يعني أن تكون كلنا رأي واحد وإتجاه واحد ـ هو رأيهم وإتجاههم بالطبع ـ وبذلك لا نكون ديمقراطيين هي دار المصريين جميعاً ، بمختلف آرائهم وإجتهاداتهم ، ومواقعهم الفكرية والطبقية ، تتيح لهم جميعاً أن يعبروا عما يعتقدون ويدعون الآخرين إلى أفكارهم ، ويدافعون عن مصالحهم الطبقية في مؤسسات ديمقراطية حرة ، لا يحدها قيد سوى الإخلاص لقضية الديمقراطية نفسها . . فالذين يدعون لآرائهم بالمسدسات والقنابل والمؤامرات والإنقلابات العسكرية يعرضون البناء الديمقراطي للخلل ويستخدمون أساليب فاشية ، والذين يستعدون السلطة على من يختلفون معهم في الرأي ، لا يختلفون عمن يفتقدون لأبسط تقاليد الحوار العلمي ويندفعون إلى مباذل التشهير الشخصي ، وكل هؤلاء ليسوا مخلصين لقضية الديمقراطية مهما قالوا أو فعلوا .

ومصر حيث هي دار المصريين جميعاً ـ هي في المنظور الديمقراطي ـ قطر من أقطار وطن عربي ، ترتبط معه بالوجدان والمصلحة ، ومع الإطار القطري الذي يضم ـ كل أهلها ـ والقومي الذي يضمها مع عالمها العربي ـ فإن مظاهر التنوع والإختلاف داخل هذا الإطار موجودة بكثرة ، إن المصريين يتمايزون طبقياً : فهناك البرجوازيون بمختلف شرائحهم : هؤلاء الذين يشترون قوة العمل ، وهناك العمال بمختلف شرائحهم : الذين يبيعون قوة عملهم . وعلى جبهة الفكر هناك الذين يؤمنون بفكر البرجوازية ورؤاها : حرية التملك وحرية الإستثمار وحرية التجارة وحرية إنتقال رؤوس الأموال . وهناك الذين يؤمنون بفكر العمال والفلاحين ويرون الملكية شراً لأنها تتضمن إستغلالاً هو جوهرها ويطالبون ويجْهَدون لإلغائها . وبين هؤلاء وأولئك هناك الراديكاليون الذين يجنحون إلى يسار الليبرالية أو إلى إشتراكية البرجوازية الصغيرة ، فيطالبون بالتدخل للحد من شرور الملكية دون إلغائها، ويعتبرون أن لها وظيفة إجتماعية

يمكن أن تؤديها ويفرقون بين ما يسمونه ملكية مستغلة وأخرى غير مستغلة . والذين يرفعون شعار : لا تصنفوا الناس . كلنا مصريون ، يريدون للمصريين أن يتساووا في المصرية ويرفضون بشراسة أن يتساووا في نصيب عادل من ثروات بلادهم . وعندما نقول أنه لا يمين هناك ولا يسار فمعنى هذا أننا كلنا أغنياء أو كلنا فقراء ، وهو ما لا يستطيعون الزعم بأنه حقيقي .

وما يطلق اليوم على جبهة الفكر من طلقات تظن أنها تستهدف الظروف اللاديمقراطية ، لا تصيب في الواقع إلا صميم الديمقراطية ، ذلك أنها طلقات معسكر واحد من معسكرات الفكر ، لا يهدف بها أتاحة الفرصة لأن يتكلم الكل - تيارات وطبقات - ولكن أن يتكلم هو وحده بزعم أن الآخرين لم يكونوا مخلصين مثله لقضية الديمقراطية ! .

## البرجوازية . . ورايات الديمقراطية :

وخلال الأسابيع التي تلت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، كثر الحديث عن قضايا الديمقراطية في مصر ، وبشكل لم يسبق له مثيل ربما في خلال العشرين عاماً الماضية ، وهذا طبيعي ومنطقي ، إذ الذي لا شك فيه أن الشرائح العليا من الطبقة الوسطى في مجتمعنا ، كانت - وما زالت - تجتهد منذ وقت طويل لتعدل الأبنية الفوقية بما يتلاءم مع مصالحها المتنامية ، ومع ما حققته من تراكم رأسمالي إختزنته في ظروف خوف من أن تتعرض لما تعرضت له زميلات لها بقرارات يوليو ١٩٦١ ، لكن هذا التراكم يدعوها الآن للإستثمار وهذا الإستثمار يجعلها تلح في المطالبة بحمايتها فيشتط بعض منظريها في القول فيتهمون كل ما جرى في العشرين عاماً الماضية بأنه كان ظلماً وظلاماً ، وهي التي إستفادت منه أكثر مما إستفادت أي طبقات أخرى في المجتمع ، ورضيت به رضى لا يجاوزه حد . وربما فُجِعَ كثيرون بهذا التنظير الرديء للرغبة في حماية الإستثمار ، لكن تلك أخلاق البرجوازية المصرية على أي حال . . وتلك قدرتها على التفكير .

ولأن هذا الإلحاح الديمقراطي لا يهم فحسب البرجوازية المصرية الراغبة في الربح ، ولكنه يهم أيضاً مختلف الطبقات الإجتماعية فإن من المفيد دائماً أن

نحـاورها ـ كجـزء من عملية الجـدل الإجتمـاعي ـ فيـما تـدعـو إليـه من شكـل للديمقراطية ، لكي نُوصِّفَ ونفسر جـوهر دعـوتها ونحـدد بالتـالي موقـع جماهـير الشعب ـ العمـال والفلاحـين والبرجـوازيـة الصغيـرة ـ عـلى خـريـطة الإنفـراج الديمقراطي الذي تدعو إليه البرجوازية اليوم وتلح عليه .

ذلك يتحقق إذا ما أستعرضنا التجربة الديمقراطيـة في مصر عبـر السنوات التي صاغت فيها ثـورة يوليـو ١٩٥٢ ملامـح الحلقة الـراهنة من حلقـات الثورة الوطنية الديمقراطية في مصر ، بمنهج ولصالح الطبقـة الوسـطى ، وبقيادة طليعـة عسكرية لها كانت ـ بالقطع ـ أكـثر إدراكاً ووعيـاً بمصالـح الطبقـة على المستـوى التـاريخي أكثر من وعي شـرائح هـذه الطبقـة نفسها ، وهـو ما قـاد بـالتـالي إلى صدامات متتالية بين الطليعة والطبقة ، كانت ذروتـه ذلك الصـدام الحاد الـذي حدث في يوليو ١٩٦١ والذي لم يقطع الصلات تماماً بينهما ، لكنه حفـر أخدوداً من عدم الثقة والخوف يبدو أنه الآن في طريقه للإلتئام .

ومن الملاحظ أن السنوات التي تلت ثورة يوليو ١٩٥٢ مباشرة قد شهـدت ضيقاً شديداً بالمؤسسات الليبراليـة التقليديـة ، أو بذلـك الجانب السيـاسي من الأبنية الفوقية للنظام البرجوازي ، كان من نتيجته إلغاء دستور ١٩٢٣ ، فـإلغاء الأحزاب والجمعيات السياسية ، ثم القضاء على كل السمات الإستقلالية لبعض المؤسسات الليبرالية كالجامعة ، ومجلس الدولة ، والإلتفاف على بعض السلطات ـ دون العصف بها ـ كالقضاء الذي جوبه بمحاكم ذات سلطات خاصة كمحاكم الثورة والشعب والمحاكم العسكـرية ، ثم كـان الصدام مـع الصحف الذي بلغ ذروته في عامي ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ وإنتهى بإلغاء وتصفية كل الصحف ذات الخط السياسي الواضح وبقت في الميدان الصحف المحايدة .

وإنتهى هذا كله بتصفية هذه الأشكال الـديمقراطيـة والعصف بها دون أي إعتـراض من البرجـوازية المصـرية التي كـانت تـطمـح إليـه ، بعـد أن ضـاقت بـالمؤسسات الليبـرالية وعبـرت تقاريـر « إتحاد الصنـاعات » عن هـذا الضيق في الأعوام السابقة على الثورة ساخـطة على عـدم إستقرار الحكم السيـاسي ، وعلى سيـطرة الرؤى الـزراعية عليـه ، ناقـدة الأفق المحـدود لهـذه الـرؤى التي تحبس

أموالها في شراء الأراضي بالإفقار المتزايد للعمال الزراعيين ، من إنكماش سوق المستهلكين ، وتثير قلقاً اجتماعياً يستفز دعوات « الهدم » ويجعل مصر أرضاً ممهدة لما تسميه البرجوازية عادة بالأفكار المستوردة .

ومما زاد من ضيق البرجوازية المصرية بالليبرالية ذلك المدّ الديمقراطي الجارف الذي أطلقت عقالة حكومة الوفد في العامين السابقين على الثورة مباشرة ، والذي دفع إلى الصدارة أفكاراً إجتماعية تخشاها البرجوازية وتخافها ، فقد تزايد الهجوم على توزيع الملكية وإنتشرت الأفكار الداعية إلى إعادة توزيعها وتكاثرت إضرابات العمال وهبات الفلاحين ، وكشفت مأساة حريق القاهرة ـ برغم إحتمالات التآمر فيها ـ عن فقر إجتماعي وصل إلى حد الشراسة الفائقة ، لا يعيبه سوى عفويته ولا وعيه ، وهي عيوب كانت البرجوازية تعي أن إستمرار أي مناخ ديمقراطي كفيل بتلافيها . وأمام هذه الحقائق كلها تنكرت البرجوازية لليبرالية تنكراً سريعاً ، وشيعتها دون أن تذرف دمعة واحدة .

ومنذ بداية حلقاتها الأولى تميزت الثورة البرجوازية في مصر بطابع خاص ، إذ كانت دائماً قصيرة النفس في عدائها للإستعمار ، وفي حدّتها للمطالبة بالسوق ، وهو الأمر الذي إختزل الطابع الحاد لحركة الجماهير الشعبية في النضال الوطني ، بل أن الرغبة في إختزال هذا الطابع العنيف ، كانت سبباً ثانياً لقِصَر نفس البرجوازية التي كانت تسارع دائماً لحل تناقضها مع الإستعمار ، حرصاً على مكاسبها ، ورغبة في طرد الجماهير الشعبية من الحلبة ، خوفاً من أسد ينطلق من قمقم ولا يعود إليه ، إذا ظل طويلاً مطلق السراح . والنتيجة الطبيعية لهذا الموقف المعقد أن الطبقات الشعبية قد قدمت نفسها وقوداً للثورة البرجوازية ، وخرجت من المعركة بأدنى المكاسب . وبينما شهدت ثورات أوروبا البرجوازية مداً ديمقراطياً جارفاً ، على عهد صعود البرجوازية للسلطة مكن الطبقات الشعبية من الحصول على حقوق ديمقراطية ، أهمها حق التنظيم المستقل إقتصادياً وسياسياً ، ثمناً متواضعاً ـ ولكنه هام ـ لدمائها التي كانت وقود الثورة ، ولتضحياتها التي كانت السلم الذي صعدت فوقه البرجوازية الى السلطة ، بينما حدث هذا في أوروبا ، فإن ما حدث في مصر كان شيئاً مختلفاً ،

إذ لم تحصـل الطبقـات الشعبية عـلى ثمن يتنـاسب مـع تضحيـاتهـا ، فـظل حق التنظيم النقابي غـير معترف بـه ألى عام ١٩٤٣ ، ورفض حق التنـظيم السياسي بشراسة فائقة عند صياغة دستور ١٩٢٣ بالإضافـات الغريبـة التي ألحقت بحَجْز مـواد حريـة الصحافـة والإجتماع والتي تصـادر هذا الحق حـرصاً عـلى ما سمي بـ « وقاية النظام الإجتماعي » !! .

وإذن فإن اخلاص البرجوازية المصريـة لقضية الـديمقراطيـة ـ في مفهومهـا المثالي الذي تصوغه الفرضيات الليبرالية ـ مشكـوك فيه منـذ ميلادهـا وليس بعد نموها ، ذلـك أن الثورات البـرجـوازيـة التقليـديــة ـ أوروبـا ـ لم تصل إلى التنكر لليبرالية ، إلا في مراحل تالية لصعودها وتمكنها ونموها ، وبرغم أن الواقع الإجتماعي والسياسي في مصر ، قد فرض شيئاً مختلفاً نتيجة للتآمر الإستعماري الرجعي الذي حاول باستمرار إقصـاء الشـرائح الأكـثر وطنية وليبـرالية ـ والتي تمثلت سيـاسياً في حـزب « **الوفـد** » ـ عن السلطة ، الأمر الـذي أتاح للجمـاهير الشعبية حرية أكثر للحـركة في ظـل التحالف مـع هذه الشـرائح ، إلا أن هـذا التحـالف ظل ذيليـة مستمرة نتيجـة لأن الطبقـات الشعبية لم تنفصـل بكيـانـات سياسية مستقلة .

ولأن ما يهم البرجـوازية أصـلاً من الحريـات الليبراليـة هو حـرية التملك والإستثمار ، فإن سقوط كل الأبنية الديمقراطية التقليدية في مصـر عام ١٩٥٤ لم يـزعجهـا ، بـل ارتـاحت لـه كـل الإرتيـاح ، فهـو لم يهـدد عـلاقـات الإنتـاج الرأسمالية ، بل كان حافزاً لنموها بالهجوم على عدوين شرسين لها أقواهما بقـايا العـلاقات الإقـطاعية التي كـانت تحول دون إنسيـاب رأس المـال في الإستغـلال الصناعي ، وأخطرهما تمردات الطبقات الشعبية التي كانت تحاول انتزاع حقـوقها الديمقراطيـة . وتواكب مـع هذه التصفيـة للديمقراطيـة السياسيـة ، خطوة عـلى طريق تصفية وتحطيم علاقات الإنتاج الإقطاعية بقانون الإصلاح الزراعي الأول الذي لم يتح فحسب للشرائح الصناعية من البرجوازية أن تجر الفائض من الريع الـزراعي إلى الإستثمار في الصنـاعة ـ وهـو ما كـانْ إتحاد الصنـاعات يلح عليـه إلحاحاً شديداً في الأعوام السابقة على الثورة ـ ولكنه أتاح أيضاً التوسع في قـاعدة

مستهلكي الإنتاج الرأسمالي وبشر بتوسع وإزدهار وأبعد شبح الفقر وما يستتبعه من دعوات « للهدم » .

وعلى عكس تساهلها وارتياحها للتخلص من الأبنية الديمقراطية في السياسة ، فإن البرجوازية كانت شديدة التنمر والحساسية تجاه أي محاولة للتدخل في حرية الإستثمار حتى ولو كان ذلك لصالحها ، ففي عام ١٩٥٤ صدر الكتاب السنوي لإتحاد الصناعات معبراً عن رؤى مثل هذه ، فقد طالب بزيادة الرسوم على الواردات وتخفيض الضرائب على الإنتاج الصناعي ، وشكا من نقص القوة الشرائية ، وطالب بإعادة النظر في التشريعات القائمة لتهيئة الجو الصالح للإستثمار الفردي وتخفيض أسعار الخامات ، وشكا من « التفاوت العريض بين نمو الإستثمار وزيادة السكان » ورحب بإتجاه الحكومة لرصد ٣٥ مليوناً من الجنيهات للقيام ببعض المشروعات الإستثمارية الجديدة ، ونصح بالعمل على ترغيب الأفراد ، وهم في رأيه الذين يملكون مفتاح الموقف في إقتفاء أثرها . وبرغم أن هذه الطلبات كلها كانت محاولة لجر الدولة لدعم الإستغلال الرأسمالي ، فإن « نشرة البنك الأهلي » عبرت عن قلق شديد من دعوة الحكومة للتدخل في الحربة الإقتصادية ، وعلقت على ذلك قائلة « هذا أمر يدعو للرثاء حقاً ، فلو كان رجال الصناعة يفضلون العيش في جو من الرعاية الحكومية المستمرة ـ كما تعيش النباتات غير الإقليمية في بيوت من الزجاج ـ فإن من الصعب أن يتكهن المرء متى سيتاح للصناعة أن تواجه الظروف التي تعيش فيها الصناعة الفردية الحرة » ( المجلد ٧ ـ العدد الأول ـ ١٩٥٤ ـ ص ٣ ، ٤ ) .

فيما تلا ذلك من سنوات ، وخاصة في أعقاب حرب السويس ، كانت الحريات الديمقراطية على الأسس الليبرالية تتعرض لتعديل يتنافى مع هذه الأسس ، فقد إنتهت فترة الإنتقال بصيغة سياسية لا تنتمي في شيء إلى الليبرالية ، ومع ذلك فإن البرجوازية لم تعترض ولم تضق ، كان كل همها هو الحصول على ثمار الحرب لحسابها فعندما مصرت البنوك الأجنبية والإستثمارات الإنجليزية والفرنسية وأنشئت المؤسسة الإقتصادية ألحت البرجوازية في المطالبة بنقل ملكية الأجانب إليها بدلاً من نقلها إلى ملكية الدولة ممثلة في هذه

المؤسسة ، وهو ما دفع المشرفين عليها إلى التصريح بأن المؤسسة لا تنوي أن تستمر ولكنها تدير مشروعات إقتصادية إدارة رشيدة وبشكل مؤقت وسجلت نشرة بنك مصر بارتياح أن « المؤسسة لن تحتفظ بأسهم الشركات التي تؤسسها بل بمجرد تيسير سبل النجاح لها تطرح أسهمها للبيع في السوق » ( السنة الثانية ـ العدد ١ ـ مارس ١٩٥٧ ـ ص ٨ ) .

كانت البرجوازية تنمو بلا ليبرالية سياسية ، دون أن تضيق أو تشكو مما تصفه اليوم بأنه كان مرحلة ظلم وإظلام ، وبسبب ظروف نشأتها المحاصرة لجأت إلى أقل المجالات تعرضاً للأخطار كالتجارة والمقاولات والإسكان ، وبرغم ذلك إزداد نصيب الرأسمالية الكبيرة من الفائض الإقتصادي ، فارتفع نصيبها من إجمالي القيمة المضافة في الصناعة من ٥٧ ٪ عام ١٩٥٢ إلى ٦٣٪ عام ١٩٥٦ إلى ٦٧٪ عام ١٩٥٩ وبلغت الأرباح التي حققتها الشركات المساهمة سنة ١٩٥٨ / ١٩٥٩ ما قيمته ٤٤,٢ مليون جنيه بمعدل ٣٥٪ من رأس المال .

ويبدو أنه كان ضرورياً في تلك الفترة من نمو البرجوازية أن تنمو بلا هذه الليبرالية ، وعلى العكس مما يروجونه بإلحاح مرضى هذه الأيام فإن منظري البرجوازية هم الذين صاغوا الأسس العامة لنظرية الحريات كما هي فاعلة إلى لحظتنا الراهنة وقدموها لبقية الطبقات موشاة بمنطق محكم ولكنه مزيف ، فإذا كان ما مضى ظلماً وظلاماً فإن الضحية بالقطع لم تكن البرجوازية ، كما أن الجاني بالتأكيد لم يكن جماهير الشعب ! .

## إيديولوجية الكل في واحد :

وجوهر نظرية الحريات الديمقراطية كما صاغتها البرجوازية المصرية في حلقتها التي ما زالت ممتدة ، هو نفي قوانين التناقض الإجتماعي والسعي إلى عالم من الوحدة لا يختلف في بنائه عن عالم الوحدة اللاهوتي ، ولا جدال في أن هذه النظرية كانت الوحيدة التي تحقق للبرجوازية المصرية في الخمسينيات والستينيات مصالحها ، فقد كان على الشرائح الصناعية من هذه البرجوازية ـ وهي قلب الطبقة المحرك ـ أن تشق الطريق للطبقة ككل وسط نوعين من

الأشواك : تلك التي يلقيها أعداؤها من الإمبرياليين في سبيلها بجهدهم المستمر للعودة بالسوق المصرية إلى أسار التبعيـة ، وتلك التي تنبتها الإشتـراكية العـالمية في قلوب أعدائها الطبقيين .

في هذا المناخ القاسي شقت البرجوازية المصرية طريقها بسـلاحها الجـديد والجيد حقاً ، وبإقتدار يدعو للعجب والإعجاب عملت بدأب على ألغاء فـاعلية الصراع الطبقي ، وذلك بأغراق الشرائح الإجتماعية التي يهمها هذا القانـون في طوفان يفقدها الوعي به . ولأن هذا القانون ليس قانوناً طبيعياً فإن الوعي به هو العامل الحـاسم في تحقيق فاعليتـه ، وإغراق أصحـاب المصلحة في تحقيقـه تحت ركـام من الإجتهـاد العقـلي الشبيـه بعمليـات غسـل المـخ ، كفيـل بتعـطيـل فاعليته ![1] .

وكمجـرد أمثلة يمكننا أن نـرصد مجمـوعـة من الأفكـار وأشكـال التنـظيم

(١) في الفترة بين إعتراض الرقابة على هذا المقال ونشره في الكاتب ، نشر في جريدة « بيروت » البيروتيـة ، على سبعة مقالات ، بدأت في ١٩ مايو ١٩٧٤ ، وكان النص المنشور في « بيروت » أحـد موضـوعات التحقيق معي ، ضمن أول وجبة من الصحفيين المقيمين في الداخل ، تقدم للتحقيق أمام المدعي الإشتراكي وقد سألني المحقق ـ وهو الأستاذ محمد توفيق الحداد ـ حول هذه الفقرة ، قائلاً :

ـ هـل تعتقد أن إزكـاء الوعي بقـانون الصـراع الـطبقي بـين طبقـات المجتمـع المصـري ضـروري لتحقيق الإشتراكية ؟ .

وقد أجبته : الدستور القائم والقانون ، يحددان حقوقاً وواجبات للمواطن المصري ، والدفـاع عن المصالـح الطبقية حق من حقوق هذا المواطن بموجب الدستور ، ومعترف بها قانونيـاً ، والقول بالوعي يعني حـرية التعبير الديمقراطي السـلمي عن مصالح كل الأفراد ، وكل الطبقات .

وعاد المحقق ليسألني : هل تحقيق الإشتراكية الوارد الإشارة إليها في مقالك يستتبع قيام صراع طبقي وجدل إجتماعي ؟ .

وقد أجبته : الخط العام للمقال ، لا يتحدث في الواقـع عن تحقيق الإشتراكيـة ، ولكن عن الديمقـراطية ، ويعتبرها شرطاً أساسياً لأي تقدم في مصر » .

وكنت قد إعترضت في بداية التحقيق ، على ما يسمى ببدعة التحقيق السياسي ، التي كانت أساس تحويلنا إلى المدعي الإشتراكي . وأعلنت أن أي تحقيق ـ هو أستجواب ، والإستجواب هو إتهام ، وعلى ذلك فلن أجيب إلا على الوقائع التي تستخدم للتدليل على أن هناك تهمة ما ، وقد أربك هذا المحقق ، الذي كان قد أعد أسئلته ، بحيث تتضمن إستفهـاماً حـول عقيدتي الفكـرية ، وآرائي السيـاسية . ودارت بيننـا محـاورة مجهـدة ، ظللت مصراً خلالها على موقفي ، وهو ألا اجيب على أي سؤل بشأن آرائي ومعتقداتي ، لأن ذلك يعني قبولي لمبدأ أرفضه ، وإهدار لحق دستوري أتمسك به ، هو حقي في أن أعتقد ما أشاء وأتبنى ما يعن لي من آراء وكان المحقق متعاطفاً مع وجهة نظري ، ولكنه كان مقيداً بالتـوجيهات العـامة التي حـددها جهـاز

والممارسات التي حققت بها البرجوازية هذا الهدف فيما يلي :

● فهناك من الأفكار ذلك الحرص على معاينة الغرائز الفطرية للطبقات المستغلة ـ بفتح الغين ـ وأضفاء هالات القداسة على هذه الغرائز . أن الوطن مثلاً يتحول إلى مفهوم مجرد تماماً ، فالمصرية أو العروبة ، وثن يستلب من الإنسان أي قدرة على مناقشة أوضاعه ـ إن عليه بحسب المفهوم البرجوازي الذي يُقَدَّم له ـ أن يغترب في هذا الوطن ، ومن هنا أصبحت المطالبات الطبقية من المحرمات على المستغلين بينما كان الذين يستغلونهم لا يلتزمون بهذا القيد . وإنسحبت هذه القداسة على حائزي الأدوار السياسية ، فعلى الرغم من أن قليلاً منهم من يجيء بإختيار شعبي ، فإن معاونيهم يزعمون لأنفسهم تمثيل الثقة الجماهيرية ، ومنظريهم يزعمون أنهم يعبرون عن رأي الشعب ، ويفترض هؤلاء وأولئك بأن من لا يرضى عنهم أو ينقدهم هو خائن للوطن .

● والبناء العام للمجتمع يقوم على إفتراض وحدة متعسفة تمثل إنتكاسة للأفكار الليبرالية ولا تنتقل بالقطع إلى الأوضاع التي تهيئها الأفكار المناقضة لليبرالية أو التي تتجاوزها من أمامها ، فالسلطات الثلاث التي يقول بها الفكر الليبرالي ـ التنفيذية والتشريعية والقضائية ـ تندمج في مقولة لويس السادس عشر

---

= المدعي العام الإشتراكي للتحقيق معنا ، وكنا سبعة صحفيين وكتاب هم ( محمد حسنين هيكل ومحمد سيد احمد وأحمد حمروش وصلاح عيسى واحمد فؤاد نجم وفريدة النقاش وحسين فهمي ) ، وقد إضطر المحقق لتأجيل التحقيق معي إلى اليوم التالي ( ١٩٧٨/٦/٢٧ ) ، حيث حاول ، أن يستخدم فقرات من المقالات التي قدمتها أجهزة الأمن كأدلة إتهام ، لكي يقودني إلى إجابة على أسئلته عن معتقداتي وآرائي . وقد وجدت أنني قلت في محضر التحقيق معي إستطراداً في الإجابة التي ذكرتها آنفاً ، ما يلي بالنص « وأنا ملتزم بعدم الإجابة في أي إستجواب على أية أسئلة تتعلق برأيي السياسي أو عقيدتي . . وإنما أرد على وقائع معينة » . وأذكر أن المحقق حاول أن يستفزني فذكر لي أن كل الذين مثلوا للتحقيق معه ، قد أجابوا على الأسئلة ، ولم يقدموا إعتراضاً كالذي قدمته ، وأنهم كانوا شجعاناً في الدفاع عن آرائهم ، وقد أجبته بإقتضاب : كل شيخ وله طريقة . وحين قال لي على سبيل المناوشة : ألا تدعو أحداً لآرائك ؟ . هل ترفض أن تقنعني بصوابها وأن تناقشني فيها . قلت له : لو أغلقت محضرك الرسمي . . وقبلت دعوتي إلى فنجان قهوة على المقهى المواجه لمكتبك ، فإن باستطاعتي أن أناقشك في كل شيء . ولكن المشكلة أنك تستجوبني أي تتهمني ، وأنا لا أقبل أن تكون آرائي أو معتقداتي موضوع اتهام ، لأنني أتمسك بالنص الدستوري ، الذي يصون حرية الرأي والعقيدة ويكفلها لكل المصريين .

« أنا الدولة » . وكل الطبقات تصبح طبقة واحدة ، وكل الأفكار تصبح فكرة واحدة . وكل المنظمات الجماهيرية تصبح منظمة واحدة . وهذا العالم المتوحد ، لا يتوحد على أساس برنامج متفق عليه ، أو حد أدنى مشترك للعمل، ولكنه يلتحم إعتسافاً على قاعدة نفي الطبقات الأخرى لتصبح البرجوازية هي التي فوضت للتعبير عن الكل ، ويصبح فكرها التلفيقي هو إيديولوجية الجميع . وبحذق شديد رُسمت الخطط ليتحول التحالف بين الطبقات حول هدف العداء للإستعمار وإستقلال السوق عن أي تبعية ، إلى ذيلية مستمرة تتجاوز اللقاء حول هدف واحد ومؤقت إلى تبعية دائمة وحول كل الأهداف من منظور أهداف البرجوازية ، لذلك تزايد الإلحاح ليفقد كل إنسان هويته الذاتية والطبقية ، ويغترب إلى أفكار كلية كالقومية العربية أو الوطن . وتحددت المواقف من تيارات الفكر حسب مصالح البرجوازية ، في أواخر الخمسينيات إنطلق منظورها ـ الديمقراطيون بشدة هذه الأيام !! ـ يهجمون على اليسار وهم فخورون بيمينيتهم ، يزدرون اليسارية كل الإزدراء ويفترون عليها بجهلهم وجاهليتهم ، وفي أواسط الستينيات خلعوا ببساطة أرديتهم اليمينية وداروا أصولهم مؤكدين أنهم يساريون من نسل يساريين وأن جدهم الأعلى كان ماركس . وتحدث مفكرو البنار ـ بسطحية نادرة ـ عن تأميم الصراع الطبقي ، وعن تحقيق الإشتراكية لا بفعل قوانين الجدل الإجتماعي ولكن عن طريق الإلهام الذي يهبط على القمة فيحل كل شيء ، وتبادلوا القبلات مع جلاديهم ، وكرز الإثنان عالم غياب الحدود بين الأشياء . عالم الكل في واحد . الواحد هنا هو البرجوازية ! .

● بمقتضى قوانين هذا العالم فإن المنظمات السياسية لم تعد منابر لتجميع طبقي أو فكري ، ولكن مباني فخمة فقط ، لا ينضم إليها الراغبون في العمل العام ، ولكن الموظفين الذين يخشون من تأخير علاواتهم ، ويفخر محافظ سابق لإحدى محافظات وسط الدلتا أنه ضم إلى تنظيم ما ، أكبر عدد ممن إنضموا إليه في محافظات القطر الأخرى[1] إنها منظمات لإلغاء الهوية ، فعلى كل من له

---

(١) هو « إسماعيل فريد» محافظ الدقهلية في فترة تأسيس الإتحاد الإشتراكي العربي ١٩٦٣، وقد ضم إليه أكبر =

« ذات » سياسية أن يسلم بطاقته للبواب ثم ينصرف إلى منزله ، وكل المنظمات الجماهيرية تابعة لمنظمة أم بناؤها يقوم نظرياً على التحالف بين طبقات ، لكن ليس من حق أي فئة أو كيان إجتماعي متميز أن يناقش حلفاءه فيما يتخذونه ضده من إجراءات تضر مصالحه ، إذ المفروض ألا تكون له مصالح أبداً . فالتفكير في المصالح هو قصر نظر وتدنٍّ خلقي من الشعب وإنهيار في الوعي وعدم تقرير لمصالح الوطن العليا التي لا تتضرر أبداً بتخمة الطبقات المرفهة وسفهها وتبذيرها . ويُهدم التنظيم السياسي ويبنى عدة مرات وفي كل مرة يقال أنه حدث خطأ في التطبيق ، ولا يتنبه أحد إلى المفارقة في هذا التبرير المتكرر ، ولا إلى أن الصيغة النظرية قصد بها أن تستلب الوعي بفاعلية قانون الجدل الإجتماعي ، وأنه لم يكن في النية تطبيقها بأي حال من الأحوال .

● في الأساليب السياسية إعتمد أسلوب إغراق العناصر المتمسكة بذاتيتها في طوفان من الكثرة الصامتة ، ودفع الصامتين إلى مركز الصدارة في المواكب أو التظاهرات الشرعية أو الإستفتاءات العامة ، وفي حين يبدو هذا أعلى أشكال الديمقراطية فإن نتيجته العملية هي الموافقة على أشياء متناقضة ، وليس من المتوقع في ظروف تجهيل متعمد وعمليات غسل مخ كلية أن تقول الكثرة الصامتة كلمة صائبة أو أن تعبر فعلاً عن آرائها ومصالحها في قضايا لا تحيط بها تماماً ووسط طوفانٍ من المعلومات الخاطئة أو الناقصة ، أو في مسائل متفرعة قد تقبل بجزء منها وترفض آخر ولكنها مطالبة بأن تأخذ الكل أو ترفض الكل .

تلك بعض الملامح العامة لإيديولوجية الكل في واحد التي حققت للبرجوازية المصرية طموحها في تطوير أدوات الإنتاج طوال عشرين عاماً الماضية ، فقد كفلت لها جهاز دولة قوياً ، بعيداً عن مشاغبات أعدائها الطبقيين ، ومكنتها من إتباع سياسة داخلية وخارجية طورت هذه الأدوات وبنت

---

= عدد من الأعضاء في بقية محافضات الجمهورية . إذ كان يُحَصِّل إشتراكات الإتحاد، من الفلاحين نظير إنهاء معاملاتهم مع الجمعيات التعاونية الزراعية . كما كلف وعاظ المساجد التابعين لمديريات الأوقاف ، بتحصيل الإشتراكات ممن يتلقون هذا الوعظ ، من الفلاحين والفلاحات ، الذين كانوا يدفعون إشتراكات الإتحاد الإشتراكي ويبصمون على إستمارة العضوية ، ظناً منهم ، أن الواعظ يجمع تبرعات لبناء مساجد وزوايا وتقديم مساعدات للفقراء.! .

قلباً صناعياً لا شك في أنه كان أهم المكاسب التي تحققت للوطن ـ بكل طبقاته ـ ومن الظلم البالغ لهذه المرحلة أن يتم التركيز على إيجابيتها بإعتبارها هي السلبيات ، بينما يزداد الإلحاح لإبقاء السلبيات ، كما أنه من الظلم البالغ لجماهير الشعب أن يظل بعض أبنائه المخلصين من المثقفين أسرى التجربة بكل إيجابياتها وسلبياتها ، وأن يدفعهم الهجوم اليميني عليها إلى التمسك بها بكل حذافيرها . وهي محاولة فاشلة بالقطع لأنها تتجاوز الواقع المتحرك والمتغير وتحاول تثبيت التطور . والواقع أن هؤلاء بما يفعلون يتركون مفكري اليمين ينسفون إيجابيات التجربة ويركزون سلبياتها وينفخون الروح في إيديولوجية الكل في واحد التي ما زالت فاعلة إلى الآن .

والواضح على الجبهة الفكرية اليوم أن محاولة تقديم مفهوم جديد للديمقراطية ، ليست إلا تزييناً لنفس الواجهة ، وإستمراراً لنفس الخط الذي كانت تدور فيه طوال هذه الحلقة من حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية ولخدمة نفس المصالح ، وذلك أن البرجوازية المصرية التي إستفادات من تطوير قوى الإنتاج بإيديولوجية الكل في واحد تعود اليوم لتطالب بالإنفتاح في الإقتصاد والإنغلاق عليها في السياسة ، والواقع أن مرحلة الصدام بين الطليعة والطبقة التي بلغت ذروتها في سنوات ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ لم تستطع أن تفك الإرتباط بينهما تماماً ، صحيح أنها كانت فترة المد الإستقلالي للسلطة السياسية وتحررها من أسار ضيق الأفق ومحدودية الرؤية التي يفرضها التعبير السياسي المباشر عن شريحة أو أكثر من الطبقة ، [وهو ما مكن الطليعة من خدمة المصالح الإستراتيجية للطبقة ككل وللتسوية بين كل شرائحها بما يضمن لها معدلا وسطياً من الربح ، يمثل أقصى ما يمكن أن تحصل عليه في ظروف تنمية في مجتمع متخلف ] ، لكن ما كان طبيعياً هو أن تعود الوشائج والصلات بينهما بعد ذلك تدريجياً .

وخلال السنوات العشر التالية حققت الرأسمالية المحلية توسعاً لا شك فيه ، ففي السنوات الأربع بين ٦٣/١٩٦٤ و ٦٦/١٩٦٧ إرتفع إنتاج القطاع الخاص بنسبة ١٣٢,٤٪ بينما لم يرتفع معدل إنتاج القطاع العام عن ١٢١,١٪، وفي

السنوات الثلاث التي تلت النكسة إرتفعت نسبة الزيادة في القيمة المضافة في القطاع الخاص إلى ٣١٠٪ بينما لم تزد القيمة المضافة للقطاع العام عن ١١٨٪ . وجزء من هذا كله يرتبط بعملية نزح القطاع الخاص للقطاع العام ، وهو ما سجلته لجان تقصي الحقائق التي شكلها مجلس الشعب للتحقيق في أسباب خسارة بعض الشركات الصناعية في القطاع العام .

والواقع أن البرجوازية كانت تمارس عمليات إستلاب إقتصادية وسياسية لعرق الطبقات الشعبية ولحريتها السياسية ، وهذا الإستلاب الآن يسعى لتقنين نفسه بالطرق على أبواب حرية الإستثمار بقوة ، ولكنه فيما يبدو يصر على عدم التخلي عن عملية الإستلاب السياسي ، والنغمة السائدة على ألسنة وأقلام مفكري اليمين اليوم هي محاولة تصوير البرجوازية كما لو كانت ضحية لتعسف العمال والفلاحين ، وتصوير الإنتماء الطبقي للسلطة خلال العشرين عاماً الماضية كما لو كان إنتماء لهؤلاء ، وصحيح أن هذه الأعوام العشرين قد قدمت مكاسب متعددة للطبقات الشعبية ، وأنها شهدت ضربات موجعة أحياناً لبعض الشرائح المستثمرة ، لكن هذه المكاسب قد تولدت أساساً من استقلالية الطليعة النسبية عن الطبقة وظلت دائماً هي والضربات في إطار المصالح الإستراتيجية للطبقة ، وقد كان من بينها التقدم الكلي الذي حققته البرجوازية للوطن بكل فئاته ، لكن عملية الإستلاب السياسي كانت دائماً حلقة جوهرية في الموقف لأنها هددت دائماً هذه المكاسب بالنسف .

وينبغي أن نضع في الإعتبار أيضاً أن مفكري اليمين لا يعبرون بالضبط عن مصالح الطبقة ، ولكن عن درجة وعيهم بهذه المصالح ، ذلك أن فترة الإستلاب قد خلقت تدنياً شديداً في الوعي العام ، وربما مما يزيد من لهجة هؤلاء الآن ما تعرضوا له عندما إضطروا إلى التَقِيَّة وإرتداء ثياب اليسارية متصورين أنهم بهذا يحمون أنفسهم ويكسبون من الذيلية التي يتنكرون لها اليوم ويلصقونها بغيرهم . ويضاف إلى هذا كله الإختلاط الشديد بين مصالح شرائح البرجوازية المختلفة ، فهناك لا شك عناصر طفيلية من البرجوازية تفكر في أن تجعل مصر طبعة من هونج كونج ، وهناك شرائح أخرى تهدف إلى حرية أوفر

من الإستثمار مع حماية السوق ككل . . على أن المشترك في مصالح كل الشرائح هو ذلك الإلحاح على إقتصاد حر بلا جدل إجتماعي . . إقتصاد حر بلا حرية سياسية ! .

والإلحاح المستمر على تصوير البرجوازية كما لو كانت ضحية لتعسف العمال والفلاحين ، وتصوير اليمين الفكري كما لو كان ضحية لليسار لا يخدم إلا هذا الهدف ، فنحن نقرأ عن ضحايا الحراسات وعن المعتقلات والسجون والتعذيب ومحاكمات الدجوى ، دون أن يتفضل أحد المتباكين على أولاد الناس الذين فرضت عليهم الحراسة فاضطروا إلى ركوب التاكسيات وإلى التداوي في المستشفيات العامة ( اقرأ الأخبار في ١٠/ ٣/ ١٩٧٤ ) بتذكر أو بالتذكير بالذين ماتوا ويموتون كل يوم ـ طوال العشرين عاماً الماضية ـ في هذه المستشفيات والذين يطردون منها بلا علاج . ودون أن يذكر أحد أن الشيوعيين حوكموا أمام « الدجوى » وحكم عليهم بعشرات السنوات فاستحق لذلك أيامها تحية مفكري اليمين المتباكين اليوم على الديمقراطية ، ودون أن يذكر أحد أن هناك من كتاب اليسار من طردوا من أعمالهم وفصلوا منها ، والغريب أن المعتقلات قد ضمت في فترة الأخوان المسلمين والشيوعيين وعملاء الإستعمار وجواسيسه والإرهابيين وعملاء للمخابرات الإسرائيلية والمتحالفين معها ، كما ضمت أيضا عدداً من أعضاء التنظيم الطليعي ونصف أعضاء اللجنة المركزية الأولى لمنظمة الشباب وأكثر من ١٥٠ من أعضائها وموجهيها ، بينما كان كل هؤلاء الباكين على الديمقراطية أحراراً يأكلون ويشربون ويكسبون ويؤيدون هذا في الصحف .

ويبدو التناقض الواضح على الجبهة الفكرية عندما نقرأ لكاتب يقول أنه « يتخيل العالم بدون طعام وشراب ولا يتخيله بدون حرية الفكر وحرية العقيدة وحرية الضمير » ( التحرير ـ الملحق الأسبوعي لمجلة الثقافة الشهرية ـ ٢٢/ ٢/ ٧٤ ) وبعد أقل من أسبوعين يسارع نفس الكاتب ليقول عن مجلة تختلف معه في الرأي أنها « تمارس دوراً بغيضاً في إفساد حياتنا الفكرية والأدبية وتتصرف كمؤسسة سياسية مستقلة تصدر البيانات وتدين الناس ، وتستخدم الفلول الباقية لمراكز القوى الغاربة التي لا تزال تتلكأ في ساحاتنا الأدبية والفكرية

« التحرير ـ ٨ مارس ١٩٧٤ »[1] إن حرية الفكر والضمير والعقيدة هي حريه الكاتب وحده ، أما من يمارس حرية رأيه غيره ـ بما يختلف معه في الرأي ـ فلا بد من إبلاغ أجهزة الأمن أنه من عملاء مراكز القوى ، وعلى صفحات الصحف . ( راجع أمثلة لهذا أيضاً في التحرير ٧/ ١٢/ ١٩٧٣ وفي الجمهورية ٧/ ٣/ ١٩٧٤ ) ويتزايد الإلحاح الآن في بعض المنابر لتطهير الصحافة وطرد عدد من الكتاب منها بزعم أنهم « أيديولوجيون » وأنهم لا يعبرون عن رأي الشعب ( لمع هذا التيار لفترة في صحيفة « الجمهورية » وفي « المصور » ) ، وهي دعوة تكشف عن مدى إخلاص أصحابها لقضية الديمقراطية ، فضلاً عن السخرية الباطنية التي تشعها الكلمات فلا يوجد كاتب من هؤلاء ولا من غيرهم قد إنتخبه الشعب ، حتى يزعم لنفسه أنه يعبر عن رأيه .

وحتى حرب أكتوبر تجري المحاولات لكي تقع ثمارها كلها في يد البرجوازية ، فبينما يقول الرئيس السادات أن شعب مصر يعيش بالبطاقات ويقف في الطوابير ليحقق جلاء المعتدي عن أراضيه ، يصور البعض روح أكتوبر كما لو كانت بيع القطاع العام ـ وهي القضية التي حسمها الرئيس بخطابه في مؤتمر الطلاب ـ ومن البديهي أن أحداً من السادة البرجوازيين لا يقف في الطوابير ولا يأكل بالبطاقات وأن نصيبه من روح أكتوبر لا يسمح له بإلغاء أنصبة الكل لذلك تعود للظهور مرة أخرى نغمة الإستشهاد في سبيل المجردات ، وليس في سبيل

---

(١) كاتب هذين المقالين هو عبد العزيز دسوقي ، الذي كان أشبه بأركان حرب للأستاذ يوسف السباعي ، وزير الثقافة آنذاك ، فقد رأس في عهده تحرير المجلة الثقافية الوحيدة التي كانت تصدرها الدولة وهي مجلة « الثقافة » . وكانت « التحرير » التي نشرت هذا الكلام ، هي النشاط الوحيد الذي أسفر عنه المؤتمر الذي عقده المثقفون المصريون ، أثناء حرب أكتوبر ، ( راجع الفصل المعنون : صنع في حزيران ـ من هذا الكتاب ) . وكانت الإشارة إلى المجلة التي تمارس دوراً بغيضاً في أفساد الحياة الثقافية ، إشارة إلى مجلة الكاتب ذاتها ، التي كانت ـ كالثقافة والتحرير ـ تصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب ، وهي من الإشارات المبكرة ، التي أكدت بعد ذلك ضيق السباعي بوجود منبر يساري يصدر عن دار النشر المملوكة للدولة ، وقد تفجرت الأزمة في العام نفسه ، وبعد أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ، تم إجلاء اليسار عن الصحافة المصرية بشكل كامل ، فغيرت قيادة روز اليوسف ( عبد الرحمن الشرقاوي وصلاح حافظ ) وأغلقت « الطليعة » .

الأمال . فالذين يقفون في الطوابير ويأكلون بالبطاقات ومات ويموت أبناؤهم في جبهات القتال ، فعلوا ذلك من أجل كل ما هو سريالي وميتافيزيقي في العالم ، لقد ماتوا في سبيل مصر والتراب والأرض والكرامة ، وهذا صحيح تماماً ولكن من منظور مختلف فالكرامة تعني بين ما تعني عدم الوقوف في الطوابير وعدم العصف بالمكاسب ، والأرض عزيزة حيث تضمن للإنسان نصيباً من ثروة وطنه تعادل جهده في تحقيقه ، فالذين ماتوا لم يستهشدوا في سبيل مفاهيم مجردة ، ولكن من أجل آمال محددة ، إن منظري البرجوازية يصدرون للشعب وطناً مجرداً وسيرياليا ويطالبون لأنفسهم بالوطن الحسي . فعلى الشعب أن يعيش بالبطاقات ومن حقهم أن يطالبوا بالقطاع العام .

وحتى العدل يكال له بكيلين . فـ « الإشتراكية أعظم وأرقى من أن يكون سلب المال أسلوباً من أساليب تطبيقها » ( الأهرام ٢٧/ ٢/ ١٩٧٤ ) ، ولكن أحداً لا يقول أن الرأسمالية أرقى من أن يكون سلب العرق وحقوق العمال أسلوباً من أساليب تطبيقها ، لذلك يسود الإلحاح للمطالبة بإعادة الأرض التي كانت تحت الحراسة ، ومع التسليم بأن فرض الحراسات كان أسلوباً خاطئاً ولا علاقة له بالإشتراكية على الإطلاق ، فإن المدهش أن أحداً لا يجتهد للمواءمة بين مطلب رفع الحراسات وبين حماية الفلاحين الذين مُلّكت لهم الأرض أو الزرّاع التي يستأجرونها .

إن الإخلاص لقضية الديمقراطية لا يكون بالحرص على إيديولوجية الكل في واحد . وبصرف النظر عن لا أخلاقية البرجوازية ، التي كسبت من هذه الإيديولوجية وابتدعتها لتحقيق مكاسبها في مرحلة من المراحل ثم تنكرت لها اليوم محاولة إلقاء خطيئتها على عاتق الطبقات الأخرى ، وهو ما يفعله اليمين الفكري الذي كسب من ذيليته للظروف اللاديمقراطية ثم سارع للتنصل من مسؤوليته وإلقائها على عاتق اليسار ، والبرجوازية ـ بمختلف شرائحها ومع وجود تناقض بين هذه الشرائح ـ تحاول اليوم بهذا التنكر أن تكسب في مرحلة جديدة وصل فيها تطور قوى الإنتاج إلى المستوى الذي يفرض تغيير الهياكل السياسية للحكم بالشكل الذي يتيح لها أن تنطلق .

بصرف النظر عن هـذا كله فإن مـا يصدره منـظروها اليـوم من أفكار هـو محاولة لتدعيم نفس الإيديولوجية . إنها تريـد سوقهـا دون وصايـة طليعتها ودون حق غيرها من الطبقات فيها يمكن أن تحقق من مكاسب ، ومع مصادرة حق هذه الطبقات في إبداء رأيها في شؤون الوطن ومشكلاتـه ، أو في الدفاع عن مصـالحها الطبقية الخاصة . لذلك فنحن نلاحظ أن الهياكل الرئيسيـة ـ سياسيـة وفكريـة ـ التي سادت طوال الأعـوام العشرين المـاضية لا تتعـرض لأي نقد حقيقي إلا في جانب واحد هو الرغبة في الإستثمار ، ولا ينبغي أن نأخذ الكلام الكثير عن نقد الظروف اللاديمقراطية مأخذ الجد لأنه في جوهره تكريس لهذه الظروف .

إن الليلة أشبـه بالبـارحة ، فـالبرجـوازية التي فـركت يدهـا سـروراً قبـل عشرين عاماً لأن المؤسسات الليبرالية قد سقطت فخلصتها من أعدائها الطبقيين دون أن تمس حقها في الإستثمار ، تفـرك اليوم كفيهـا حبوراً مـطالبة بعـودة حق الإستثمار دون عودة هذه المؤسسات ، وذلك هو مدى إخلاصهـا لقضية الحـرية وتلك حدود ديمقراطيتها .

فيا هو المدى الذي يمكن أن تنسجم فيه هذه المطالبة الملحـة مع مصلحـة الوطن العليا ؟ ! . بمعنى آخر : أين تلتقي هذه الرغبة مع الهدف المشتـرك لكل الطبقات ، هدف الإستغلال الوطني ؟ ! .

## الإستقلال ليس إسترداداً للأرض فقط :

إن قضية الإستقلال هي مسألة السوق بالدرجة الأولى ، لكن هذه القضية البديهية لا تبدو واضحة بجـلاء أمام منـظري البرجـوازية ، وهـو ما يكشف عن تدني وعيهم العام بمصالح الطبقة التي ندبوا أنفسهم للدفاع عنها ، كما أنه أيضاً يكشف عن الخلط بين أفكار شـرائح البـرجـوازيـة المختلفـة وعـدم تحـددهـا ، والأرجح أن عناصر الرأسمالية الطفيلية تفرز فكراً يجعـل هذه البـديهية تغيب في ركام من الأفكار غير المؤصلة فهي وحدها دون كل شـرائح البـرجوازيـة التي لا تهتم إلا بأن يصبح السوق طبعة أخرى من هونج كونج .

والمعنى البسيط والمباشر لهـذه البديهيـة هو أنـه بقدر حـرصنا عـلى السوق

الوطنية من الوقوع في أسر التبعية بقدر ما يتحقق الإستقلال لإرادتنا السياسية . والعكس ـ بالطبع ـ صحيح . وفي التفاصيل فإن الموقف من قضية السوق هو المقياس الذي يحدد كل شيء ، بدءاً من السياسة الداخلية وإنتهاء بالعلاقات الدولية . إنه هو الذي يحدد الأصدقاء والأعداء في الداخل وفي الخارج وهو المحك الذي نستطيع أن نقيس به أي الممارسات السياسية صحيح وأيها خطأ . .

وإستقلال السوق الوطنية بالحرص عليها من الوقوع في أسر التبعية التي تسعى إليها الإحتكارات الدولية يعني ـ وبالدرجة الأولى ـ تنمية الإقتصاد الوطني وبناء هياكله الرئيسية ـ وهي الصناعة الثقيلة ـ وكفالة تجدد ووفرة الإستثمارات فيه بتكوين تراكم رأسمالي مستمر يؤدي إلى تجديد الإقتصاد الوطني ونموه .

من هنا كانت مسألة السوق هي المسألة المحورية في قضيتنا الوطنية منذ بدايات الحركة الوطنية وما زالت كذلك إلى الآن . فمنذ بدأ تحول الرأسماليات الأوروبية إلى إحتكارات تتلمظ وتسعى لإلتهام الأسواق لتصدر إليها الفائض من رأسمالها ، بدأت الشرائح الرأسمالية الوليدة في بلادنا تسعى للإحتفاظ بسوقها القومية ، وبدأت الحركة الوطنية تتصاعد في حلقات متتابعة مع نمو كل شريحة جديدة من شرائح هذه الرأسمالية ، وتبعاً لدرجات النمو كان الصراع مع الإستعمار يزداد ويتعقد في حركة لولبية ومتصاعدة وخاصة مع ميلاد ونمو الشرائح الصناعية التي تزداد رغبتها في سوقها القومية وبالتالي تزداد حدتها في المطالبة بها .

ومن المؤكد أن ثورة ٢٣ يوليو كانت في هذا الإطار أكثر حلقات ثورتنا الوطنية فاعلية ، وأنها قد أنجزت في هذا الإطار ما عجزت عنه معظم الحلقات السابقة بحكم أنها كانت تعبر عن شرائح أكثر تطوراً وبالتالي أكثر رغبة في السوق وأكثر حدة في المطالبة به ، في إطار التاريخ العام والتكوين الخاص للشرائح البرجوازية التي جاءت تعبيراً عنها . وفي مرحلة ما من نضال ثورة ٢٣ يوليو من أجل الحفاظ على السوق القومية إزدادت الحاجة إلى إستخدام التراكم الرأسمالي لتنمية الإقتصاد الوطني للوقوف أمام مؤامرات الإحتكارات الدولية

لإعادة السوق إلى أسر التبعية فكانت قوانين يوليو سنة ١٩٦١ التي كفلت سيطرة الدولة على منابع التراكم الرأسمالي لتضمن تمويل الإقتصاد الوطني وبناء أسسه الراسخة ، تلك الأسس التي عرفت الرأسمالية عنها وخافتها . فإذا نحينا جانباً من الأخطاء التي نتجت من تطبيق هذا الأسلوب ـ وهي عديدة ـ فسوف نلاحظ أن إغلاق السوق المصرية ومحاولة تنميتها وما نتج عن ذلك من إستقلال الإرادة السياسية كان ضربة قوية لقوى الإستعمار في المنطقة كلها ، وكان عدوان ١٩٦٧ محاولة للرد على هذه الضربة القوية للإستعمار خاصة مع الشعب المستمر الذي مارسته قيادة ثورة يوليو مع القوى الإستعمارية في كل أنحاء المنطقة ، تماماً كما إنتهت محاولة «محمد علي الكبير» لإغلاق السوق المصرية أمام الإحتكارات الأوروبية إلى النتيجة نفسها .

وإذن فنحن لا نستطيع أن نفصل القضايا الراهنة لإستقلالنا الوطني عن قضية الحفاظ على سوقنا القومية ، بمعنى تنميتها وتطويرها ، فالإستقلال ليس إسترداداً للأرض فقط ولكنه أيضاً ـ وأصلاً ـ الحصول على السوق والحرص عليها من الوقوع في أسر التبعية . وقد كان على رأس همومنا قبل ١٩٦٧ ذلك الإنفجار المريع للشرائح الطفيلية في إقتصادنا الوطني ، تلك الشرائح التي لا تنتج ولكنها تربح ، والتي لا تنتهي أنشطتها بإحداث تراكم رأسمالي يعود إلى دورة الإنتاج من جديد على شكل إستثمارات جديدة ، ولكنها تنتهي بأرباح طفيلية تبدد على النهم الإستهلاكي . وقد شاركت هذه الفئات من الرأسمالية الطفيلية في نزح فائض الإنتاج وخاصة في قطاع الدولة وأزعجت كل الحريصين على الإستقلال ـ بمفهومه كتنمية للسوق ـ ومنهم شرائح من الرأسمالية المنتجة التي كانت ترى فيما يحدث تخريباً يضر بمصالحها من ناحية فضلاً عن خطره المريع على الإستقلال الوطني ، وحتى الآن فإن الخطر ما زال قائماً ـ بل وتزايد ـ لكنه لا يعني أبداً أن قطاع الدولة عاجز عن أحداث تنمية في الإقتصاد إذا كفلنا له رقابة شعبية ديمقراطية إفتقدها دائماً وكان ذلك خطأه الجوهري ، ولكن من الخطر المحيق على الإستقلال أن تظل الأمور على ما هي عليه .

ولا شك أن برامج التنمية المحدودة التي إتبعناها فيما عرف بالخطة الأولى ( ١٩٥٩ / ١٩٦٤ ) كانت مثقلة بالعيوب ، ولكن لجوءنا بعد نهاية هذه الخطة

إلى الانكماش في برامج التنمية كان خطأ بالغاً ،ففي ١٩٦٥ جعلنا الخطة سبعية وعلى مرحلتين ثم تواضعت لتصبح مجرد ميزانيات سنوية ، وهو ما أوقعنا في خطأ أكثر فداحة عندما توقفت برامج التنمية بعد عدوان ١٩٦٧ ، وفي ظروفه المعقدة ، فقد غامت علينا من تلك اللحظة الرؤية الصحيحة لمسألة الإستقلال الوطني واهتممنا بالأرض الضائعة ـ وهو إهتمام ضروري وحق ـ ولكن ليس أقل أهمية ألا تضيع السوق، ووسط الإرتباك الذي نتج عن توقف التنمية بزيادة التضخم وببروز الأزمات المتعددة في السلع والخدمات برزت الدعوة الخطيرة إلى تلبية إحتياجات السوق من الإستثمارات من الخارج دون استيعاب للتجربة التاريخية التي تثبت أن ما تسعى إليه الإحتكارات الأمريكية والأوروبية الغربية كان وما يزال ، أن تفتح سوقنا لإستهلاك سلعها المصنعة ولتصدير رأسمالها المالي ، وهو ما يتنافى مع أي محاولة قد نحاولها لتنمية صناعاتنا ولحمايتها جمركياً ، ولذلك فليس غريباً أن تتواضع عروض هذه الإحتكارات في إنشاء بعض المشروعات غير المنتجة كالإسكان ووسائل الترفيه وبعض مشروعات الخدمات وبرؤوس أموال تكفي ـ لو أرادت ـ لتمويل صناعات كبرى .

ومن البديهي أن عناصر الرأسمالية الطفيلية تنسجم مع هذه الرؤية ، وصحيح أن فئات منها قد إنتقلت إلى الإستثمار الخاص بما نزحت وسلبت من فائض قطاع الدولة ، لكن ما بقي منها يسعى إلى تحويل سوقنا الوطني إلى هونج كونج أخرى منتهزاً فرصة الجوع لدى الفئات المرفهة للإستهلاك ومن معطف هذه البقايا تخرج كل الدعوات التي تهدد كل ما بنيناه .

على الجبهة الفكرية فإن الدعوة المُلِحَّة التي تصور الديمقراطية كما لو كانت حق تيار واحد من تيارات الفكر في التعبير عن نفسه ، هي خليط من أفكار شريحتين من شرائح البرجوازية ، الأولى تسعى لإطلاق حرية الاستثمار في حدود حماية السوق من منافسة الإحتكارات الدولية ، والثانية تقود بطفيليتها الوطن إلى مأزق وأخطار . ولا جدال في أن هذا التيار فكرياً يشكل نفس الخطر الذي تشكله تلك العناصر الطفيلية .

إن الديمقراطية هي في الأساس جدل إجتماعي وجدل بين تيارات

الفكر ، لكن هذا الجدل ينبغي أن يقوم على قاعدة وطنية معادية للإستعمار ، وهو ما يعني أن تطلق الحريات الديمقراطية وبلا حدود لكل الطبقات والفئات والتيارات التي تنسجم مصلحتها ورؤاها مع المصالح الوطنية للشعب المصري بمجمل فئاته ، وهو ما يتطلب تحديداً دقيقاً لهذه المصالح ، التي لا خلاف في أنها تشمل بين ما تشمل حماية السوق القومية وتنميتها والعداء للإستعمار والتبعية السياسية والإقتصادية له ، والحفاظ على مجموع المكاسب التي تحققت لجماهير الشعب خلال العشرين عاماً الماضية ، من حيث الأجور وساعات العمل ونشر مظلة التأمينات الإجتماعية والإستمرار في برامج التنمية وتطويرها لتصبح خططاً في طريق الشمول تدريجياً .

تلك ملامح أساسية في أي أرضية مشتركة يمكن أن تضم المصريين - بمختلف شرائحهم وطبقاتهم وتياراتهم - عند الحد الأدنى من اللقاء . لكن ذلك لا يمكن أن يتحقق دون منظور جديد للديمقراطية يتجاوز أيديولوجية الكل في واحد . . ليعترف بأن تنوع المصريين لا ينفي وحدتهم ، وأن هذا التنوع يفترض التعامل معه سياسياً وتنظيمياً وإيديولوجياً من أرضية الإعتراف بالطبقات الإجتماعية ككيانات منفصلة ، ومتصلة ، لكل منها مصالحه ومطامحه الخاصة التي ينبغي أن نكفل لها في كل الأحوال حق التعبير المستقل عن نفسها ، كما أن بينها ما هو مشترك ، ينبغي أن تتحاور لإكتشافه فتحدد بشكل دقيق ما تتفق فيه وما تختلف عليه ليكون لقاؤها بعد ذلك لقاء لذوات سياسية وليس لأفراد عديمي الهوية . . فلنبدأ بالتنوع لنصل إلى الوحدة وليس العكس . . فإذا كانت الوحدة ضرورية فإن التنوع أساس ، ونفي التنوع هو إلغاء للوحدة .

ذلك وحده الذي يحدد مدى إخلاصنا للقضية الديمقراطية ، وهو أيضاً المحك الذي نستطيع أن نقيس به إتجاه الطلقات العديدة التي تطلق اليوم على جبهة الفكر . . هل تستهدف أعداء الديمقراطية أم تستهدف الديمقراطية نفسها .

# ١٤ مستقبل الديمقراطية في مصر

**وقد كان هناك دائماً .. ذلك الحرص على التأكيد بأن كل التنظيمات بلا هوية طبقية**

كانت الديمقراطية ـ وما زالت ـ الحلقة الرئيسية في كل ما يواجه بلادنا من مهام ، انها لا تشكل فحسب ـ وعلى عكس ما يظن البعض ـ حجر الزاوية في قضية تحرير الأرض المحتلة ، لكنها أيضاً الوسيلة الوحيدة لذلك ، والنجاح في صياغة هياكل ديمقراطية حقيقية لا يكفل فقط حماية السوق الوطنية من العودة الى حالة التبعية للسوق الامبريالية ـ وهو ما تلح وتدفع إليه شرائح اجتماعية مؤثرة في مصر الآن ـ بل أن هذه الهياكل الديمقراطية هي الضمان الذي لا بديل له لحماية المكتسبات الاجتماعية المحدودة التي تحققت لجماهير الشعب ، ولتحقيق المزيد منها ، وهي الضمان لانطلاق الحركة الشعبية في إطارها الصحيح فتعود الفاعلية لقانون الجدل الإجتماعي ، إذ تعيه وتمارسه ـ من خلال منظماتها السياسية والنقابية المستقلة ـ جماهير العمال والفلاحين ، فتتحقق الحتمية التاريخية ـ التي يتوهم كثيرون تحقيقها ـ وتتحول مصر الى مجتمع اشتراكي [1] .

والمحك الفعلي لإخلاص كل الذين يجتهدون الان في المسألة الديمقراطية ، هو وعيهم بمصالح الوطن ، ومصالح الطبقات الوطنيه ونجاحهم في استخلاص صيغة ديمقراطية يستطيعون بعد نضالهم من أجل تطبيقها أن

---

(١) نشر هذا المقال في عدد سبتمبر ١٩٧٤ من مجلة « الكاتب » القاهرية وكان نشره ـ هو الذي صعّد الأزمة إلى ذروتها .. على النحو الذي نشير إليه الفصول التالية .

يحيلوا مصر إلى بلد ديمقراطي بالفعل لا بالكلام ، بالممارسة لا بالمؤسسات الفارغة من أي محتوى ، وبين هؤلاء يتميز دور الذين ينـدبون أنفسهم للتعبير عن مصالح العمال والفلاحين ، إذ لو افتقد هؤلاء الوعي بما هو صحيح في هذه المرحلة ، لو تشوشوا بين أفكارهم التلفيقية ومفاهيمهم المغلوطة التي ظلوا يروجون لها سنوات ، منذ فقدوا استقلالهم الايدلوجي في أواسط الستينات ، لو نـزعوا للدفاع عن الخطأ بمزيد من الخطأ ، فإن خيوطا كثيرة سوف تفلت ، ومصالح كثيرة وعزيزة سوف تضيع . . ولو إلى حين.

والقول بأن الديمقراطية كانت وما زالت الحلقة الرئيسية في كل ما يواجه بلادنا من مهام ، قول جديد قديم . . اكتشفه البعض مبكرا منذ بدأت ملامح هذه الحلقة الراهنة من ثورتنا الوطنية ذات الأفق البرجوازي تنضج[1]، وتأخر اكتشاف الآخرين له حتى وقعت نكسة ١٩٦٧ عندما بدأ واضحا للجميع أن الظروف اللاديمقراطية كانت سببا مباشرا للهزيمة العسكرية التي حلت بنا ، والتي ألزمت المد التحرري العربي والمصري بالذات موقف الدفاع ثم البدء بالتراجع البطيء الخطى. على أثر ذلك تزايد الإلحاح الشعبي على ضرورة تعديل هيكل النظام السياسي في مصر، بحيث يسمح بمشاركة كل القوى الوطنية والديمقراطية في اتخاذ القرار السياسي، ويتيح لها أن تكون قطبا فاعلاً في الحركة السياسية، كتعبير عن مشاركة كل الطبقات الوطنية التي تتفق في الأهداف الاستراتيجية لهذه المرحلة ـ في سلطة الحكم . وقد عبر هذا الإلحاح عن نفسه في انتفاضات شعبية

---

(١) يفيد من يرغب في فهم وجهة النظر التي نطرحها في هذا المقال أن يرجع إلى بعض إجتهاداتنا المبكرة حول نفس الفكرة ، ومنها: الثورة بين المسير والمصير ( مجلة الحرية البيروتية ـ سبتمبر ١٩٦٦ ) ـ لماذا سقط الفكر الليبرالي في مصر : ( جريدة المساء القاهرية ـ يوليو ١٩٦٥ ) ، وهناك بعض الإجتهادات الحديثة منها : المنطق الثوري والخائفون من الديمقراطية ( الجمهورية القاهرية ـ يونيو ١٩٧١ ) ـ المنظور الديمقراطي لقضية الوحدة الوطنية في مصر ( دراسات عربية البيروتية ـ فبراير ١٩٧٣ ) ـ طلقات لا تطيش على جبهة الفكر ـ إيديولوجية الكل في واحد ( الكاتب ديسمبر ١٩٧٢ ويوليو ١٩٧٤ ) ـ خريطة فكرية للمستقبل العربي ( قضايا عربية البيروتية ـ مايو ١٩٧٤ ) ثم ثلاث دراسات نشرت في جريدة الثقافة البغدادية بعد حرب أكتوبر هي : المثقف الحزيراني في ضوء شعاع يتيم من تشرين ( فبراير ١٩٧٤ ) ، والمعجزات لا تتكرر ( إبريل ١٩٧٤ ) ، معركة الناصرية والحوار في الدروب المسدودة ( يوليو ١٩٧٤ ) . و « حرية الصحافة وقضية الديمقراطية في مصر » ( إبريل ١٩٧٤ ) .

كانت رموزها تتمثل في الحركة الطلابية في أدوارها المتعاقبة التي بدأت في مارس ١٩٦٨، وتحركات العمال والصحفيين والمثقفين ، وقد انفجرت كلها في مناخ بالغ التعقيد. إذ تناقضت واختلفت الرؤى حول أهمية ذلك بين هذه القوى من جانب ، وبين من كانوا يمارسون ضغطا لكي يبقى النظام السياسي المصري كما هو . كما أن هذه الانتفاضات قد تحركت من مناخ بعدت الشقة بينه وبين تراث النضال الديمقراطي المصري الطويل، فتشوشت اجتهاداتها ذات الأفق البرجوازي الصغير ، وارتبكت بعض خطواتها ، وعجزت عن صياغة منطلقات سليمة وموحدة لنضالها .

وقد ساهم في تعقيد الموقف أن كان هناك وما زال بعض الذين يرون أن مسألة الديمقراطية ليست هي الحلقة الرئيسية في كل ما يواجه بلادنا من مهام ، ويطرحون اجتهادهم في تصور يرى أن بعضا من أرضنا المصرية والعربية ما يزال يرزح تحت عبء الاحتلال، ينبغي أن نعطي له الأولوية ، فاذا ما فتحنا باب الديمقراطية تعددت الآراء واختلفت ، وتصارعت القوى وتناحرت ، وتفتتت الوحدة الوطنية وتناثرت ، واذا أردنا أن ننسب هذا الرأي لأصحابه فانه يصدر في الغالب عن رؤى رسمية ـ أو يحلو لها أن تدعي ذلك ـ ولعله بعض خبرة هذه الحلقة من حلقات ثورتنا الوطنية التي تعودت السلطة فيها أن تحكم بلا رقيب أو مشارك . لكن آخرين ينتمون للفكر الناصري ـ في بعض إجتهاداته التي تياسر ما تطيق فتظل أسيرة الرؤى البرجوازية رغم ذلك ـ وحلفاء لهم من الماركسيين الذين فقدوا استقلالهم الأيديولوجي في أواسط الستينات فتنصروا ما يطيقون ، يقبلون بهذه الفكرة ويروجون لها ، وينظرون إلى الديمقراطية كشر مستطير على تحرير الأرض، ويربطون ـ وهذا هو الأهم ـ بينها وبين ما يسمونه الخطر على الاشتراكية في مصر، ولأن هؤلاء البرجوازيين المتياسرين يظنون أن مهام الثورة الوطنية الديمقراطية قد أنجزت ، وأن مصر عبرت مرحلة الانتقال الى الإشتراكية ـ أو تمر بها ـ فهم يعتبرون المطالبة بالديمقراطية مطلبا لا يصدر إلاّ عن البرجوازية الساعية الى تصفية «الإشتراكية».

ولا أحد ينكر أن التناقض الرئيسي كان ـ ولا يزال ـ بين القوى الوطنية في

مجموعها ، وبين الامبريالية العالمية التي تمثلها الولايات المتحدة الأمريكة كقطب رئيسي ، واسرائيل كشريك وقاعدة لها في المنطقة ، وبرغم ثانوية التناقض مع القوى الاجتماعية السائدة في المجتمع ، فإن التجربة التاريخية تثبت أن العجز عن ربط التناقض الرئيسي بالثانوي قد أفدح خطر هدد قضية التحرر الوطني ، ومنذ ثورة عرابي ـ والى الآن ـ تؤكد هذه التجربة أن سيادة الظروف اللاديمقراطية تؤدي غالباً الى التصرف في القضية الوطنية بشكل يهدد استقلال الوطن. ومن البديهي أن النظر الى القضية الوطنية يختلف بين طبقة وأخرى وتتنوع فيه الإجتهادات ، وأسلوب الحل الذي قد يحقق مصلحة طبقة ما ، قد يحقق الحد الأدنى من مصالح طبقة أخرى ، وربما يضر بمصالحها ومحك صحة اجتهاد هذه الطبقة وتلك في حل القضية الوطنية هو مدى انسجامه مع مصالح بقية الطبقات الوطنية ، وفي المنظور التاريخي فإن جماهير الشعب الكادح هي أكثر الطبقات وطنية وأكثرها حرصا على استقلال الوطن وتحرر أراضيه .

، ومنذ عدوان ١٩٦٧ والرؤى تتنوع تجاه حل قضية الاحتلال الاسرائيلي ، إلى أن استقطبت في تيارين رئيسين .

**● اعتمد أولهما أسلوب حل القضية في اطار الجبهة الامبريالية وبمساعدتها ، حتى أدى هذا الى بعض التنازلات التي يقول بأنها غير جوهرية أو مبدئية . وكان هذا يعني لديه تفصيلياً : استغلال التناقضات الثانوية في الجبهة الامبريالية ، والضغط على هذه الجبهة ككل بالجبهة المعادية لها في الصراع العالمي . وحل ما كان يعتبره «مشاجرات» في المنطقة العربية . وقد اعتمدت وجهة النظر تلك قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كاستراتيجية لها ، وفي العمل العسكري اعتمدت أسلوب الحرب المفاجئة والمحدودة يقوم بها الجيش النظامي وحده . وحققت اجتهادها ذلك بانتصار أكتوبر ١٩٧٣**[١].

---

(١) كانت هذه الفقرة ، هي أول نقد علني في مصر ، لما عرف فيما بعد بالإدراة السياسية لحرب أكتوبر ، وقد إستثمرها بذكاء ، وزير الثقافة ـ آنذاك ـ يوسف السباعي ، ليصعد المواجهة مع أسرة تحرير مجلة « الكاتب » التي نشرت المقال ، وقد أشار فيما بعد ، وعندما تفجرت الأزمة ، بمقال نشره كامل زهيري في الجمهورية (١٨ سبتمبر ١٩٧٤) بعنوان عصا الوزير ، إلى هذا الفقرة ، فاستشهد بها ، وعلق عليها قائلاً بالنص =

. ● عـلى الطرف المنـاقض رأى آخرون أن القضيـة هي جـزء من النضـال العالمي المعادي للامبريالية ، ولذلك ألحوا دائما على ضرورة توثيق العلاقات بهذه الجبهة عربيا ودولياً ، بما يتطلبه ذلك من اعتماد أسلوب الحرب الشعبيـة الطويلة ضد العدو ، واعادة تنظيم الجبهة الداخلية لهذا الغرض.

وحتى هذه اللحظة فإن هذين الإجتهادين لا يزالان مطروحين في السـاحة المصرية والعربية . يعبر كل واحد منهما عن رؤى شرائح اجتماعية محددة . وقد أخذ أولهما ـ الذي اعتمد رسمياً منذ ١٠ يونيو ١٩٦٧ ـ الفرصة لتجريب نفسه ، بينما ما زال الاتجاه الآخر يصـر على سـلامة منهجـه وأسلوبه وان كـان بعيداً عن سـاحة التـأثير الفعـلي . وفي حين بـدا للبعض وهمـا أن الـذين اعتمـدوا رسميـا الأسلوب الأول يمارسونه كتكتيك مرحلي ، ودللوا على ذلك بالوقت الذي طرحت فيـه اجتهادات مثـل «المقاومـة الشعبية» و « لجـان المواطنـين من أجل المعـركـة » و « الجيش الشعبي » وكثر الحديث حـولها ، لكن وهم هؤلاء قـد تبدد إذ ظلت هذه المنظمـات مجرد مبـان ورقية ، وتـأكد أن مـا كان معتمـداً رسمياً منـذ لحظة الهـزيمة كـان الإجتهاد الأول ، وأن البـرجوازيـة المصـريـة ألت مخلصـة لتـراثهـا التـاريخي منذ أول حلقـاتهـا ، وهـو أن تحـل القضيـة الـوطنيـة في اطـار الجبهـة

---

= « وأنـا أرى وأحتكم في هذا إلى الشعب المصري . إن هذه محاولة لتـدمير كـل ما بذلـه الشعب المصرى والجيش المصري من أجل تحقيق إنتصار إستعدنا به كرامتنا ،وإكدنا به قدرتنا ، وعبرنا بـه اهر ـة والياس، وإن الإنـتـصـار لم يكـن أبـداً تحـقيـقـاً لحـل إمـبـريـالي، وإنمـا هـو تحـقيـق لأصـالـة شـعـب وقدرة جيش وشجاعة قائد ، وأن عبور أكتوبر الذي ضحينا فيه بدماء شهدائنا الأبرار ، ورفعنا رأسنا بـه أمام العالم كله . . أيمكن أن يحاول أحد إعتباره تحقيقا لحل إمبريالي . . إن محاولة تشويه إنتصار ٦ أكتوبر هو تشويه لوجه مصر ولوجه العرب ، وإنكار لكل ما قام بـه أبناؤنـا الأمجاد ، ونتيجة لإيمانهم بربهم وبقيمهم الخالدة . وأنا لا أعتبر الخلاف بيني وبين صـاحب المقال ورئيس التحـرير خـلافاً شخصيـا . ولكنه خـلاف وطني ، لأن إنتصـار ٦ اكتوبـر الذى عـبر الموازين في المنطقـة بـل وفي العـالم لا يحتمـل أن يقـول عنـه مصري ولا عربي أنه جاء تحقيقاً للأسلوب الإمبريالي . وإذا كنت كمـواطن إعتبر هـذا الإتجاه إنحـرافاً عن الخط الوطني ، فإني اعتبر كوزير تصدر المجلة عن وزارتـه مسؤولاً عن نشر هـذا الإنحراف، وإن من حقي أن أضـع الضمانـات لعدم تكـراره ، وأن رئيس التحرير بنشره لهـذا الإنحراف لا يشكـل ضمـانـا لعـدم تكـراره ، وأن من حقي أن أضع أي عنصر يمكن أن ينبه إلى الإنحـراف قبـل وقـوعـه حتى يمكن منـاقشـة صاحبه فيه ( الحقيقة في موضوع مجلة الكاتب بقلم يوسف الـسـباعي ـ الجمهوريـة القاهـرية في ٢٢ سبتمبـر ١٩٧٤ ) . وقد رددت على الوزير في ٢٤ سبتمبر بمقال عنوانه « دع مائة زهرة تتفتح ولو أدمتك أشواكها » .

الامبريالية [1]

**وإذن فإن الذين يتصورون أن الديمقراطية خطر على الإستقلال لا يفعلون أكثر من أن يدعموا هذا الإجتهاد الذي قد تكون لهم عليه تحفظات ، يجهدون للتعبير عنها فتعجزهم وسائل التعبير في مجتمع يفتقد للديمقراطية الحقيقية ، ويظلون معدودين كأفراد ، لأنهم يفقدون لمنظماتهم الديمقراطية المستقلة ، فيخرم اجتهادهم بذلك من أن يطرح نفسه على الساحة السياسية ، برغم أنه قد يكون الأسلم أو الأصح أو المقبول شعبياً .**

والقول بأن الديمقراطية تفتح الباب للصراع والشقاق ، وتلهى الوطن عن مهام التحرير ، قول يتجاهل واقع بلادنا منذ الهزيمة ، ذلك أن أشكال الصراع المتدنية لم تتوقف ، وبينما يكون الصراع الديمقراطي السياسي شكلا راقيا ، فان ظروف غياب الديمقراطية قد طرحت العديد من الصراعات المدمرة ، وولد الكبت السياسي والاجتماعي أشكالاً من الشقاق الهابط،أبرز أمثلته ، وأقربها الفتنة الطائفية التي شهدتها بلادنا في صيف ١٩٧٢ .

ولا يبقى من الهجوم «المتياسر» على الديمقراطية سوى القول بأنها تقضي على إشتراكية تحققت، وتتيح للبرجوازية التي «سقطت» أن تعود لتعمل في الساحة السياسية ، وهو قول لا يصدر إلا عن قوم إما أنهم لا يقرأون الاحصاءات الرسمية التي توصف البنيان الطبقي في بلادنا[2]، أو أنهم ـ وهو الأرجح ـ يتحدثون عن اشتراكية أخرى غير تلك التي يتحدث عنها الاشتراكيون العلميون ، فيعتمدون الاصلاح الاجتماعي ورأسمالية الدولية كمرادفين للإشتراكية . وإذا كان من حق أي انسان أن يقبل من الأفكار ما يشاء، فان من واجبه أن يعي في أي مكان يقف، وبعض فضل الديمقراطية أنها تنقذنا من ذلك التداخل بين الأيديولوجيات ، وتعيد لكل منها نقاءها ، فما أكثر الناصريين

---

(١) راجع دراستنا « البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة » ( دراسات عربية ـ يوليو ١٩٧٢ ) ـ صدرت هذه الدراسة فيما بعد في كتاب بذات العنوان .

(٢) أشرنا إحصائياً إلى بعض هذه الظواهر في مقالنا إيديولوجية الكل في واحد . وهنا دراسة لنا في طريقها للنشر تغطي هذه النقطة بعنوان : البرجوازية الكبيرة وثورة ٢٣ يوليو .

الذين يظنون أنفسهم ـ أو يظنهم الناس ـ ماركسيين ، وما أكثر الماركسيين الذين يغفلون عن أنهم قد أصبحوا ميثاقيين منذ قبلوا مقولة المجموعة الاشتراكية في القمة ، وقبلوا بالتنازل عن استقلالهم جريا وراء السراب الذي أسموه وحده القوى الاشتراكية ، فلا هم احتفظوا بالاستقلال ولا هم وصلوا الى الوحدة . وما أكثر اليمينيين الذين يعلنون أنهم اشتراكيين ويتحفظون بأن اشتراكيتهم تنبع من ظروفنا ، يسمونها أحياناً اشتراكية عربية، ومرة اسلامية ، ونحت لها زعيم من بلاد الرافدين يوما مصطلح «الإشتراكية الرشيدة» وهؤلاء الاشتراكيون لا همّ لهم إلا الهجوم على الاشتراكيات المستوردة ، تلك التي تعادى الاسلام وتنشر الإلحاد ، وتتنافى مع الطابع القومي لحضارتنا ، فاذا سألت هؤلاء الإشتراكيين ـ الذين لا يستوردون شيئاً ـ عن موقفهم من الملكية الفردية ، أهم معها أم ضدها، تبينت موقفهم الحقيقي، فهم لا يغضبون للدين ، ولا للطابع القومي ولكنهم يخافون على حق التملك ويدافعون عن قانون الربح ، ولاختلال منطقهم فانهم يعجزون حتى عن اكتشاف أن الحماس لحق التملك هو الآخر مبادىء مستوردة ، ومن ذات الغرب الأوروبي[١]!

ولقد أدى هذا التشوش البالغ الى تداخل المسائل، إذ فقدت كل الأيديولوجيات استقلالها ، وتقنعت كلها بالاجتهادات الرسمية يحاولون أن يأولوا الميثاق فيجدونه مطواعا بين أيديهم ، فهو حمال أوجه ، يرضى به أقصى اليمين ويقبله أقصى اليسار ، والكل شراح ومفسرون لا أصحاب رأي أو موقف، والذين أصدروه يطبقونه كما قصدوا له أن يطبق، فإذا خذل التطبيق اليسار أو أغضب اليمين اعتذروا لهم بأن هذا خطأ المطبقين. ومن هنا كان طبيعياً أن يظن البعض أن التحول الاشتراكي قد انجز ، فيعمون حتى عن اكتشاف التناقض الصارخ بين الأبنية الفوقية للمجتمع ، وأبنيته التحتية[٢]، والتناقض الصارخ

---

(١) من الظواهر الفكرية البارزة الآن أن معظم الذين يدعون للأخذ بالشريعة الإسلامية والعودة إليها يركزون بشكل واضح على أن الإسلام ضد التأميم والإستيلاء على الأموال بالقوة ومع حرية الإستثمار ـ راجع على سبيل المثال أعداد مجلة الإعتصام التي تصدرها الجمعية الشرعية ومعظم الدوريات الدينية التي تصدر في مصر .

(٢) من أمثلته طوال العشرين عاماً الماضية أن المؤسسات « السياسية الإشتراكية » كانت تضم أعتى أعداء =

داخـل كل بنـاء من هذين عـلى حدة . وبينـما تزحف أفكـار الأقطاع كـالوبـاء، وتتراجع العلمانية والزمنية ، وتسود الدعوى الى الثيوقراطية فتفـرض نفسها عـلى بعض مواثيقنا الهامة ، فتصبح الليبرالية حلما شديد التقدم ، يصـر البعض على أن الإنتقال الى الإشتراكية قد تم .

ذلك تشوش لن يقف إلّا بأن تتحاور الأيديولوجيات من الأرضية الطبقيـة الـواضحة، تستقـل كل واحـدة منها بمنـابرهـا التنظيميـة والفكريـة والـدعـائيـة والجماهيرية ، ثم تتحاور ليكتشف كل نفسه بالحوار، وتعرف جماهـير الكادحـين الفرق بين الاشتراكية ورأسمالية الدولة ، فتعي قضيتها وتحقق هي ذلك الإنتقال الذي يتوهم البعض أنه حدث!

واذن فان الديمقـراطية كـانت وما زالت هي الحلقة الأولى في كل مـا يواجه بلادنا من مهام ، فلن تتحرر الأرض الضـائعة دونها ، ولن تحمي السـوق الوطنية من الوقوع في أسر السوق الامبريالية بغيرها ، ولن تتحول مصـر من بلد رأسمالي ـ كما هو الآن ـ الى بلد اشتراكي إلّا بالديمقراطية . .

ولأننا عشنا طويلاً نفصل تعسفاً بين الأهداف والوسـائل . . . فـان السؤال الأكثر الحاحا الآن هو : أي ديمقراطية ؟!

## اجتهاد يوليو الديمقراطي :

جاء اجتهاد ثـورة ٢٣ يوليـو الديمقـراطي مختلفا عن اجتهـاد الحلقات التي سبقتهـا من الثورة الـوطنية الـديمقراطيـة ذات الأفق البرجـوازي . ويمكن القول بشكل عام أن هذه الحلقات قد اعتمدت بوسائل متنامية الأصول العـامة للفكـر الليبرالي ، تبشر به وتصوغ على أساسه النظام السياسي في خطوات تـواكبت مع التدرج في نمو وتبلور البرجوازية نفسها، واذا كانت الليبرالية هي فلسفة الشرائح الإجتماعية التي تنظر للعالم من خلال وجهة نـظر المستثمر الـذي يسعى للربح ، ويحـطم كل الحـواجز التي تحـول بينه وبـين الفاعليـة في العالم ، فـإنها في البـلاد

= الإشتراكية الذين أسفروا عن وجههم أخيراً بينها كـان الإشتراكيـون في السجن أو في الشارع ، وبقـاء جهاز الدولة والتشريع ـ وخاصة المدني ـ في حماية الملكية الفردية .

المتخلفة والمستعمرات تتطبع بطابع قومي ، وربما تفرض نفسها بشكل شديد البطء، بل هي تختلط بأفكار من رواسب الاقطاع، ولأن نمو البرجوازية الصناعية - قلب الطبقة المحرك - كان بطيئاً ، فقد طاشت بعض تطبيقات الليبرالية في مصر. بل وتأخرت . على أنه منذ أواخر عهد اسماعيل ظهرت فكرة تعدد السلطات وانفصالها ، ثم صدرت الدساتير ، وتكونت الأحزاب أو الجمعيات بشكل جنيني الى أن أعلنت بشكل فعلي في أوائل القرن .

وبين ثورتي ١٩١٩ - ١٩٥٢ بدأ واضحاً أن البرجوازية المصرية قد بنت نظامها السياسي على الأسس الليبرالية ، يقوم على تعدد الأحزاب والفصل بين السلطات، والاقرار بالحريات العامة : حرية الاجتماع والتظاهر والاضراب وتكوين الجمعيات وحريات الرأي والعقيدة وإصدار الصحف والمطبوعات . وصحيح أن بعض أجنحة هذه البرجوازية كانت كثيرة الإنقلاب على هذا الإطار ، كما أن البرجوازية في مجموعها - وككل برجوازية في التاريخ - قد قولبت هذه الليبرالية في حدود مصالحها فحدت منها بعض الشيء، إلّا أن اسسها العامة ظلت قائمة ومعترفا بها نظريا ومطبقة علميا ببعض الصعوبات ، لكن هذه الصعوبات لم تلحق بحق التملك ولم تصبه بالطبع بأي ضرر ولو يسير.

لكنه منذ الثلاثينات بدأ اجتهاد جديد يظهر في أفق المسألة الديمقراطية ، اجتهاد تبنته ودافعت عنه شرائح من البرجوازية المصرية الصغيرة التي أنشط شرائح البرجوازية في العمل الثوري على عهد ثورة عرابي وفي مرحلة ما بين الثورتين (١٨٨٢ - ١٩١٩) ، ثم بدأت منذ الثلاثينات رحلة خروجها الطويلة من تحت وصاية الشرائح المتوسطة التي مثلها حزب الوفد، لتستقل أيديولوجيا فتطرح رؤ اها في حركتي الإخوان المسلمين ومصر الفتاة . تناقضت الحركتان في المنطلق ، جاءت الأولى بجذورها من الدين الإسلامي ، وجاءت الثانية بأصولها من الفراعنة ، لكنهما اتفقتا في شيء واحد : بالمعاول الشديدة في جذور الليبرالية . كانت الإخوان المسلمون إنتقاضا على الأسس العلمانية لليبرالية المصرية ، دعوة سافرة الى دولة يحوز المسلمون من أبنائها حق المواطنة ويصبح الآخرون أهل ذمة أو مستأمنين ، وتلغى فيها الأسس الزمنية للتشريع ، فلا

بشرع أهل كل زمان بما يوافق المصلحة ، بل يطبق التشريع الخالد الذي جاء من السماء ليصلح لكل زمان ومكان ، وتندمج السلطات الثلاث التي فصلها مونتسكيو في سلطة الخليفة كحاكم ديني وسلطان دنيوي ، ولا تعود الأمة مصدر السلطات لأن الخليفة هو ظل الله على الأرض يطبق شريعته ويسأل أمامه أو أمام أئمة الاسلام ، لا أمام ممثلي الشعب المنتخبين . واتفق الاخوان مع مصر الفتاة في ذلك الهجوم الضاري على النظام الحزبي ، يشهران بفساده ، ويدعوان الى الغائه .

في ذلك الوقت صدرت « عودة الروح » لتوفيق الحكيم ، لتكون مانيفستو المرحلة ، ها نحن أمام دعوة تكتشف مميزات مصر فترى وحدة بين الفلاح وبهائمه ، وبين الاقطاعي وخدمه ، وتنتظر عصرا سيأتي بالمخلص ذلك الذي سيصبح الكل فيه واحدا . وفي هذا المناخ تربى الضباط الأحرار، قرأوا عن أتاتورك الذي بنى تركيا المستقلة بالغاء « التهريج» الديمقراطي الليبرالي وتعليق كل المعارضين في المشانق[1] وتربوا في منظمات تكره الأحزاب والحزبية وتعارضها ، وقرأوا عودة الروح فتشبعوا بفكرة الواحد الذي يندمج فيه الكل . وعندما وقع الوفد - حزب البرجوازية الليبرالية الكبير - معاهدة ١٩٣٦ . معلنا بذلك أن هذه كل طاقاته .. أخذت البرجوازية الصغيرة الفرصة للترويج لايديولوجية الكل في واحد ، وظلت تنتظر المستبد العادل . وفي الجيش حيث تربى الضباط الأحرار وتكونوا كانت الفكرة تتأكد بطبيعة النظام العسكري نفسه ، نظام السمع والطاعة . حيث القائد لا يناقش ولا يرد له أمر ، وحيث تفرض الضرورة تطويع كل مدني قادم من الخارج وكسر كل قدرة لديه على مناقشة الأوامر .

(١) في زاوية عنوانها « ضيف التحرير » ، كانت تنشرها مجلة « التحرير » أولى المجلات التي أصدرتها ثورة ٢٣ يوليو ، سأل قارىء أنور السادات عن الكتاب الذي أثر في حياته ، فقال : كتاب الذئب الأغبر مصطفى كمال أتاتورك ، الذي ألفه أرمسترونج ، فمنذ قرأته تغير مسار حياتي ( التحرير ١٩٥٣ ) . ويلاحظ أن أنور السادات وشقيقه عصمت يحملان أسماء لزعماء حركة الإتحاد والترقي التركية . وكانت السنوات التي ولد فيها معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة ، هي سنوات المد التي شهدت بناء تركيا الحديثة ، على يد الجنرال مصطفى كمال أتاتورك .

فيما بعد قال جمال عبد الناصر في فلسفة الثورة أن الجيش كان وحده المؤهل للقيام بالثورة ، ومن مبرراته لذلك قوله «كان الموقف يتطلب أن تقوم قوة يقرب مابين أفرادها اطار واحد ، يبعد عنهم الى حد ما صراع الأفراد والطبقات »، وفي بعض ما نشره أنور السادات من ذكرياته عن فترة تكون الضباط الأحرار ذكر أن عبد الناصر كان يحرص على أن يقوم التنظيم على علاقات الصداقة، وأنه كان يرفض أن يكون تجمعا للتنافر الحزبي والسياسي. لذلك لم يكن غريبا أن كل الذين احتفظوا باجتهاداتهم السياسية الخاصة من أعضاء مجلس قيادة الثورة ، قد تركوا أماكنهم ـ غير مأسوف عليهم ـ بعد نجاح الثورة .

لكن هذا الحرص على الوحدة قد غفل ـ أو تغافل ـ عن شيء واحد ، هو أن الصراع لا يلغي الوحدة ، إلا عند الذين يعتمدون المنهج الصوري . في ساحة النضال ضد النظام الملكي كانت هناك أحزاب وتجمعات نشطة وفعالة . كانت هناك قواعد حزب الوفد العريضة، والجناح الراديكالي منه ، ذلك الذي تسمى بالطليعة الوفدية ، وكان هناك أيضاً حزب مصر الاشتراكي : الطبعة المتطورة والنقية من حركة مصر الفتاة بعد أن تخلصت من علاقتها بالسراي ومن التشوش الذهني ، وكان الإخوان المسلمون في الساحة : بعضهم كان يقبل التحالف على أساس النضال الديمقراطي ضد الاستعمار والاقطاع في دولة علمانية . وكان هناك الشيوعيون المصريون بتنظيماتهم المتعددة ، فضلا عن منظمات نقابية وسياسية نشطة وفعالة، وحركات طلابية وشبابية مستقلة . . كل هؤلاء كانوا هم الذين حطموا بالفعل أسس النظام القديم ، ولولا نضالهم وتضحياتهم ـ خاصة بعد سنوات الحرب الثانية ـ ما تمكن تسعون ضابطا من اسقاطه ، وكانوا جميعا دعاة جبهة وطنية معادية للملكية والاقطاع والاستعمار ـ هادفة لتحرير السوق المصرية من التبعية ، يقبلون هذه الشعارات كحد أدنى لأي عمل مشترك لكن حركة الضباط الأحرار رفضت أن تكون جزءاً ـ أو حتى قيادة ـ لجبهة وطنية من هؤلاء ، لأنها منذ البداية كانت ترفض الوحدة عن طريق التنوع ، وكان شرطها الأساسي ـ وخاصة بعد أن استولت على الحكم ـ أن يتنازل الكل عن اجتهاداتهم الخاصة بالكامل ، حتى لو وافقوا على برنامج

مشترك يتضمن الحد الأدنى الذي يوافق عليه الجميع . ولقد قيل تبريراً لعدم قبول حركة الضباط الأحرار أن تدخل في علاقة تحالف بأية حركة سياسية جماهيرية أن الجيش مؤسسة خطيرة لا ينبغي أن تدخل حلبة الصراع السياسي ، وتغافل القائلون بذلك أن وجود حركة سياسية معادية للاقطاع والاستعمار في الجيش كحركة الضباط الأحرار نفسها كان دخولا في هذه الحلبة على أي الأحوال ، اذ كان بداخله أيضا المعادون لها والمحايدون تجاهها .

**واذن فقد اعتمد الضباط الأحرار فكر البرجوازية الصغيرة ذاك الذي تكون في الثلاثينات باحثا عن المستبد العادل، حالما بدولة قوية ترفرف عليها أحلام الرخاء، متنكراً لأي رؤية طبقية ، عاجزا عن تحديد ملامحه ، فأمريكا دولة رخاء والاتحاد السوفيتي دولة رخاء والمانيا الهتلرية دولة رخاء، وهو يريد دولة رخاء فيتساوى لديه ـ وهما ـ كل هؤلاء . يختلط تراثه بتجربة اتاتورك ومحمد علي وموسوليني وهتلر ، يرفض الليبرالية لكنه لا يرفض الرأسمالية . وقد أفلتت الفرصة من يد الضباط الأحرار لكي يحققوا ما كانوا يطمحون اليه بأفضل الأساليب مرتين ، الأولى وهم يعدون للانقلاب، والثانية في أزمة مارس ١٩٥٤، فقد كان ممكنا أيامها ان يكونوا جبهة وطنية ديمقراطية من قواعد حزب الوفد، والجناح المتقدم من الاخوان المسلمين وحزب مصر الاشتراكي والشيوعيين ، بقيادتهم كحزب قال عن نفسه يوما أنه اشتراكي جمهوري .**

في ساحة المجتمع كانت شرائح من البرجوازية المصرية الكبيرة التي نمت خلال الحرب العالمية الثانية تنتظر ايديولوجية مثل هذه: وحدة بلا تنوع . تجمع في مستبد عادل . كان الضباط الأحرار في مجملهم من أبناء الشرائح الصغرى أو الوسطى من البرجوازية يحلمون ، لكن الواقع الاقتصادي هو الذي حدد من الذي فاز بالثورة على الأقل في سنواتها التسع الأولى . وهكذا لم تستول البرجوازية الصغيرة على السلطة ـ كما يقول بعض اخواننا الماركسيين في مصر والعالم العربي ـ فالبرجوازية الصغيرة أصلاً ليست طبقة وليست لها مواقع انتاجية تدفع بها الى السلطة، وربما كان التعبير الدقيق أن نقول أن البرجوازية الصغيرة كانت في «الحكومة» بينما كانت البرجوازية الكبيرة في «السلطة» .

والاجتهاد الذي طرحته ثورة ٢٣ يوليو للمسألة الديمقراطية لم يتبلور مرة واحدة ، لكنه خضع في كل الأحوال ـ وربما لهذه اللحظة لقاعدة واحدة ، هي اعتماد حرية التملك باعتبارها الحرية الوحيدة من الفكر الليبرالي والدفاع عنها بنظم وهياكل ديمقراطية مستعارة من الأنظمة الشمولية ، في أول أيام الحركة أكد الجيش أنه سيحمي دستور ١٩٢٣ وألصق بذلك ملصقات في الشوارع ، ثم ألغى هذا الدستور نهائيا وشيعه بألف لعنة ، وأكد أن كل ما يطلبه من الأحزاب هو تطهير نفسها ، ثم حلها وشيعها بحملة دعائية ضارية ما زالت تلاحقها الى الآن[1]. وأعلن فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات لوضع دستور جديد ، وعين جمعية تأسيسية لوضع ذلك الدستور . فاختارت أن تكون مصر جمهورية برلمانية متعددة الأحزاب وقبلت بما كان قد أنجز حتى ذلك الحين من اصلاحات اجتماعية لكنه استبدل مشروعها بمشروع من عنده هو دستور ١٩٥٦ ليعلن مصر جمهورية رئاسية بلا أحزاب ، بل بما عرف بعد ذلك بالإتحاد القومي .

لقد أخذ دستور ١٩٥٦ بنفس المبادىء التي تأخذ بها كل الدساتير البرجوازية من حيث حماية الملكية والدفاع عنها ، إذ أقر حرية النشاط الإقتصادي الخاص، وأكد أن الملكية الخاصة مصونة وأن القانون ينظم أداء وظيفتها الاجتماعية ، وحرم نزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون ، وأكد أن المصادرة العامة للأموال محظورة ، ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلاّ بحكم قضائي (المواد من ١٨ ـ ١١ ومادة ٥٧ من دستور ١٩٥٦).

وهذا الإهتمام البالغ بالتأكيد على حرية التملك والتشدد في صيانتها لم يقابله اقرار بحرية الذين لا يملكون حق التعبير عن مصالحهم ، إذ نابت الدولة عنهم في ذلك ، فتعهدت بأن تيسر لهم مستوى لائقاً من المعيشة وتعهدت بدعم

---

(١) يختلف الدارسون لتاريخ مصر مع كثير من الإجتهادات الرسمية التي قيمت النشاط الحزبي في مصر قبل الثورة هذا التقييم غير المنصف ، ومعظم وثائقنا الرسمية ومنها ورقة أغسطس تعتمد تقييماً يدعو للإختلاف من وجهة نظر المؤرخين المحايدين .

الأسرة وحماية الأمومة والتوفيق بين عمل المرأة وواجباتها الأسرية وحماية النشيء والمعونات الإجتماعية (المواد ١٧ ـ ٢٥). وفي حين أُقر نظريا في الدستور حق تكوين النقابات والجمعيات وحرية الاجتماع، وأقرت حرية الصحافة والطباعة والنشر، وحرية الرأي والبحث العلمي وحق التعبير، إلاّ أن هذا الإقرار قد افتقد وسائله، لأن حق تكوين الأحزاب قد صودر، بنص الدستور على أن «يكون المواطنون اتحادا قومياً لبناء الأمة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والإقتصادية، ويتولى الإتحاد القومي الترشيح لعضوية مجلس الأمة، وتبين طريقة تكوين هذا الإتحاد بقرار من رئيس الجمهورية».

والاتحاد القومي صيغة تنتمي الى الحكم السالازاري في البرتغال، وهكذا استوردت صيغة شمولية لتحمي حقا ليبراليا واحدا هو حق التملك وبمقتضى هذه الصيغة الشمولية بدأت عملية الدمج بين السلطات، من الناحية النظرية المحضة بدت الصيغة شديدة الديمقراطية، بل قيل أنها أعلى أشكال الديمقراطية، فالاتحاد القومي هو الذي يرشح لعضوية مجلس الأمة، ومجلس الأمة هو الذي يرشح رئيس الجمهورية ويطرح اسمه للاستفتاء الشعبي العام، ومعنى هذا أن الإتحاد القومي ـ الذي افترض انه تجمع شعبي على أسس ديمقراطية ـ يعين السلطتين التشريعية والتنفيذية . لكنه في التطبيق العملي سمح دستور ١٩٥٦ بانتخاب رئيس الجمهورية قبل إنتخاب مجلس الأمة، وأصبح هو نفسه رئيس الاتحاد القومي، وأصبح الوزراء هم أعضاء اللجنة التنفيذية العليا لهذا الاتحاد القومي، وتولت هذه اللجنة تصفية المتقدمين للترشيح لعضوية مجلس الأمة، وهكذا تبين عمليا أن السلطة التنفيذية هي السلطة الوحيدة في مصر وهي التي تختار المشرعين والعاملين بالسياسة . . أي أنها تختار من يوافقونها على رأيها .

ولقد كان هناك دائماً ذلك الحرص النظري على التأكيد بأن كل التنظيمات بلا هوية طبقية، أنها امة بأكملها تجتمع على الحب والوحدة بلا صراع، فهيئة التحرير تنظيم «لمختلف طبقات الأمة، هدفه اقامة وحدة وطنية داخل اطار من المحبة والتعاون لتحقيق الأهداف الوطنية»، والاتحاد القومي «لم يكن يمثل حزبا

ولا يمثل احتكارا لفئة من الناس ولكنه كان يمثل أبناء الأمة كلهم بجميع طبقاتهم داخل اطار من المحبة والوحدة الوطنية لحل المتناقضات بوسائل سلمية ». وفي وقت متأخر - نا ً ـ وعندما أصبح ضرورياً تبرير كوارث عديدة وقعت ـ اضطر الذين روجـ هذه الاجتهادات الى سحبها ، وأكدوا أن الإتحاد القومي كان منظمة طبقية يسيطر عليه ويوجهه الذين يملكون ويستثمرون ، فعندما وقع الصدام بين الطليعة السياسية وطبقتها بقرارات يوليو ١٩٦١ ، قيل أن « هناك عناصر رجعية واستغلالية استطاعت التسلل الى هذا الاتحاد ، وأخذت تهاجم القرارات والقوانين «الاشتراكية» وتشكك في جديتها وتذيع الاشاعات والأراجيف عنها ، بل بدأت هذه العناصر تعيد تنظيم صفوفها لمحاولة الانقضاض على مكاسب قوى الشعب العاملة » . في هذا الوقت نفسه اكتشف الذين قالوا ذلك أن الاتحاد القومي لم يكن محبة ولا وحدة ، ولم يذوب تناقضا بشكل سلمي أو غير سلمي وانما كان ـ كما اكتشفوا فجأة ـ « تجمعا شعبيا يغلب عليه الطابع الفردي ، وكان اقترابا غير منظم تجاه مجموعة من الأماني العامة ليس لها منهاج تفصيلي تلتقي عنده جهود جماعية على أساس فكري واضح لتصدر عنه ارادة شعبية عميقة ومؤثرة »[1] . وبذلك أكدوا أنه كان منظمة شكلية هدفها تمييع عملية الجدل الاجتماعي وكبت حركة الذين لا يملكون .

وعندما طرحت المسألة الديمقراطية نفسها على الإهتمام العام عقب انفصال سوريا عام ١٩٦١، ومن خلال تشهير شديد قام به الإنفصاليون بحكم الأجهزة البوليسية الذي كان يسود اقليمي الجمهورية تكشفت الآثار السلبية لمرحلة الجزر الديمقراطي الشديد، لا على الجماهير فحسب ، ولكن على سلطة الحكم أيضاً ، كما أن العديد من الأحلام التي علقها البعض على قرارات يوليو قد أجهضت بسبب الاصرار على الإبقاء على نفس الهياكل التي كانت الديمقراطية تمارس من خلالها ، أو بمعنى أدق، التي لم تكن تمارس من خلالها . فاللجنة التحضيرية التي دعيت لتكلف بالدعوة الى مؤتمر وطني للقوى الشعبية ، جاءت لجنة معينة من السلطة التنفيذية ، وجرت مناقشاتها في ظروف

(١) هذه التقييمات كلها واردة في الكتاب السنوي الأول للإتحاد الإشتراكي ١٩٦٤ ـ مطابع الشعب .

جزر ديمقراطي حاد ، اذ كانت المعتقلات فاغرة الأفواه ومليئة بكل الذين اجتهدوا للعمل العام قبل الثورة وأثنائها . والأحكام العرفية معلنة والصحف مراقبة وملك - اسماً - للإتحاد القومي الذي اجتمعت اللجنة للأعداد لبديل له بسبب رجعيته . وجرت انتخابات المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في نفس المناخ ، وطرح الميثاق للنقاش ، فانعزلت عن مناقشته القوى التي تستطيع أن تفجر منه شيئاً يدفع الحركة الى الأمام ديمقراطياً ، وجاءت قوى الوسط الحريص على الملكية ، الشرس في الدفاع عنها ، لتكون مركز الثقل في أعمال المؤتمر ، ولتصدر تقريرها الشهير الذي فسر أهم نقاط الميثاق، فالإشتراكية العلمية تعني في رأيه الاستفادة من العلوم في تطبيق الإشتراكية ، وقيل - رسمياً - في تفسير ذلك أن كرة القدم لها قواعد علمية وكذلك الاشتراكية ، ومساواة المرأة بالرجل في حدود الشريعة ، ونسبة الـ ٥٠٪ مخصصة لفلاحين يملكون ٢٥ فداناً فأقل ، ولعمال يعملون بعقود عمل فردية ويتوقفون قبل درجة المدير العام(١) .

وجاءت نسبة الـ ٥٠٪، مثالاً وتأكيداً على سيادة منهج طرد القوى الشعبية طرداً فعلياً من حلبة العمل السياسي ، فهي البديل الذي اختير بذكاء ليحل محل حق هذه الطبقات في التعبير السياسي عن نفسها، وكشف تطبيقه عمليا لمدة عشر سنوات عن هدفه الحقيقي ونفس الأمر بالنسبة لممثلي العمال في مجال ادارات المؤسسات الذي لم يمنع انتهاب الطبقة الجديدة لهذه المؤسسات بل نقل معظم ممثلي العمال في هذه المجالس الى صف التحالف مع البرجوازية البيروقراطية.

في كل ذلك اعتمد أسلوب التنظيم الهرمي ، في هيئة التحرير وفي الاتحاد القومي وفي الاتحاد الاشتراكي بكل مراحل هدمه واعادة بنائه، حيث تضيق تدريجيا دائرة الذين يتخذون القرار وتتسلل السلطة بالتفويض لتتجمع على القمة فاذا اللجنة التنفيذية العليا - اذا شكلت - هي نفسها الحكومة . وبعكس المتبع في أي منظمة ديمقراطية حيث تصعد القرارات من أسفل لتصدرها القمة ، او تنزل من اعلى لتقرها القاعدة ، فان منظماتنا السياسية كانت تتلقى من السلطة

(١) تشكل محاضر المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ١٩٦٢ - وثيقة هامة على تدني الوعي السياسي لدى أعضائه .

التنفيذية القرارات ـ لتشرحها وتتحمس لها ، فاذا جاءت قرارات مناقضة شرحتها أيضاً وتحمست لها .

وانتهى الأمر ان انـد حت كـل السلطات في السلطة التنفيذيـة ، ثم في أوليجاركية محدودة داخل هذ السلطة، وبينما كانت الأخاديد تعود لـلالتئام بين الطليعة وطبقتها ـ بدءاً بعام ١٩٦٤ ـ فتعود حرية التملك مطلقة العقال ، كانت السلطة تتركز وتزداد تركزا ، وكان ذلك يحدث في مظلة القاعدة العامة التي حكمت المرحلة كلها التي اعتمدت من الحريات الليبرالية حرية واحدة، هي حرية التملك والاستثمار ، واستعارت من الأنظمة الشمولية بناءها السياسي، وفي مرحلة ما بعد الميثاق لم يعد ضروريا الاستعادة من سالازار أو البرتغال ، ولكن أصبح ملائما أن يستعار من الفكر الماركسي [١] .

في مباحثات الوحدة الثلاثية تناول جمال عبد الناصر نظرية فصل السلطات بالنقد من منظور ماركسي، «أنا ضد مبدأ فصل السلطات أصلاً ، وباعتبار أن عملية فصل السلطات ذي خدعة كبرى، ليه ؟ . لأن الحقيقة مافيش حاجة اسمها فصل السلطات ، لأن اللي عنده الأغلبية في البرلمان هو اللي بياخد السلطة التنفيذية والتشريعية . اذن القيادة السياسية اللي عندها الأغلبية بتبقى في ايدها حاجتين : السلطة التنفيذية والسلطة التشريعة ، وبالتالي السلطة القضائية ، لأن السلطة القضائية خاضعة للسلطة التشريعية مهما قالوا عنها انها مستقلة . وان الكلام ده اللي طلع في فرنسا أيام منتسكيو على فصل السلطات كلام نظري ولكنه واقعا لم ينفذ» [٢] هذا السعي لدمج السلطات بنقدها نقداً

(١) مما يلفت النظر في هذه المرحلة أن عام ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ قد شهد بداية التراجع المنظم عن الصدام بين الطليعة وبين العناصر المستثمرة ، ورغم ذلك فإن السيد علي صبري ـ وكان أميناً عاماً للإتحاد الإشتراكي أيامها ـ كان ينشر في جريدة الجمهورية أفكاراً شديدة اليسارية ، أهمها تعريفه الشهير للرأسمالية الوطنية بأنها البرجوازية الصغيرة ، هذا في الوقت الذي كان قد صفى فيه كل العناصر اليسارية التي كانت في منظمة الشباب والمعهد الإشتراكي وبعض العناصر من خارج الإتحاد الإشتراكي في حملة إعتقالات أكتوبر ١٩٦٦ الشهيرة . وكان الرئيس الراحل عبد الناصر قد أدلى بحديث يتضمن أيضاً اجتهادا مثل هذا . وهو مثال على تناقضات كثيرة بين الأقوال والأفعال ظلت سمة رئيسية من سمات العمل السياسي في بلادنا خلال الأعوام العشرين الماضية .

(٢) مباحثات الوحدة الثلاثية ـ طبعة الدار القومية ص ٤٥٦ ـ ٤٥٧ .

ماركسياً تواكب مع استعارة صيغة اخرى من التجربة السوفيتية هي صيغة السوفيتات ، قال عبد الناصر «في روسيا لم يعتمدوا على الحزب بس . . الحزب سنة ١٧ كان عشرة آلاف . . ولكن اعتمدوا على مجالس السوفيتات اللي هي تألف العمال والفلاحين . . لو كان لينين اعتمد على الجزب بس ما كانش مشى ، لازم قوى الشعب العاملة تيجي . والحزب لن يكون إلّا القائد وإلّا الطليعة ، الحزب بس حيبعد بقية الناس. ازاي تلم الدنيا كلها وتخليها تمشي معاك : المجالس الشعبية . ازاي بتتكون المجالس الشعبية ؟. من قوى الشعب العاملة في البرنامج الأول لينين قال: كل السلطة لمجالس السوفيتات ، الخمس سنين الأول كله مبني على هذا . ما قالش كل السلطة للحزب . وما قالش ديكتاتورية الحزب[1] .

لكن هذه الاستعارة الماركسية ترفض الأساس الطبقي للماركسية ، انها استعارة تغطي وتحمي طبقات اخرى ، من هنا كان منطقيا أنه عند مناقشة ميثاق الوحدة الثلاثية تجيء فقرة في احدى المواد تحدد من هو اعداء الشعب فتضيع بينهم «كل من عمل أو يعمل لفرض سيطرة الطبقة الواحدة على المجتمع »، فإذا ما اعترض عضو غير مصري طالبا أن يكون النص « كل من عمل أو يعمل لفرض سيطرة الطبقة المستغلة أو الطبقات المستغلة على المجتمع »، قيل له « . . ده ممكن الشيوعية كمان تكون موجودة ، وهم مبدأهم سيطرة البروليتاريا على المجتمع . . دكتاتورية البروليتاريا يعني . بيتهيأ لي ان النص ده تعمل أساسا عشان دول »[2] .

وترتبك المسائل أكثر عندما يتكون التنظيم الطليعي بشكل سري، تكونه سلطة حاكمة باجهزة أمنها القوية ، ولا شك في أن كثيرين ممن انضموا اليه كانوا

---

(١) المصدر نفسه ص ٥٦١ .

(٢) راجع المناقشة حول هذه النقطة في المصدر نفسه ص ٣٦٩/ ٣٧٠ وقد صدر هذا الإعتراض عن السيد كمال الدين حسين ، وعارضه السيد طالب شبيب ، وكان الرئيس الراحل عبد الناصر مع رأي شبيب ولكن الميثاق أعلن وفيه رأي كمال الدين حسين . ويلاحظ أن المجالس الشعبية لم تنفذ نهائياً وقد عين بعضها في الفترة الأخيرة وأثار خلافاً بحكم عدم إتفاق ذلك مع الدستور .

مخلصين لـوطنهم وراغبين في خدمته ، لكنـه من المؤكد أيضـا أنهم قد تعـرضوا لمحنة التواجـد في منظمـة غير محـددة الأيديـولوجيـة ، تتناقض الأقـوال فيها مـع الأفعال لا ترتبط بشيء إلاّ بسلطة الحكم ، تعمـل في ظلها ، لا تصـدر قرارات وانما تتلقى تعليمات . تبـرر تناقض هـذه القرارات بـدرجة ملحـوظة من ذلاقـة اللسان ، وتدريجياً تدخل في لعبة الصراع على السلطة التي كانت سمة الجـالسين عـلى القمـة ، وتعيش محنـة الإنعـزال عن الجمـاهـير التي زعمت بـانها تتحـدث باسمها ، فتتطبع بـطابع فـاشي واضح ، تكره الخـلاف في الرأي ولا تـرى غير نفسها في الساحة ، وترفض الأنداد السياسيـين وحتى الشخصيين ، ثم تتـوارى عندهم الأهداف تدريجياً لتبرز وتتأكد الرغبة في حماية المكاسب الشخصية .

كثيرون يحاولون أن يحملوا فرداً واحداً مسؤولية هذا كله . وهذا نوع من الصغار الفكري ، إذ الحقيقة أن الظاهرة نفسها قد تكونت بهذا الشكل ، بحكم ضرورة تاريخية فرضت نفسها ، ولو كـانت الحركـة الثوريـة المعاديـة للإستعمـار ـ على مشارف الثورة ـ أكثر تبلورا وتنـظيما، لـو لم تخطيء في تقـدير مـدى قوتهـا ومدى ضعف وتدهور النظام القـديم ، اذن لاستطاعت أن تفـرض الصيغة التي كـانت أكثر مـلاءمة لتـطور مصر الـديمقراطي : صيغـة الجبهة الـوطنية المعـادية للامبريالية، لكنها عجزت ـ لظروف تاريخية ـ عن ذلك. وكـان طبيعياً أن تـطرح البرجوازيـة المصريـة الصيغة الـديموقـراطية التي طبقتهـا طوال الأعـوام العشرين المـاضية ، فتستعير اشكالا شمـولية لمجتمـع يحمي بالنـاب حريـة الاستثمـار ، وتمارس أوسع عمليات التضليل الأيديولوجي وأكثرها أحكاما وبراعـة فتنظر ـ أو تفلسف ـ للبنية الرأسمالية بأفكار لها صفة اليسارية ، هـذا كله طبيعي ففي زمن ينتصـر فيه النـظام الاشتـراكي عـلى المستـوى العـالمي يصبـح من الصعب عـلى البـرجوازيـة ألا تتقنـع ، فحتى في أمـريكـا نفسهـا يتحـدثـون عن الـرأسمـاليـة الشعبية !!

ذلك كله عن الماضي . . . فماذا عن المستقبل؟

## مستقبل الديمقراطية ومستقبل الوطن :

يستقيم الـطريق الى المستقبل بقـدر ما نستـطيع أن نحـل ذلـك التنـاقض

الواضح بين طبيعة التركيب الطبقي للمجتمع وبين الصيغة الديمقراطية التي لا تعترف حتى الآن بانقسام هذا المجتمع الى طبقات . لقد هدم الاتحاد الاشتراكي وأعيد بناؤه خمس مرات - كانت آخرها بعد حركة ١٥ مايو - وفي كل مرة كنا نقول أن الصيغة سليمة ولكن التطبيق هو الخاطيء . . وبعد كل تطبيق كنا نكتشف أنه ليس هو التطبيق السليم ، وعندما يبنى تنظيم ما ويهدم خمس مرات في أقل من عشر سنوات فمعنى هذا أن الصيغة خطأ منذ البداية ، وأنها تتناقض تناقضا جذريا مع مصالح الناس، ففي مجتمع ينقسم الى طبقات . . لا بد أن ينقسم الى أحزاب .

ومجموعة التحفظات الموضوعة على النظام الحزبي تتبلور في شيء واحد ، هو القول بأنه يفتت الوحدة الوطنية ، ويفتح الباب للصراع الدموي ، ذلك الذي تتلافاه صيغة الاتحاد الاشتراكي أو القومي التي تكفل تذويب الفوارق سلميا بين الطبقات . ومنذ أكثر من عشرين عاما ونحن نعيش بلا نظام حزبي فهل توقفت الصراعات حقا ؟ . ما حدث هو ان الصراعات السياسية الراقية قد اختفت وحلت محلها الصراعات الأقل رقيا . اختفت الأحزاب السياسية وتكونت الشلل والتجمعات الشخصية . وبدلا من الولاء الموضوعي للأهداف - سمة النظام الحزبي برغم كل عيوبه - انتقل الولاء الى الأشخاص، ليطرح ما سمي رسميا بـ « مراكز القوى » . وشهدت السلطة مجموعة من الإنشقاقات والخلافات التي لم تقم دائماً على أساس موضوعي . ثم أن الصراع الطبقي الدموي يجد فرصته الأكبر عندما تسود عمليات الكبت الإجتماعي وعندما تفقد طبقة من طبقات المجتمع فرصتها للنضال الديمقراطي والسلمي عن مصالحها ، وهو لا ينتج أبداً بمبادرة من الطبقات المطحونة والخاضعة للإستغلال، ولكنه يتولد من رفض المستثمرين والمستغلين الخضوع لمنطق العدل في توزيع عائد العمل . يضاف الى هذا ان القول بأن الاتحاد الاشتراكي نجح في تذويب الفوارق بين الطبقات ، قول لا توافق عليه الإحصاءات الرسمية التي تؤكد العكس[1] .

---

(١) اتبع السادات في بداية حكمه أسلوب ، إصدار المانيفستو السياسي الذي يحدد هويّة الحكم ، وكان أول =

وإذا كانت ورقة اكتوبر قـد جاءت لتؤكـد تثبيت اوضاع الملكيـة كما هي عليـه الآن ، ولتسد البـاب امام مـزيد من التـأميمات ، ولتسمـح بحريـة اوفر لرأس المال الخاص للاستثمار ، فمعنى هذا اننا نتقدم في طريق يقوم على حريـة الاستثمار ، وإحتمالات تذويب الفوارق بين الطبقـات تنعدم في هـذه الحالـة . والموقع ان تزيد هذه الفوارق وتتسع .

والواقع أن الحرص على الوحدة **الوطنية** يتنافى مثلاً مع زيادة وارتفاع نغمة الدعوات الثيوقراطية في المجتمع ، ومـع وجود ممثلين لهـذا التيار في مؤسسـات سياسية عديدة ، وبالذات في مجلس **الأمة** والاتحاد الاشتراكي وخطورة هذا التيار تتركز في أنـه ينسف تمامـا الطابـع القومي والعلمـاني للدولة المصـرية ويتنـافى مع الأسس الديمقراطية ، ويفتح البـاب للفتن والتمزقـات القوميـة والطائفيـة . وقد تولد في الواقع من محاولة كبت تيـاره وعدم الـدخول في صّراع ديمقراطي وعلني معه . وهذه ظاهرة أخرى من ظواهـر المرحلة المـاضية . ان البعض يـدهش مثلا لأن الإتجاهات الرجعية والمتخلفة والإقطاعيّة ما زالت ـ رغم كل هذه السنوات ـ تملك هـذا الصوت الجهـوريّ الذي ظهـر فجأة في السنـوات القليلة المـاضيـة ، وحقيقة الأمر أن العـداء لهذه الأفكـار لم يكن جادا ، اذ لـو كان كـذلك لـدخل الاتحاد الاشتراكي أو القومي معركة ايديـولوجيـة ضدهـا . لقد عـومل الاخـوان المسلمـون مثلا كعصـابـة لا كتيـار سيـاسي وفكـري ، وحـوربـوا بنفس ايـديولـوجيتهم ، وعلى شـراسة المعـارك التي شنت ضدهم ، فـان أحـدا ـ على

= بياناته المشتملة ، بيان وبرنامج ١٠ يونيو ١٩٧١ الذي أصدره عقب انتصاره على مجموعة علي صبري ، وفيه ثبت الإتجاه الراديكالي الذي الطابع العام لفكر الميثاق الوطني الصادر عام ١٩٦٢ ، مع تأكيد على إطلاق الحريات الديمقراطية ، وفي نهاية العام ذاته ، صدر برنامج العمل الوطني ، وهو برنامج إصلاحي تفصيلي يتعلق بمجالات النشاط والخدمات ، أشبه ببرامج الحكومات ، وفي عام ١٩٧٤ ، صدرت ورقة أكتوبر ، التي طرحت فكرتين محوريتين ، الأولى هي تثبيت أوضاع الملكية الخاصة وطمأنة الفئات الوسطى في المجتمع على أنها لن تتعرض إلى مزيد من التأميمات ، والثانية ، هي القبول بتعدد الآراء في داخل الإتحاد الإشتراكي ، وهي التي تطورت فيها بعد إلى المنابر ثم التنظيمات ثم التعددية الحزبية . ومع أن كل هذه البيانات قد طرحت للإستفتاء العلم ، إلا أن السادات ، آثر فيها بعد ، أن يتخلص من قيودها ، وخاصة أن الجديد منها لم يكن ينسخ القديم ، فأعلن أنه لا ميثاق ، ولا ورقة أكتوبر ، وأن الإطار العام الذي ينظم المجتمع هو الدستور .

الصعيدين الرسمي والشعبي - لم يحاور أفكارهم ، ولم يعلن رفض تيارهم الثيوقراطي ، بل العكس شنت المعركة ضدهم دعائياً وفكريا على أساس أن الاتحاد الاشتراكي أكثر ثيوقراطية منهم (١) وأكثر من مرة منع الكتاب اليساريون والليبراليون من فضح الخطأ الرئيسي في ايديولوجية الاخوان ، وهي أنها صيغة غير ديمقراطية أصلاً . وهنا مكمن الخطر الذي تولدت منه كل الأخطاء. وفي الثلاثينات والأربعينات دخل الوفد المعركة ضد الاخوان من المنظور الديمقراطي وأعلن أنه حزب قومي علماني ، واضطر حسن البنا في بعض ما كتب لأن يعلن أن جمعيته تسعى لتحقيق أهدافها بالوسائل الديمقراطية ، وأنها تقبل الطابع العلماني للدولة المصرية.

وهناك تحفظ آخر على عودة الأحزاب يقول بأنها غير موجودة الآن في الساحة ، ولو كانت موجودة لأمكن البحث في اطار واقع متحقق . وحقيقة الأمر أن العمل الحزبي المنظم لم يتوقف في بلادنا طوال العشرين عاما الماضية ، برغم أن ذلك كان ضد قوانين الدولة ولم يزل ، وسجلات القضاء حافلة بأسماء عشرات قدموا الى المحاكمة بتهمة تكوين منظمات سياسية من مختلف الاتجاهات ، بعضها ذو طابع عربي ، والآخر اشتراكي ديمقراطي وبعضها يعتمد الاتجاهات الدينية فضلا عن عديد من المنظمات الماركسية انشئت بعد أن حل الشيوعيون منظماتهم في عام ١٩٦٥ . وللرئيس الراحل عبد الناصر تصريح قاله لمجلس اتحاد طلاب الجامعات عام ١٩٦٨ - بعد حركة الطلاب في مارس من ذلك العام - ذكر فيه أنه يعلم أن في الجامعة ١٣ تنظيما سياسياً .

لقد أخذت ورقة أكتوبر ثم ورقة أغسطس بهذه التحفظات ، لتعتمد

(١) برغم كل هذا الهجوم على الأخوان المسلمين ودخول معارك تصفية جسدية ضدهم بالسجن والإعتقال وإعدام أكثر من عشرة من قادتهم ، فإن أفكارهم ما زالت تملأ الساحة الفكرية ، والدعوة إلى الخلافة علنية في منابر متعددة ، وتصدر أحياناً من جهات رسمية - راجع مثلاً كتاب الإتجاهات الوطنية للأدب الحديث للدكتور محمد حسين - جزءان - مطبعة المعارف ١٩٦١ ، وهو كتاب كان مقرراً للتدريس بكلية الآداب بالإسكندرية وهو يعتبر دعاة القومية المصرية والعربية من عرابي إلى سعد زغلول إلى عزيز المصري عملاء للإستعمار الغربي المسيحي . وقد طبع ونشر ودرس في حياة الزعيم الراحل عبد الناصر الذي كان - كما هو معروف - من دعاة القومية العربية . وهذا دليل على خطأ الهجوم البوليسي على التيارات الفكرية وإفلاسه .

بديلاً لها فكرة التحالف كما وردت في الميثاق الوطني ، وقدمت تطويرات جديدة عليها ـ خاصة في ورقة اغسطس[1] أهمها الإقرار بأن صيغة التحالف هي الأساس، ولكن شكله قابل للإجتهاد . لكن ورقة أغسطس عندما جاءت لتجتهد في الشكل كررت نفس الشكل القديم : البناء التنظيمي القائم على التسلسل الهرمي . . وبهذا وضعت أمام اجتهادها صعوبات عديدة ، أنها تطرح فكرة عضوية التنظيم السياسي المفتوحة لمن يقبل وثائق الثورة الرئيسية كبرنامج مرحلي ، وترفض اعتبار اليمينية واليسارية تهمة ، وتقر وجودهما كاجتهاد سياسي فتعترف بذلك ـ لأول مرة ـ بأن في مصر يمين ويسار وتتعامل معهما من أرضية الاعتراف بوجودهما ، وتقر تعدد المنابر، وحرية كل الطبقات في التعبير عن نفسها داخل منظمات التحالف . . .

لكن ذلك كله ـ مع أنه تطوير هام وحقيقي ـ يواجه بنوعين من الصعوبات :

● الأول صعوبات تنتج من تعذر تطبيق ذلك كله دون تناقض يذهب بجوهره . فتعدد المنابر مثلاً يتناقض مع البناء التنظيمي الهرمي ، ويتناقض مع الزام الأقلية بالقبول برأي الأغلبية ـ وهو الزام لا يكون الا في التنظيمات الحزبية التي أنكرت الورقة ذاتها أن الاتحاد الاشتراكي منها ـ ويتناقض مع ملكية الاتحاد الاشتراكي للصحف ، وعدم السماح باصدار صحف خارج اطاره ، فالصحف الحالية لا تشكل كل منها منبرا لتيار متميز ، بل يعمل فيها صحفيون من مختلف التيارات الفكرية ، يتحكم في نشر آرائهم رؤساء تحرر ليسوا بالضرورة محايدين ويملكون بذلك حق مصادرة رأي أي تيار يختلف معهم (أبرز مثال لذلك ما

---

(١) . كانت فكرة فك الإتحاد الإشتراكي إلى أحزاب ، تتغذى طوال السنوات الأولى من حكم السادات ، بضغط الشرائح الإستمارية ، التي كانت تخشى من إستمرار الطابع الشمولي للسلطة ، وحين تولى سيد مرعي منصب الأمين الأول للجنة المركزية للإتحاد ، طرح للحوار فكرة تعدد الإتجاهات داخل الإتحاد الإشتراكي . وقد شاركت أيامها ـ وكنت أعمل في قسم الأبحاث في جريدة الجمهورية ـ في طرح الفكرة للحوار العام ، حيث بدا أن هناك تيار غالب يميل للتعددية في الآراء . وبعد جلسات للحوار والمناقشة ، صدرت ورقة تطوير الإتحاد الإشتراكي في أغسطس ١٩٧٤ ، التي كانت أساساً فيما بعد ، لفكرة المعارضة المتحركة داخل الإتحاد الإشتراكي ثم المنابر فالأحزاب ! .

يعانيه الصحفيون الناصريون والماركسيون في مؤسستي أخبار اليوم ودار الهلال التي تقودهما عناصر معادية لهذين التيارين بشكل علني ) وهو أمر يفرض اعادة «تسكين» الصحفيين حسب تياراتهم ليستقل كل تيار بصحيفة .

ويضاف الى هذا أن الورقة تقبل التعبير عن الرأي داخل منظمات الاتحاد، وتلزم الأقلية برأي الأغلبية ، وتصادر حق ابداء الرأي في الخارج ، ومعنى هذا أنها تحيل الاتحاد الاشتراكي الى حزب بالفعل ، وتحرم المعارضة من الدعوة الى رأيها جماهيرياً ، وتجبرها على ما يسمى في التنظيمات الحزبية بالصراع الدخلي في بناء واسع وعريض ويفتقد لأسس الإلتزام الحزبي .

● المجموعة الثانية من الصعوبات تتعلق بالآثار التي ما زالت تسود مناخنا السياسي من المرحلة الماضية ، ورغم أن حركة التصحيح قد أعقبتها مطالبات جماهيرية عالية باطلاق الحريات العامة ، والغاء كل القوانين المقيدة للحرية ، إلا أن تعقد الظروف قد حال دون تحقيق تلك المطالبات على الوجه الصحيح ، لقد كان هناك وما زال رغبة في الغاء أي قانون أو نصوص قانونية تحول دون الدعوة الديمقراطية للأفكار المختلفة ، لكن هذه الرغبة لم تتحقق بل أدت بعض الظروف الى اتخاذ اجراءات على عكسها ، والى استصدار تشريعات تنتمي للمناخ السابق، أو التفكير في استصدارها ، مثل مشروع قانون المدعي العام الإشتراكي وقانون محاكم الحراسات (وهو قانون يطلق يد السلطة التنفيذية في اعتقال المواطنين كما تشاء). ثم أن تشريعاتنا ما زالت تحجر على حرية الرأي ، فقانون العقوبات الذي صدر في بداية ١٩٧٠ يتضمن نفس النصوص التي أدخلها صدقي باشا فيه ليكافح بها الأفكار التي تدعو الى سيطرة طبقة على بقية الطبقات ، والتي تعاقب من «يروّج» أو «يحبذ» الماركسية بالأشغال الشاقة لمدة تصل الى خمس سنوات . فكيف ينسجم بقاء مثل هذه التشريعات مع اطلاق حرية الرأي لكل الاتجاهات والتيارات داخل الاتحاد الاشتراكي ، وماذا لو أبدى ماركسي رأيا داخل الاتحاد فذهب الى السجن بتهمة التحبيذ الشهيرة ؟[1] .

---

(١) تعتبر القوانين المصرية أكثر القوانين تخلفاً فيما يتعلق بالعقوبات الواردة فيها على حرية الرأي وعلى تأثيم العمل السياسي ، والجريمة السياسية في القانون المصري أخطر الجرائم ، وينبغي إذا كنا نريد مناخاً =

يضاف الى هذا أن بنيان السلطات ما زال يعطي السلطة التنفيذية مكان الصدارة بل الإنفراد على حساب كل السلطات. فرئيس الجمهورية هو رئيس الاتحاد الاشتراكي ، ومجلس الشعب هو الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي ، والمدعي الاشتراكي هو وزير العدل - مع أن منصبه الأصلي هو منصب قضائي - ونحن نأخذ بنظام يجمع بين النظامين الرئاسي والبرلماني - كما قيل مرة - وفي حين تطلق سلطات رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي على أساس ان هناك نظاما حزبيا قويا ودرجة من الاستقلال للسلطة التشريعية - كما هو الحال في الولايات المتحدة - فان سلطات رئيس الجمهورية - كما جاء بها دستور ١٩٧١ - تتسع بشكل واضح [١] مع افتقاد السلطة التشريعية لهذا الاستقلال والمسألة كما أكد الرئيس السادات أكثر من مرة ليست مسألة أشخاص ولا ينبغي ان نعتمد دائما على ان هذا الشخص وذاك سيحسن استخدام سلطاته ، إذ ينبغي أن تكفل لمؤسساتنا صفة الدوام ، وان نخطط للمستقبل لا لليوم . وهذا يعني أننا في حاجة الى أن يصبح نظامنا جمهورية برلمانية متعددة الأحزاب .

هذه هي الصعوبات التي تجعل الاجتهاد الذي جاءت به ورقة أغسطس عرضة للخطر، ومن هنا فإن احتمالات أعادة هدم الاتحاد الاشتراكي للمرة السادسة تصبح واردة . اذ سيظل هناك دائما الحاح على ضرورة وجود صيغة تنظيمية تنسجم مع الاقرار بضرورة وأهمية تعدد المنابر وتعبير كل الطبقات عن نفسها ، والصيغة المطروحة لا تحقق هذا تنظيميا وان أقرته - وبشجاعة -

---

= ديمقراطياً حقيقياً أن نغير فلسفة التشريع للجريمة السياسية . فالفلسفة الراهنة قائمة على أساس أن الكل على رأي واحد وإذن فالمخالف لا بد أن يبتر . ولا بد أن يسبق ذاك الإفراج عن كل المسجونين السياسيين حتى تاريخ إعادة بناء الإتحاد الإشتراكي وحفظ القضايا السياسية - غير المقترنة بالعنف - التي لم تقدم للقضاء .

(١) أحصيت في ذلك الوقت المواد التي تعطي رئيس الجمهورية سلطات في دستور ١٩٧١ ، فوجدتها ٥٥ مادة تشكل حوالى ثلث الدستور ، ولا توجد مادة واحدة تعطي أية مؤسسة الحق في مساءلته ، وقد أذعتُ هذه الحقيقة في إحدى محاضراتي التي كنت ألقيها في الجامعة ، بدعوة من إتحاد طلابها في العام ١٩٧١ و١٩٧٢ ، وأعتقد أن إذاعة هذه الحقيقة ، كانت سبباً رئيسياً في فصلي من عملي الصحفي عام ١٩٧٣ ضمن قوائم لجنة النظام ( اقرأ الفصل المعنون : صنع في حزيران في هذا الكتاب ) .

كضرورة مبدئية .

**ولا خلاف مع الورقة ولا مع الميثاق في أن هناك ضرورة للتحالف . فالقضية المطروحة الآن ومنذ يوليو ١٩٥٢ كانت وما زالت هي استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية . ومنذ أول لحظة كان واضحا أن انجاز مهام هذه الثورة في ظروف مجتمعنا وعصرنا لا تستطيع أن تنفرد به طبقة وحدها . فالبرجوازية غير مؤهلة لهذا بحكم ضعفها وترددها ، والطبقات الشعبية غير مؤهلة له بحكم ضعف بنيانها التنظيمي والأيديولوجي . واذن فالتحالف ضرورة . لكن البرجوازية اختارت ان تحيل هذا التحالف الى ذيلية اجبرت عليها الطبقات الشعبية ، فافقدتها استقلالها الأيديولوجي والتنظيمي مقابل مجموعة من المكاسب لها أهميتها ، لكنها لا توازي فقدان الاستقلال . وصحيح أن الطبقات الشعبية ملكت بعض الفرص للضغط، لكنه كان ضعيفا في كل الأحوال .**

وما تطرحه ورقة أغسطس من اجتهاد حول البرنامج الذي يمكن أن يجتمع عليه التحالف، لا خلاف عليه ، فوثائق ثورة يوليو ـ من ناحية الأهداف وليس التنظيمات ـ ما زالت مليئة بأهداف لم تتحقق، تشكل حدا أدنى يمكن أن تلتقي حوله كل الطبقات الوطنية المعادية للاستعمار ، لكن المفهوم أن هذه الوثائق لا تشكل ايديولوجية لكل الطبقات الداخلة في التحالف ولكن هذه الطبقات تقبل هذه الوثائق كبرنامج عمل مشترك لمرحلة محددة . خاصة أن الورقة تقر بأن الحوار حول هذه الأهداف بين قوى التحالف يمكن أن تطرح برامج أكثر تقدما. لكن الصيغة نفسها هي التي تدعو للخلاف.

والصيغة الوحيدة الصالحة الآن. هي الصيغة التي رفضتها حركة الضباط الأحرار منذ نشأتها لخطأ استراتيجي في اجتهادها ، وهي صيغة الجبهة الوطنية التي تضم احزابا متعددة ، تقبل بوثائق الثورة كبرنامج مرحلي وحد أدنى مشترك لانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية وتحقيق استقلال السوق المصري وتنميتها ، وهذا يعني اطلاق حرية تكوين الأحزاب بلا حدود. ثم الحوار بينها للدخول في الجبهة الوطنية .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: أي أحزاب . . والاجابة : كل الأحزاب !

إن كثيرين يتحفظون ويطالبون مثلاً بقصر تكوين الأحزاب، على عدد معين ، ولو دخلنا في دائرة الاستثناء فمعنى هذا أننا نصادر على الديمقراطية منذ البداية . ومنطق هؤلاء يذهب الى القول بأن هناك مكاسب تحققت وأن هناك طبقات رجعية سقطت، وتيارات سياسية لم يعد لها وجود . هل نسمح مثلاً بتكوين حزب ملكي أو رجعي أو اقطاعي ؟ والاجابة : نعم . فالجبهة الوطنية تتكون فقط من الأحزاب التي تقبل برامج الثورة كبرنامج جبهوي . أما الآخرين فليظلوا بعيداً عن الجبهة، فإذا كان لهم رصيد شعبي بعد ذلك فمعنى هذا أننا مارسنا الصراع ضد الأفكار الملكية والرجعية والاقطاعية بشكل خطأ وعلى الجبهة أن تمارسه من جديد كتطبيق لبرنامجها .

والبعض يطرح سؤالاً آخر : وماذا عن الأحزاب الدينية ؟ والإجابة على هذا السؤال تحددها برامج هذه الأحزاب ، فهل تقر هذه البرامج مبدأ علمانية الدولة وديمقراطية الحكم في مصر، أم تأخذ بفكره الدولة الدينية ؟ اذا كانت الأولى فان هذه الأحزاب مطالبة بقبول برامج الجبهة التي لا يمكن أن تقوم دون أساس علماني - اذا أرادت أن تدخل فيها ومعنى هذا أن تنفي طابعها وتتنازل عن أيديولوجيتها غير الديمقراطية . واذا كانت الثانية فلتبقى خارج الجبهة كقوى معارضة ينطبق عليها ما ينطبق على كل الأحزاب والتجمعات التي تمارس الجبهة ضدها صراعا ديمقراطيا سلميا .

ويبقى بعد هذا في الساحة الناصريون والوطنيون الديمقراطيون والشيوعيون . . وهؤلاء يقبلون بوثائق الثورة على اختلاف في الإجتهاد بينهم . . ومنهم يمكن أن تتكون جبهة وطنية ، تقوم على أحزاب مستقلة استقلالاً تاماً ، ايديولوجياً وتنظيمياً وجماهيرياً ودعائياً .

والمشاكل العملية لتكوين الجبهة أكثر من أن تحصى، وربما تحتاج الى

دراسة مستقلة قد نعود اليها في مقال قادم .

ان مستقبل الثورة في مصر رهين بالتوصل الى صيغة ديمقراطية صحيحة . . ومعنى هذا أن مستقبل الديمقراطية يحدد كل شيء. ومستقبل الديمقراطية هو الجبهة الوطنية !. وسوف نجرب ونجرب . . ثم نعود إلى نقطة كانت واردة منذ البداية ، فضللنا الطريق اليها عشرين عاماً أو يزيد ، أما تكفي كل هذه الأعوام ؟. أظنها تكفي ! .

# الفهرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٧٣٨٧ / ٢٠٠٢

I.S.B.N 977 - 01 - 8224 - 9



لقد أدركنا منذ البداية أن تكوين ثقافة المجتمع تبدأ بتأصيل عادة القراءة، وحب المعرفة، وأن المعرفة وسيلتها الأساسية هى الكتاب، وأن الحق في القراءة يماثل تماماً الحق فى التعليم والحق فى الصحة.. بل الحق فى الحياة نفسها.

سوزان مبارك

الثمن ٣٠٠ قرش

مهرجان القراءة للجميع
مكتبة الأسرة
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب